دكتور السيد يوسف نصر

الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا فى القرن ١٩

دار المعارف

الوثائق التاريخية
للسياسة المصرية فى أفريقيا
فى القرن ١٩

اعداد وتقديم

دكتور السيد يوسف نصر

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب ـ جامعة اسيوط

الطبعة الأولى

١٩٨٠

دار المعارف

الناشر : دار المعارف ـ ١١١٩ كورنيش النيل ـ القاهرة ـ ج • م • ع

الإهـــداء

الى أرواح من ضحوا بأرواحهم من أبناء مصر فى سبيل بعث أفريقيا • الى من كشفوا عنها حجب الغيوم وأزالوا أستار الجهالة فأصبحت بعدهم مبعث الأمل لأبنائها ومبعث الطمـع لأعـــدائها •

فهرس

تقديم

تناولت فى هذا الكتاب عددا من التقارير والوثائق التاريخية الهامة ، التى تعتبر بحق خير دليل ، وخير شاهد على الدور الحضارى الذى قامت به مصر فى أفريقيا طوال القرن التاسع عشر ، سواء أكان ذلك فى النواحى الاقتصادية أم السياسية أم الاجتماعية • وقد اشتملت هذه الوثائق على معلومات على جانب كبير من الأهمية ، فهى بمثابة مصدرا أساسى يفيد الباحثين والدارسين المتخصصين فى تاريخ افريقيا الحديث ، أى أنها تمثل مادة وثائقية تهـــم المهتمين بالدراسات المصرية الافريقية ، فتعتبر بذلك مصدرا أساسيا وليست مصـدر ثانويا زيادة على ذلك فانها تمثـــل تراثا وطنيا يجب الحفاظ عليه للأجيال القادمة حتى يكونوا على دراية بتاريخ بلادهم الحديث ، دون لبس أو غموض • ومن ناحية أخرى فاننى حرصت على نشـــر هذه المجموعة من الوثائق التاريخية ، حتى لا تتآكل وتضيع معالمها ، نظرا لسوء حفظها ، الذى يعرضها للتلف والضياع ، وفى هذه الحالة تفقد مصر حلقة هامة من حلقـــات تاريخها المجيد والبطولى فى أفريقيا ، كما أن نشرها فى هذه الفترة بالذات ، يعتبر على جانب كبير من الأهمية ، وخاصة وأن الدولة فى الوقت الحاضر تقوم بتجميع الوثائق التاريخية المصرية ، والخاصة بالتاريخ المعاصر •

ويمكن تقسيم هذه الوثائق الى عدد من الموضوعات المختلفة ، منها ما هو خاص بالاحصائيات ؛ فقد عثرت على وثيقة توضح لنا احصائية بعدد الجيش المصرى فى الفترة ما بين ١٨٢٠ ـ ١٩٤٥ م وهذه الوثيقة تذكرنا بعدد القوات المسلحة المصرية فى هذه الفترة التاريخية ، ومن خلال دراستنا لها ، يمكن الوقوف على حجم هذه القوات ، فمن الملاحظ أن هذه القوات كان عددها يزداد فى فترات الاستقلال ، بينما نجده يقل كثيرا فى فترات الاستعمار ، ونضرب بذلك بعض الأمثلة ، فمثلا نجد أن عدد القوات المسلحة فى نهاية عصر محمد على ، أى فى عام ١٨٤٨ م ، بلغ نحو ٨٦٧٦٣ جنديا ، هذا الى جانب القوات غير النظامية ، التى لا تدخل فى عداد الجيش ، فكان هذا العدد يتمشى مع طموحات

محمد على باشا ، وفتوحاته فى أفريقيا ، وحروبه فى أسيا واليونان ، ولكـــن هذه الزيادة لم تستمر بل نجد أن هذا العدد يتناقص فى عهد خلفائه ، فقد بلغ عدد هذه القوات فى نهاية عهد سعيد باشا نحو ٢٧٦١٥ جنديا ٠ ومن الملاحظ ان هذا العدد أقل بكثير عما كان عليه فى نهاية عصر محمد على ، والسبب فى ذلك يرجع الى أن كلا من عباس الأول ومحمد سعيد باشا ، لم يكن لهما أى توسعات أو طموحات بخلاف سلفهما ، هذا الى جـــانب أنهما لم يقوما بأية معـــارك خارجيـــة ٠

بينما نجد أن عدد الجيش المصرى فى نهاية عهد الخديو اسماعيل قـــد بلغ نحو ٨٩٦٦٦ جنديا ، ويرجع السبب فى هذه الزيادة الى طموحات اسماعيل وفتوحاته فى أفريقيا ، فكان من الواجب عليه اعداد مثل هذا العدد الضخم حتى يتمكن من تنفيذ رغباته فى بناء امبراطورية مترامية الأطراف فى أفريقيا ٠

لم يظل هذا العدد على ما هو عليه ، بل نجده يصل الى ١٠٨٦٦١ جنديا فى عهد الخديو توفيق، ولكننا نلاحظ أن هذه الزيادة الكبيرة مالبثت أن انخفضت الى ٦٠٠٠ جندى فقط فى الفترة ما بين ١٨٨٣ الى ١٨٨٥ م ، والسبب فى ذلك راجع الى احتلال مصر من جانب بريطانيا ، وقيامها بتسريح عدد كبير من الجيش المصرى ، حتى يمكنها ذلك من بسط هيمنتها وسيطرتها على البلاد ، وحتى يقتصر واجب هذه القوات قليلة العدد على حماية النظام والأمن فقط ، وليست كقوات عسكرية يمكن الاعتماد عليها فى الحروب الخارجية ٠

ومن الجدير بالذكر أن هذا العدد القليل لم يدم طويلا ، فنلاحظ أنه مع نهاية عهد توفيق يزيد عدد الجيش المصرى ، ويبلغ فى عام ١٨٩١ نحـــو ١٢٦٣٣ جنديا ، يبدو أن السبب فى ذلك يرجع الى أن بريطانيا فكرت فى استخدام هذه القوات فى خدمتها ومن ناحية أخرى كانت قد سيطرت سيطرة كاملة على البلاد ، ولم تعد تراودها المخاوف من تزايد حجم القوات المصرية، وبخاصة بعد ان تخلصت من عرابى ورفاقه ٠ وهكذا استمر عدد الجيش المصرى فى التزايد حتى بلغ عدده فى نهاية حكم عباس حلمى الثانى الى نحو ١٧٧٥٤ جنديا ، وفى خلال الفترة ما بين ١٩١٣ ـ ١٩٢٤ ، لم يزد عدد

الجيش المصرى عن ١٨٠٠٠ جندى ، وبانسحاب الجيش المصرى من السودان انكمش هذا الرقم الى ١١٠٠٠ جندى وضابط فقط ، وظل هذا الرقم ثابتا الى أن عقدت المعاهدة المصرية البريطانية عام ١٩٣٦ م ، ولكننا نلاحظ أن هـذا العدد قد زاد حتى بلغ فى عام ١٩٤٥ م ، ٥٣٤٦٠ جنديا ، ومن المحتمل أن يكون السبب فى هذه الزيادة راجعا الى قيام الحرب العالمية الثانية فكان من المحتم على مصر الوقوف الى جانب بريطانيا ، حتى ولو كان ذلك من أجل الدفاع عن القواعد البريطانية الموجودة فى مصر ٠

وزيادة على ذلك فان وثيقة احصائية الجيش قد تضمنت احصائية أخرى ، خاصة بعدد السكان فى مصر فى الفترة من ١٨٠٠ وحتى عام ١٩٤٧ م٠ ويمكن القول أنه فى عام ١٨٠٠ م كان عدد سكان مصر نحو ٢٠٠ر٤٦٠ر٢ نسمة ، بينما بلغ عدد سـكان مصر فى عام ١٨٢١ م ، نحو ٤٠٠ر٥٣٦ر٤ نسمة ، وظل هذا العدد يتزايد حتى بلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر١٨ نسمة عام ١٩٤٧م٠

من الملاحظ أن الزيادة فى عدد السكان فى مصر بدأت فى التزايد منذ بداية القرن التاسع عشر ، وحتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين ، وسببه ذلك فيما يبدو يرجع الى تحسن المستوى الصحى ، بالأضـافة الى زيادة المواليد وقلة الوفيات ٠

والى جانب الوثيقة الخاصة بعدد الجيش والسكان يوجد فى هذا الكتاب عدد من الوثائق الحربية الخاصة بمعارك الجيش المصرى فى افريقيا عامة ، والحبشة خاصة ، فمن دراستنا لهذه الوثائق تمكنا من معرفة عدد الجنود الذين سيرتهم مصر لمحاربة الحبشة ، وأسماء الضـباط المصريين والأجـانب الى جانب معرفة عدد القتلى من الجانبين ، والتخطيط الخاص بالمعارك ، كما تمكنا أيضا من معرفة مدى الصعوبات والمخاطر التى تعرض لها الجند المصريون، سواء أكان ذلك أثناء تقدمهم فى المناطق الوعرة أو من خلال الأدغال والغابات ولكن رغم ذلك فان القوات المصرية تخلصت من كل هذه العقبات بفضـل استخدامها للمعاول والمناشير والبلط ، وما الى ذلك من أدوات ٠

وكان من أهم هذه المعارك ، المعركة التى نشبت بين الجنود السودانيين المتمردين فى معسكر التاكه بالسودان الشرقى ، من ناحية ، وبين القوات المصرية من ناحية أخرى • وكانت الغلبة فى هذه المعركة للقوات المصرية ، وذلك بسبب استخدامها للأسلحة النارية المتطورة ، ويبدو أن السبب فى تمرد الجنود السودانيين راجع الى سوء تصرف القادة ، الى جانب تأخر مرتباتهم ، مما أضطرهم الى القيام بالثورة ومهاجمة القبائل المجاورة بالمعسكر ، لنهب أموالهم وممتلكاتهم ، ولكن الخديو اسماعيل تمكن من احتواء هذه الأزمة التى كادت أن تؤدى الى حرب أهلية انفصالية فى السودان •

ومن المعارك الهامة أيضا المعركة التى نشبت بين الجنود المصريين والأحباش فى منطقة جونديت ، فقد ورد بالتقرير سير المعارك ، ومدى الخسائر التى منيت بها القوات المصرية فى الأرواح والعتاد ، وكانت الحبشة قد انتصرت فى هذه المعركة لأسباب عدة منها ، أن جنودها كانوا يحاربون من بلادهم ، وكانوا على علم كاف بمنطقة المعركة ، فساعدهم ذلك على محاصرة القوات المصرية وقطع طرق مواصلاتها وامداداتها التموينية ، ووسائل الاتصال بينها وبين مركز القيادة فى مصوع ، ونتيجة لذلك فقد قتل عدد كبير من الجنود والضباط المصريين فى هذه المعركة ، ولكن على أية حال فان القوات المصرية لها ما يبرر هزيمتها ، فهى قدمت من مسافات بعيدة ، وسط الأدغال والأحراش والمناطق الصخرية الوعرة ، كل هذه العوامل مجتمعة تسببت فى اجهادها وفقدانها لكميات كبيرة من المؤن ، هذا الى جانب سوء القيادة والتخطيط •

وكان من هذه المعارك أيضا المعركة التى دارت بين الحبشة والقوات المصرية التى كانت تحت قيادة (منزنجر باشا) عام ١٨٧٥ م • وقد هزمت القوات المصرية فى هذه الواقعة ، وفقدت كل اسلحتها وذخائرها وأمتعتها وعددا كبيرا من جنودها ، بما فيهم (منزنجر باشا) نفسه ، وفر من بقى حيا سيرا على الأقدام الى تاجورة الواقعة على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ويشير تقرير المعركة كذلك الى المخاطر التى تعرض لها الجنود المصريون ، أثناء تقهقرهم ، فقد لاقوا من الأهوال مالا يتصوره عقل ، والسبب فى ذلك يرجع

الى سوء القيادة لهذه الحملة ، ويمكن مراجعة ذلك من قراءة تقرير موقعـــة الأوســـة •

ومن المعارك كذلك ، موقعة (قياخور) التى دارت رحاها بين مصر من ناحية ، والحبشة من ناحية أخرى ، ففى هذه الواقعة لقن المصريون الأحباش درسا لم ينسوه فقتل منهم فى هذه الواقعة أعداد كبيرة جدا ، والسبب فى ذلك راجع الى استخدام مصر للاسلحة الحربية الحديثة ، والتى كان يجهل الأحباش استخدامها ، ولكن بسبب خيانة القادة الأجانب ، فشلت الحملة فى تحقيق أهدافهـا •

ومن هذه المعارك أيضا المعركة التى دارت بين القوات المصرية والقوات المهدية ، فقد تبين من تقرير المعركة ، خط سير الحملة المصرية التى كانت تحت قيادة اللواء هولد سميث Hold Smith كما وضح التقرير كذلك الأدوات التى حملتها الحملة ، هذا الى جانب ذكر عدد القتلى من الجنود المصريين والجنود المهديين ، وكان النصر فى هذه المعركة حليف القوات المصرية ، وخاصة فى موقعة عفافيت الواقعة فى شرق السودان •

ومن أخطر الوثائق العسكرية ، الوثيقة الخاصة بمعارك اســـترداد السودان ، فقد تضمنت هذه الوثيقة حجم القوات المصـــرية والانجليزية ، وبالطبع ساهمت مصر بالنصيب الأكبر فى هذه المعارك ، وورد بهذه الوثيقة أيضا عدد المعارك التى خاضتها القوات المصرية ، منذ بدأت زحفهـــا على السودان وتحريره من أيدى الدراويش ، فى الفترة ما بين ١٨٩٦ ــ ١٨٩٨ م ، ووضح أيضا من هذه الوثيقة قيمة التكاليف البشرية والمادية التى تحملتها مصر فى هذه المعارك وكذلك وضح بها أيضا قيمة التكاليف الضئيلة التى تحملتها بريطانيا •

بالاضافة الى ماسبق ذكره فى كتابنا هذا فانه يوجد مجموعة من هذه الوثائق تختص بالجانب المعمارى فى الأقاليم الافريقية ، وقد تمثل هذا النشاط المعمارى فى بناء مدينة مصرية فى فازوغلى ، عرفت باسم مدينة محمد على باشا ، ومن خلال الوثيقة يمكن معرفة طريقة البناء التى اتبعت فى هذه المدينة وعـــدد المنازل

والمخازن والورش والأدوات والمهمات ، ومن الملاحظ أنه أستخدم الطوب الأحمر فى بناء هذه المدينة ، وخاصة بعد أن أنشىء مضرب للطوب فى الخرطوم • ويبدو أن الغرض من انشاء هذه المدينة راجع الى اتخاذها كمقر لسكنى عمال التنقيب عن الذهب فى جبال فازوغلى ، ودليلنا على ذلك وجود بيان يوضح لنا كافة الأدوات التى كانت تستخدم فى عمليات التنقيب •

لم يقتصر انشاء المدن على مدينة محمد فى فازوغلى بل نجد أن مصر تواصل انشاء المدن فى بعض الأقاليم الأفريقية فقد شرع اسماعيل فى تأسيس مدينة فى منطقة نهر الجوبا فى بلاد الصومال ، فكان قد أرسل عددا من الأشخاص لكى يقوموا بهذا العمل ، وقد نجح هؤلاء العمال المصريون فى وضع الأساس لهذه المدينة ، التى لم يشأ القدر أن تتم بسبب الضغط البريطانى على مصر ، والذى أدى فى النهاية الى اجبار مصر عن التخلى عن منطقة شرق افريقيا ، ونتيجة لذلك توقف العمل فى هذه المدينة •

ومن الوثائق الهامة التى ورد ذكرها فى هذا الكتاب مجمـــوعة الوثائق الخاصة بالكشف عن منابع النيل وغيرها من المناطق الافريقية الاخرى ، فقد وجدت وثيقة ، كتبت بالفرنسية ، وهى خاصة بحملات سليم قبودان ، التى أرسلت بأمر محمد على ، بالتوجه الى منطقة أعالى النيل لكشفها ، وذلك فى الفترة ما بين ١٨٣٩ — ١٨٤٢ م • وقد نجحت هذه الحملات فى كشف المنطقة التى تمتد من الخرطوم حتى بلدة غندوكرو ، وتمكنت من القاء الضوء على عادات كافة القبائل التى مرت من خلال أراضيها •

لم تقتصر جهود مصر على كشف النيل الابيض فحسب بل شملت أيضا الكشف عن العديد من المناطق الداخلية ، والتى كان منها بحيرة فيكتـــوريا وكيوجا ، ويتضح ذلك جليا من الخطابات الخاصة بشايو لونج Chaille Long الذى قاد بعثة كشفية لكشف المنطقة الواقعة بين بحيرة البرت وأوغندا ، وكان لونج قد نجح فى كشف الغموض عن بحيرة كيوجا ، ورغم ذلك فان هذا الكشف لم ينسب اليه ، فاضطره ذلك الى أن يشكو الى غردون باشا حكمدار السودان والـــى الجمعية الجغرافيـــة البريطانية Royal Geographical Society

ولم يتمكن لونج رغم هذا من الحصول على حقه ، الا فى نهاية حياته ، فقد حصل على الميدالية الذهبية ، وعلى الاعتراف بكشفه لبحيرة كيوجا ٠

ومن هذه الوثائق كذلك الوثيقة الخاصة بكشف المنطقة الممتدة من أسيوط وحتى دارفور ، فكان الخديو اسماعيل قد أرسل بعثة كشفية عام ١٨٧٥ م ، وذلك لكشف هذه المنطقة ، لاستخدامها فى نقل البريد لأنها كانت أقرب الطرق التى تربط مصر بالسودان الغربى ، ومن المحتمل أيضا أن يكون السبب فى ارسال هذه البعثة هو بغرض مد سكة حديد تربط أسيوط بدارفور وخاصة وأن السكة الحديد المصرية كانت قد وصلت الى أسيوط فى تلك الفترة ٠

وعلاوة على كل ما سبق فقد عثرت على عدد آخر من الوثائق الخاصة بالرقيق فى أفريقيا ، ومن خلال هذه الوثائق يمكن الوقوف على الجهود التى بذلت من جانب مصر لالغاء هذه التجارة غير الأنسانية ، ففى عصر محمد على مثلا ، نجده يحاول العمل من جانبه على وقف هذه التجارة ، مع أنه استغلها فى بداية حكمه ، لذلك نجد أن الجمعية الخاصة بمحاربة الرقيق ترسل له وفدا يطالبه بالعمل الجاد لوقف هذه التجارة ، ونتيجة لذلك ، فقد نجح محمد على الى حد كبير فى وقف هذه التجارة ٠

لم تقتصر الجهود المصرية الخاصة بوقف تجارة الرقيق على عصر محمد على ، بل نجد أن الخديو اسماعيل عمل من جانبه على وقف هذه التجارة، وذلك بعقده معاهدة عام ١٨٧٧م مع بريطانيا، تقضى بوقف هذه التجارة ،وقد تضمنت هذه المعاهدة ، نسخة المعاهدة وصورة اللائحة ، التى تتضمن ٣٦ بندا تنص جميعها على كيفية مكافحة الرق فى أفريقيا ، بينما تتضمن نسخة المعاهدة سبعة بنود ، زيادة على ذلك فانه يوجد تذييل للمعاهدة ، يقضى باضافة بعض البنود الخاصة بالمعاهدة وذلك لسد الثغرات الناقصة فى وسائل المكافحة ، وتوضح الوثيقة رقم ١٩ البنود التى تم تعديلها وهى البنود ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من بنود المعاهدة سالفة الذكر ٠

وتنص الوثيقة رقم ٢١ على أن مصر أبرمت فى ٢١ نوفمبر عام ١٨٩٥ م،

وفاقا بينها وبين بريطانيا ، كان الهدف منه القضاء النهائى على هذه التجارة وقد تضمن هذا الوفاق أحدى عشر بندا ، كلها توضح كيفية مقاومة هذه التجارة. بالاضافة الى ذلك فانه صدر مشروع آخر يقضى بالعمل على وقف تجارة الرقيق ، ويتضمن ١٤ بندا ، وقد أدخلت تعديلات علي المادة الثانية والرابعة والخامسة والعاشرة ، والحادية عشرة ، والثالثة عشرة • ويبدو أن السبب فى ذلك راجع الى سد الثغرات فى هذا الاتفاق حتى يمكن التخلص من هذه التجارة الى الأبد ، وبعد ذلك يمكن القول أن مصر ساهمت بدون أدنى شك فى وقف تجارة الرقيق فى أفريقيا والتى تم القضاء عليها نهائيا مع بداية القرن العشرين ، ويمكن مراجعة صورة الوثيقة بالكتاب •

ومن الوثائق الهامة أيضا وثيقة خاصة بالثروة الحيوانية التى جلبت من السودان الى مصر فى اثناء حكم محمد على باشا ، فهذه الوثيقة توضح لنا المحطات التى كانت تضم الأعلاف الخاصة بالماشية السودانية القادمة الى مصر ، ومن المعروف أن محمدا عليا ، كان قد جلب خلال فترة حكمه ما يقرب من ٢ر٦٠٠ر٠٠٠ رأسا من الماشية السودانية ، وبخاصة عندما تعرضت الثروة الحيوانية المصرية للهلاك بسبب القحط والطاعون اللذين أصابا الماشية المصرية بالضرر والفناء ، وتوضح هذه الوثيقة كذلك عدد الساعات التى كانت تقطعها الماشية بين كل محطة والأخرى •

وبالكتاب مجموعة أخرى من الوثائق الخاصة بمد سكة حديد السودان التى تربط وادى حلفا بالخرطوم • وسواكن على البحر الأحمر ، ببربر على النيل •

ولكى تقوم مصر بمد هذه الشبكة كان عليها أن تحصل من تركيا على مينائى سواكن ومصوع ، ولكن لما علم والى جده بهذا الخبر ، حث الوالى العثمانى على عدم الموافقة على التنازل عن هذين المينائين بحجة أن هذا التنازل سيقلل من قيمة الجمارك المقررة على موانى جدة ، والمكلا والحديدة ومسقط ، بل سيؤثر هذا التنازل بالتالى فى دخل الخزينة التركية ، ومن المعروف أن الدولة العثمانية كانت قد تنازلت عن هذين المينائين الى مصر عام ١٢٦٢ هـ

أى فى عصر محمد على باشا ، ولكنها استردتهما بعد وفاته .

وقد دافع اسماعيل عن مطلبه بما يفيد أن انشاء سكة حديد الى سواكن سوف لا يضير دخل الدولة العثمانية ، لأن السفن التى تقوم بنقل البضائع من الهند الى سواكن ومصوع من الأفضل لها أن تتجه مباشرة الى السويس ، بدلا من الاتجاه الى هذين الميناءين ، لأن اتجاه البضائع اليهما سوف يزيد من نفقات النقل . لذلك فالأسهل أن تأتى هذه البضائع الى السويس مباشرة ، ومنها الى القاهرة .

وكان من الشركات التى تعمل وابوراتها فى ذلك الوقت فى المحيط الهندى والبحر الأحمر ، هى وابورات الشركة الشرقية ، ووابورات شركة الماجيدى الامبراطورية ، ووابورات الشركة العزيزية المصرية ، وجميعها كان يساهم فى نقل البضائع من والى موانىء البحر الأحمر ، فمثلا كانت وابورات الشركة العزيزية تتجه من سواكن الى السويس مباشرة ، دون التوجه الى موانى البحر الأحمر الشرقية ، زد على ذلك فانه لايمكن اتمام هذه السكه فى سنة أو سنتين أو فى ثلاثين أو أربعين سنة وفوق ذلك فان مال الشركة العزيزية التى أنشئت من أجل هذا المشروع ، لايكفى لمد هذه السكة الا من مصر الى الخرطوم فقط ، أى أن انشاء سكة حديد الى السودان عامة والبحر الأحمر خاصة ، لايؤثر على دخل الدولة العثمانية ، بل على العكس فان انشاء هذا الخط سوف يزيد من نشاط الحركة التجارية فى هذا البحر ، والمحيط الهندى على حد سواء .

وقد نجح اسماعيل بهذه التبريرات والأسانيد ، فى اقناع الوالى العثمانى بضرورة الحصول على ميناءى سواكن ومصوع .

وقطع بذلك خط الرجعة على والى جده ، وترتب على ذلك موافقة الوالى العثمانى على التنازل عن هذين الميناءين لمصر ، لمدة ثلاث سنوات ، فى مقابل أن تزيد مصر من قيمة الجزية المقررة عليها (الويركو) بنحو ١٠٠٠ كيسة ، حتى تصبح بذلك القيمة الاجمالية لهذه الجزية ٤٧٠٠ كيسة ، بدلا من ٣٧٠٠

كيسة (١) ، وتساءل اسماعيل عن عدم موافقة تركيا على التناول عن هـــذين الميناءين بصفة نهائية ، كما فعلت مع محمد على باشـــا من قبل وذلك عام ١٢٦٢ هـ ، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع الى أن الدولة العثمانية كانت تخشى من تدهور دخلها من موانيها في البحر الأحمر ، لذلك قررت أن تكون مدة التنازل ثلاث سنوات حتى تقف على مدى معرفة الخطورة التى تنجم عن مد هذا الخـط الحديدى ، ففى حالة الاضرار بمصالحها ، يمكنها بعد انقضاء المدة المتفق عليها أن تسترد موانيها ، وتحكم سيطرتها على ســـواحل البحر الأحمر الغربية والشـــرقية .

ومن الواضح أن تركيا وافقت فيما بعد على التنازل النهائى عن هذين الميناءين الى مصر ، وذلك بعد تأكدها من أن مصر لايمكنها أن تنفذ هـــذا المشروع في فترة وجيزة ، وهذا ما حدث بالفعل ، فقد انتهى العمل من مد خط حديد سواكن ــ بربر عام ١٩٠٥ م (٢) .

وبعد أن حصلت مصر على موافقة السلطان على مد ســـكة حديد الى السودان ، بدأت في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا المشـــروع ، وذلك بارسال البعثات الكشفية المصرية ، لكشف المناطق التى تصلح أن تمد السكة الحديد من خلالها ، وقد تكونت احدى هذه البعثات الكشفية من مهندسين انجليزيين ، وكان معهما أحد الأطباء المصريين ، بالاضافة الى كل ما يلزمهما من مؤن وأدوات معيشية ، وعمال وخلافه . ومن بعدها أرسلت مصر بعثـة كشفية أخرى عام ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٦٧ م ، وذلك لكشف المنطقة الممتدة من سواكن على البحر الأحمر وحتى شندى على النيل ، وكانت هذه البعثه تحت قيادة اسماعيل بك الفلكى .

---

(١) ذكر للأستاذ الدكتور محمد محمود السروجى في كتابه « الجيش المصرى في القرن ١٩ » في صفحة ٢٨٧ أن الكيسة تساوى خمســة جنيهات مصــرية .

(٢) من الجدير بالذكر أن العمل في مد هذا الخط بدأ عام ١٨٦٧ م .

ولم تكتف مصر بهاتين البعثتين بل نجدها ترسل المسيو فولر عام ١٨٧١ م ، على رأس بعثة كشفية للوقوف على حالة المنطقة المعتزم انشاء الخط الحديدى من خلالها ، هذا الى جانب دراسة عمل السطح المائل عند أول شلال لمرور المراكب من خلاله ، وقد ذهب فولر الى منطقة حلفا وزار منطقة النيل النوبى ، وكتب تقريرا على جانب كبير من الأهمية ، ضمنه أطوال المسافات التى سوف يمر الخط الحديدى من خلالها ، وكان من هذه المناطق ، منطقة حلفا، وكوهة ، كما تضمن تقريره عمل هويس على النيل ، وبين أيضا صلاحية بلدة أمبيجول ، لتكون مركزا لمحطة ، وقد ذكر فولر فى تقريره ، أن طول خط حلفا ـ الخرطوم يبلغ ٨٨٩ كم ٠ وينقسم الى أربعة أقسام : الأول منها ، يبدأ من حلفا حتى بلدة كوهة الواقعة على الشاطىء الأيمن للنهر ، ويبلغ طوله ٢٥٩كم، والثانى يتمثل فى عمل قنطرة على النهر ٠ والثالث يبدأ من كوهـــــة وحتى أمبيجول الواقعة على الشاطىء الأيسر للنهر ، ويبلغ طوله ٣٤٩ كم ٠ والرابع يبدأ من أمبيجول الى شندى مارا بصحراء بيوضه ، ويبلغ طوله ٢٨١ كم ٠

ويذكر التقرير أن انشاء هذا الخط الحديدى فى هذه المنطقة سهل ، ولا يحتاج الى عمل قناطر كبيرة ، وهذا الخط سيفيد البلاد من حيث تنمية زراعتها وعمرانها ، بل ويعمل على ربط شمال البلاد بجنوبها ، كما يعمل على ايجـاد عمل لسكان المنطقة الاستوائية ؛ الذين لايجدون أعمالا يمارسونها باستثناء الأعمال البدائية المثلة فى الجمع والألتقاط ، وذكر أيضا أن الهدف من مـد السكة الحديد من خلال الصحراء ، هو بهدف اختصار المسافة ، هذا الى جانب تجنب تعاريج النهر ، التى تحتاج الى مد خطوط أطول ٠ ويبلغ طول المسافة الواقعة بين نقطة البداية والنهاية ١٣٠٠ كم ٠

وبعد أن انجزت مصر عمل الدراسات اللازمة ، بدأت فى تنفيـــذ هـذا المشروع ، فطلبت من حاكم السودان أن يعد سكان كل من بلدة أرقو والحفير والأردى ، للعمل فى مد هذا الخط ، واقامة الجسور ، التى سيقام عليها الشريط الحديدى ، ولكن سكان هذه الأقاليم رفضوا القيام بهذا العمل ، وقدموا كثيرا من الشكاوى الى الخديو يطلبون فيها عدم اشتراكهم فى هذا العمل لأن ذلك

سيؤدى الى تدهور الزراعة فى بلادهم ، ولكن الخديو رفض مطلبهم مبررا رفضه بتعجبه من أنهم لايعملون فى مد السكة الحديد الى السودان ، فى الوقت الذى يذهبون فيه الى أواسط أفريقيا من أجل جلب العبيد للاتجار فيهم ٠

لذلك نجد أن الخديو اسماعيل يقرر فصل منطقة النيل النوبى عن حكمدارية البلاد السودانية ، ووضعها تحت اشراف شاهين باشا مأمور السكة الحديد السودانية ، حتى يكون له من النفوذ ، ما يمكنه من جمع المؤن والعمال وبالفعل بدأ العمل فى تنفيذ هذا المشروع ٠

ومن التقارير الهامة أيضا تقرير كتبه المسيو بتيبه ، رئيس اللجنـــة المكلفة بالنظر والبحث فى السكك الحديد السودانية ، فكان قد ذكر فى تقريره انتظام خط السكة الحديد من أسوان وحتى الشلال ، ومن وادى حلفا حتى بلدة سرس ، وأبدى بعض الملاحظات الخاصة بتطوير هذا الخط ، وهى تتمثل فى النقاط الآتية :

امكانية انشاء قنطرة حديدية ، بدلا من الكوبرى الخشبى حتى يمكن الوصول من أسوان الى الشلال مباشرة ، والعمل على حماية الخط من تهايل الرمال المتحركة ، وعمل رصيف يساعد على نقل البضائع من النيل الى السكة الحديد ، وذكر فى تقريره أيضا أن الخط الذى يبدأ من حلفا الى سرس ، يبلغ طوله ٥٧٠ كم ، وهو تحت التنفيذ ، وحث على ضرورة مد هذا الخط حتى دنقلة الجديدة ٠

ويبلغ طوله فى هذه المنطقة ٣٤٢ كم ٠ وذكر أنه يوجد فى مخازن وادى حلفا أدوات تكفى لمد خط حديدى يبلغ طوله ٤٠ كم ، وقدر قيمة الأدوات الموجودة بمخازن حلفا الغير ضرورية بنحو ٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ٠

وعلى الرغم مما ذكره المسيو بتيبه ، الا أن المسيو فنست ذكر فى تقريره انه من الضرورى الغاء الجزء الذى تم تشغيله من الخط الحديدى ، الذى يبدأ من حلفا الى سرس ، ويكتفى بالخط الذى يبدأ من أسوان الى الشلال ٠

ومن المحتمل أن يكون السبب فى ذلك راجعا الى أنه رأى أن هذا الخط لايحقق المكاسب المرجوة منه ، لأنه يكلف الحكومة المصرية الكثير من الأموال. ويبدو لذلك أن فنسست كان غير مقتنعا بهذا الخط ، ومن المحتمل أيضا أنه كان لا يرغب فى انتعاش الاقتصاد المصرى ، فاضطره ذلك الى التقليل من قيمة هذا الخط الاقتصـــادية .

ومن التقارير الهامة أيضا تقرير المسيو جودنج الذى تناول فيه عددا من الموضوعات ، منها : أنه رسم عددا كبيرا من الخرائط ، التى كان منها خريطة للنيل النوبى ، خاصة للمنطقة التى تبدأ من وادى حلفا وحتى شلال حنك ، مبينا عليها السكة الحديد المبتدئة من حلفا الى سرس ، وخريطـــة للمنطقة التى تبدأ من الكيلو ٨٨ ثمانية وثمانين كم وحتى أمبيجول ، وثالثة لوادى حلفا ، ورابعة خاصة بشلال كجبار وغيرها كثير .

وقد قدرت قيمة تكاليف هذا الخط بنحو ٧٨٣ر١٤٠ر١ جنيها مصريا (مليون ومائة وأربعين الفا وسبعمائة وثلاث وثمانين) ، وجاء بالتقرير أيضا ذكر لعدد الوابورات التى كانت تستخدم فى الجزء الذى تم تشغيله من سكة حديد السودان ، وهو الجزء الذى يبدأ من حلفا حتى سرس ، فقد بلغ عددها ثلاثة وابورات كبيرة ، ووابورين صغيرين ، وأربع عربات لزوم الركاب ، واثنتى عشرة سبنسة وخمس عربات مغطية وخمسين عربة لزوم البضاعة . وجاء بالتقرير أيضا وجود ورشة لتصليح الوابورات ، وأخرى لاصلاح العربات، والحدادة . ومن الواضح أن العمل فى سكة حديد السودان توقف منذ أن أقيل اسماعيل عن عرش مصر ، وظل هكذا حتى عام ١٨٨١ م ، مع أن مصر كانت جادة فى تنفيذ هذا المشروع .

ففى العام نفسه تقرر انشاء خط يبدأ من بلدة سرس حتى أمبيجول ، وتبلغ قيمة تكاليفه ٠٠٠ر٥٠ جنيه ، ويبدأ الخط الثانى من امبيجـــول الى فركة ، ويبلغ طوله ٧٥ كم وتبلغ قيمة تكاليفة ٥٠٠ر١٨٧ جنيه مصرى ، وتبلغ تكاليف الكيلو متر الواحد ٢٥٠٠ جنيه ، هذا بالاضافة الى ٠٠٠ر٣٠ جنيه قيمة تكلفة بناء هويس ، ٠٠٠ر٥٠ جنيه قيمة تكاليف حفر ترعة وهويس

عند بلدة حنك . والى جانب هذا المشروع وجد مشروع آخر يقضى بمد سكة حديد من سرس الى أمبيجول ، وتبلغ تكاليفه ٥٠٠٠٠ر٥٠ جنيه ، ويبدأ الجزء الثانى من هذا الخط من بلدة أمبيجول الى فركة ، وتبلغ تكاليفه ٥٠٠ر١٨٧ جنيه مصرى ، ويبدأ القسم الثالث من فركة الى دنقله ، وتبلغ تكاليفه ٠٠٠ر٥٦٢ جنيه مصرى ويبلغ طوله ٢٢٥ كم .

وبمقارنة المشروعين أحدهما بالآخر من حيث المنفعة ، يتضح لنا أن المشروع الثانى هو الأرجح ، لأنه يفتح للتجارة طريقا طوله ٤٠٠ كم ، بينما تبلغ مسافة الخط الأول ١٧٦ كم ، وهو يبدأ من وادى حلفا وحتى فركة . وقد نوقش هذان المشروعان بواسطة عدد من الخبراء الأجانب والمصريين ، وكان على رأسهم اسماعيل أيوب ، وعلى أثر هذه الدراسة طلب المسيو كاتزنستين من نظارة الأشغال العمومية ، أن يقوم بتأسيس شركة تتولى عملية تنفيذ هذا المشروع ، الذى أقرته اللجنة الهندسية ، ولكن نظارة الأشغال العمومية لم توافق على مطلب كاتزنستين ، ويبدو ذلك لعدم اقتناعها بالدراسات التى كانت قد أعدت من قبل ؛ والدليل على ذلك أن على باشا ناظر الأشغال العمومية ، كتب تقريرا وضح فيه كيفية مد سكة حديد الى السودان ، وقد جاء فيه أنه لابد من أن يكون مرور هذا الخط فى أرض صالحة للعمران ، بحيث تربط البلاد المصرية بالسودانية ، كما تقرر أن يكون مرور هذا الخط بجوار طرق القوافل ، والمراكز التجارية ، ومراكز المديريات ، والمناطق التى تتوفر فيها المياة .

وينقسم مشروع على باشا الى خطين هما خط حلفا الذى يبدأ من نهاية الخطوط المصرية مارا بمنطقة النيل النوبى ، وتقدر جملة البضائع التى تنقل بواسطتة بنحو ٠٠٠ر١٥٠ طونولاتة فى السنة ، ويزيد من دخل السكة الحديد المصرية فى السنة بنحو ٠٠٠ر٧٥ جنيه ، وهذه الزيادة هى صافى الأرباح .

أما الخط الثانى ، فهو خط سواكن بربر الذى يمر عبر أرض قاحلة ، وأغلب مياه أبارها مالحة ، ولاتصلح للوابورات ، ولا للركاب ، زيادة على ذلك فان انشاء سكة حديد فى هذه المنطقة يحتاج الى تكاليف باهظة وجهد عظيم ؛

وذلك بسبب كثرة الرمال المتحركة التى تردم شريط السكة الحديد فى هذه المنطقة من وقت لآخر ، بالاضافة الى أن هذا الخط سوف لايكون له الا محطتان، أحداهما فى سواكن والأخرى فى بربر ، كما أنه لا يساهم بطريق مباشر فى نقل البضائع التجارية ؛ فتقوم المراكب بنقل هذه البضائع من الخرطوم الى بربر وتستغرق مدة النقل خمسة أيام ، كما أن السفن سوف تتعرض أثناء هذه الرحلة لمخاطر جمة وخاصة فى زمن التحاريق ، ولكى تتلاشى هذه العيوب ، اقترح بعض الخبراء أن تمر سكة حديد سواكن من خلال أرض التاكة الى الخرطوم ، مباشرة ، لأنها فى هذه الحالة تمر عبر أرض صالحة للزراعة وعامرة بالسكان ، ولكن رغم هذا فانها تحتاج الى مجهودات شاقة ؛ بسبب كثرة المجارى المائية والأخوار ، بالاضافة الى أن هذا الخط يحتاج الى حراســة مستديمة حتى لايتعرض للتلف والتدمير من جانب القبائل الحبشية ٠

ومن حيث المنفعة فان هذا الخط لايخدم الا تجارة السودان ، والتجارة الخارجية فقط ، ولا يفيد مصر لامن قريب ولا من بعيد ٠ من هنا يمكن القول بان خط حلفا كان الأرجح ، وهو الذى حظى بموافقة جميع البعثات ، التى أرسلت لدراسة هذه المناطق ، ويبلغ طوله ابتداءا من حلفا وحتى الخرطوم ٨٩٦ كم ، بينما يبلغ طول خط سواكن ـ الخرطوم ٧٢٠ كم اذن فرق المسافة بين الخطين هو ١٧٦ كم ٠

ويذكر على باشا ناظر الأشغال العومية فى تقريره أن البضائع التجارية لايستغرق نقلها وقت طويل من خلال خط حلفا ـ الخرطوم فهى تستغرق مدة ١٨ يوما فقط ، وتبلغ تكاليف نقل القنطار من الصمغ على هذا الخط ١٨ قرشا ، بينما يستغرق نقل هذه البضائع نفسها على خط سواكن ـ بربر ١٥ يوما ، وتبلغ تكاليف نقل القنطار ١٥ قرشا ٠ اذن يبلغ فرق الأجرة فى نقل البضائع بين الخطين ثلاثة قروش ، ويبلغ الفرق فى الوقت ، ثلاثة أيام ، ويستغرق نقل البضاعة من الخرطوم الى انجلترا ٣١ يوما، وتبلغ تكاليف نقل القنطار ٢٣ قرشا ، ٢٠ بارة ، ومن المعروف أن المسافة من الخرطوم الى القاهرة تبلغ ١٨ يوما ومن القاهرة الى الاسكندرية تبلغ يوما واحدا ، ومن الاسكندرية الى

انجلترا تبلغ اثنى عشر يوما ، بينما يستغرق نقل البضائع من الخرطوم الى انجلترا عن طريق بربر ـ سواكن مارا بالسويس فبور سعيد مدة ٢٩ يوما ، وتبلغ قيمة نقل القنطار ١٧ قرشا ، ٢٠ بارة ٠ اذن يمكن تفضيل خط بربر ـ سواكن عن خط الخرطوم حلفا ، فى حالة تصدير تجارة السودان الى انجلترا لقصر مسافتة وقلة تكاليفه عن الخط الآخر ٠

وقد أيد ماسون بك ذلك ، وطلب فى تقريره مد خط حديدى يربط بين بربر ـ وسواكن لأهميته وذكر أنه سيعود على الحكومة الخديوية بالنفع والخير الوفيرين ، ويعتبر رأى ماسون على جانب كبير من الصواب لأنه على دراية ببلاد السودان اذ انه كان قد رافق غردون باشا فى رحلته الى اعالى النيل ، واكتشف بحيرة البرت نيانزا ، فهو من هذا المنطلق يعتبر على صواب٠

ونتيجة لهذه الدراسات عقد مجلس ضم سعادة رسو باشا ، وسعادة عبد القادر باشا ، وعثمان باشا رفقى ، والمسيو ريجوليه ، وماسون بك ، وواتسون وكان الهدف من عقد هذا الاجتماع هو مناقشة التصميمات التى رسمت لسكة حديد السودان ، خلال الفترات السابقة ، فكان هناك ثلاثة تصميمات : الأول منها هو مد سكة حديد بجوار النيل ، والثانى يتضمن مد سكة حديد من سواكن على البحر الأحمر مارا بكسلا وقوز رجب الواقعتين على نهر العطبرة، ومنها يتجه اما الى الخرطوم ، وأما الى أبى حراز الواقعة على النيل الأزرق ، والثالث يتضمن مد سكة حديد من سواكن الى بربر ٠ وقد استقر رأى المجلس على انشاء خطين حديدين يبدأ أحدهما من حلفا الى الخرطوم ويبدأالثانى من بربر الى سواكن ، ورفض المجلس خط سواكن ـ كسلا ، لأن تنفيذه يحتاج الى تكاليف ضخمة بسبب كثرة المجارى المائية ، وبسبب قربه من الحبشة فهو سيكون معرض للتدمير من جانب القبائل الحبشية ٠

ورغم كل هذا الجهد الذى بذل من أجل مد سكة حديد السودان ، الا أن التنفيذ الفعلى لم يبدأ الا مع زحف القوات المصرية أثناء استرداد السودان ، ومن الثابت تاريخيا أن العمل فى مشروع سكة حديد السودان قد توقف تنفيذه مرتين أحداهما عندما اقيل اسماعيل عام ١٨٧٩ ، والثانية بعد قيام

الثورة المهدية فى السودان عام ١٨٨١م٠ واستمر هكذا حتى قيام مصر باسترداد السودان مرة اخرى فى الفترة مابين ١٨٩٤ ــ ١٨٩٨ م ٠ وكان قد تقرر أن تقوم أحد الشركات الأجنبية بمد سكة حديد السودان ، ولكن الخديو عباس حلمى الثانى عارض هذه الفكرة ، خشية أن تسيطر هذه الشركة على اقتصاديات البلاد ، ولما عرض الأمر على الباب العالى رفض هذه الفكرة أيضا ، وفى الوقت نفسه وافق للخديو أن يقترض مبلغا من البنوك الأوربية لكى يستخدمة فى تنفيذ هذا المشروع على أن تسدد قيمة هذا القرض من دخل هذا الخط ٠

وهكذا يمكن القول بأن مصر لعبت دورا هاما فى مد سكة حديد السودان ، وذلك لما لها من منافع جمة فهى تعمل على رفاهية البلاد السودانية خاصة والأفريقية عامة ، كما تعمل على عمرانها ٠

ومن الجدير بالذكر أن هذا الخط يعد من أعظم الانجازات الحضارية التى أدخلتها مصر فى السودان ، حيث أنه لاتزال هذه الخطوط مستخدمة هناك حتى الآن ٠٠

والى جانب الوثائق الخاصة بالسكة الحديد ، والتى ورد ذكرها فى هذا الكتاب وجد عدد آخر من الوثائق التاريخية الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية ، ومن أهمها وثيقة توضح لنا قرار الخديو بمد خط تلغرافى يربط بين السويس وسواكن على البحر الأحمر ، فكان قد طلب من مصلحة التلغراف المصرية ، ايجاد أماكن فى كل من سواكن ومصوع ، لسكنى العاملين فى هذه المكاتب من الموظفين والعمال ٠ وقد أوكلت مصر تنفيذ هذا المشروع الى شركة تلغراف القومبانية الشرقية ، وكان من أبرز بنود هذا الاتفاق أن تقوم القومبانية بانجاز هذا المشروع من السويس وحتى سواكن ، وأن يكون لها كافة السلطات اللازمة لحماية خطوطها ، وأن يكون للحكومة المصرية حق الامتياز فى ارسال تلغرافاتها الرسمية على جميع خطوط القومبانية ، فى مقابل أن تدفع نصف الأجرة المقررة فقط ، بينما يدفع الأهالى الأجزة كاملة ٠ ومنها أن يكون لمصر الخيار فى فسخ هذا الاتفاق فى أى وقت تشاء ، وكان عليها فى هذه الحالة أن تخبر القومبانية قبل الموعد بأثنى عشر شهرا ، وأن تدفع لها تعويضا قدره ١٥٠٠٠٠ر١٥٠ جنيه ٠

وقد وجد أيضا عددا من الوثائق المكتوبة باللغة الانجليزية ، وهى توضح لنا كافة الأدوات والمهمات اللازمة لمد خطوط التلغرافات فيما بين الســــويس وأفريقيا الشرقية ، وكذلك فيما بين أسوان والخرطوم وعندوكرو فى جنوب السودان ٠

وبالاضافة الى الوثائق السابقة توجد بهذا الكتاب ، مجموعة من الوثائق الخاصة بالزراعة فى السودان وغيرها من الأقاليم الأفريقية الاخرى ؛ فهناك وثيقة توضح لنا جميع الأراضى الصالحة للزراعة فى سواكن وتبلغ مساحتها مائتى الف فدان ٠ وفى مصوع وتبلغ مساحتها ٧٦٢ر١٠١ر٨ فدان ، وفى التاكه تبلغ مساحتها ٧ مليون فدان تقريبا ، وفى القضارف وتبلغ مساحتها مائتى الف فدان ، وفى سنار وتبلغ مساحتها ما يستغرق عشر ساعات سيرا على الأقدام ، كما توجد أيضا أراضى صالحة للزراعة لم تحدد الوثيقة مساحتها فى مديريات الخرطوم والبحر الأبيض ، وكردفان وبربر ، أما دنقلة فتبلغ مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فيها الف فدان ٠ كما وجدت وثيقة أخرى تشير الى كميات البذور التى كانت ترسلها مصر الى الفلاحين السودانيين ، وبعض الأقاليم الأفريقية الأخرى ، وتشير الوثيقة الثالثة الى الفلاحين المصريين الذين هاجروا من مصر الى السودان لممارسة العمل الزراعى هناك ٠

ومن المجموعات الوثائقية الهامة التى احتوى عليها هذا الكتاب مجموعـة الوثائق الخاصة بعلاقة مصر ببعض الدول الأفريقية والأوروبية ، فكان من الدول الافريقية الحبشة التى لم تستمر العلاقة بينها وبين مصر على حال ، فكانت هذه العلاقات تسوء فى بعض الأحيان ، ويؤدى ذلك بالتالى الى نشوب المعارك الطاحنة بين الدولتين ، وقد تكبدت مصر الكثير من المعدات والأفراد فى هذه المعارك ، وفى بعض الأحيان الأخرى كان يعقد الصلح بين الدولتين ، ولكن سرعان ما تسوء العلاقة بين الدولتين ، وتنشب المعارك من جديد وكان الدافع وراء هذه الحروب هو محاولة الحبشة الحصول على أحد موانى البحر الأحمر وزاد الحاحها فى هذا المطلب ، بعد أن طوقتها مصر بقواتها من جميع الجهات ، ومن ناحية أخرى كان هذا المطلب يتعارض مع مصالح مصر فى هذه البلاد ٠

ومن هذه المجموعة أيضا الوثيقة الخاصة بعقد اتفاق بين مصر وحكومة بريطانيا ، فكان هذا الاتفاق يتضمن تحديد نفوذ مصر فى افريقيا الشرقية ، فتقرر فى هذا الاتفاق أن يقف نفوذ مصر عند رأس غرد فوى ، ومنها أيضا وثيقة توضح لنا طبيعة العلاقات المصرية الايطالية ، التى انتهت فى نهاية الأمر باحتلال ايطاليا لاقليم عصب ومصوع وأرتيريا ، وجزء من شرق افريقيا ٠

ومن الوثائق أيضا ، الوثائق الخاصة باعادة تنظيم بلاد السودان ، والأقاليم الأفريقية الاخرى ، وكان الهدف من هذه التنظيمات نشر الأمن والنظام وذلك بتدعيم القوة العسكرية التى تتمركز فى الأقاليم الافريقية حتى يمكنها أن تقوم بدورها فى حفظ الأمن ، وقد تقرر أن يكون حجم هذه القوات ٥٠٠ر٢٤ جندى ، ويتضح ذلك من تقرير اسماعيل باشا أيوب الذى كتبه فى ٢ صفر عام ١٢٩٧ هـ الموافق ١٥ يناير عام ١٨٨٠ م ٠ ولكن يبدو أن هذه القوة لم تكن كافية لمتطلبات الأمن فى الأقاليم الأفريقية وسوف يتضح لنا ذلك من خلال هذا التقـــديم ٠

ومن هذه التقارير الخاصة بالتنظيمات الداخلية للاقاليم الأفريقية ، تقرير خاص بتقسيم هذه الاقاليم الى مديريات فتقرر أن تقسم جهات افريقيا الى أربعة أقسام الأولى منها يسمى مديرية عموم غرب السودان ويضم مديريات دارفور وكردفان وشكا ، وبحر الغزال ، ودنقله ومركزه الفاشر ٠ بينما يسمى القسم الثانى مديرية عموم وسط السودان ، ويتضمن مديريات الخرطوم وسنار وبربر وفاشوده ، وخط الاستواء ومركزه الخرطوم ، والقسم الثالث ويسمى مديرية عموم شرق السودان ، ويتضمن مديرية التاكه وملحقاتها ، والقضارف ومن محافظتى سواكن ومصوع وملحقاتهما حتى باب المندب ، ومركزه مصوع ، والقسم الرابع ويسمى مديرية عموم هرر وملحقاتها ويتضمن محافظة زيلع وبربره وملحقاتها ومركزه هرر ٠ وقد تقرر أن تظل أسماء المديريات والمحافظات الأصلية على ما هى عليه ، مثل مديرية الخرطوم ومحافظة مصوع ، كما تقرر أن تكون حسابات كل محافظة محصورة فيها ٠

ومن بين هذه التنظيمات انشاء عدد من المدارس فى الأقاليم الأفريقية ،

بحيث يعمل بالتدريس فيها نخبة من الضباط المشهود لهم بالكفاءة ، فتقرر أن يدرس بها المواد التى كانت تدرس فى المدارس التجهيـــزية والابتدائية بالقاهرة ، زد على ذلك أن هذا التقرير تناول تنظيم النواحى المالية فى هذه البلاد ، وكذلك النواحى العسكرية التى بينت لنا أنه تقرر أن يزيد عدد القوات المسلحة الى ٣٨ر٩٩٨ جندى بدلا من ٢٤ر٥٠٠ جندى ،ويبدو أن الغرض من زيادة هذه القوة هو حماية البلاد الأفريقية ، والدفاع عنها من أى هجوم خارجى ٠وجاء بهذا التقرير أيضا ، العمل على وقف تجارة الرقيق فى أفريقيا فتقرر ، أن تتخذ كافة الأجراءات للحيلولة دون استمرار هذه التجارة ، المنافية لكل القوانين الألهية والوضعية ، ومن أجل هذا عين مفتش عمومى فى كل مديرية يتلخص عمله فى العمل الجاد على وقف هذه التجارة ، ويعاونه عدد آخر من الموظفين ٠

وهذه الأجراءات لم تخرج الى حيز التنفيذ ، بسبب قيام الثورة المهدية فى السودان ، التى قلبت الأوضاع رأسا على عقب ، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، بل نجد مصر تسترد السودان ، وتقرر فرض عـــدد من القوانين التشريعية ، التى تنظم الضرائب الخاصة بالعقارات والماشية والأغنام والنخيل والمعديات ، بل ، وشملت أيضا القوانين الخاصة بالباعة الجائلين ، وكذلك صدر قانون خاص ينظم انضمام السودانيين الى العمل بالوظائف المدنية ٠

وبعد هذا العرض يمكن القول بأن هذه التشريعات ساهمت فى نهضـــة بلاد السودان ورفاهيتها ، فهى لم تر مثلها من قبل ٠ كما كان لها أكبر الأثر فى تنظيم الحياة بين هذه الشعوب ، وتعتبر بحق جانب من أعظم الجوانب الحضارية التى دخلت الى افريقيا مع دخول القوات المصرية ٠

وعلى الرغم مما ذكرته فى هذا التقديم من وثائق يحتوى عليها هذا الكتاب فان هذا التقديم لايفى بكل الوثائق والتقارير المنشورة ، فهى غزيرة فى كمها وكيفها أى معلوماتها ، وعميقة فى معانيها ، وفضلا عن ذلك فان هذه الوثائق كتبت بطريقة سهلة وواضحة بحيث تعين القارىء العادى والمثقف على فهمها والوقوف على فحواها ، ولو استطردت فى التقديم لهذه المجمـــوعة من الوثائق التاريخية ، لكتبت مجلدا باكمله عنها ٠

ولكن الهدف من هذا التقديم هو اعطاء القارىء فكرة مبسطة عن هذه الوثائق الهامة ، التى تمثل فى مجموعها أهم الجوانب الحضارية المختلفة التى ساهمت مصر فى انجازها طوال القرن التاسع عشر ، والتى تعد بحق تطورا حضاريا لم تشهده البلاد من قبل ..

* * *

أولا : الوثائق الخاصة بعدد الجيش المصرى

فى الفترة ما بين ١٨٢٠ وما بعدها

صورة الوثيقة رقم (١)

أحصائية عامة للجيش المصرى
من عام ١٨٢٠ ـ ١٩٤٧ م

عهد محمد على :

السنوات	عدد الجيش	السنوات	عدد الجيش
١٨٢٠ م	١٦٠٣٧٤	١٨٢١	١١٤٧٩٨
٢٢	١٠٨٥٣٧	٢٣	١٤١٤٢٤
٢٤	١٥٣٧٥٧	٢٥	١٦٥٩٩٠
٢٦	١٨٢٥٣٧	٢٧	١٩٠٨٥٩
٢٨	٢٠٣٥٤٧	٢٩	٢٢٣٣٠٠
٣٠	٢٢٣٣٠٠	٣١	٢٢٣٣٠٠
٣٢	٢٢٣٣٠٠	٣٣	٢٢٣٣٠٠
٣٤	٢٢٣٣٠٠	٣٥	٢٢٣٩١٣
٣٦	٢٢٣٩١٣	٣٧	٢٢٣٩١٣
٣٨	١٩٤٦٤٦	٣٩	١٦٥٣٢٤
٤٠	١٣٩١٢١	٤١	٩٩٧٠٢
٤٢	٥٠٥٠٢	٤٣	٨٦٥٩١
٤٤	٨٦٥٩١	٤٥	٨٦٧٠٤
٤٦	٨٩٢١٦	٤٧	٨٩٢١٨
٤٨	٨٦٧٦٣		

يضاف اليها قوات غير نظامية

عهد عباس الأول وسعيد

١٨٤٩	٨٦٧٦٣	١٨٥٠	٩٦٠١٩
٥١	٩٥٥٦٣	٥٢	١٢٧٩٨٨
٥٣	١٢٩٦٢٨	٥٤	١٢٩٩٨٢
٥٥	٩٨٣٠٥	٥٦	٨٢٨٦٨
٥٧	٨٢٨٦٨	٥٨	٨٢٨٦٨
٥٩	٨٠٤٣٧	٦٠	٢٢٢٨٨
٦١	٢٢٢٨٨	٦٢	٢٧٦١٥

الجيش فى عهد الخديو اسماعيل :

١٨٦٢	٢٩٠٤٨	١٨٦٣	٣٤٥٧٥
٦٤	٣٥١٤٤	٦٥	٤٤٧٣٨
٦٦	٥٠٦٨١	٦٧	٤٨٩٠٩
٦٨	٤٨٢٠٣	٦٩	٥١٩٣٥
٧٠	٦٥٤٤٣	٧١	٦٥٤٤٣
٧٢	٦٩٩٩١	٧٣	٩١٩٠١
٧٤	٧٧٩٩٠	٧٥	٨١٧٠٦
٧٦	٦٤٤١٣	٧٧	٦٢٥١٦
٧٨	٨١١١٩	٧٩	٨٩٦٦٦

الجيش فى عهد الخديو توفيق قبل الاحتلال :

١٨٧٩	٧٠٧٢١	١٨٨٠	٥٤٢٦٣
٨١	٢٢٢٣٤	٨٢	٣٥٢١٦

وفى خلال الحرب ١٠٨٦٦١

بعد الاحتلال :

١٨٨٣	٦٠٠٠	١٨٨٤	٦٠٠٠
٨٥	٦٠٠٠	٨٦	١٠٠٠٠
٨٧	١١٠٠٠	٨٨	١١٠٠٠
٨٩	—	٩٠	—
٩١	١٢٦٣٣	٩٢	—

الجيش فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى :

١٨٩٦	١٦٠٠٠	١٨٩٧	١٨٠٠٠
٩٨	٢٢٨٣٣	٩٩	٢٢٨٣٣
١٩٠٠	٢٠٠٠٠	١٩٠١	—
١٩٠٢	—	١٩٠٣	—
١٩٠٤	—	١٩٠٥	١٦٨٠٠
١٩٠٩	١٧٦٥٢	١٩١١	١٩٧٥٥
١٩١٢	١٧٩٠٢	١٩١٣	١٧٧٥٤

(*) وفى خلال المدة بين سنة ١٩١٣ ـ ١٩٢٤ لم يزد عدد الجيش على ١٨ ألف جندى ، وبانسحاب وحدات الجيش المصرى من السودان انكمش هذا الرقم الى حوالى ١١٠٠٠ جندى وضابط فقط كما سنرى وظل هذا الرقم ثابتا الى عام ١٩٣٦ لما عقدت المعاهدة المصرية البريطانية ٠

عدد الجيش المصرى فى الفترة ما بين ١٩٢٥ ـ ١٩٤٥ م :

١٩٢٥	١٠٤١٥	١٩٢٦	١٠٦٣٥
٢٧	١٢٢٤٠	٢٨	١٢٢٦٤
٢٩	١٢٣٧٣	٣٠	١٢٣٧٧
٣١	١٢٢٩٢	٣٢	١٢٢٦١
٣٣	١٢٢٠٧	٣٤	١٢٢٩١
٣٥	١٢٤٣٣	٣٦	١٢٦٥٠
٣٧	١٢٧٤٥	٣٨	٢١٧٤٣
٣٩	٣٢٥٧٩	٤٠	٤١٩٠٦
٤١	٤٦٠٣٠	٤٢	٥٢٢٨١
٤٣	٥٣٨٢٤	٤٤	٥٣٤٤٧
٤٥	٥٣٤٦٠		

جدول يوضح عدد سكان مصر
فى الفترة ما بين عام ١٨٠٠ ـ وعام ١٩٤٧ م

السنــــوات	عـــدد الســـكان
١٨٠٠	٢ر٤٦٠ر٢٠٠
١٨٢١	٤ر٥٣٦ر٤٠٠
١٨٤٦	٤ر٤٧٦ر٤٤٠
١٨٨٢	٦ر٨٣١ر١٣١
١٨٩٧	٩ر٧٣٤ر٧٠٥
١٩٠٧	١١ر٢٨٧ر٣٥٩
١٩١٧	١٢ر٧٥٠ر٩١٨
١٩٢٧	١٤ر٢١٧ر٨٦٤
١٩٣٧	١٦ر٥٠٠ر٠٠٠
١٩٤٧	١٨ر٠٠٠ر٠٠٠

(*) ملف (٥١) دوسيه ٢ جـ ٢ ـ الموضوع السودان رئاسة مجلس الوزراء هيئة المستشارين ص ٧ ، ٨ محفظة ١ فى الفترة ما بين ١٨٢٠ ـ ١٩٤٧ م

ثانيا : الوثائق الخاصة بالمعارك الحربية

التى خاضها الجيش المصرى فى أفريقيا

صورة الوثيقة رقم (٢)

تقرير موقعة التاكه فى عام ١٨٦٥ م

سيدى صاحب السعادة مهردار « حامل الختم » جناب الخديوى لم نعرض عن الخطة التى سرنا عليها فى سفرنا الى كسلة التى هى مركز مديرية التاكه ولا عن أحوال تلك الجهة وأخبارها ولذلك نشرع فى تفصيل حقيقة أحوالها وقد كنا قطعنا المسافة بين سواكن ومركز التاكه فى مدة ١٧ يوم بسير جمال النقل بالصفحة الموضحة مدة السير عدا مدة الاقامة والاستراحة بلغت ١٣٠ ساعة فقط وعلى هذا يكون معدل سيرنا اليومى ٨ ساعات وقد ثبت لدينا نتيجة التحقيقات التى تمكنا من اجراؤها أن ثورة الآلاى الثائر لم تقع بتحريض على الحكومة من طرف أى أحد من الداخل أو من الخارج بغرض ما أو لاحداثفتنة خارجة وأن الفوضى التى سادت تدريجيا بسبب تقصير الضباط العسكريين والموظفين الملكيين وسوء معاملتهم للعساكر قد نتجت هذه الحالة السيئة وهذه الفوضى عن هذه الثورة الوحيدة وتفصـــيل ذلك فيما يلى :

منذ تأسيس الآلاى الرابع هذا ، يعين ضابط مع جنديين أو ٣ فى خدمة المديرية أو فى الأماكن البعيدة بصفة دائمة ومع طول المدة يعين أحدهم مأمور جمرك وأحدهم ناظر وأحدهم طالب وأحدهم محصل أمـوال وطلبات فلا يرى الضابط جنديه ولا الجندى ضابطه حتى ولا مرة واحدة فى الســـنة ولا يعرفه ولا يتعرفوا على بعضهم واذا قدم أحد الضباط الى المديرية مؤقتـا حسب الضرورة لايمر على مقر العساكر ويظل فى بيته أو فى ديوان المديرية الى أن يعين لمهمة أخرى بغرض النقود أما العساكر فقد ذكرنا فى معروضاتنا السابقة بناء على ما اتصل لنا يستغرقون ٣ ، ٥ ، ١٠ سنوات عند مشايخ البدو بحجة تحصيل الأموال واستعجال الطلبات ويمكثون عندهم وربما زاد عددهم عن الألفى جندى وأن المديرية لا تسأل عنهم وقد تحققنا الآن عن وجود

كثير من الجنود عند البدو من مدة ٣ أو ٤ سنة أما العساكر المتبقين فى مركز المديرية فان الجنود يفرون ويعترفون أنهم أصبحوا لايرون ضباط ولا ادارة ولا تدريب عدا عن نصف صف ضباطهم ناقصة وانهم لم يخرجوا للتدريب غير مرة واحدة فى العام الماضى وينتقل الجندى جارية أو اثنين أو ٣ أو عشر يقضى ليله ونهاره فى عشته أو فى حانة البوظة يرقص ويلعب على هواه ويندر ذهاب أحدهم الى ما يسمى الثكنة العسكرية مرة فى الأسبوع أو الشـــهر للحراسة فقط ولما يتوجه أحد الضباط بعدد من الجنود باسم الغزو لتحصيل الأموال والمطالب يخـــوف الأهالى والبدو بمن معــه من العســاكر ويرضى العساكر بعشر ما ينهبه منهم من أموال ومواشى ودقيق ويأخذ هو تســـعة أعشاره ولما يتقاسم ذلك مع خوفه من الضباط يظل دائما خجولا ومحجوبا تجاه العساكر ولا يقدر أن ينفذ ارادته عليهم مهما صغرت حتى أن العساكر قد تعدوا مرارا على يوزباشيهم وملازميهم باليد واللسان ولم يجرؤ ضباطهم على مداعاتهم وكانت حالة العساكر من جهة اللبس والمأكل والمشرب يرثى لها لأنها كانت عبارة عن عدم دفع مرتباتهم لمدة سنين .

وحيث أن العساكر والضباط يفصلون مرارا من أورطهم أو أورطة أخرى فانهم لم يكونوا يعلمون أبدا أى أورطة بلوك تابعين ولا من أين أو فى أى وقت تصرف لهم كسوتهم ومؤنهم وليس هناك فى الدفتر الأسماء مقيدة أما المتوفين والفارين فانهم مجهولين وغير مقيدين لا فى الآلاى ولا فى الدفتر وكانت مرتباتهم ومؤونتهم تصرف كاملة وتضيع بين الكتاب والضبـاط ومن المستحيل اجراء التحقيق فى ذلك لأن الكتاب والضباط يدعون أن العصاة أحرقوا جميع دفاتر الآلاى بالنار .

هنالك جبلين أو ٣ ملحقـه بمديرية التاكه تسمى كوفيت وباريــــه وبازة سكانها متوحشين ومختلفى الديانة يطيعون الحكومة حينا ويعصونها حينا آخر لايدركون ولا يعقلون وبما أنهم لايدفعون الأموال الأميرية مالم يموتون بعدد قليل من العساكر يرسل لهم بين الحين والآخر قرر المدير فى العام الماضى أن يتوجه عليهم بنفسه مع أورطة من العساكر ومدفع واحـــد

وانتخب ٥٠٠ جندى من العساكر المقيمين بصورة دائمة فى مركز المديرية ونبه عليهم وأخبرهم بأنهم سيتوجهون الى جبال باريه المذكورة ٠

ولكن العساكر المذكورين رجوا والتمسوا صرف ماهية شهرين أو ٣ ليتركوها عند عائلاتهم الا أن المدير أجابهم جوابا جافا قاطعا أن لا نقود فى الخزينة الآن وأنه سيدفع لهم ماهياتهم من الأموال التى يحصلونها من هناك بعد عودتهم ولكنه صرف ماهية بصفة ١ شهر للبكباشى خطاب أفندى الذى سيتوجه مع الأرطة والذى قتله العساكر أخيرا ولبعض الضباط خفية ، ونبه عليهم بأن يكتموا ذلك عن العساكر ولما نبه المدير على خطاب أغا المذكور وقال له لا ربما امتنع العساكر عن الغزو أن سمعوا ذلك قال الاغا المذكور « ماذا أخاف أنا من هؤلاء العساكر الذين هم رعاع العرب أنا أجبـــــرهم وأخذهم بالسياط وكان يتكلم بصوت عال فسمع كلامه بعض العساكر نصه وبلغوه لباقى العساكر فغضبوا من ذلك وقالوا « لنرى كيف يريد خطاب أفندى أن يجبرنا بالسياط وأصروا على عدم التوجه للغزو مالم يستلموا ماهيتهم ويبعد خطاب وكان القيل والقال قد اشتعل بين الجميع منهم ولما أمروا بالسفر فى اليوم الثانى أعلنوا عصيانهم وقالوا بلسان واحد « لانتوجه للغزو ما لم تصرف لنا الماهية وتزداد مؤونتنا » وهجموا للاستيلاء على المدفع والذخيرة اللذين أريد ارسالها معهم ولما رأى رئيس السوارى سيد أغا هذه الحالة أسرع مع بعض العساكر لتخليص المدفع والذخيرة من أيديهم ولكنهم رموه بالرصاص فأصابته رصاصة فى ذراعه فجرحته جرحا بسيطا ووقع عن حصانه وضرب عدة سنكات « سنان البندقية » وأصيب رئيس المهرجين العصاة برصاصة أردته قتيلا وأخيرا استولى الخوف على المدير وقائمقام الآلاى والضـــباط فطيبوا فى الحال خاطر العساكر وصرفوا لهم ماهية شهرين أو ٣ ومقدار من الذرة وأطفأ نارهم ما أمكن ومع ذلك توقف سفر العساكر على شـــرطين طلبوهما أحدهما : أن يتوجهوا للغزو وصحبة القائمقام فقط ولايوفر عليهم خطاب أفندى وبعض اليوزباشية والملازمين ٠

الثانى : أن يعاهدوا ويحلف لهم أنهم سوف لايحـــاكمون على ذنبهم

الأخير وكانت تنقلاتهم أثناء الغزو بأيديهم أسلحتهم .

وعند عودتهم من الغزو استمالوا لهم العساكر الموجـودين فى مركز المديرية أيضا واتحد جميع عساكر الآلاى وعقدوا بينهم اتفاقا سريا أعلنوا فيه تضامنهم على انقاذ أنفسهم فى حالة اساءة معاملة الضباط لهم أو فى حالة نقض اليمين الذى حلف لهم والرغبة فى محاكمتهـم أو معاقبتهم على عصيانهم ومنذ ذلك الحين وهم لايصغون للأوامر والتعليمات الأخـرى وأصبحوا أحرارا عصاة مستقلين برأيهم بصورة علنية ، وكان هذا شـاهد أو معلوما لكل انسان .

وقد ابتدأ عصيان الآلاى الرابع هذا اعتبارا من هذه الحادثة وكان موقف الجنود الحزر ويقولون فى أنفسهم لابد أن يأت يوم تحاكمنا فيـه الحكومة وضباطنا ويعاقبونا وكان اذا اقترف أحدهم ذنبا صغيرا انتقم منهم الضباط بسبب تلك الحادثة ويعاقبونه عقابا علنا صارما ولما رأى العساكر هذه الحالة كانوا قد عقدوا بينهم اتفاقا سريا آخر تضامنوا فيه وأقسموا بأن يساعد بعضهم بعضا ولما رجع موسى باشا من مصر الى الخرطوم انتدب أمير اللواء حسن باشا الى كسله للتحقيق فى هذه الحادثة ولما اتضح له أن هنالك اتفاق سرى بالصيغه الموضحة أعلاه أرجأ التحقيق لغرض أو لخدعة منه .

وفى شهر صفر سنة ١٢٨٢هـ أرسل الميرلاى الى المكان المسمى ميت كناب الذى يبعد يومين عن كسلة وتقيم فيه بدو كثير بحجة تغيير العسـاكر الموجودين هناك بالمأمورية منذ فترة طويلة وصمم اللواء حسن باشا المومأ اليه على فرز ٥٠٠ جندى ونيف الذين قاموا بالثورة الأولى وأرسالهم الى كناب ومن خلفهم الميرالاى ليوزعهم بمعرفته على مشايخ البدو الموجودين هناك فرقة فرقة كل فرقة مؤلفة من عشرة أو عشرين ثم يجعل البدو يلقون عليهم القبض فرقة فرقة فى وقت واحد ويحاكمهم ويعاقبهم الا أن العساكر قد عرفوا مقصده فى الطريق أثناء توجههم لعدم كتمان سره .

وبينما كان يوزعهم على البدو فرقة فرقة على الوجه المحرر أعلاه استعدوا

نجأة لرمى الرصاص وهجموا على الميرالاى والضباط ونهبوا ذخيرتهم الحربية وأمتعتهم وركب بعضهم جواد الميرالاى وأخذ بندقيته ورجعوا جميعا فى اليوم التالى الى مركز المديرية بالسير السريع معلنين الثورة والعصيان ودخلوا رأسا الى الثكنة العسكرية واستمالوا اليهم العساكر الموجودين فيها طوعا وقتلوا الضباط الموجودين هناك وهم :

- البكباشى خطاب المذكور . وستة عشر ضابطا .

ثم سعوا فى الاستيلاء على ديوان المديرية والجبخانة وكان حكمدار الآلاى المقيم فى ميت كناب قد أرسل الى أمير اللواء والمدير بريدا مستعجلا وصلهما قبل وصول العساكر المذكورين الى مركز المديرية بساعتين أحدهما فيه ثورة العساكر وكان فى امكانهم مقابلة المتمردين قبل وصولهم الى الثكنة واقفال الأبواب ولم يكن الوقت كاف لاستمالة باقى العساكر الموجودين فى الداخل وقد تحصن أمير اللواء والمدير ومن نجا من القتل من باقى ضباط الآلاى فى ديوان المديرية وأدخلوا فيه المدافع كما أن رئيس السوارى سيد أغا تحصن مع عدد من العساكر فى مستودع الذخيرة الحربية الذى يبعد ١٥٠ خطوة عن المديرية ووزع باقى العساكر على ديوان المديرية وبعض الأماكن المخيفة ودخلوا فى الحصار وكان المدير واللواء قد اخطر ديوان الحكمدارية بالحادث حالا وحرر منشورات بشأن قدوم العساكر غير النظاميين .

أما العساكر الثائرين فانهم بعد أن قتلوا الضباط الموجودين فى الثكنة هجموا يومين متتالين بالليل والنهار برمى الرصاص على المدير وعلى الجبخانة بغرض الأستيلاء على الذخيرة الحربية والمدافع الا أن عساكر سيد أغا قد صمدوا أمامهم فلم ينالوا مأربهم وقد ارتكب العصاة جميع أعمال الغدر والظلم ولم يغفلوا عن الحاق الخسارة بالأهالى والتجار وهتك أعراضهم وشرفهم وقتلهم واطفالهم ونهب أمتعتهم ونقودهم .

وقد لجأ الأهالى الى بدو حلة الخاتمية التى هى مقر « السيد الحسن » الذى يقيم فيها بدو كثيرون . أما بقية الأهالى وذوى المقدرة من التجار

والمغاربة المسلحين والجعلين من أهالى بربر المقيمين فى كسلة مؤقتا للتجارة بالاضافة الى ٥ أو ٦ تجار يونانى ، ١٢ أوربى من مختلف الجنسية جميعا قد اجتمعوا فى المنازل المبنية الجدران ـ والابواب وتحصنوا فيها للمحافظة على أنفسهم ولم يتعد العصاة على الأجانب وقد غادر السيد الحسن مكانه فى حلة الخاتمية وتوجه الى ثكنة العساكر العصاة وسألهم عن قصـــدهم ووعظهم ونصحهم بالعدول عن أعمال الغدر والقتل والعصيان وقد استجابوا لنصحه واقسموا له أنهم سوف لايحاربون أو يعتدون مرة أخرى على سبيل الهدنة الى أن تعين الحكومة مأمور تحقيق منصف وطلب بعض العصاة الأنضمام الى المحاصرين بعد أن يسلموا ســـــلاحهم ولكن المدير ابراهيم بك والأمير اللواء حسن باشا لم يوافقوا على دخول بعض العصاة مع الجنود خشية أن يكون ذلك خدعة ٠

وقد وصل بعد ذلك تدريجيا من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ جنـــــدى وبدوى مسلحين من عساكر الشايقية وقبائل البدو الذين طلبهم المدير واللواء للنجدة وأحاطوا بندر كسله وكان قيام هذه الثورة فى ٣ ربيع الأول سنة ١٢٨٢ هـ وكان على كاشف قد قدم الى كسله ومعه ٢٠٠ جندى أثناء انعقاد الهدنة الأولى وقد تمكن من اقامتهم فى ديوان المديرية ٠

وكان المدير والمير لواء قد أمر البدو بمنع أى عسكرى من الثوار من الفرار ولذلك كانت تقع مناوشات كثيرة بين الثوار والبدو وكانت الغلبة فيها فى أكثر الأحيان الى البدو ولعساكر الشايقيه لكونهم مسلحين ـ كان شيخ الخاتمية يهجم على العصاة يوم قتلت فرسته ووقع على الأرض فمسكه العصاة وقطعوه اربا ووزعوا كبده وبعض لحمه على بعضهم وأكلوه لأن ذلك الشيخ كان جبارا وكان مخلصا للحكومة وقد عين ابنه الكبير شيخا مكانه ومن أفعالهم أيضا أنه كانت هناك عائلة تاجر مشهورة وغنية تدعى عائلة أولاد عجيب فى يوم من الأيام ذهب جندى من العصاة الى منزلها وفتح بئر الذرة الموجود خارج الحوش فخرج اليه أحد أفراد أولاد عجيب ومنعه فضربه العسكرى فقتله فى الحال ولكن قتلوا العسكرى القاتل فلما وصل ذلك الخبر الى

العصاة نقضوا الهدنة التى عقدوها مع السيد الحسن وأحاطوا بمنزل أولاد عجيب من جميع جهاته وفتكوا بمن فيه وبلغ عددهم ٥٣ شخصا ٠ فكلما شدد عليهم الحصار تضايقوا فحاولوا الاستيلاء على مبنى المديرية ومستودع الذخيرة مما أضطرهم للقيام بعدة هجمات ولكنها باءت بالفشل ـ وقد استشهد ٦٠ جندى من غير النظاميين وجرح كثيرون ٠

وبعد أن سمع الثوار بقرب مجيء العساكر والمدافع المرسلة من الخرطوم ومن مصر عن طريق سواكن دب الرعب فى قلوبهم وأوقفوا الحرب وطلبوا عقد هدنة ثانية فى ذلك الوقت كان آدم بك قد وصل من واد مدنى الى كسله فى ٨ ربيع الثانى ١٢٨٢ هـ مع الأربع بلوكات السودانية وقد تدارس مع المدير وأمير اللواء طلب الثوار فى الصلح وقرروا أن يترك الثوار سلاحهم فى الثكنة ويخرجون تجاه عساكر آدم بك ويسلمون أنفسهم وفى اليوم الثانى وقف العصاة أمام عساكر آدم بك فى هيئة طابور وصرح لهم بربط أسلحتهم وتركها بين العسكريين واخراج عائلاتهم وأمتعتهم من الثكنة وقبل تسليم سلاحهم لمستودع الذخيرة وصل الى كسله السرجشمه عبد الله باشا ومن بمعيته من العساكر غير النظاميين بعد قدوم آدم بك بأسبوع أى فى ١٥ ربيع آخر سنة ١٢٨٢ هـ وعسكر جيشه فى الخارج وبعد أن نقلوا سلاح العساكر « الثوار » وسلموه لمستودع الذخيرة فر من العصاة عدد من الدنجاويين والسناريين فأرسل من خلفهم جنود وبدو ضربوا عددا منهم وألقوا القبض عليهم وفر أكثرهم دون تعقب ٠

أما من بقى من الثوار فقد قيدت أيديهم وبوشر بادخالهم للثكنة محبوسين وبينما كان ابن صغير لأحد الثوار يعانق والده ويبكى أخذ أحد العساكر غير النظاميين ولده من يده كغنيمة فضرب الوالد العسكرى بمدية فى بطنه وقع على أثرها على الأرض ولذلك فان العساكر غير النظاميين أطلقوا الرصاص على جميع العصاة بأمر عبد الله باشا ثم أخذ العساكر غير النظاميين ينهبون العصاة ويسلبونهم بأمر عبد الله الذى قال لهم أن يمتلك الثوار من الأمتعة والمنهوبات والرقيق والحمير وجميع النساء والأولاد هم غنيمة لهم

فى هذه المعركة أما العصاة فانهم وجدوا أن الفرصة سانحة بطبيعة الحال فى تلك المعركة وفر الجميع منهم عدا المقيد والمجروح والعاجز ولم يوجد العـــدد الكافى من العساكر لتعقبهم بسبب النهب كما أن البدو الشايقية لم يهتموا كثيرا بتعقب الهاربين لأنهم كانوا مشغولين بالنهب أيضا وبعد بضعـــة أيام بيع ما اغتنموه من الثوار من أمتعة وحيوانات ورقيق وأسلحة بالمزاد العلنى بينهم وقد ثبت أن أسلحة الحكومة وسيوفها قد بيعت أيضا وقتهـــا لأنفار الورشة الصناعية الصغار ومن هم دون البلوغ من العساكر السودانية الطبالين والزمارين والبواقين (نافخ البوق) باعتبار أنهم عبيد أرقاء وقـد تناقلت الألسن من أن الكبار والصغار قد أفرزت لهم حصتهم من أولاد العساكر الثوار وجواريهم وبالرغم من كوننا مسافرين فى الطريق نشرنا أمرا عموميا مؤكدا ومشددا على جميع انحاء السودان وأكنافه بشأن القبض على العساكر الفارين واحضارهم ومن لم يسلم نفسه منهم يقتل ، ويعاقب من يخفيهم بالقتل وقد كان لهذا المنشور تأثيره ولله الحمد أن وصل حتى الآن ٣٠٠ نفر من العساكر الفارين عدا من قتلهم البدو وقد علمنا من التحريرات الواردة من الحكمدارية أن من القى القبض عليهم من الفارين من الخرطوم وسنار وبربر وكردفان قد بلغوا حتى اليوم ١١٠ أنفار وصار توقيفهم وسجنهم فى سجن الحكمدارية ٠ كانت جثث القتلى والمتوفين من العساكر العصاة ومن البــدو والمحاصرين أثناء الحرب التى دارت رحاها بينهم مدة شهرين كما وضحنا مقدما ومؤخرا قد بقيت مهملة دون دفن حتى أن جثث العصاة من ٣٠٠ ـ ٤٠٠ قد تركت ملقاة على الأرض للعبرة زعمهم ولم يعتن بدفنها أحد وبسبب ذلك امتد المرض حتى الى الوحوش والطيور من عفونة جثث الحيوانات والآدميين القديمة والحديثة المنتشرة على بعد خطوات من بعضها داخل البلدة وخارجها وكنا نشاهد طيور جارحة ميتة وقد اختلطت الجثث المذكورة بمياه السيول والبرك نظرا لانخفاض أرض كسلة وكان العساكر غير النظاميين ساكنين ومقيمين وسط القذارة والعفونة اللتين لايمكن طاقتها الخارجية عن حـــد الوصف الباقى أثرها حتى الآن بسبب هذه الحالة أصيبوا كلهم بالحمـــة المحرقة والأمراض الأخرى ولكن نظرا لوفاة المدير والسرجشمه بالمرض المذكور وأصابة كل من أمير اللواء والميرالاى والقائمقام ووكيل المدرية ورؤســـاء

العساكر بالحمى مع العساكر دفعة واحدة على الوجه المشروع لوجودهم أسرى منازلهم وأخليت حكومة مركز مديرية التاكه وأصبحت بلا حاكم وكانت جثث المتوفين من العساكر والمحبوسين تبقى ملقاة على الأرض أياما وقد تفرق البدو فى رؤوس الجبال وفى الأطراف وكذلك الأهالى قد خرجوا وأقاموا بعشش بنوها فى الأطراف والأكناف وأصبح البندر خاليا من السكان وقد مات أكثر من نصف الخيول واستبدلنا غيرها بهجن ولم يحص أو يسجل عدد القتلى والجرحى حتى ولا بصورة اجمالية ولذلك لاتزال شخصيات المتوفين والفارين مجهولة ونحن لانتمكن من جرد أو احصاء الأنفس التى كنا نجد عظامها وجثثها ملقاة فى مختلف الأماكن وقد مزق الوحوش والطيور ظهور القتلى وأيديهم وأرجلهم على مسافة بعيدة وقد قسمنا العقوبات التى سنتخذها الى : ـ

ـــ الدرجة الأولى وهى القتل والاعدام شرعا وقانونا ٠

بـــ الدرجة الثانية وهى الأشغال الشاقة المؤبدة طول الحياة بدون قيد أو الى ان يصدر الجناب العالى المشفق عفوا عموميا على أن يقيدوا بالسلاسل الحديدية أزواجا ويطعم الواحد منهم تعينا واحدا فى اليوم ويلبس ٣ قمصان بيض فى السنة ٠

ـــ الدرجة الثالثة : العفو العام عن كل من لم يتفق مع العصاة ولم يشترك فى الثورة ومن وجد بين العصاة بالقوة الجبرية ممن هم صغار السن ودون البلوغ كالزمارين والطبالين والبواقين وأنفار الورشة الصناعية والذين أعدموا طبقا لعقوبة الدرجة الأولى : ـ

عـــدد	
١	صاغقول واحد
١	يوزباشى
٢	أمين بلوك
٨	باشجاويش
٢٤	شاويشـــا
٦٥	امباشيا
٣	أنفـــار
١٠٤	المجموع

والذين يستحقون عقوبة الدرجة الثانية والذين قيدوا منهم بالسلاسل حوالى ٤٠٠ نفـرا ٠

والذين استحقوا العفو العام فقد بلغ عددهم حوالى ٤٨١ شخصا وقد انتخب من المطيعين ١٧١ شخصا بين صف ضابط وعسكرى وأرسلوا الى سواكن ليتوجهوا منها الى مصر ويلحقوا بعساكر الميرالاى آدم بك والمطلوبين الى مصـــر ٠

وقد صرفت للجميع منهم ماهيتهم لغاية توت ١٢٨١ ق أما كسوتهم فنظرا لأن عساكر الآلاى الرابع مكشوفى الرؤوس عراة الأجسام حفاة الأقدام فقد صنع لكل منهم كسوة وسروالان وقميصا من البفتة السـودانية التى وجدناها هنا ونظرا لانعدام الطرابيش وأحذية فى التاكه بالكلية ٠ فقد طلب من الباشا الحكمدار بارسال طرابيش من الخرطوم الى سواكن عن طريق بربر وقد سلمنا يوم بتاريخه جميع أسلحة عسكر الأربع بلوكات المذكورة مع جبخانتهم ومهماتهم الحربية لمستودع التاكه وأوصلت الجمال اللازمـة لنقلهم ، ١٣٦ شخص من أولادهم ونسائهم من كسله الى سواكن وأوصلنا لذلك القرب والمؤونة واللوازم السفرية وحملناهم عليها وأرفقناهم بمن يلزم من الأدلاء والخبراء ومشايخ البدو وشيعناهم عند سفرهم ونأمل أن يصلوا الى سواكن فى مدة ١٥ يوم ٠ وقد أصيب بدو من العساكر بلغ حوالى ١٥ نفرا بالزهرى حديثا وذلك نظرا لكثرة الجوارى الزانيات هنا وعدم اعتناء الضباط وأصحاب النوبة بطردهن وأبعادهن أو بمنع اختلاطهن بالعساكر ٠ وعلمت من التحريرات الواردة اليوم من سواكن أن ١٠ آلاف أردب من الغلال سترسل من طرف الخديوى الى التاكه وبربر والخرطوم عن طريق سواكن لتوزيعها على الفقراء بناء على ماعرضه الباشا الحكمدار من وجود قحط شديد بالسودان ٠

وقد استبد موسى باشا استبدادا كليا بمناسبة القحط وقلة الزراعـة من العام الماضى وصادر جميع الزراعة التى يمتلكها الأهالى وأمر بتوريدها الى شون الحكومة كمؤونة للعساكر والمستخدمين وأرسل عددا من العساكر والموظفين الى جميع انحاء البلاد وحاصر جميع الطرق والمعابر بالعساكر الذين كانوا لايكتفون بمصادرة ما يجدونه من الذرة القليلة من يد صاحبها الذى

كان كبيرا أم صغيرا غنيا أم فقيرا مسافرا أم مقيما بل كانـــــوا كالنهابين يضطرون صاحب الجمال الحاملة ذرة الى الفرار فضاعت الذرة حتى جمالها فى أيدى الموظفين وقد ابتاع بعض التجار والأهالى عدة جمال وقوتهم الضرورى بـ ٥ أو ٦ أضعاف ثمنه بمشقة عظيمة من مصوع وحدود الحبشه بسبب القحط والبلاء فى السودان وبينما كانوا قادمين الى وطنهم فرحين مستبشرين اذ خرج عليهم العساكر والموظفين الكامنون بأمر الحكومة فى جميع الطرق والمعابر كقطاع الطرق وكانوا يفرجون على كل جمل مقابل ريال أو ريالين واذا لم يدفع صاحبه يضطرونه الى الفرار ولم يكن يرد الى شونة الحكومة عشر ما يصادرونه ولولا وجود أشجار الدوم والطيور والمواشى الكثيرة فى البلاد السودانية لهلك أهالى السودان فى العام الماضى بسبب القحط والغلاء ٠

الختـــم

مير لواء وكيل سودان

نور أظهر عبده جعفر

(*) محفظة ٣٦ معية تركى ـ وثيقة ٢٤٥ فى ١٠ شعبان ١٢٨٢ هـ ـ ١٨٦٥ وهى عبارة عن تقرير خاص بمشكلة التاكه ومرسل من جعفر باشا الى مهردار خديوى ٠

صورة الوثيقة رقم (٣)

تقرير مقدم من عمر رشدى بكباشى أركان حرب بخصوص الواقعة التى حصلت للعساكر المصرية بجهة جونديت بالحبشة

الجيش كان موزعا فى النقط المختلفة كما يأتى : ـ

مقدمة الجيش التى هى مركبة من ٦ ستة بلوكات ، ٣ مدافع وصاروخين تحت رئاسة الكونت ريجى المجرى الجنسية ، كان ملازم فى عساكر النمسـا ، وتردد فى هذه البلاد من مضى المدة من الزمان ومعروف طرف المحافظ والحكمدار وكانت عساكره معسكره من ٣ نوفمبر بالقرب من بلدة تسمى جنده (جونديت) التى هى على بعد ساعه من المارب ٠

ومحل اقامة الحكمدار العمومى والمحافظ كانت بجوار بلـدة تسمى عدخولة ، والعساكر التى هناك احدى عشر بلوك ، ٦ مدافع وصاروخين تحت رئاسة الحكمدار والقائمقام من يوم ٥ نوفمبر ، وهذه البلدة هى على بعد ساعتين ونصف من معسكر جنده (جونديت) بالطريق المختصر ولكن مرتفعة عنها ببعد ٦٠٠ قدم وكسور يتصل منها الى (جونديت) ببغاز صعب السلوك وهى من جهة الشمال الشرقى منها ، ٥ بلوكات ومدفعين من العساكر ١ جى أورطة تحت رئاسة على رائف أفندى بكباشى كانوا مقيمين (بقياخور) وهى على بعد ٨٠ كيلومتر تقريبا من عدخوله والسكة بينهم صعبة جدا وجونديت بها بوغازات وأشجار كثيرة وهى فى الشمال الشرقى من عدخولة كما يوجد بلوكين من عساكر سنهيت والمسافة بينها وبين قياخـور حوالى كيلو واحد وهى جهة الجنوب ، ولمجرد وصول الحكمدار والمحافظ الى عدخوله أرسلوا النائب محمد عبد الرحيم الى ملك الحبشة ، الذى كانت مقـدمة

عساكره على بعد ساعة ونصف من مقدمة عساكرنا والمقصود من ارسال المومى اليه ، كما تحقق بطرفنا هو أعمال شروط الصلح مع ملك الحبشة والتسليم للحكومة الخديوية بأخذ الأراضى بحدودها بنهر المارب والجاش ٠ وقد كان وتوجه النائب المومى اليه ، وفى اليوم الرابع ، ١٠ نوفمبر الساعة ٨ تقريبا حضر لطرف الكونت حكمدار العساكر المتقدمة بعض أهالى قريبة من جنده (جونديت) وأخبروه على أن بعض عساكر ملك الحبشة حضروا لطرفهم وأرادوا سلبهم فبوقتها توجه المسيو المومى اليه ببلوكين ومدفع لطردهم ، وصار على بعد نصف ساعة تقريبا من معسكره فشاهد نحو ٣٠٠ نفر تقريبا من عساكر الحبشه وكانوا على بعد ٢٥٠ مترا منهم ، فبوقتها ترك بلوك وأخذ البلوك الآخر ، وهجم عليهم عندما وصل على بعد ٣٠٠ خطوة منهم ضرب عليهم النار ثم هجم عليهم ففروا هاربين الى معسكرهم الذى كان يبتدى على بعد نصف ساعة منهم ٠ وعندما وصل الكونت مع بعض أنفار من عساكر البلوك وجد نحو ١٥ نفر قتيلا وبعض البغال والخيول ، فأخذهم ورجع الى محله وأرسل خبر للحكمدار بذلك فى يوم الاثنين ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ م ، وصار اعلان ذلك على عساكر معسكره (عدخوله) وبعد نصف ساعة وكسور تقريبا وردت بوستة من طرف الكونت المومى اليه يذكر فيها انه ورد اليه أخبار مضمونها أن ملك الحبشة يريد الهجوم عليهم وعلى معسكر عدخوله العمومى بثلاث قولات أحدهم على جونديت من الأمام والثانى والثالث على عدخوله ويسير أحدهم بطريق (عدى جورى) التى هى على بعد ساعة ونصف وكسور من عدخوله ، ومن الجنوب الشرقى منها ، والثانى بطريق (سعد فلاى) الذى هى على بعد ساعة ونصف من جنوب (عزى) بالمشى (بعدخوله) ، وكذا وردت أخبار من الجواسيس مثل ما ذكر فعندما تحقق الحكمدار من صحة ذلك قال أمامنا على أن جونديت هى أصلح لنا فى الهجوم وموقعها مساعد ، وبوقتها أمر القائمقام بأخذ حكمدارية الجيش الباقى وترك المحافظ صحبته ، وأمر فرج أفندى صاغقول أغاس بأخذ ٤ بلوكات ويتوجه صحبته ، وأمر بكباشى أركان حرب (دنسون) بأخذ نصف بلوك ويتوجه الى سعد فلاى فى البوغاز وكذا أمرنى بأخذ النصف الثانى من البلوك ، وأتوجه الى بلدة (عدى عنقور) التى هى على بعد ساعة ونصف

وكسور من (عدخوله) ، وكذا فى البوغاز من ساعة تاريخه الى غاية صدور أمر جديد ، وأعطاء كل منا ستة سوارى من بنى عامر ، وقد حصل وتوجه كلا منا الى المحل المخصص له ، وفى الساعة ٦ وكسور ، وردت بطرفنا بوستة من القائمقام يقول « انه لم يحصل شر الى الصباح أحضروا من معى الى العساكر (بعدخوله) ، وعندما تقابلنا مع القائمقام أورى بأمر من الحكمدار مضمونه انه سيتوجه ، ويترك بلوكين ، ٤ جى ، ٧ جى ، ١ جى أورطة تحت رئاسة (دنسون) بكباشى بمعسكره (بعد خوله) وأربعة مدافع وأمرنى بالاتحاد مع النائب محمد آدم لكى أشهل المهمات والعفش وأحضر الى جونديت محل الواقعة وقال لنا القائمقام على أن الحكمدار أجرى فى هذه الليلة الهجوم على معسكر ملك الحبشه الساعة ٨ من الليل الى ليلة الثلاثاء وترك بلوك من معسكر جونديت ، وبلوك على عقبة جهة اليمين وآخر جهة اليسار ، أمام (جونديت) ، بمحل الهجوم وهو أى القائمقام بالتحاقه بالحكمدار ، وكذا المحافظ أخبرنا بذلك ، وقد كان وساروا صحبته خمسة بلوكات ومدفع وصاروخين والمحافظ وأحمد أفندى فوزى بكباشى وبكباشى الطوبجية وكان سيرهم جهة (جونديت) الساعة ١ وكسور من يوم الواقعة الذى هو يوم الثلاثاء وصحبته أيضا الجمال التى كانت موجودة محل المهمات والعفش ، وبعد مضى ساعتين حضر شيخ بلدة (عد خوله) وأورى على أن ضرب النار مستمر من الشروق أمام (جونديت) وعلى بعد ساعة منها ، وبعدها بساعة حضر أحد العربان من بنى عامر ، وقال أن عساكرنا هزمت وأخذت مدافعهم وهكذا لم يزل حضر واحد بعد الآخر كل منهم بحوادث مختلفة تارة عساكرنا هزمت وتارة منصورة الا أن ماتستمر وقد احتاطت بعساكرنا سوارى وبيادة الحبشه ، وتقربوا منا على بعد ١٥٠٠ متر ، وانقسموا الى أربعة أقسام ثم غابوا عن أعيننا فنحن اشتغلنا بعمل الاستحكامات اللازمة لعساكرنا الى الصبح ، ولكن من بعد غروب الشمس الى الصباح تواردت علينا بعض عساكر مجروحة وبعضها مطوشة وهكذا كسر قلوب عساكرنا وصاروا خائفين من الهجوم عليهم وأخيرا حضر ابراهيم الحريرى ، ٦ جى ، ويوزباشى ، ٢ جى أورطة الذى كان مخصص لحفظ الجبل جهة الشرق أمام (جونديت) ، وكان حضوره بطرفنا هو ومن معه من العساكر البالغ قدرهم ٦٠ نفر فى حالة صعبة.

من التعب والمشاق الساعة السابعة والنصف من ليلة الأربع وأخيـــرا أن عساكرنا فنيت وبوقتها أيضا حضر نفر من عساكر السودان وقال أن الأمر بخلاف الحكمدار لم يزل يضرب النار أمام (جونديت) والقائمقام خلفها ولكن عساكر الحبشه ملكوا (جونديت) ومنعوا مواصلاتهم بالطريق بيننا وبينهم فهى ممسوكة بعساكر الحبشة فبوقتها كتبت بوستة وأرسلتها الى علاء الدين بك مضمونها أن الحكمدار محاصر أمام (جونديت) ونحن فى (عدخوله) محاصرين وأملنا أرسال عساكر من طرفه (بعدخوله) ، وأخبر المعية بارسال عساكر وكذا لعلمى أن على أفندى رائف قايم بجوار (عدى فلاش) ببلوكين بقصد الحضور الى (عدخوله) وأرسلت اليه توصيلة ليحضر ســريعا مع الشروق وكان ذلك الساعة ٨ من ليلة الأربعاء وفى الساعة ١٠ وردت بوستة من أحمد أفندى عبد القادر ٣ جى يوزباشى ، ١ جى أورطة مضمـــونها أن الخيالة التى كانت معهم هربت ومعه حملة محضرة من (قياخور) فبوقتها جمعت الحمير التى كانت موجودة وبلغ عددها نحو العشرة وأرسلتها اليه .« وأحضر نصف الحملة ، وترك النصف الآخر خلف العقبة فى شمالنا مع نصف بلوك والملازم ثم من بعد ادخالها مع عساكرنا عاد ثانيا ، ورجع الساعة خمسة وكسور وحضر لطرفنا بعض من الأهالى المجاورين منا وبالسؤال منهم أوروا على أنهم سمعوا أن الحكمدار من الأمام يحارب فعندها علمنا ظنا أنه موجود فقال البكباشى (دنسون) يلزم فتح الطريق له ببلوكين تحت رئاسته ويبق بلوك واحد والبلوك المنهزم صحبته للمحافظة على معسكر (عدخوله) واتفقنا نحن ، ٤ جى ، ٧ جى يوزباشى ، ٦ جى ، ٣ جى يوزباشى ، ويوزباشيــة الطوبجية وأدم أفندى ولكن الساعة ٧ وكسور حضر لطرفنا حسن أحمد من عساكر ٣ جى بلوك ، ٢ جى أورطة مأسورا من طرف ملك الحبشة ومعــه عسكرى حبشى ، وجواب مـرسل من طرف الحبشه صورته حرفيا « سيأتى (يوحنا) المؤيد من الله فهو ملك ملوك الحبشه ، وما يليها الى الامرا المكرمين وطورسه المبين راكن بيده ولزام العساكر المصرية ضباط وجاويش بعد أهدى السلام عليكم والأمانات الملوكية نعلمكم انه من الأصول الجارية ما بين جميع ممالك العالم بأثره هو أن لم يتعدى أحد على جاره فى أدنى شىء من الحدود الثابتة والآن قد صار التعدى الكامل على حدودنا ودوايرنا ٠٠٠٠ »، أخـذت الجواب من العسكرى المذكور وعلمت مضمونه وهو معى الآن وشــاهدت (دنسون) والنايب محمد وأعلمتهم مضمونه وأخبرنى العسكرى المذكور على

أن جميع العساكر التى هى فى الأمام ماتت عن آخرها وأخذت مهماتهم ، وكل ما يتعلق بهم وكذا سايس المحافظة المسمى حسنين حضر مطوشا نوعا واخيرا على أن الجميع توفى الى رحمة الله فبعدها كتبت رده باستشــــارة النايب (دنسون) وأرسلته الى ملك الحبشه مع عساكره ، والملك المذكور كان مقيم مع عساكر (جونديت) ٠

صورة الخطاب « بعد أهدى السلام عليكم ورد لطرفنا ضباط العساكر المصرية بمعسكر (عدخوله) مكتوبكم وبتلاوته صار معلوم ، وأما من خصوص تسليم الأسلحة لا يمكن مطلقا أبدا مادمنا أحياء الحكمدار موجود بجهــة (سعد فلاى) ، وأرسلنا خطابكم اليكم تراه ونحن نجرى العمل حسبما يرد الينا منه والسلام ختام » ٠

امضـــاء
بكباشى عمر رشـدى
امضـــاء
بكباشى (دنســون)

وقد علمنا عدم امكاننا المقاومة لأن (قياخور) بعيدة ومصوع وسنهيت ابعد والعساكر قليلة حوالى ٣٦٠ فقط ، ونحن الجميع ارتحلنا من وقتنا بقصد الالتحاق بعساكر (قياخور) ، وتركنا كل ما نمتلكه وصرنا بالملابس التى علينا ومع كل عسكرى بندقيته ، وستة دست رصاص وتركنا جميع الباقى بما فيهم اربعة مدافع ، وذلك لعدم وجود حيوانات تجرهم ، وفى الغروب قربنا من بلدة تسمى (أدى أجاوجه) بالقرب من (جودى فلاى) وهناك صـــار التتميم على العساكر فوجدت جميعها ووصلنا السير وتركنا (جودى فلاى) ووصلنا الى عقبة خلفها ، واسترحنا هناك الى طلوع القمر ثم سرنا الى الساعة ٨ من ليلة الخميس ، وأردنا الاستراحة مقدار ٣ ساعات من تعب السفر وعدم النوم لمدة ٣ ليالى بنهارهم ، ألا وقد ورد لطرفنا نفرين مسلمين من أهالى (جودى فلاى) واخبروا أن ملك الحبشه متغاظ (شديد الغضب) لعدم تسليم أسلحتنا فحضر خلفنا الى (جودى فلاى) بعساكره ونصحونا بالقيام من محلنا فلعدم وجود تقوية وللتعب الشديد الذى نحن فيه وعساكرنا ، (أمر دنسون) البكباشى بالقيام ، وقد كان وقمنا وصـــرنا الى يوم الخميس

الساعة ٣ ووصلنا (قياخورى) والتحقنا بعساكر (على رائف) وعنـــدها اجتمعت على عساكره ولكن تاهت انفار بالطريق بسبب الليل وطول المسافة والأشجار والجبال الطبيعية ، وكان أركان الحرب (دور هولس) ومن معـــه قد توجه مع عساكر بلوكين (سنهيت) الى مصوع ومعه كذلك الصاروخين. ومن الساعة ٨ من ليلة الجمعة توجهنا من (قياخور) جميعا الى مصوع ، وبعد نصف ساعة من المسير سمعنا أصوات مزعجة فوق الجبل وكانت ليلة مظلمة من الغيام وكثرة الأشجار ، وقد فرت العساكر هاربة جهة مصوع وتاهت فى الأشجار واتحدنا جميعا فى (توليفهم) ولكن لم نتمكن ، ولكن فى مصوع تجمعنا من جديد والخسائر كالآتى : ـ

ـ ١٤ بلوك من عساكر ٢ جى أورطة ـ ، ٧ بلوك من عساكر ٢ جى أورطة، وواحد بلوك من١ جى أورطة ـ الحكمدار والمحافظ والقائمقام وبكباشية الطوبجية وبكباشية جى أورطة وضباط البلوكات جميعها التى سبق ذكرهم وأخذت مدافعهم ومهماتهم وأسلحتهم وخيامهم وأسر نحو ١٥ نفر بما فيهم معاون ٢ جى أورطة وواحد ملازم طوبجية وصاروخين من ضمن الأحدى عشر بلوك الذين حضروا أثنين سودان البكباشى (دور هولس) وواحد ملازم. وفقد من الأمراء ما يقرب على ١٥ الف وكثير من رؤساؤهم وهذا مالزم ٠

(*) دفتر ٣٤ (عابدين) وارد تلغراف فى ٢٧ شوال سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٥ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٤)

تقرير واقعة أوسه وجهاتها تحت رئاسة مسنجر باشا

أنه فى يوم الأربع ٢٨ رمضان سنة ١٢٩٢ هـ الموافق شهر أكتوبر سنة ١٨٧٥م قد صدر أمر الباشا المشار اليه بقيام ١ جى و ٣ جى بلوك من الثلاثة بلوكات السفرية المعينين من المحروسة تحت رئاسة اسماعيل أفندى حالت معاون تلك المأمورية وكان ١ جى بلوك تحت حكمدارية ملازم أول على أفندى حبيب وملازم ثانى ، وثمة تعداد أنفار هذا البلوك ٨٩ نفر ، ٣ جى بلوك تحت رياسة السيد أفندى عبد المجيد يوزباشى واثنين ملازمين وكان ثمة هذا البلوك مائة نفر وكذا بطارية طوبجية مركبة من مدفعين جبلى عيـــــار ٤ وصاروخين حربيين ٤٠ من العيار المذكور تحت حكمدارية ملازم أول يوسف جاهين وكمية عساكر هذه البطارية ٤٦ نفر وأحد كتاب عموم شرق السودان وأركان حرب واحد وأجزجى ، ١ جى أورطة ، ٢ جى بياده سودانى واحـــد معاونين عموم شرق السودان والأمير راس بدوا الحبشى وشخص فرنساوى يدعى الخواجه (لنفرى) وكذا بلوك سودان مكون من ١ جى أورطة ، ٢ جى بيادة سودان تحت رياسة دياب أغا يوزباشى وملازم أول وثانى سودان فيكون مجموع أفراد البلوك ١٠٣ نفر وجناب الباشا مع توابعه ثم صدر أمره بتوزيع لكل نفر جهادى ، ٦ دست جبخانة وأخذ لكل بلوك ٦ صنـــــاديق جبخانة عن كل صندوق مائة وخمسة دست وجبخانة المدافع الجبـــلى ٦ صناديق ، عن كل صندوق ١٢ طلقة لكل مدفع خلاف صناديق عربيته وثمانية صناديق صواريخ وكذا أخذ ذخيرة عشرة أيام من صنف البقسماط فقـط وبدلة واحدة وذلك لداعى عدم وجود جمال كفاية لحمل الذخيرة بل صـــار الحصول على خمسين جمل البعض بالأجرة والبعض مشترى وقد صدر أمـــر جناب الباشا بنزول الجميع بوابور الزقازيق من منية تجره ماعدا الجمال لأنه تعين بهم فرج أغا ملازم أول بلوك السودان وعشرين عسكرى محافظين عليهم وقت توجههم بطريق البر وتنبه عليهم بالتلاقى معنا فى ميناء دالوا .

وكان قيام الوابور من مينة تجره يوم الأربع قبل طلوع الشمس فى اليوم المذكور أعلا حيث تكون الساعة واحدة من النهار وكان الوصول الى مينة دالوا الساعة أربعة من اليوم المذكور ثم صار طلوعنا فى هذه المينا وهى ليست محكمة ولا مستورة ولا هى معدة للمرعى وصار أقامتنا بها بقية هـذا اليوم مع ليلة الخميس وبعدها صدر أمر جنابه الى وابور الزقازيق بالرجوع وقدر هذا مع بياتنا فى هذه المينة ليلة الخميس لصباح يومها وتصادف حضور الجمال فى وقت الظهر من يوم الأربع وقـد مكثنا يوم الخميس لغايـة الساعة ٥ نهارا لأجل تجهيز الحمول وتوزيعها على الجمال وكان العزم بالتوجه الى جهة أوسه وبوقتيها تنبه من جناب الباشا بطلب أركان حرب والمعاون ومعاون البلوكات والضابطان بأنهم يحضروا بطرفه لعقد جمعية لحصـول الأستشارة بكيفية سير الجيش وللنزول فى المحطات وغيره وقد كان وحضروا الجميع لطرفه وتنبه عليهم حسب الأوجه الآتى ذكرهم أدناه :

أولا : أنه قد صار الأستفهام من أركان حرب عن كيفية سير الجيش والنزول فى المحطات وغيره وكيفية مقابلة العدو وحفظ حمول الجيش مع مهماتهم وجبخانتهم وكيفية الحصول على المياه فكانت اجابته له عن كل وجه من الوجوه الذى سئل فيهم من جناب الباشا المشار اليه وهى :

أولا : أن يصير فرز الجمال المعدة لشال الحملة الى ثلاث درجات منها الأولى لحمل الثقلات مثل مدافع وجبخانة للطوبجية والثانية لحمل جبخانة وبقسماط البيادة والثالثة لحمل باقى موجودات العساكر وضباطهم والتوابع مثل حكيم وكاتب والمعاون والمهندس وأما عن كيفية سير الجيش فيلزم أن يكون فى مقدم الجيش أحد الضابطان مستصحبا بخمسة عشرة نفر من عساكر الأستكشاف للطريق ومعهم أحد الستة (خبره) المأخوذين من مينة تجره بالضماين بمعرفة شيخها وسيرهم يكون على بعد مائتان متر فى مقدم الجيش وأن يكون أركان حرب ويوزباشى بلوك السودان مرفوقا مع أحد الخبره أيضا وبرفقتهم خمسون عسكرى من خلفهم فى مقدم الجيش بالمسافة السابق ذكرها ومن خلف ذلك على بعد أربعة أمتار يكون ضابط الطوبجية والمدافع ومن خلفه الجبخانة مع عساكر الطوبجية يمينا ويسارا ثم خلف ذلك جمال جبخانة البيادة والخزينة وأنه يوضع مستحفظين على كل جمل خمسة أنفار من البلوك المتتبع

له الجمل الحامل للجبخانة والخزينة وخلف ذلك جمال البقسماط والمهمات وعفش الأغوات والحريمات وأولادهم ويشترط فى ذلك أن يكون على يمين الحملـــة من مقدم الجيش الى نهاية ١ جى بلوك مع أحد ضباطه فى الراس والضابط الثانى فى الوسط والثالث فى الأنتهى وعلى يسار الحملة ٣ جى بلوك يكون موازيا الى ١ جى بلوك وفى نهاية الجيش على بعد مائة متر يكون واحـــد ملازم على عشرين عسكرى وأحد البروجية وأحد الخبره ايضا محافظين لمن يتأخر من الحملة ومن حيث أن موجود مسافة على يمين ويسار الجيش تبلغ أربعة أمتار فى كل جهة منحصرة ما بين ١ جى ، ٣ جى بلوك الموازين لبعضهم فيكون موجود فى هذه المسافة أبقار اللحوم والاغنام وجمال المياه حتى وان لا سمح الله وحصل أدنى شىء فيامر وقوف الحملة فى غاية السرعة بدون تعب على هذا الترتيب وبذلك تسهل المدافعة :

وأما عن كيفية السير فى الطريق فيكون المشى اربع ساعات فى أول النهار ومتى أشتد الحر يصير نزول الحملة وأعمال الأستراحة وبعد ذلك يصـــير التحميل الساعة ٩ من النهار لغاية الساعة ١١ ، يصير نزول الحملـة بعد المرسى على المحل الذى يناسب وضع الحملة فيه بشرط أن يكون خلى من وجود الأشجار والأحجار ويكون مسطح نوعا وبيات الجيش به ويصير وضعه على هيئة قلعة مربعة وكل ضلع منها مركب من ثلاثة جاويشية ويكون ضلعهـــا بمقدار خمسة وأربعون خطوة وكائنا فى زوايا المربع المتجهة بمواجهة العدو المدفعين الجبلى والزوايا الأخرىيوضع فيهم الصاروخين ويكون بداخلهم القلعة المذكورة رئيس الجيش والتوابع والمهمات والحيوانات والجمال تكون معقولة ويصير توفيق فى كل وجه من أوجه مربع القلعة ثلاثة دربانات ورابعهم على المدفع ويكونوا متباعدين عن خط نار القلعة بأربع خطوات وكذا طوف دورية التمام وبعد حصول متباعد عن القلعة بمسافة مناسبة لوضع الأرض وعنـــد القيام والتجهيز للتحمل التام وبمعرفته تضرب نوبة الأنتهاء فعندها يصير وضع المؤن على الجمال وبعد هذا وذلك تضرب سعادتكم نوبة حملة يصير التحميل وبعد انتهاء يصير ضرب نوبة مشى ويكون ذلك دفعة واحدة ولايلزم القيام من أى محطة كانت الا من بعد التحقيق من وجود المياه فى المحطة الأخرى القابلين عليها ومعرفة المسافة الكائنة بين الجيش وبينها وأخذ القول اللازم من الخبره الذين استكشفوا هذه الحالة وقد تم قولنا فى الحضرة والمعاينة

أمام جمعية الضابطان وجناب الباشا المشار اليه ومعاون العمـــوم المدعو (هاكمخر) ولما عرضت هذه الأقوال على مفردات الجمعية من جناب المشـــار اليه عن موافقة هذا الرأى من عدمه فحصلت المعارضة من دياب أغا يوزباشى بلوك السودان وأورى أنه يجرى أعمال زريبة محيطة بالقلعة فعارضه اسماعيل وحالت معاون الثلاث بلوكات بقوله أنه لايلزم أعمال زريبة لربما أنه من شدة تعب العساكر لا يمكنهم أعمال الزريبة ويمكن انه لا يوجد سنط لأعمال الزريبة بل أنه يصير وضع نقطة نيران فى نهاية قطار المربع المارة بزوايا القلعة على مسافة مائة متر وقد وافق هذا الرأى لرأى سعادة الباشـــا وذلك علاوة على ما أوضحه أركان حرب :

ولما كان فى الخميس الساعة ٥ من النهار قاصدين جهة أوسه من طريق (جللفعوا) من مينة دالوا وكان وصف هذا الطريق جميعه فهو خور مجرى السيل وأرضه أحجار غير منتظمة صغيرة ولا يوجد به مياه بل موجود بـــه أشجار سنط وأشجار سنمكى وبعض أشجار متنوعة وقد قطعت الحملة هذا الخور فى مسافة يبلغ قدرها ساعة واحدة الى أنه وصلت الحملة الى بوغاز جللفعوا وهو بوغاز ضيق منحصر ما بين جبلين عرضه نحو الخمسة وعشرين مترا وارتفاع كلا من الجبلين نحو الثلاثين مترا هذا ومن بعد مرورنا من هـذا البوغاز تركنا هذا الخور على اليمين وصعدنا من على ذيل الجبل الذى على الشمال والخور الذى ترك على اليمين الواقع ما بين الجبلين تتواجد فيه المياه فى زمن الأمطار واستمرينا فى السير الى أن وصلنا الى وادى (برساب) ومن جهة جللفعوا الى هذا الوادى مسافة تبلغ ستة أميال والطريق به ارتفاعات وانحطاطات وبه أحجار صغيرة والطريق المذكور جميعه ذات عوارض وموجود به اشجار سنط وفى هذا الوادى يوجد فيه خورين أحداهما أتى على يمين السالك للطريق وقاطع له والآخر من على يسار المار ثم يتلاقيا مع بعضهم فى نقطة واحدة على يسار الطريق وتلك المسافة التى قطعها الجيش فى هذا الوادى لايوجد بها مياه وقد وصل الجيش الى (بروسان) حيث تكون الساعة ١١ من النهار وصار نزول الحملة فى هذا المحل وأجرينا ترتيب القلعة على الأصول المتبع اجراها وفى الساعة ٢ من ليلة الجمعة صدر أمر الباشا بقرب نوبة الكبســـة لتجربة العساكر وقد كان وانقضت تلك الليله على أحسن حال .

ولما كان فى صباح يوم الجمعه الموافق غاية رمضان سنة ١٢٩٢ هـ قد صار تحميل الحملة على حسب القواعد الأساسية بالأصول الجارية وجدينا بالمسير الى أن وصلنا الى جهة وادى (لوه) وكان مقدار المسير للوادى المذكور ثلاثة أميال ونزلنا فيه للاستراحة وهذا المكان موجود به مياه على يسار الماء فى خور بعيدا عن الطريق بمسافة ٤٥ دقيقة وهى مياه أمطار والطريق الذى فيه الخور هو جهة قبلى ثم وموجود أيضا خور فى محل خور (لوه) وبه أشجار سنط لمئونة الحيوانات وبعض حشايش وفى الساعة ٨ من اليوم المذكور صار قيام الحملة من هذا المكان الا أن وصلنا الى خور (دايسه) وفى أثنى المسير فى الطريق صادفنا خور قريبا من خور (دايسه) انما سهل المرور وجميع الطريق المذكور فهو حجر وكانت مسافة ذلك مقدارها ثلاثة أميال وعند النزول بالحملة فى خور (دايسه) كان الطريق عقبة من حجر وكان عمق هذا الخور عشرين متر تقريبا وعرضه نحو الثلاثون وكانت أرض هذا الخور جميعها أحجار وصار المسير فيه بمقدار خمسة أميال الى أن وصلنا الى قبة خـــراب حيث تكون الساعة ١١ ونصف فى يوم الجمعة المذكور وهذا المحل لايوجد به مياه بل موجود به خشايش وأشجار لمئونة الحيونات وانقضت ليلتنا هذه على أحسن حـــال الى أن أصبح الله بالصباح •

غرة شوال سنة ١٢٩٢ :

ولما كان يوم السبت الموافق غرة شوال سنة ١٢٩٢ هـ الذى هو يوم عيد الفطر صار قيامنا من قبة خراب قاصدين وادى (تغرى) وهو بعيدا عن قبـة خراب بمسافة ستة أميال وسرنا بهذا الطريق الى أن وصلنا الى حافة بحر (أسل) فصادفنا خور على يمين هذا الطريق معروف بخور (تغرى) وموجود به مياه أمطار وهو عميق جدا وعمقه نحو الخمسة وعشرون متر انما على بعد مسافة خمسة عشر دقايق يوجد به حمامات أعنى حفر تأخذ منها المياه فى حالة ما اذا كان الخور ليس موجود به مياه أمطار وليس موجود به حشايش ولا أشجار قد صار نزولنا بمجاورته لاستراحة ثم بعد أخذ المياه منه وشرب المواشى واستراحة الحملة مقدار ثلاث ساعات صدر الأمر بقيام أركان حرب ودياب أغا يوزباشى وبرفقتهم أحد الخبره وخمسون عسكرى وتوجه الجميع الى عقب ميا لأجل تصليحها وتكون لمرور الجمال بالحملة وهى بعيدة بمســافة

ميل واحد من الخور السابق أخذ المياه منه ومسافة النزول منها خمسة دقايق بالرجل ثم بالوصول لها قد صار تصليحها على قدر الأمكان وكان نهاية النزول فيها بالجملة الساعة ٨ من النهار ثم جدينا فى المسير على حرف شاطىء بحر (أسل) فى (وادى ميا) ثم سرنا الى أن وصلنا الى عقبة رمال متماسكة ببعضها وهى بعيدة عن العقبة الأولى بمسافة أربعة أميال ونصف ومن بعد نزولنا من هذه صار بياتنا فى الوادى على أحسن حال ٠

٢ ـ ولما كان يوم الأحد صباحا الموافق ٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار قيامنا من هذا المكان الى أن وصلنا الى وادى مرمريسوا وهو بعيدا عن عقبة الرمل السابق ذكرها بمسافة ميل واحد ومن وادى (مرمريسوا) الى وادى (حلنستان) مسافة أربعة أميال ونصف وموجود بها مياه أمطار على يسار الطريق وبه بعض أشجار سنط وجميع طريقه حجر وبهذا المكان قد عملت فيه الاستراحة لحد الساعة ٨ من يومها وصار التحميل والسير بالحملة الى جهة ملاحة (أسل) وهذه الجهة بعيدة عن وادى حلنستان بمسافة ٨ أميال ونصف وطول الملاحة ميل واحد وصار بياتنا تلك الليلة على حرف الملاحة وليس بها مياه ولا أغذية حيوانات ٠

٣ ـ ولما كان فى يوم الاثنين الموافق ٣ شوال سنة ١٢٩٢ هـ جرى التحميل واستمرينا فى المسير الى أن وصلنا جهة وادى «جبنمتنا» وهذا المحل بعيدا عن الملاحة بمسافة ميلين ونصف وبه عين مياه جارية وهى خور بين جبلين ثم صار نزول الحملة فى هذا المحل وكانت الساعة ٤ من يومها صار البيات فيه ٠

٤ ـ ولما كان يوم الثلاثاء الموافق ٤ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار تحميل الحملة وجرى مسيرنا الى أن وصلنا الى جهة (استدانك) وهو على بعد ميل واحد من جهة «جبنمتنا» ولم نزل ساير الى أن وصلنا الى جهة (علوى) وهذه الجهة بعيدة عن جهة (استدانك) بمسافة أربعة أميال وبها مياه وأشجار دوم وكان وصولنا فى هذا المحل حيث تكون الساعة ٥ من النهار وجرى نزولنا لأجل الاستراحة ومكثت الحملة أربعة ساعات وفى الساعة ٩ من النهار المذكور صار تحميل الحملة وصرنا بها الى أن وصلنا الى جهة أخرى (وادى عالولى) فصار نزول الحملة وبياتنا فى هذا المكان ولم يكن به مياه :

٥ ـ ولما كان فى يوم الأربع ٥ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قد صار التحميل والسير بالحملة الى أن وصلنا الى جهة وادى (مترس) وهذا الوادى سهل السير وبه مياه حفر وأشجار سنط وهو بعيدا عن (وادى عالولى) بمسافة تسعة أميال وبه نزلت الحملة حيث تكون الساعة خمسة نهارا وبعد الاستراحة قد صار التحميل الساعة ٩ من النهار المذكور وسرنا الى أن وصلنا الى جهة (كلوتا باد) والطريق سهل انما به عقبة صغيرة وهذا الوادى بعيـــدا عن (وادى مترس) بخمسة أميال وصار بياتنا به ٠

٦ ـ ولما كان فى يوم الخميس ٦ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار التوجـــه بالحملة الى جهة وادى (يوبكى) وهو بعيدا عن وادى (كلوتاباد) بعشرة أميال وطريقه غير مستوى ونزلت به الحملة حيث تكون الساعة ٤ من النهار لأجل الاستراحة ومضت تلك الليلة فيه وبه خور يسمى (هجينه) وبه أشجار دوم بكثرة ومياه أيضا ٠

٧ ـ ولما كان فى يوم الجمعة ٧ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار تحميل الحملة فى صباح ذلك اليوم وساده الى أن وصلت الىوادى (طعوا) وهو بعيدا عن وادى (يوبكى) بعشرة أميال وبه خور يسمى خور (هجينه) وبه أشجار دوم هللى ويوجد به مياه أمطار وهى على يمين الطريق ثم صار بياتنا فى هذا المحل لحد الصباح ٠

٨ ـ ولما كان فى يوم السبت الموافق ٨ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قد صـــار تحميل الحملة وسيرها قاصدين العقبة المشهورة بعقبة أوسه ففي هذا حصلت مخالفة ما بين الخبرة وبعضها فالبعض منهم أورى أن الطريق من جهة الشمال والبعض قال فى جهة اليمين وقد توجهت الحملة لجهة الشمال فصار ضــلال الحملة عن طريق الصواب مدة ثلاث ساعات وبعدها صار الحصول على الطريق الأصلى ومن زيادة المشقات صار بياتنا فى الطريق المذكور ٠

٩ ـ أول الواقعة ـ ولما كان فى يوم الأحد الموافق ٩ شوال سنة ١٢٩٢هـ قد صار التحميل والسير من ذلك المحل فى الساعة ١١ فى طلوع الشمس قاصدين العقبة الى أن وصلنا الى العقبة المذكورة وصار النزول منها الساعة ٨ من النهار ووصلنا على شاطىء بحر أوسه ولمناسبة صعوبة العقبة المذكورة

وطولها صار نزول الحملة من عليها وهى متفرقة عن بعضها وباقى الحمول وصلت فى النزول على شاطىء البحر لحد الساعة ٨ من ليلتها وبعض الاحمال صار ابقاها الى الصباح وفى هذا المحل كان يوم انتهاء الوفر فى التعيينات ولما اشتد على الجيش الجوع قد صار ذبح جملين من حوامل الزخرات وكانوا مرضا ومتأخرين وذلك كان بأمر الباشا المومى اليه ٠

١٠ ـ ولما كان فى يوم الاثنين الموافق ١٠ شوال سنة ١٢٩٢ هـ لم نزل مقيمين فى هذا المكان الذى هو على شاطىء بحر أوسه والخبرة صاروا يحضروا بكلام من العربان ويخبروا به جناب الباشا وهو يرسل لهم رده ثم بعدها حضر شخص يدعى الشيخ محمد ولد لعيطه شيخ عربان ذاك الجهة لسعادة الباشا وأوراه أنه طايع الحكومة المصرية ومن ضمن ما أوراه المذكور لسعادة الباشا أنه حضر له جواب من سعادته وتشرف بتلاوته وأرسل رده مع مخصوص ولكن المرسول توجه من طريق آخر غير هذا الطريق الذى حضر من سعادتكم وأخبره أيضا بقوله له أن مالنا وعيالنا وأراضينا وجميع ماتملكه أيدينا فهو لكم ولا فرق ما بيننا وبينكم فلما سمع ذلك سعادة الباشا آمن له وخلع عليه الخلعة وهى البدلة وأعطا له سيف وأنعم عليه بمبلغ ثمانون ريال والباشا طلب منه أبقار وأغنام بالثمن لمئونة العساكر وحب أذره وطلب منه أيضا أن يحضر له واحد رسول ليرسله الى الشيخ محمد ولد حنفرى يحضره بطرفه ويحضر الثلاثة خبره الذين كانوا أرسلوا الى ولد حنفرى من طرف الباشا وأنه فيما بعد ينصبه فى وظيفة كبيرة فالشيخ المذكور أخذ البدلة من بعد ما أورى له الأطاعة ولم يلبسها وخادعه فى جميع أقواله والباشا ضرب أمام الشيخ محمد ولد لعيطة طلقتين احداهما بالصاروخ والثانية بالمدفع وأخيرا الشيخ المذكور أجاب على أنه يحضر الأبقار والأغنام انما حب الأذرة لايوجد الا فى جهة أوسه وهو يشترى من الجهة المذكورة والشيخ المذكور أورى الباشا أنه أرسل الى ولد حنفرى ليحضره بطرفه فولد حنفرى أورى الشيخ أنه يخبره على أن سعادة الباشا حاضر لجهة أوسه فى أى طريق لتصير المقابلة معه ويرغب نظره بجهة أوسه وأورى أنه كان أحضر شخصين لمشترى حب الأذره من البلد المذكورة من طرف حنفرى والشيخ محمد ولد لعيطه أحضر شخص المذكور من طرفه يعرف باللغة العربية فالباشا أعطا الشخص المذكور أربعين ريال لمشترى حب الأذره والشخص المذكور أخبر الباشا بأنه اذا كان

لازم الحال لمشترى بلح لامانع كونى اشتريه وأحضره معى فالباشا أورى عدم لزومه فى الحال انما عند دخوله أوسه اذا لزم الحال فيما بعد لامانع من المشترى وفى يومها جميع الخبره طلبت الرجوع الى جهة تجره وصاروا مشغوفين بالرجوع وتحررت لهم البوستة اللازمة ليلا وأعطى لهم ستة عشر ريال انعاما وصار قيامهم الساعة ٩ ليلا والشيخ محمد ولد لعيطه أورى سعادة الباشا أنه هـو خبير بالطريق وهو الذى يوصلنا الى جهة أوسه انما خايف من محمد ولـد حنفرى فالباشا أوراه اذا لم كان يطيع محمد ولد حنفرى فأنا أقتله وأوليك منصبه وأن أطاع فلا تخف وتعاهدوا على ذلك وأحضر أربع بقرات فقط ضيافة منه بدون ثمن وأوعده بحضور الأبقار والأغنام والجمال اللازمة وقد أقمنـا يومين بهذا المكان يوم ١١ ، ١٢ والشيخ محمد ولد لعيطة أورى سعادة الباشا أن الطريق من جهة الغرب لم تكن سهلة ومسير أربعة أيام ومن جهة الشرق يومين ونصف وسهل فسعادة الباشا أمر بالرحيل من جهة الشرق ٠

١٣ ــ ولما كان فى يوم الخميس ١٣ شهر شوال سنة ١٢٩٢ هـ جـرى تحميل الحملة وأخذنا مسافة ميل واحد ونظرنا فلم نرى الخبير المعين أمام الجيش ولم نرى طريق للسلوك فأوقفت العساكر ونظرت يمينا ويسارا فوجدت الخبير الذى كان معين معنا فوق الجبل فطلبته للمسير أمام الجيش فأبى ولم أرتضى أن يطاوعنا وعصى عن المشى وقال أنه لايمشى حتى يحضر الشيخ محمد ولد لعيطه فتوجه أركان حرب وأخبر الباشا بذلك فأمر بأيقاف الحملـة وصرنا فى انتظار الشيخ محمد المذكور نحو ساعة ونصف ثم صـار نزول الحمول من على الجمال ونزلنا بهذا المكان المسمى بجبل أوسه الى أن حضـر الشيخ محمد ولد لعيطه المذكور وكان حضورة الساعة ٩ من النهار المذكـور وبعده قد أجرينا تحميل الحملة وصار المسير لغاية الساعة ١١ من ذاك اليوم وأن هذا الطريق ليست سهلة بل كان جارى تصليحها قطعة بقطعة من قطـع أشجار ونقل أحجار ثم نزلنا وفى الأثنى قد أحضر الشيخ محمد ولد لعيطه أربع بقرات وبتنا فى هذه الليلة لحد الصباح ٠

١٤ ــ ولما كان فى يوم الجمعة الموافق ١٤ شوال سنة ١٢٩٢ هـ جـرى التحميل والمسير وكانت الساعة خمسة من النهار الى وقت الغروب الساعة ١١ ولا نزال جارين تصليح الطريق فى مدة المسير وصار البيات فى هذا المكان الذى

هو من ضمن جبل أوسه وفيه قد صار ذبح جملين ٠

١٥ ـ ولما كان فى يوم السبت ١٥ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار قيامنا من هذا المكان حيث الساعة ١٢ من الليل وصرنا الى أن وصلنا الى رأس البحر المعروف ببحر أوسه وكان الوصول اليه الساعة ٥ من النهار فلما وصلنـــا الى هذا المكان قد أراد الباشا المومى اليه النزول بجوار النهر فما كان من الشيخ محمد ولد لعيطه الا أنه أورى لسعادة الباشا أن قدام محل عظيم وصالح لأقامة العساكر به وقد توجه الشيخ المذكور مقرونا بسعادة الباشا بعيدا عن النهر بمسافة سبعين متر فى زيل الجبل وهذا المحل يوجد فيه بعض أشجار السنط وخلافه وأوراه أن هذا المحل موافق للتظلل فيه فأمر الباشا بالنزول فيه ومكثنا فى انتظار حضور الحملة جمل بعد جمل الى غاية الساعة ١٠ من النهار قد حضر شخص أمباشى يدعى مصطفى من بلوك السودان وأخبر يوزباشيته بأن محمد افندى رفاعى ملازم ثانى ٣ جى بلوك وعياله وابنته قد أكلـــوا حشايش جبلية من شدة الجوع ووقعوا فى درجة الموت فاليوزباشى أخبر سعادة الباشا بذلك فسعادته أخبر معاون البلوكات فحضر المعاون وأرسل واحد ملازم وأربعة عساكر وركب معهم بنفسه لكى يحضروا الملازم المذكور والعســـاكر المتأخرة فما كان من المعاون الا ان توجه مسافة ألف متر تقريبا ورجع بنفسه ثم أن الباشا أرسل جاويش المراسلة ومعه أثنين عساكر راكبين أبغال وأعطاهم بقسماط وأمرهم بحضور الملازم وزوجته فتوجه الجاويش فى أثر الملازم والأربعة عساكر لم يحضروا لغاية الساعة واحدة من الليل فلا نشعر الا وأحد العساكر السودانية حضر بطرف اليوزباشى دياب أغا وأخبره بأنه موجود عسكرى مصرى مطعون وملقى بجانب البحر فاليوزباشى أخبر سعادة الباشا بذلك فتوجهنا بمعية الباشا الى العسكرى المذكور وأحضرناه والحكيم أجرى اللازم نحو معالجته ثم بالأستفهام من العسكرى عما حصل له فكانت أقواله على أنه لما أكلا الملازم الحشيش الجبلى هو وزوجته وابنته فعســـاكر الطوف الذين كانوا معه حيث أنه هو يوم تاريخه كان ملازم الطوف الأخيـــــر وأرادوا أن يحضروا لهذا الطرف فعند مرورهم من المضيق الذى بين الجبل والبحر نزلت عليهم العربان وقتلت منا خمسة أنفار وثلاثة مجروحين وهو رابعهم وصـــــار يجرى الى أن وصل لهذا الطرف ونحن فى الاثنى الا وشخص عربى بداخل الأوردى وأحضر حلة بيده كانت عطيت اليه لطبخ غذاهم من طرف الباشا فعند

حضوره يقبض عليه الباشا بنفسه هو وأركان حرب ثم تناولته العساكر وكتفوه وربطوه بعجلة المدفع فاستئذنا من سعادة الباشا عن قتله فلم ارتض وقال هذا ينفعنا فمن بعد مضى ساعتين أعنى الساعة الثالثة ليلا حضر شخص عربى آخر ومعه بقرة بأبنتها فقبض عليه كذلك فاخبر على أنه محضر من طرف الشيخ محمد ولد لعيطه وهو الذى ارسله بالبقرة حيث أن الشيخ المذكور كان توجه من طرف الباشا الساعة ٧ من النهار الماضى لحضور جمال وبقر وغنم فمن بعد توجه الشيخ حضر شخص عربى ومعه خمسة أغنام فالباشا أبى أن يقبلهم لمناسبة قتلهم فتوجه العربى بالثانى وحضر ومعه خمسة أغنام أخرى فصار اعطاء العشرة اغنام الى ١ جى ، ٣ جى بلوك وصرنا فى انتظار حضور الشيخ بالجمال والأغنام الى ان حصل المشكل مع ملازم الطوف والعساكر فى قتل الخمسة عساكر فسعادة الباشا طلب اليوزباشى دياب اغا وأمره أن يتوجه بالعساكر ويضرب الحلة القريبة منا فاليوزباشى وأركان حرب اوروا على انه يلزم ابتداءا لذلك حضور العساكر والضابطان المتاخرة وفيما بعد يجرى اللازم نحو تنفيذ الأمر من بعد استنكشاف حقيقة الحملة ووجودها من عدمه فوافق الباشا فى ذلك فعن ذلك توجه دياب اغا يوزباشى وواحد ملازم وخمسون عسكرى الى العساكر المتاخرة من الطوف والضابطان فلما وصلوا وجدوا المحاربة واقعة ما بين العساكر الذين كانوا متاخرين وما بين العربان فلما استشعرت العربان بحضور العساكر ولوا هاربين فعندها حضروا جميعا الى الأوردى وكان ذلك الساعة ٣ مدة الليل فبناء على ذلك سعادة الباشا جمع الضابطان وعقد جمعية استشارية وسالهم عن كيفية الأجرى وكيفية الاخبارية لولى النعم عن قتل العساكر وجرح الباقين فبعض الضابطان أنحط رايهم على أنهم قتلوا بالنسبة لتاخيرهم عن الحملة فصادفهم قبيلة من العرب أشقيا وحرامية وحاربوهم فقتلوا الخمسة والبعض الآخر قال أنهم العربان الذين هم مظهرين الطاعة لنا فسعادة الباشا اجاب على أن العربان الذى معنا لايمكنهم فعل ذلك ما دام الشيخ بتاعهم معنا ولو انه توجه لحضور الجمال والغنم واستقر الحال على ذلك وقاموا وتنبه على الضابطان من طرف الباشا بان يلقون النظر الى الغفر فصار ترتيب العساكر على الوجه المشروع وهو أن اجى بلوك من جهة الشرق وجزء منه من جهة بحرى ، ٣ جى بلوك وجزء منه جهة البحرى والجزء الأخر جهة الغرب والبلوك السودانى من جهة القبلى والباشا والطوبجية داخل

القلعة والتوابع والحيوانات وكذا تنبه من طرف الباشا بالقيام بدرى لأجل الحملة والوصول الى البلد المراد الوصول اليها ٠

أول الجمادية : ثم فى الساعة ١٠ ليلا قام الباشا من النوم وزعق على البروجى وقال له أضرب فجر فما يشعر الا وأحس بصوت أرجل العرب قد كثر فى الجبل وصرخت العربان من كل فج وهجمت على العساكر من جميع الجهات فبوقته الباشا أمر بضرب كبسة فقامت العساكر من النوم الا أن البعض لم كان متجهز وضربت العساكر النيران مقدار ثلاثة أوشاش فالمعاون اسماعيل أفندى قال اطلعوا ياطوبجية الى قدام قال اخلوا طريق أنتم من جهة اجى بلوك فحصل تأخير فى ضرب النار فصارت العربان مع عساكر اجى بلوك الصدر فى الصدر فعندها اجى بلوك تأخر الى ورى وامتزجت العربان بالعساكر فلما ازدادت العربان داخل القلعة وتأخر اجى بلوك وأخذه فى الانكسار عساكر السودان فىالجرى الى البحر ولاتزال العربان من خلفهم الى أن ـ وصلنا الى الماء حتى صارت المياه الى الصدر فعندها ثبتت العساكر وصارت تضرب على العربان حتى هزمت ٠

ففى هذه الدفعة قد نال أركان حرب طعنه بجهه جنبة الأيسر فبوقتها الطاعن وقع من نيران العساكر الا أن الطعنة غير واخذه بل أنها مزقت الثياب والجلد فقط وفى اثنى ذلك قد زعقت على صاغقول العساكر بالتقدم الى قدام للتمكن من العدو فعندها أدركه شخص عربى آخر وطعنه فى رأسه فجرحه جرح واخذ بالغ الى أن وصل الى العظم فغطى فى الماء ووضع الوش فى البندقية وهو غاطس فى الماء وبحال ظهوره من الماء وجده قاصده بطعنة ثانية فرماه بذلك الطلق فبوقتها قتل الشخص المذكور وانتظر العساكر الى أن طلعت من المياه فأتت عربان من الخلف للتقوية للذى أمام العساكر فتأخرت العساكر ثانى مرة الى النهر وامتنعت العرب فتقوا ثالثا فتأخرت العساكر وصار الدشمان الى أن أشرق النور وأخذت العربان فى القلة وتأخروا فنصرت العساكر الى أن طلعوا من المياه فلما أصبح الصباح وطلعت الشمس وتمكن النشان من العربان ولوا الفرار وكانت الشمس علو ثلاثة رماح وأخذوا المواشى وجميع ملابس العساكر وعندها صارت العساكر من خلفهم وغابوا فى الغابة والجبال فبوقتها وصلنـا

الى محل الحملة لنتفقد أحوالنا فوجدنا المفقود منها هى الحيوانات والمفروشات والملابس وأما الجبخانة وأسلحة المتوفين وباقى العفش موجود به ولما تأملنا فى المتوفين الملقين على الأرض قد نظرنا مسنجر باشا ملقى على الأرض تحت الخيمة هو وزوجته وكان فيه رمق الحياة وبعدها لما وجدناه فى هذه الحالة قد صار الأهتمام فى المحافظة على أنفسنا بنقل المدافع من داخل الغابة التى كان أنزلهم بها الشيخ محمد ولد لعيطه وتوجهنا الى قطعة أرض عالية ومرتفعة وكذا الجبخانة برفقتنا ومن بعد تلك ذاك القطعة صار نقل الباشــــا وزوجته من مكانهما الى الجهة التى نحن فيها فما نشعر الاوقد أدركتنا العربان من كل جهة فعندها أجرينا تعمير المدافع وتوجه نيشانه على أكثر القوم وصار ضربـــه فعند طلوعه أصاب جملة فولوا هاربين حيث لم يسبق ضرب مدافع خلافه فى مدة المحاربة وتبَعها ضرب هذا المدفع منا مرارا مع البنادق على الجهة القبلية المحضرين منها أكثر العربان واستعملنا الصواريخ أيضا الى أن ولوا جميعــا من بعد قتل منهم نحو الثمانمائه تقريبا ثم أجرينا التمام فوجدنــــا جميع العائلة التابعة للباشا قتلت والحريمات وأولادهم وجميع ضابطان وعســــاكر البيادة وحكمدار الطوبجية وعساكر الطوبجية تبقى منهم ستة عشر نفر مجروحين وغير مجروحين وعساكر البيادة قتل من بلوك السودان ٢٨ ومن المضروبين نحو المائة وكسور والفرنساوى الذى كان معنا المدعو (لنفرى) ثم وبالنظر الى العربان المتوفين وجدوا يبلغوا نحو الستة آلاف تقريبا خلاف الذى فى الماء فأركان حرب استولى الحكمدارية على العساكر هو ويوزباشى بلوك السودان وأما معاون العموم فقد اتفق رأيه على أن الأمير (راس بروا) الحبشى أن يكون رئيسا علينا فلا ارتضينا بذلك بل صرنا نحن بنفسنا ثم عملنا المشاورة اللازمة فى كيفية الرجوع حيث أن التعيينات فرغت منا من مدة ستة أيام قبل الواقعة ومكثوا بالجوع والجبخانة صارت قليلة لاتكفينا لغاية وصولنا الى تجره وأما الأمير (راس بروا) ومعاون العموم المدعو (هاكمخر) أوروا أننا نتوجه الى جهة أوسه فلا طابقناهم فى أقوالهم لداعى عدم وجود جمال ولا ذخيرة ولا جبخانة كفاية وكذا يلزم نأخذ الخزنة ونوزعها على العساكر مثل الجبخانة لحين وصولها الى تجره وقد استصوبنا هذا الرأى وأخذوا الجبخانة الكفاية وجميع الأسلحة الموجودة بالبر صار كثرها والمدافع صار تبويظهم

بدق مسامير فى الغالبية وأردنا أخذ الباشا فطلب أركان حرب وهو فى آخر رمق الحياة واخبره بانه نظر الواقعة وما تم فيها وكيفية قتله ووقت وصوله الى تجره يلزم أنه يرسم خريطة بكيفية الواقعة وأعمال الجرنال عنها وارساله الى ولى النعم لأحاطة علمه الشريف يأخذ بشرفى وتار العساكر وبعدها أردنا أن نحمله ونأخذه فأبى ، حيث أنه مطعون أربعة طعنات ثم تواربنا فى السير حيث أننا لو توجهنا من الطريق الذى حضرنا منه فلا يمكن المرور منه لداعى أنه رأسى والمياه على زيل الجبل ولربما يتملك العدو فينا فضلا ، عن البعد وعدم وجود مأكولات فأخذنا طريق آخر من جهة الشرق بالنسبة لمحل الواقعة وقمنا من هناك الساعة ٥ نهارا تقريبا وأخذنا معنا صاروخ والبنب اللازم له وكثرنا مهتاب الصاروخ الثانى وجدينا فى المسير والعربان لم تزل خلفنا ومن يميننا وشمالنا وكلما نجدهم تكاسروا علينا نقف ونجرى المحاربة معهم الى أن يتشتتوا لغاية عصر يومنا هذا فالأمير (راس بروا) قال ليس لى مقدرة على المشى وتعبت بالكلية وعطش فعندها قعد ولم يتحرك فتركناه والتفتنا الى ما هو أهم منه وهى العساكر المجروحة من العربان فمن بعد ما تركناه بمسافة ثمانين متر تقريبا هجمت العربان عليه فقتل منهم اثنين والعساكر الذى معنا وقفت وقتل منهم خمسة أشخاص ثم جدينا فى السير الى أن وصلنا الى خور هجمت العربان علينا فصرنا نضرب عليهم بالصاروخ والبنادق الى أن فرغ جبخانة الصاروخ وقتل منهم مبلغ يبلغ الثلاثون نفر فعندها صار كسر المهتاب وكسر أيضا الصاروخ وصرنا الى أن أتى الليل فعدنا فى محلنا على هيئة قلعة الكتف فى الكتف وكل شخص خفر على بندقيته والمجاريح من داخلنا الى أن أصبح الله الصباح ٠

١٧ ــ ولما كان فى يوم الاثنين الموافق ١٧ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قمنا ومشينا مع حالة كوننا بالجوع من مدة ستة أيام والمياه قد انتهت الى أن وصلنا جبال (جيرى) بجوار وادى (هجينه) والعربان لم تزل محيطة بنا فعند نزولنا من تلك الجبال هجموا العربان علينا ورمتنا بالأحجار فوقفنا وسرنا نضرب فيهم حتى قتل منهم نحو الأربعين أو اكثر وقد مات منا برمى الاحجار أربعة عساكر آخرين بما فيهم واحد من التوابع واثنين وقعوا من

دهشة المحاربة من أعلا الجبل من تلقاء أنفسهم فماتوا وكان ارتفاع هذا الجبل نحو الستمائة متر الى أن وصلنا الى وادى (هجينة) عند الغروب فشربنا واخذنا المياه اللازمة ومن حيث أن هذا المحل فيه أشجار كثيرة فلا قعدنا فيه الا مسافة أخذ المياه بما أن العربان مختفية فى الأشجار فسرنا الى أن دخل علينا الليل ووصلنا الى محل خالى من الاشجار جلسنا فيه مثل أمس تاريخه لغاية الصباح ٠

١٨ ـ ولما كان فى يوم الثلاث ١٨ شوال سنة ١٢٩٢ هـ فقمنا وسرنا بالجوع الى أن وصلنا الى خور فيه مياه وكان وصولنا اليه وقت الزوال تقريبا أجرينا حفر الآبار المردومة وشربنا وأخذنا المياه اللازمة ثم استرحنا لغاية العصر وقمنا فمن بعد طلوعنا من الخور أتتنا العربان دفعة واحدة نحو الأربعمائة نفر الا أن كان حضورهم لنا من الأمام فقعدنا على الأرض وتعاهدنا على ألا نبرح من مكاننا الا اذا انتهينا عن آخرنا فلما صار بيننا وبينهم مسافة مائتين متر تقريبا أجرينا ضرب النيران فيهم حتى قتل منهم نحو النصف وكسور فعندها الباقين أخذوا فى الفرار يمينا وشمالا ثم سرنا فى الطريق الأصلى الى أن دخل الليل بتنا على الحالة السابقة وهذه آخر المحاربة وانقطعت العربان فى خلفنا ومن حولنا ٠

١٩ ـ ولما كان فى يوم الأربع ١٩ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قمنا وأخذنا فى المسير الى أن وصلنا الى خور (مترس)| فنزلنا فيه واسترحنا وشربنا وأخذنا جمار من الدوم واكلناه وتوجهنا فى الطريق الى أن وصلنا الى عالولى صار بياتنا فى هذا المحل على حالتنا السابقة ٠

٢٠ ـ ولما كان فى يوم الخميس سرنا على حسب العادة فالخواجه (ماكمخر) معاون العموم أبى عن المشى لأنه تأكلت أقدامه من المشى وظهرت عظام رجليه واشتد عليه الجوع والعطش فعندها تركناه وسرنا الى أن وصلنا الى وادى جعيفة وقت الغروب وبتنا فيه على عادتنا بغاية التحفظ على أنفسنا وسلاحنا كما هى العادة ٠

٢١ ـ ولما كان فى يوم الجمعة ٢١ شوال سنة ١٢٩٢ هـ صار قيامنا

من الوادى المذكور وسرنا الى أن وصلنا الى (جللفعوا) وقت الغروب فعندها نظرنا أغنام عربان تجره فأرسلنا مبلغ عشرين ريال برفقة خمسة عســـاكر فأحضروا لنا عشرة أغنام وكان حضورهم لنا فى نصف الليل تقريبا فأجرينا ذبحهم وأكلهم الى أن طلع الصباح ٠

٢٢ ــ ولما كان فى يوم السبت ٢٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قمنا وسرنا الى أن وصلنا الى شاطىء المالح بمنية (دالوا) شربنا من الآبار الذى هنـــاك وأخذنا المياه منها وسرنا الى أن وصلنا الى حلة أمببوا وهى حلة ولد أميـــر زيلع فحجزنا بطرفه ضيافة منه وأكرمنا اكراما جيدا فبعدها عطى اليه من طرف اليوزباشى اثنى عشر ريال بقشيش فى نظر ضيافتنا وأجرينا قبل الدخول فى هذه الحلة تفتيش العساكر وأخذنا النقدية تعلق الخزينة منهم وصار تسليمها الى اليوزباشى المذكور وبتنا بهذه الحلة لاستراحة العساكر مع غاية التحفظ كما هى العـادة ٠

٢٣ ــ ولما كان فى يوم الأحد ٢٣ شوال سنة ١٢٩٢ هـ قمنا وسرنا الى أن وصلنا الى مركز تجره الساعة ٣ نهارا بحمد الله وجرى اعطاء ستة ريالات لاجل حضور الأونباشى والعسكرى ٠

جدول تقريبى عن العربان الذين قتلوا فى هذه الواقعة

عـــدد	بيـــان
٤٠٠٠	عربان قتلوا فى ليلة الأحد فى الواقعة الكبيرة حال هجوم العربان ٠ (أربعة آلاف وكسور تقريبا خلال الذين قتلوا فى البحر) ٠
٨٠٠	عربان قتلوا فى البر (ثانى دفعة) ٠
٢٠	عربان متفرقة فى الطرق يوم الاثنين ثانى واقعة ٠
٢٤٠	مقتولين بجهات معلومة يوم الثلاث ٠
٥٠٦٠	المدون بهذا هو الذى حصل فى الذهاب والأياب ٠

ملازم ثانى بلوك السودان — أركان حرب كاتبه بقلم محمد غرات — يوزباشى بلوك السودان دياب ابراهيم — ملازم أول بلوك السودان ختم غير مقروء

---

* وثيقة ٣ / ٥ / ٤ عابدين ـ تقرير واقعة أوسه تحت رياسة مسنجر باشا ٢٨ رمضان سنة ١٢٩٢ هـ ٠

صورة الوثيقة رقم (٥)

تقرير موقعة قياخــور

عــدد

١ اللواء راشد رأفت باشا
١ رئيس الأطباء محمد على بك
١ الميرالاى محمد جبر بك
١ القائمقام محمد شكرى بك
٢ بكباشيان من هيئة أركان حرب
٦ ستة أطباء منهم بكباشيان أثنان والأربعة الآخرون يوزباشية ٠
٦ بكباشية بيادة ٠

لما جاءتنا الأنباء يوم الاثنين الموافق ١٠ صفر سنة ١٢٩٣ هـ بان العدو قد زحف ميمما شطر قياخور قال الجنرال (لورنج باشا) والكولونيل (داى) لنبرز من المتاريس لكى نلاقى العدو وننازله بجانب من الأورط التســع المرابطة فى موقع قرع الذى هو قريب فأجبتهما بأن فى خروجنا ومنازلتنا خرقا لقواعد فن الحرب وبينت لهما أننا ان فعلنا هذا فان العدو سوف يقطع علينا خطوط مواصلاتنا ، ولكنهما أصرا قائلين « ان جزءا كبيرا من عساكرنا قــد وصل الى قياخور فمهما كان من اسهابى لهما فى بيان أن مالديهما من القــوة العسكرية قليل وضئيل ، فانهما لم يتحولا عما أصرا عليه من نيتهما الأولى ، فحينئذ قلت لهما ، أن كنتما متمسكين هذا الأستمساك برأيكما فهل انتهزنا الفرصة بعد ما جاءت العساكر الى قياخور وهذا والا فما أنا بخارج من المتراس الذى اعتصم به ولكن على الرغم من اصرارى لم يؤخذ بمقترحى وانما اضطررت بحكم ضيق الوقت وبمقتضى الارادة السنية الصادرة بموجب الاتفاق مــع الجنرال (لورنج) على كل عمل يتعلق بمقام رياستى الى أن أسير فى اليوم

سبع أورط بيادة وتسعة عشر مدفعا بين (جبلى) (وبلبل) وبكل ما لدى من الصواريخ وبأورطتين سوارى متوجها الى الناحية الشرقية من الخط الواصل بين عقبة قياخور ومحطة قرع ، فبينما أعمل الفكرة فى موقع مناسب هناك وقد تأهبت للقتال شارعا فى تنفيذ الخطة التى أصف عليها الجنود اذا بهما لايقنعان بذلك بل يشيران بزيادة تقدم العساكر حتى غياهم فى موقـع غير صالح ثم أن العدو تراءى فى الميدان فى الساعة الثالثة نهارا بجيش يناهز ٢٥٠ مائتين وخمسين الف مقاتل بين فارس وراجل ، فمال أول الأمر الى نقطة عقبة قياخور الا أنه ما لبث ان حول قوته وساقها علينـــا لمثولنا فى الميدان ٠ وفى هذه اللحظة بادر جميع عساكر الأورط السبع البيادة ومعهم المدافع الى اصلائه نارا حامية هزمته ومزقته أربع مرات حتى اضطر فيها الى الارتداد خائب الرجا لشدة المقذوفات التى حصدت جموع جنده وفتكت بهم فتكا ذريعا فانه آخر الأمر بفضل كثرته قد أحدق بنا من كل ناحية مما أدى بالفريقين الى الرجوع الى السيف ، واللجوء الى السنكة ٠

وكان علينا حينئذ أن ننقذ حضرة صاحب الدولة الامير حسن باشـــا فهجمنا مع الأورطة السوارى على ناحية من نواحى العدو وما زلنا نرمى بالرصاص ونضرب بالسيوف ذات اليمين وذات الشمال حتى أوصلنا دولته بشق الأنفس الى المتراس وقد استشهد من حاشيته الطبيب وسايســـان وأردى بيده بضعة أشخاص اما عبدكم فقد تخلف لى فى ميدان القتال كاتبان ونافخ بوق وسايسان وجواد وهذا هو السبب فى أن برقيتنا هذه مقدمة بشفرة سليمان نيازى باشا لابشفرتنا المخصوصة كما تخلف فى ميدان الحرب كل المدافع التسعة عشر مع الأورط السبع السالفة الذكر بمن معها من الضباط العظام المدرجة أسماؤهم بعاليه ومن صغار الضباط الآخرين اذ وقعوا جميعا فى قبضة العدو بين جريح وشهيد ، وقد عدنا الى المتراس أى الى الموقع عند الغروب فلم نلبث أن اشتبكنا ثانية مع العدو فى معركة امتدت الى الصباح ، فلما كان الغد قسم العدو عساكره قسمين أحدهما أقام على مكافحتنا وذهب الآخر الى نقطة عقبة قياخور ، فأما هذا القسم الذاهب الى نقطة قياخور فانه على الرغم من شروعه فى القتال لم يأنس فى نفسه جرأة تحفزه على الهجوم على المدافعين لأنهم كانوا رابضين فى المتراس ٠

وها أنا ذا الآن فى قتال دائم بالأورطتين اللتين معى وليس فى الامكان أن يتداركنا عثمان رفقى باشا فيأتينا بالمدد ٠

وبعد فهذا بيان الحال والسبب الوحيد فى وقوع هذا القضاء انما هـــو الجنرال (لورنج) وأركان حربه ٠

فى ١٣ صفر سنة ١٢٩٣ هـ ٠

(*) برقية تاريخها ١٤ صفر سنة ١٢٩٣ هـ واردة من سليمان نيازى باشا الى حضرة صاحب الدولة الباشا ناظر الجهادية ــ محفظة (١٦٠) عابدين ٠

صورة الوثيقة رقم (٦)

تقـــرير
مرفوع لأعتاب الحضرة الفخيمة الخديوية
مـــــن
الفريق السير فرنس غرنفيل باشا سردار

مـــولاى : ـ

أتشرف بأن أرفع لسموكم العالى التقرير الآتى الذى تقدم لى من سعادة اللواء هولد سمث باشا عن الأجراءات الحربية التى اتخـــذها ونجـــم عنها احتلال (عفافيت) ٠

تقدمت من التريكنتات فى الساعة الثامنة أفرنكى من صباح ١٦ الجارى بالقوة الآتية قاصدا احتلال (التيب) :

أورطة سوارى
١١ جى أورطة (مصرية)
١٢ جى أورطة (سودانية)
قول جبخانة
آلات المترســـة
ـــ مدفعان من ٤ جى بطرية (كروب قطر ٦)
ـــ ١١ جى أورطة (سودانية) ٠
ـــ قسم طبى ـ ٤ جى أورطة مصرية ٠
ـــ قول الميـــاه ٠
ـــ عليق وتعينات وعفش ٠

مجموع القوة ٨٥ ضابط ، ١٩١٦ عسكريا ، ١٥١ حصانا ، ١٩٥ جملا ٣ بغلا ، ٤٦ حمارا ٠

وكان كل عسكرى حاملا مؤونة يومين من البقسماط وتسعين طلقة بخانة وكل حصان حاملا عليق يومين واقمت خزانا للمياه (قلعة دولين) ، الجهة الجنوبية من غدران التريكنتات ٠

وحيث أنه وردت أخبار تفيد بأن العدو محتل فى (التنيب) أمرت بابقاء ميع قول الحملة فى الخيران المشار اليها للجبخانة الاحتياطية وقول المياه ، تركت معه مدفعين ، ٦٠ نفرا من ٤ جى بطرية لحراسته وداومت السير فى لتشكيل الآتى : ـ

السوارى على بعـــد من ميل الى ميلين فى المقدمـــة لتستر الجناحين لأيمن والأيســـر ٠

١١ جى أورطة

٤ جى أورطة

١٢ جى أورطة

قسم طبى

جبخانة احتياطية وقول النقالة

قول الميـاه

وفى أثناء سيرنا علم لنا أن كشافو العدو يقاطعون مواجهتنا سـائرين جنوبا قاصدين التنيب ثم أطلت السوارى على التيب الساعة واحدة وخمسة واربعين دقيقة بعد الظهر فوجدناها خالية من العدو فسرنا اليها ودخلناها أما الآبار فوجدت ناشفة وصار احتلالها وتعسكرت القوة فى الخلا أثناء الليل ومع أن السير كان صعبا نظرا للحرارة المحرقة والطريق المرملة لكن جيش سموكم العالى قطع تلك المسافة ووصل فى أتم نشاط ٠

وبقيت القوة متعسكرة فى (التنيب) يومى ١٧ ، ١٨ الجارى لاحضار

لوازمها وتحصين تلك الجهة وفى فجر يوم ١٩ منه تقـــدمت من التيب الى المأمورية القديمة فى قسم طوكر بالقوة الآتية :

أورطة سوارى	ـــ ٤ جى أورطة
١١ جى أورطة	ـــ ١٢ جى أورطة ٠
جبخانة احتياطية ٠	ـــ نقـــالات ٠
قول ميـــاه ٠	

وتركت القوة الآتية لحراسة التيب :

٥٠ عسكريا من جى بطرية

نصف بلوك من ١٢ جى أورطة تحت قيادة البكباشى بولن

مدفعين كروب قطر ٦

وآخر ما وصلت من الأخبار عن تحركات العدو وأفادنا أنه متعسكر بين التلال الرملية الواقعة شرقى (كرباجيت) ويقصد الهجوم على جانبنا أثناء سيرنا وأخبرنا أيضا أن المأمورية القديمة خالية أيضا من العدو وتقدمت القوة فى التشكيل الآتى حتى يتيسر لها صد هجمات العدو ٠

استخدمت السوارى للمحافظة على المواجهة وعلى الجانبين وخصوصا على مؤخر الجناح الأيسر :

٤ جى أورطة		١١ جى أورطة
ا	١٢ جى أورطة	اا
اا	ااااا	اا
قولات الحملة اااا		ا
		ا

واتجه سير القوة الى الجنوب بميل الى الجنوب الغربى وذلك لاجتناب الأشجار الكثيفة التى كانت على مسيرتنا وفى الساعة ٩٫٢٠ صباحا طلبنا من المأمورية القديمة واخبرتنا السوارى أنهم رأوا كشافى العدو يتقهقرون نحو يسار مؤخرتنا ٠

فحينئذ احتلت السوارى الخرائب القديمة وسارت القوة الى جهة الشمال الشرقى وكان ذلك فى الساعة العاشرة صباحا ولكن ماكدنا نصل الى هذه الخرائب حتى رأينا العدو متقدما بين الاشجار الكثيفة المحيطة بالماموريا وهذه الماموريا تحتوى على سلاسل من الخرائب والمتاريس ، غير الصالحـة للدفاع بخط مستمر فاغتنمت الوقت القليل الباقى بيدى ورتبت العساكر كما فى الرسم طية والتزمت العساكر أن تتخذ مراكزها بخطوة زيادة سرعته .

وقبل أن تتمكن ١١ جى أورطة من اتخاذ مركز الدفاع الذى تخصص لها دخل بعض الدراويش واحتلوا بعض الخرائب الموجودة على جناحنا الأيسر أما أساسى قوة العدو فكان أمامنا على بعد ٥٠ ياردة منا منتشـــــرين الى يمينهم وشمالهم قاصدين الأحاطة بنا متهددين مؤخرتنا . واكثر قوتهم كان مقابلا خط ١٢ جى أورطة وكان هجومهم بالقدام ونشاط وعدم المبالاة بالوبال كما هى عادتهم المتصفين بها . ولكن لم يعبأ جيش سموكم العالى بهم فى تلك الحالة بل ثبتوا وأظهروا بسالة تعودوا عليها ولم يحصل أدنى تاخير فى أى جزء من خط النار بطوله واصبح العدو تحت نيرانهم القاتلة التى لا تصدر الا من أشد الجنود ثباتا ففى بادىء الأمر كانت النيران تطلق بنوبة أشق ثم تيسر لنا انتظامها حالا وصارت تطلق بطابور اتش وحالا بعد روع هجمة العدو الأولى تقدمت ١١ جى أورطة الى الغاب بعزم وطيد وطردت العدو بطعن السونكيات واحتلت الخرائب التى كانت تحتلها الدراويش فى المواجهة وبقت الأورطة تتقدم حتى وصلت الى موقع مشرف وعلى بعد ٥٠٠ ياردة من مركزها الأصـــلى .

أما ٤ جى أورطة فبقيت فى مركزها حامية جميع المؤخر باشتراكها مع حرس الحملة الذى كان مركبا من بلوك ونصف من ١٢ جى أورطة وكانت تفتك فى شمال مقدمة العدو فتكا ذريعا وبكل رزانة وردعته عما كان يقصده من الأحاطة بيميننا ثم تقدمت السوارى فى أرض مكشوفة قاصدة الاشجار التى كانت على جناحنا الأيمن يقتلون ما بقى من العدو ومختبئا فى تلك الأشجار بالسيف والمزارق كما بنيران قوية بينما الذين ترجلوا منهم حتى

قطعوا أدابرهم من تلك الجهة وعند ذلك تقهقر العدو المنهزم الى جهة (تمرين)، وفى أثناء القتال أصيب البكباشى (برو) أحد ضباط الأركان حرب فسقط قتيلا وقتل حصان القائمقام (ماكدونالد بك) كذا حصان البكباشى (جاكسن)، من تحتهما وكلا الضابطان من ١١ جى أورطة ٠

وفقد البكباشى (برو) كان له وقع عظيم عندى لأنه كان من ضباط أركان حرب الهجن واشتغل الليل والنهار فى تنظيم القوة وكان الأمل فيه عظيمـــا ٠

ثم أوقفت الجنود على التلة التى كانت احتلتها ١١ جى أورطة وتركت الميرالاى (رندل بك) بقيادة بلوكين من ٤ جى أورطة وبلوك من ١٢ جى أورطة للبقاء فى مركز الموقعة ولحماية الجرحى والحملة ثم أمرت بالتقدم الى عفافيت مركز قوة الدراويش ٠

وكان احتياط جيش العدو لايزال واقفا على التلال الرملية الى الجنوب الشرقى منا ولكن بما أن خط تقدمنا كان متجها الى جنبهم أمرت بالتقدم رأسا الى عفافيت حول مركزهم ولكن ما وصلنا قرب التلال الرملية حتى هربوا بسرعة زائدة مارين بعفافيت وفى الساعة الرابعة بعد الظهر أخبرتنا السوارى أن (عفافيت) خالية وتعسكر الجيش فى الفضاء فى تلك الليلـــة وجمهور كبير من العربان الذين بقوا فى تلك القرية الكبيرة المتفرقة أتوا الينا ولما رأوا جيش سموكم الفخيم وتيقنوا رجوع حكومة جنابكم العالى العادلة الى بلادهم بعد أن عبثت فيها أيادى الأشقياء وبعض السنين الأخيرة هتفوا هتاف الفرح والسرور وأيقنوا أنهم فى الراحة والأمان وقد كانت عفافيت مركز قوة الدراويش فى شرق السودان أما جيش العدو فقد قدرته بنحو ٤٠٠٠ آلاف مقاتل وقد استعرضه عثمان دقنه فى صباح يوم القتال فكان منه هذا العدد والفان من هذا العدد كانا بصفة جيش احتياطى على التلال الرملية المتقدم ذكرها وأكثر هذا العدد كان مؤلفا من رجال مقاتلين وقد قتل فى الواقعة أكثر أمراء عثمان دقنه الكبار وهو نفسه شهد القتال من عفافيت وانهزم منها الى

تمرين قبل وصولنا ومنها الى خور بركة وقد كانت خسائرنا ١٠ قتلى ، ٤٨ جرحى ٠

ثم انى بطلب سعادة اللواء هولد سمث باشا أتشرف بأن أقدم لسموكم العالى أسماء الضباط والصف ضباط والعساكر الذين قدموا خدمات جليلة تستحق الثناء فى هذه الواقعة وهم الآتى ذكرهم :

— اللواء (ستل باشا) رئيس الأركان حرب ساعدنى مساعدة ثمينة للغاية فى كل شىء مختص بتنظيم القوة للهجوم وقد أفاد أيضا بنوع خصوصى واهتم اهتماما عظيما فى وضع العساكر فى مراكزها بعد هجوم العدو السـريع ٠

— الميرالاى (رندل بك) الحائز لنيشان الامتياز فى الخدمة والذى كان مؤديا لوظيفة مساعد (اوجونانت جنرال) أفاد فائدة عظيمة وبرهن على كونه ضابط أركان حرب ماهر وقد خدم خدمة جيدة أثناء الهجوم ٠

— القائمقام (ونجت بك) الحائز لنيشان الأمتياز فى الخدمة قام بوظيفة مساعد (أوجونانت جنرال) للمخابرات قياما نال به تمام رضائى وهو الذى أعطى الأتجاه اللازم للقسم الذى هجم بين أشجار الشوك الكثيفة ٠

— البكباشى (مايلس) من القسم الطبى أن الترتيبات التى أجراها هذا الضابط رغما عن قلة الوسائل الموضوعة تحت أوامره كان مرضية من كل الوجوه ومهما قلت فى اهتمامه فى ترتيب المجروحين والأعتناء بهم بدون كلل فلست موافيه حقه وقد أغاثه البكباشى (جرهم) من القسم الطبى أغاثة تدل على المهارة ٠

— البكباشى (ماتشل) الذى كان قومندانا لخط المواصلات فانه اشتغل شغلا عنيفا فى تنظيم النقل وخدم خدمة حسنة مدة القتال بستره جماله وبذل جهده فى المحافظة على تجمعهم ٠

— البكباشى (كرتس) والمرحوم البكباشى برو اشتغلا فى اعداد القـــوة فى سواكن بهمة لاتكل وأنا مدان كثيرا لهما لأن مساعيهما ساعدت كثيرا فى سرعة سفر القوة من سواكن .

— القائمقام (هكن بين بك) تولى قيادة ٤ جى أورطة ونال رضائى التام وكان يحرك عساكره بسهولة .

— البكباشى (سدنى) أظهر مهارة بمساعدة قومندانه القائمقام (بزنت بك) تولى قيادة ١٢ جى أورطة وأظهر سرعة كبيرة فى وضع رجاله فى مراكزهم التى دافعوا منها عدوا عدده أضعاف عددهم .

— القائمقام (مكدونالد بك) الحائز لنيشان الأمتياز تولى قيادة ١١ جى أورطة التى ساعدت أعظم مساعدة فى حماية جنب قوتنا الشمالى وحضرة القومندان أظهر صفاته العسكرية المشهورة فى صد هجمات العدو المتعددة والملتفــة .

— أما البكباشى (مارنر) الذى كان قومندانا ثانيا للأورطة الثانية عشر فانه أظهر اقداما عظيما باستيلائه على (بلعنى) فأوقف تقدم العدو وأعطى فرصة لبقية الأورطة كى تتشكل .

— أما البكباشى (جكسن) والبكباشى (كتن) من ١١ جى أورطة فانهما عاونا قومندانهما معاونة ثمينة للغاية .

— البكباشى بنسن الحائز بنشان (سانت ميكل) (وسان جورج) تعلمون جيدا ما لهذا الضابط السوارى الجسور من الصفات العســـكرية فأن خدماته منذ واقعة ترنكيتات الى واقعة احتلال عفافيت كانت أعظم من أن تقدر وقد اجرا الأستكشاف بنوع عجيب وعند الهجوم على الدراويش أظهر بسالة عظيمة بأنقاذه حياة الملازم أول شحاته أفندى كامل . أما الكومندر (وادنج) من البحرية الملوكية الذى قام بوظيفة ضابط عظيم بحرى فانه ساعدنى مساعدة ذات قيمة فى نزول العساكر فى الوابورات

من سواكن وفى نزولهما الى البر فى ترنكيتات ثم نظم النقل بواسطة المراكب لجمع المؤن فى المخزن البحرى وكذا الضباط والعساكر الذين كانوا تحت قومندَانيته أظهروا أعظم اجتهاد وبسرعة نقل الحملة وأما الملازم كلورك من البحرية الملوكية الذى قام بوظيفة ياور بحرى فانه كان دائما مستعدا لتنفيذ أوامرنا فى الحال •

السوارى

اليوزباشى ابراهيم افندى رفعت

الملازم أول على افندى كامل (مجروح جرحا بليغا)

الملازم ثانى شحاته افندى كامل

٤ جى أورطة

الصـــــاغ محمد افندى كامل

اليوزباشى حامد افندى فوزى

الملازم ثانى محمد افندى سليم

١١ جى أورطة

الملازم ثانى محمد أفندى سامى

اليوزباشى رشوان افندى نجيب

الملازم ثانى احمد افندى عونى

الملازم ثانى سليم افندى على

١٢ جى أورطة

الصـــــاغ ابراهيم افندى صبرى

اليوزباشى فرج أفندى أبو زيد

اليوزباشى محمد أفندى شفيق

الملازم ثانى فرج افندى دايم

الملازم ثانى معوض افندى صادق

الملازم ثانى الماس أفندى مرسى

الملازم أول خليل أفندى حمدى

القسم الطبى

اليوزباشى فريد أفندى

الملازم أول رشدى أفندى

آركان حـــرب

القائمقام ابراهيم بك كامل ضابط التعينات في أساس ترنكيتات
البكباشي ابراهيم أفندي فتحي ضابط أركان حرب
البكباشي محمد أفندي مختار قومندان أساس ترنكيتات
البكباشي مصطفى أفندي رمزي
البكباشي محمد أفندي كامل قومندان الوابور مخبر
البكباشي خطاب أفندي قومندان الوابور عجمي
الصاغقول أغاسي محمد أفندي شفيق أمين نزل سواكن
اليوزباشي علي أفندي اسماعيل ضابط تشهيلات
اليوزباشي محمد أفندي رضوان أمين نزل مهمات سواكن
الملازم أول أحمد أفندي فؤاد طوبجي أمين نزل التيب
الملازم ثاني حسن أفندي راشد ضابط بنزل التيب
الملازم ثاني حافظ افندي ١ جي أورطة قومندان أسباس المياه
ملحم بك شكور باركان حرب المخابرات
محمد أفندي احمد مأمور البوليس
محمود افندي زكي مخابرات
عبود بك مأمور عقيق

واني ارسل لسموكم كشف العساكر التي حضـــرت القتال وكشف الخسائر وكشف الأمراء الذين قتلوا في المعركة وعند رجوعي لمصـــر أعرض لسموكم أسماء الضباط الذين اعتبر أنهم يستحقون المكافأة وأتشرف أن أكون الخادم المطيع لسموكم :

امضاء / غرنفـــل

ســـردار

يومية العساكر التى حضرت واقعة عفافيت فى ١٩ فبراير ١٨٩١ م

ســــلاح	ضباط	عساكر	خيول	بغال	جمال	ملاحظـــات
أركان حــــرب	٩	٩	—	—	—	
طوبجيـــــة	—	—	—	—	—	
ســــوارى	٧	١١٦	١٢٣	—	—	
٤ جى أورطة	١٥	٥١٧	٣	١٣	—	
١١ جى أورطة	٢٤	٦١٤	٤	١٥	—	
١٢ جى أورطة	٢٢	٤٩١	٣	٨	—	
القسم الطبى	٣	١٠	٣	—	٨٣	الـ ٨٣ لوحدهم
القسم البيطرى	١	٣	١	—	—	
التعينـــــات	—	—	—	—	—	
المهمـــــات	—	—	—	—	—	
أركان حرب المخابرات	—	٢	١	—	—	
الجملـــة	٨١	١٧٦٢	١٣٨	٣٦	٨٣	

تحريرا بعفافيت فى ٢٢ فبراير ١٨٩١ م

الأمضاء / هنرى ستل
لواء رئيس أركان حرب القوة
المحاربة بشرق السودان ..

كشف عن أسماء الضباط والعساكر الذين قتلوا

فى واقعة عفافيت

فى ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ م ٠

نمرة الآلاى	رتبـــة	اســـم	ســـلاح	ملحوظات
	البكباشى	بـــرو	ضابط أركان حرب	
١٢٧	نفـــر	السيد ابراهيم حلى	١١ جى أورطة	
٢٥١	نفـــر	فرج الســيد	١١ جى أورطة	
٢٥٥	نفـــر	فرج الشاذلى	١١ جى أورطة	
٢٧٢	نفـــر	جوهر عبد العال	١١ جى أورطة	
٦٠٣	نفـــر	مرجان بيـــار	١١ جى أورطة	
١٧٣	ترمبتجى	السيد على	١١ جى أورطة	
٨٩٨	نفـــر	طنب بشير	١١ جى أورطة	
٨٥٥	نفـــر	عبد الله محمد سودانى	١١ جى أورطة	
بدون	نفـــر	خير الله آدم	١٢ جى أورطة	

عفافيت فى ٢٢ فبراير ١٨٩١ م

الأمضاء / لواء ستل

رئيس أركان حرب قوة السودان

الشـــرقى المحـــاربة

كشف عن أسماء الجرحى فى واقعة عفافيت ١٩ فبراير ١٨٩١ م

نمرة الأورطة	رتبته	اسم	سلاح	ملحوظات
	بكباشي	بينج الحائز لنشان سانت ميكل وجورج	سوارى	جرح خفيف
	م أول	على أفندى كامل	سوارى	جرح بليغ
	م أول	شحاته أفندى كامل	سوارى	جرح خفيف
١٠٦٨	نفر	على الفار	سوارى	جرح خفيف
٣٨٧	نفر	حسن مرسى	سوارى	جرح خفيف
١٤٠٩	نفر	حسنين حسين	٤ جى أورطة	جرح بليغ
١٢٤٥	نفر	سيد محمد بركات	٤ جى أورطة	جرح بليغ
٥٣٦	جاويش	مرجان محمود على	١١ جى أورطة	جرح بليغ جدا
٤٠٥	نفر	أدم حامد	١١ جى أورطة	جرح مقتل واستشهد
٨٧٢	نفر	خير الله ابراهيم	١١ جى أورطة	جرح بليغ
٨٢٧	نفر	مرسال الحاج احمد	١١ جى أورطة	جرح بليغ
٩٤٠	نفر	عبد الله بخيت	١١ جى أورطة	جرح بليغ جدا
٥٢٥	نفر	سيد سلام	١١ جى أورطة	جرح بليغ
١٩٣	نفر	بخيت محمد	١١ جى أورطة	جرح بليغ
٢٤٩	ملاحظ تعليم	مرسال شرف	١١ جى أورطة	جرح بليغ
٥٠٧	نفر	خير الله عبد الله	١١ جى أورطة	جرح بليغ

تابع كشف من أسماء الجرحى فى واقعة عفافيت فى ١٩ فبراير ١٨٩١ م

نمرة الأورطة	رتبـــة	اســـم	ســـلاح
٩٦٥	نفـــر	بخيت ســـلام	١١ جى أورطة جرح بليغ
٤٠١	نفـــر	سعيد محمد جاد	١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٣٦٤	نفـــر	عبد الله محمد شعبان	١١ جى أورطة جرح بليغ
٣٧١	نفـــر	جمعه شاهين	١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٢٨٠	نفـــر	سعيد أحمد يوسف	١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٤١٣	انباشى	فرج سودانى الصغير	١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٣١١	نفـــر	سرور سودانى	١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٣١٣	نفـــر	ريحان السودانى	١١ جى أورطة جرح بليغ
١١٠	نفـــر	سعيد أحمد هداين	١١ جى أورطة جرح بليغ
٣٥٢	جاويش	سعيد سيد أحمد	١١ جى أورطة جرح بليغ
٦٩١	نفـــر	رجب حمزه	١١ جى أورطة جرح بليغ
٩٢٣	نفـــر	الباز مرجان	١١ جى أورطة جرح بليغ
٩٣٧	نفـــر	خير الله زيـــد	١١ جى أورطة جرح بليغ
٣٠٧	نفـــر	سعيد أبو زيد	١١ جى أورطة جرح بليغ
٤٦٨	نفـــر	ريحان أحمد	١١ جى أورطة جرح بليغ
٣٠٣	نفـــر	سعيد موسى كيلانى	١١ جى أورطة جرح بليغ
٦٩٧	نفـــر	فرج محمد عبده	١١ جى أورطة جرح بليغ
٤٦٣	نفـــر	سرور حمد	١١ جى أورطة جرح بليغ جدا
٦٨١	نفـــر	فرج يوسيبى	١١ جى أورطة جرح خفيف
٢٨٩	نفـــر	سعيد حسنين	١١ جى أورطة جرح خفيف
	ملازم أول	خليل أفندى حمدى	١٢ جى أورطة جرح بليغ جدا
٧٢٠	جاويش	جوهر واق	١٢ جى أورطة جرح بليغ جدا
٣٨٨	ملاحظ تعليم	مبروك ابراهيم	١٢ جى أورطة جرح خفيف
٧٩٣	نفـــر	عبد الله بخيت	١٢ جى أورطة جرح بليغ جدا

٣٧٤	نفــــر	محمد سامى	١٢ جى أورطة جرح بليغ
٨٩٧	نفــــر	عبد الفتاح مصطفى	١٢ جى أورطة جرح بليغ
٨١٥	نفــــر	بلال محمد	١٢ جى أورطة جرح بليغ
١٩٠	ملاحظ تعليم	فرج الله سليمان	١٢ جى أورطة جرح بليغ
٢٩٧	نفــــر	ريحان حازيرونه	١٢ جى أورطة جرح خفيف
٤٤١	نفــــر	سعيد يوسف	١٢ جى أورطة جرح بليغ جدا
٣٢٩	نفــــر	الله جابو حمد	١٢ جى أورطة جرح قاتل استشهد
٦٣٨	جاويش	فرج حسن	١٢ جى أورطة جرح خفيف

تحريرا بعفافيت فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩١ م

الأمضاء / لواء هنرى ستل

رئيس أركان حرب القـــوة

المحاربة شـــــرق السودان

كشف عن أسماء الأمراء الذين قتلوا فى الواقعة

عثمان النايب دنقلاوى قومندان خيالة عثمان دقنه
محمد وادفنان دنقلاوى
موسى فقيـــه أمير الأرتيحـــا
الخضـــــر على أمير الحســناب
حامد محمد خير دنقلاوى وكيل الأمير أبو حرجا
ضيف الله واد خندقاوى دنقلاوى
فضل واد عبد الله محاسى
حسن واد الكندى جعالى
الشريف محمد على أبو سكرا دنقلاوى
الشريف عثمـــان بقـارى
الحاج فضل الله جعـالى
ادريس وادفنان دنقلاوى
الشريف على بقارى
عثمان الشايب دنقلاوى
عثمان محمد على دنقلاوى
ابراهيم عنـــاد دنقلاوى
كرم الله دنقلاوى
موسى نافـــع شيبانى (أسير ومجروح جرحا بليغا)
الأمراء الآتى بيانهم مجروحين جراحا بليغة ولكنهم هربـــوا مـــع عثمان دقنه :
الشايب أحمد مجروح جرحا بليغا فى ساقه
مجذوب أبو بكر شجالى وكيل الخليفة ومحافظ عفافيت الملكى
وزيادة على المذكورين أعلاه يوجد زيادة عن ٢٠ شيخا من مشايـــخ القبائل فى طوكر والبلاد المجاورة لها قدموا خضوعهم للحكومة ٠
عفافيت فى ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ م

أمضاء / قائمقام ونجـــت
مســاعد أوجو نانـــت
جنــــرال المخــــابرات

(*) المحفظة ٢٥٢ (٣٠) ادارة الوثائق الخاصة ـ الوحدة الارشيفية ـ فرنسى ـ عربى ـ تركى ـ انجليزى خاصـــة بالسودان الفترة التاريخيـــة ١٢٢٩ هـ ـ ١٣١٤ هـ

صورة الوثيقة رقم (٧)

بيـــــــان
القوات المصرية والانجليزية التى اشتركت
فى استرداد السودان

ـــ العمليات الافتتاحية بدنقله عام ١٨٩٦ م :

قـوات مصـــرية :

٤ كتيبة مشاه ، ٢ كتيبة خيالة ، ١ سرية هجانة ، ١ بطارية ميدان منها سودان ٣ كتيبة مشاه ٠

قـــوات بريطانيـــة :

لا يكـــن ٠

ـــ معركة فركة ٨ يونيو عام ١٨٩٦ م

قـــوات مصـــرية :

١٠ ك مشاه ، ٨ سرية هجانة ، ١ بطارية خيـــالة ، ٢ بطاريـــة ميدان ، ١ بطارية مدفع ماكينة ، ٢٠ قتيل ، ٨٣ جريح منها سودانية ٥ ك مشاه ٠

قـــوات بريطانيـــة :

لا يكـــن ٠

ـــ العملية الصغرى بالحفير ١٩ سبتمبر عام ١٨٩٦ م :

قـــوات مصـــرية :

١٣ ك مشاه ، ٨ ك خيالة ، ٦ سرية هجانة ، ١ بطارية خيالة ، ٢ بطارية ميدان ، ١ بطارية مدفع ماكينة ، ٣ مدفع ماكينة ، ٤ قارب مدفعية ، ١ قتيل ، ١١ جريح منها قوات سودانية ٦ ك مشاه ٠

قوات بريطانيـــة :

١ ك مشاه ، ١ قتيل ، ١ جريح ٠

ـــ احتلال أبو حمد ٧ أغسطس عام ١٨٩٧ م :

قوات مصــــرية :

٤ ك مشاه ، واحد كتيبة خيالة ، ١ بطارية ميــــدان ، ٤ قارب مدفعية ، ٢٣ قتيل ، ٦١ جريح ٠

منها سودان ٣ ك مشاه ٠

قوات بريطانيــة :

لا يكـــــن ٠

ـــ احتـــــلال العطبـــره :

قـــوات مصــرية :

١ ك مشاه ، ٤ قوارب مدفعية ٠

قوات بريطانيــة :

لا يكـــــن ٠

ـــ معركة العطبرة ١٨ أبريل سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصـــرية :

١١ ك مشاه ، ٨ ك خيالة ، ٦ سرية هجانة ، ١ بطارية خيالة ، ٣ بطارية ميدان ، ١ بطارية صواريخ ، ١ بطارية مدفع ماكينة ، ٤ قوارب مدفعية ، ٥٦ قتيل ، ٣٧ جريح منها سودانية ٦ ك مشاه ٠

قوات بريطانيـــة :

٤ ك مشاه ، ١ بطارية ميدان ، ١ بطارية مدفع ماكينة ، ٢٦ قتيل ١٠٦ جريح ٠

ـــ معركة أم درمان فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصـــرية :

١٦ ك مشاه ، ٩ ك خيالة ، ٨ سرية هجانة ، واحد بطارية خيالة ، ٤ بطارية ميدان ، ٢ بطارية مدفع ماكينة ، ٣ بواخر مسلحة ، ٧ قوارب مدفعية ، ٢٠ قتيل ، ٢٨١ جريح منها سودانية ٦ ك مشاه ٠

قوات انجليزية :

٨ ك مشاه ، ٤ ك خيالة ، ٢ بطارية ميدان ، ٢ بطارية مدفع ماكينة ، ٢٨ قتيل ، ١٥٣ جريح .

ـ احتلال القضارف فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصرية :

١ ك مشاه ، ٥١ قتيل ، ٨٠ جريح .

قوات بريطانية :

لا يكن .

ـ احتلال الروصيرص فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصرية :

١ ك مشاه ، ٢ قارب مدفعية .

ـ عملية الدخيلة فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصرية :

١ ك مشاه ، جريح ١٤٩ نفر منها سودانية ١ ك مشاه .

قوات بريطانية :

لا يكن .

ـ معركة فاشودة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م :

قوات مصرية :

٢ ك مشاه ، ١ بطارية ميدان ، ١ بطارية مدافع ماكينة ، خمسة قوارب مدفعية منها سودانية ٢ ك مشاه .

قوات بريطانية :

½ ك مشاه .

(*) رئاسة مجلس الوزراء ـ هيئة المستشارين ـ دوسيه ٢ جزء ٢ ـ محفظة ١ السودان رقم ٢٤ بيان القوات المصرية والبريطانية التى اشتركت فى استرجاع السودان . عام ١٨٩٦ م

صورة الوثيقة رقم (٨)

مساهمة مصر فى ميزانية السودان سنة ١٨٩٨ م

١ ـ نفقات حملة استرداد السودان :

قدرت بحوالى ٢٫٣٥٤٫٣٥٤ جنيها مصريا تحملت الخزانة البريطانية نحو ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه وقد دفعت مصر الباقى ٠

وكانت مصر قد طلبت قرض من صندوق الدين تبلغ قيمته حــوالى نصف مليون جنيه ولكن فرنسا والروس رفضوا هذا الطلب بحجة أن الأمر العالى الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ م بانشاء صــندوق الدين وقانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ لايجيزان لمصر عقد قروض جديدة دون موافقة صندوق الدين مقدما فردت الحكومة المصـرية بأن الحكومة البريطانية فتحت اعتماد بالفعل لمصر لمصروفات حملــة السودان وهــذا لا يتعارض مع قانون التصفية على أن بريطانيا قررت اعتبار هذا المبلــغ منحة وتنازلت عن المطالبة باسترداده ووافق على ذلك مجلس العمــوم البريطانى فى ٨ يونيو سنة ١٨٩٨ م ويؤخذ من ذلك هو ما تحملته بريطانيا ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا بينما تكبدت مصر الجزء الباقى من النفقات ٠

وقال المستر تشرشل فى كتابه حرب النهر ص ٣٦٢ أن هذه النفقــه ضئيلة بالقياس الى ما كسبته انجلترا ، ولم يرد فى تاريخ بريطانيــا أن أرضيت العاطفة القومية بثمن بخس مثل هذا وبعبارته :

«It may be stated in all seriousness that English history dose nol record any instance of so great a national. Satisfaction being more cheaply obtained».

وفى سنة ١٨٩٨ م قدرت ايرادات السودان بحوالى ٣٥٫٠٠٠ جنيه مصرى وبلغت المصروفات حوالى ٢٣٥٫٠٠٠ جنيه أى أن الحكومة المصرية ساهمت فى ميزانية السودان فى السنة الأولى لاسترداده بمبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه أى بنسبة ٥٧٠٪ من ايرادات السودان ٠

وفى الفترة ١٨٩٨ م بلغت نسبة الاعانة حوالى ٢٠٠٪ وفى سنة ١٨٩٩ م نحو ٣٦٠٪ وفى سنة ١٩٠٠ م نحو ١٧٠٪ وفى سنة ١٩٠١ م نحو ١٤٠٪ ٠

(*) محفظة ٩ مجموعة بدون رقم سنة ١٨٨٢ م تكاليف مصر فى حملة استرداد السودان ٠

ثالثا : الوثائق الخاصة بالعمارة

صورة الوثيقة رقم (٩)

تقــــــرير
عن مشاهدة من أعمال البناء والانشاء فى مدينة
محمد على بفازوغلى

البند الأول :

وصلت الى جبل فيض أوغلى (فيزوغلى) يوم ٢٩ ربيع أول سنة ١٢٥٥هـ وهذا بيان الأماكن التى بنيت وأنشئت مساحة القصر المنشأ بالطوب الأحمـر هى ١٦ مترا طولا ، ١٦. مترا عرضا وثمانية أمتار ارتفاعا وقد تم البناء فيـه ومساحة الشونتين ٦٠ مترا طولا و ٧ أمتار عرضا ، ٥ر٢ متر ارتفاعا ومساحة المستشفى المنشأ ٦٠ مترا طولا وستة أمتار وكسور عرضا وثلاثة أمتـــــار ونصف أرتفاعا • وفيما عدا ذلك أنشئت ثكنات برسم ظهرتور بالقدر الكـافى للجنود المكلفين بالمحافظة فى تلك الجهة كما أنه توجد ثكنات زائدة عن الحاجة •

البند الثانى :

فيما يلى بيان الغلال والأصناف الأخرى الموجـودة فى شون فيزوغلى ومدينة محمد على :

أردب	قنطار	رطل	عدد	درهم	أقــة	الصنف
٣٨	—	—	—	—	—	قمح
٣	—	—	—	—	—	شعير
—	—	—	—	٣٠٨	٨٦٣	أرز
—	—	—	—	٣٠	٤١١١	ملح
—	١١	٤٣	—	—	—	مسلى
—	١٥	٤٨	—	—	—	دقيق
—	٦٤	٤٣	—	—	—	بقسماط
—	—	—	—	١٣٦	٣٠	شمع

ماء الملك (كولونيا) ٢٧ زجاجة •

دور ٦٢٤٤ ثوب •

بفتة (هررى) ١٨٢٩ ثوب •

بعض الأصناف المذكورة أعلاه كثيرة والبعض قليل وقيل أن الأصناف القليلة تصرف إلى المرضى ، بينما الكثيرة تصرف لأصحاب التعينات وتباع للأهالى والتجار وصنف الذرة هنا لايتحمل أكثر من ثمانية شهور على الأكثر لأنه لو بقى لمدة أكثر يصاب بالتلف فاذا صرف لأصحاب التعينات منها من ابتداء ١٥ ربيع الآخر الى آخر شوال سنة ١٢٥٥ هـ الا عن مدة ستة شهور ونصف لبلغ المقدار ٣١٥٩ أردبا من الذرة ومما بقى منها يزيد عن اثنى عشر ألف أردب وحيث ان هذا المقدار معرض للتلف فقد سألنا عن هذا الموضوع حضرة خير الدين فكانت أجابته أنها ستباع بناء على أمر حضرة أحمد باشا ٠

البند الثالث : ـــــــــــــ

البند الرابع :

ووضعت خريطة لتلك المنطقة ٠

البند الخامس :

وقد صنع ٢٤٠ قادوسا للساقية ، ١٠٠ مستيله ، ٣٣ عربة يد وهذه الآلات جميعها خاصة لأخراج المعدن ٠

البند السادس :

يوجد دولابين لغسل الرمل لأظهار المعدن ودولاب به ١٢ صندوق ويجب أن يكون مقدار الماء الذى يصل الى الصندوق يكفى عشر سواقى مكان وضع الرمل مساحته هى ١١ مترا طولا و ٨ مترا عرضا ، ٣ مترا ارتفاع والماء يأتى من الجدول اليها فيأخذ الرمل ويغسله فى داخل الصناديق وقد انتهى الحفر فى السواقى العشرة ٠

البند السابع :

بعد أن وصل المندوب الى مدينة محمد على فى غرة ربيع الآخر سنة ١٢٥٥ هـ قام باحصاء الأنفار المشتغلين فى العمارات والأشغال الاخرى وفى صنع الآلات فأتضح أن مجموعهم ٣٧٦ نفرا فسأل عن أصولهم وعن خصوصهم فكانت الأجابة أن الأنفار الذين جاءوا من مصر ٢٣٤ نفرا ومن ترسانة الخرطوم من العجزه والنساء والصغار والمجانين ٢٥٦ نفرا وعدد الفارين والمتوفين ممن قدموا من مصر لغاية ربيع الأول سنة ١٢٥٥ هـ بلغ عددهم ٢٦ نفرا وبلغ عدد الأنفار المرضى فى المستشفى ١٢ نفرا ومن بين جماعة الترسانة ١٩ عاجزا و ١٠ نساء ومجنون واحد وولد صغير واحد كان خصص لهم ١٦ نفرا بالمرتب

مثل المعادلة واما طائفة السمكرية الذين أخلى سبيلهم وطائفة المبيضين فعددهم ٦ أنفار وعدد المصابين بأمراض بسيطة من العبيد والشغالة المقيمين فى مساكنهم فعددهم ٢١ نفرا ويكون المجموع ٤٨٨ نفرا هذا ما قاله البك أثبتناه فى التقـــرير ٠

البند الثامن :

وأما عن العينات التى أخذها المسيو الخبير الأجنبى فعددها ٣٢ عينة وضعت فى صفيحة مع تعريفة لها وسلمت الى الصاغ ابراهيم أفندى وأرسلت الى العتبات الخديوية وقال المسيو أنه أرسل الأحجار الى مكتب بولاق ٠

البند التاسع :

لم يبدأ العمل فى بناء القصر والشونة والمستشفى والثكنة والجدران حولها المقرر بناؤها بالطوب الأحمر فى مدينة محمد على بسبب الأمطار ٠

البند العاشر :

شاهدنا بناء شونة الذخيرة والقصر والمستشفى والثكنة بالاضـــافة الى بناء ٧ سبعة أشوان قياس كل شونة ١٦ مترا طولا ، ٦ عرضا ، ٢ر٥ مترا ارتفاعا وقياس كل مستشفى من المستشفيين ١٦ مترا طولا ٥٠ر٥ مترا عرضا وعشرين وكسور ارتفاعا وانتهى بناء ثكنات كافية لاقامة الجنود ٠

البند الحادى عشر :

مبنى الجباخانة وأماكن الخزينة بالطوب الأحمر وقياس محل الجبخانة ٩ متر طولا ، ٦ متر عرضا ، ٣ مترا ارتفاعا وقياس محل الخزينة ٩ متـــر طولا ، ٦ مترا عرضا ،٤ متر ارتفاعا وقد اقيمت زريبة من القش والحطب ذى الشوك وعمل لها ثلاث أبواب فى الشرق والغرب والشمال واقيمت مخافر حول هذه الأبواب ٠

البند الثانى عشر :

بنى ديوان على ساحل البحر (يبدو أنه النيل الأزرق) وأربعة حجرات من الطوب الأحمر لجلوس المعاونين والكتاب والمعدنجية والمهندسين ومسقفة بالقش وقياسها ١٦ مترا طولا ، ٨ مترا عرضا ، ٢ر٥ متر ارتفاعا ٠

البند الثالث عشر : ــــــــــــ

البند الرابع عشر !

حفر بئران أحداهما عمقه ٥ أمتار والثانى عمقه ٥ر٢ متر ٠

البند الخامس عشر :

التقصى عن عدد العمال الذين يستعملون فى غسل الرمال لاستـــــخراج المعـــــادن ٠

البند السادس عشر :

عمل معديتان وصندل لنقل الأخشاب من البحر الشرقى (النيل الأبيض) يبدو انه جارى العمل فى صناعة العدد الكافى ٠

البند السابع عشر :

تم صنع أربعة صناديق للماكينة (الدولاب) الخاص بغسل الرمال ـ مقدار الرمل حوالى ١٥٠٠ قنطار ٠

البند الثامن عشر :

تم بناء ورشة تحت اسم ورشة أشغال برسم ظهر تور تتسع للانفار المشتغلين فى أشغال القواديس وعربات اليد والنشر ومساحتها ٤٠ متـــراً طولا و ٨ مترا عرضا ، ٥ر٢ مترا ارتفاعا وغطيت بالقش وسد جانب من جوانبها وترك الجانب الآخر ولم تنشأ فيها أبواب وشبابيك وعمل مخازن للاخشاب لحمايتها من الشمس والمطر ٠

البند التاسع عشر :

صنع مخزن للمهمات فى مدينة محمد على للمحافظة على المهمات الواردة من مصر من المطر والتى مساحتها ١١ مترا طولا ، ٦ مترا عرضا ، ٥ر٤ متـــر ارتفاعـــا ٠

البند العشرين :

البند الواحد والعشرين :

البند الثانى والعشرين :

البند الثالث والعشرين :

بلغ عدد السمكرية والمبيضين ستة أنفار وكانت يومياتهم تبلغ ٢٩٫٥ قرشا وكانوا يستخدمون فى الاعمال اليومية ولو صرفنا ستة قروش يوميا لستة من الأنفار الجبلاويين لكان ذلك أدعى للوفر أعطاء صفيح وتصدير الى العمال الوطنيين يصنعوه فى مدينة محمد على ٠

٨ ربيع الآخر سنة ١٢٥٥ هـ

ختم أمين معدن الذهب

(خير الدين)

(*) محفظة ٢٦٨ عابدين (ملف) السودان ٠ ترجمة الوثيقة رقم ٨٣/٢٢ بتاريخ ٢ جمادى الأول سنة ١٢٥٥ هـ ــ ١٨٣٩ م، ورد فى ١٠ جمادى الآخر سنة ١٢٥٥ هـ ــ ١٨٣٩ م ٠ تقرير عن مشاهدة عن أعمال البناء والانشاء فى مدينة محمد على التى انتدبت لها بموجب الأرادة العلية ٠

(*) لقد أنتهت مأمورية القول أغاسى أمين أفندى السابق تعيينه لمشاهدة أعمال المبانى والإنشاءات الجارى بناؤها فى جهة المعدن ومعاينة الأعمال الأخرى المماثلة وتدوين تقرير شامل توطئة لرفعه الى الأعتاب الكريمة وقد عاد أخيرا من المعدن والتقى بى فى جهة بربر فعمدت الى تجهيزه للسفر حالا وارسلته الى المحروسة ٠

(ختم)

صورة الوثيقة رقم (١٠)

جدول يوضح الأدوات والمهمات التى استخدمت فى التنقيب عن الذهب

العـدد	الصنف	العـدد	الصنف
٧٥٠	قزمة حديد	٥٠٠	كوز صفيح
٥٠٠	كوريك	١٠	صندوق أجنة (آلة قطع حديد)
٢٥٠	مسحه (غئوس مفلطحة)	٢٤	صندوق ذات مفتاحين
٥٠٠	عربة يد لنقل الرمل	٤٨	مفتاح للصناديق
١٩٠٠	جردل لنقل الرمل من الآبار	٥٠	برميل
٢٤	دولاب أبار	٦	كماشة حديد كبيرةوصغيرة
١٥٠٠	متر من الحبل القنب بسمك أصبع	٢٥	قنطار زئبق مكرر
١٠ر٠٠٠	مسمار حديد من مختلف المقاسات	١٥٠	كيس جلد
٥٠ر٠٠٠	مسمار حديد افرنجى	٣	قنطار سلك من الحديد والنحاس
٢٠٠	مكبس حديد	٢٠	قمع حديد لتميز الزئبق من الذهب
١٩٠	مطرقة من مختلف المقاسات	٢٠	مقراط كبير وصغير
١٠٠	مسله نحاسية	٢٥	أقة من الدوبار الأفرنجى
٣	سندان (آلة طرق)	٤	قنطار ملح بارود
١٥٠	مكبس خشبى لكبس البارود	١٢	قالب حديد
١٠	قنطار فولاز	٥٠٠	مبرد من مختلف الأصناف (١) ٠
١٥٠	مطرقة خشبية		
٣٥٠	قصعة صاج عرضها واحد قدم ، ٨ بوغارتة وعمقها ٥ بوغارته ٠		

١ ـ محفظة ٢٦٩ عابدين وثيقة ١٣٦ بدون تاريخ ٠

(*) البوغارتة آلة خشبية ذات ثقب تستخدم لقياس سمك الحبال ٠

صورة الوثيقة رقم (١١)

بيان بالأشخاص والمهمات اللازمة لبناء مدينة فى منطقة نهر الجب

(أ) أشخاص من ذوى الحرف المختلفة :

- ٥ خمسة أشخاص أطباء كنواة لبناء مستشفى ٠
- ٥ خمسة أشخاص مهندسين رى وأشغال عمومية ٠
- ١٢٠ مائة وعشرين شخصا من الفلاحين على أن يصطحبوا معهم زوجاتهم ٠
- ١٠ أشخاص نجارين سواقى وتوابيت ٠
- ٢٠ عشرين نجار لنشر الأخشاب ٠
- بنا لبناء المساكن الجديدة ٠
- خمسة أشخاص مهندسين وابورات ٠
- ٤ أربعة أشخاص خبازين ٠
- ٣ ثلاثة اشخاص حدادين ٠
- ٢ أثنين شخص تفكجية ٠
- ٣ ثلاثة أشخاص سمكرية ٠
- أربعة شخص جنايينية ٠
- ٤ أربعة أشخاص جزمجية ٠
- ٥ خمسة أشخاص قربية ٠
- خمسة أشخاص دباغى جلود ٠
- ٥ خمسة أشخاص ترزية ٠
- ٥ خمسة أشخاص بيطاريين ٠
- خمسة أشخاص بكباشية لأعمال الجمرك ٠

(ب) القوة العسكرية المطلوبة :

- ٣ ثلاثة أورط بيادة ٠
- ٢ أثنين بطارية طوبجية ومعهم خمسة صاغقول ، وعشرة يوزباشية ، ٣٠ وثلاثون خيال ٠
- ١٠٫٠٠٠ عشرة آلاف كبسولة لزوم المدافع ٠
- ٥٠٠ خمسمائة طبنجة ٠

(جـ) الأدوات المختلفة :

- ١٠٠ مائة محراث لزوم الزراعة ٠
- ٥٠٠ خمسمائة فأس ٠
- ٥٫٠٠٠ خمسة آلاف مقطف خوص ٠
- ١٠٠ مائة شرشرة (منجل) ٠
- ٢٠ عشرين نورج ٠
- ٣٠ ثلاثون منشار ٠
- ١ واحد وابور طحين ٠
- خمسة ماكينة رى ٠
- ٣٠ ثلاثون قنطار مسمار بلدى ٠
- ٥٠٠ خمسمائة بلطة حديد ٠
- ٣٠ ثلاثون ميزان بكفف وسنج ٠
- ١٢ أثنى عشر ختم من اختام الدمغة ٠

(د) المهمـــــات :

- ١٠ عشرة قنطار من الورق
- ٣٫٠٠٠ ثلاثة آلاف لوح من الخشب ٠
- ٢٠٠ مائتين أقة من الدخان لزوم مشروب الضباط والعساكر ٠

(هـ) البـــذور :

- ٢٠٠ مائتان أردب من القمح التقاوي ٠
- ١٠٠ مائة أردب شعير ٠
- ١٠ عشرة أردب برسيم
- ٢٠٠ مائتان أردب فول حراتى ٠
- ٣٠ ثلاثون أردب بذرة قطن ٠
- ٥٠ خمسون أردب عدس (١) ٠

---

١ ـ محفظة ١١١ سواحل البحر الأحمر عام ١٨٧٥ م ٠

رابعا : الوثائق الخاصة بالكشوف الجغرافية

وثيقة رقم (١٢)

خطاب من ارتين بك الى المسيو جومار رئيس الجمعية الجغـــرافية الفرنسية عن رحلات سليم قبودان الى اعالى النيل فى الفترة ما بين ١٨٣٩ الى ١٨٤٢ ·

Bulletin de la Société de Géographie Juillet 1840.

A.M. Jomard (membre de l'Institut. Alexandrie, 7 Juin 1840.

Monsieur,

Dans ma dernière lettre, je vous promettais de vous envoyer le journal de Selim, Capitaine chef de l'exploration du fleuve Blanc. Comme jusqu'aujourd'hui ce journal n'est pas encore arrivé, je prends la liberté de vous envoyer la traduction de la lettre dudit capitaine, en vous réiterant la promesse de l'envoi du journal.

Agréez . . . etc.

Signé Artin Bey, Premier secrétaire
interprète de S.A. le Vice -roi d'Egypte.

Traduction de la lettre de Selim, Capitaine, chef de l'exploration du fleuve Blanc, écrite de Khartoum, à la date du 5 Safar 1236 (8avril 1840).

En vertu de l'ordre du 9 Ramadan 1255 (16 novembre 1839) de S.A. notre auguste maître, je fus chargé de l'expploration du fleuve Blanc, et je me mis aussitôt en devoir de remplir cette mission.

D'après l'ordre de S.A., nous nous empressames de revêtir d'habillements d'honneur, les cheikhs de Chelouk et quelques-uns

de Selim-Bakara, que nous rencontrâmes sur notre route, ce dont ils furent enchantés. A notre arrivée au lieu de résidence des grands meks de Chelouk, bien que le mek fût prévenu qu'il eût à venir nous trouver, cependant soit crainte, soit prévention de sa part, il ne se présenta pas en personne, il se contenta d'envoyer un de ses gens qu'il fit habiller d'une robe d'indienne, tout en ayant soin de laisser ignorer sa venue.

L'individu revêtu de la robe était accompagné de quatre à cinq cents hommes armés de lances. Afin qu'ils n'eussent rien à redouter, on cacha la présence du mek, à qui nous envoyâmes les presents à lui destinés, par l'entremise de son envoyé, accompagné de deux de nos gens, qui ne purent cependant pas le voir. En retour des présents envoyés il nous fit offrir cinq vaches.

A douze étapes de l'endroit susdit se trouvent les hordes des Nuvirs, des kiks, des Ouraras, dont les individus armés de lance et de flèches, dans le dessein de nous barrer le passage, vinrent en grand nombre sur le fleuve. A trois reprises différentes ils tentèrent de nous attaquer, ayant compris leur projet perfide, nous commençâmes le combat.

Après avoir eu quelques-uns des leurs tués ou blessés à coups de fusil, ils changèrent bientôt leur résistance, en fuite. A la vue de leurs commagnons morts que le plomb destructeur avait atteints de loin, ils ne pouvaient se défendre de l'effroi et de l'admiration que leur inspirait un tel état de choses. Dans leur ignorance, ils se disaient que ce ne pouvait pas être le travail des hommes, et que nous devions être des enfants de Dieu ; c'est pourquoi abandonnant leurs armes, ils vinrent demander pardon et miséricorde, ce qui leur fut accordé.

Après quoi, sans armes, et élevant leurs mains vers le ciel comme s'ils imploraient la clémence divine, ils vinrent en grand

nombre sur le fleuve, menant avec eux leurs troupeaux; en nous suppliant de les accepter.

Après avoir pris un nombre suffisant de bêtes pour la nourriture des soldats, et comme nous refusions dans plusieurs endroits de condescendre à leurs désirs en acceptant de nouveau, ces bonnes gens se figuraient dans leur simplicité que Dieu était courroucé contre eux.

A notre départ ils nous accompagnèrent sur le rivage en courant, et même il leur arriva de suivre nos barques jusqu'à une et deux journées de chemin.

En comptant chelouk, nous passâmes par six tribus chelouk, Denké, Nuvir, Kik, Ourara, Fotouyé, Eliab et Bour.

Les hommes de ces peuplades sont tout noirs et vont nus ; ils sont en très grand nombre ainsi que les boeufs et autre bétail qu'ils possèdent.

Leurs idiomes, celui des chelouks expeté, sont tous conformes à celui des dinké.

Toutes ces peuplades brulent les excréments des bêtes à cornes, et dorment la nuit dans les cendres pour s'échauffer.

Les individus des tribus de chelouk, de Dinké et de Nuvir portent à leurs bras des bracelets d'ivoire, de cuivre, et voire de fer. A la place de la circoncision, il existe chez eux une ancienne coutume de s'arracher quatre dents.

Les autres tribus, quoique asservies au x mêmes coutumes, portent très peu de ces anneaux de fer et de cuivre ; mais on en voit de bois.

Toutes ces tribus honorent d'un cult particulier la vache, qui est en grand honneur chez eux.

Enfin, nous parvinmes à l'aide du loch jusqu'au 3°22' de latitude et au 31° de longitude. L'observation de soleil sur le midi, à l'aide du sextant, nous donna une hauteur de 3°31'. Dans le lieu de station ou ces observation ont été faites, le fleuve se divise en deux branches, l'une allant à l'orient, l'autre à l'occident. Dans cet endroit vu le peu de profondeur de l'eau, le fleuve n'est plus navigable.

Le 22 Zilkadé : 1255 (27 janvier 1840), nous rebroussâmes chemin, et grâce à Dieu, le 26 Moharrem 1256 (30 mars 1840), nous arrivâmes sains et saufs à Khartoum, et quoique immédiatement après notre arrivée dans cette dernière ville, j'aie expédié au gouverneur du sennar, Le journal de notre voyage, j'ai cru de mon devoir, pendant le temps que le susdit journal mettra à arriver, de porter à la connaissance de S.A. notre heureuse arrivée à Khartoum. . . . . .

Bulletin de la Société de Géographie de France, Juillet 1840. PP. 55 — 57.

من قراءة تقرير سليم قبودان قائد الحملات العسكرية المصرية التى أرسلت فى الفترة ما بين ١٨٣٩ – ١٨٤٢ م ، بأمر من والى مصر محمد على باشا ، يتضح لنا أن هذه الحملات ألقت الضوء على كافة القبائل التى مرت من خلال أرضها ، سواء أكان ذلك فى النواحى الأجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية كما أنها فتحت هذه المناطق أمام الرحالة والمغامرين من الأوربيين، وقد عثرت على عدد من الصور النادرة لبعض أفراد القبائل النيلية ، ويمكن مشاهدتها خلف هذه الصفحة ، وهى تبدأ من الشكل رقم ١ – ١٨ .

وللاستزاده اقرأ كتاب :

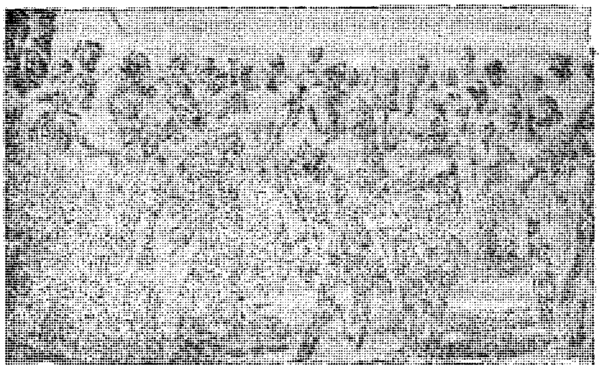
— « Explorers into Africa »
By Josephine Kamm.

أو كتاب :

— « African discovery »
By Margery Perham.

أو

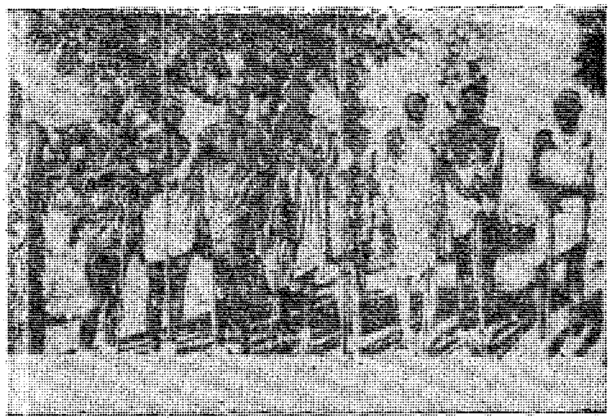
— « African Exploration »
By David Mountfield.



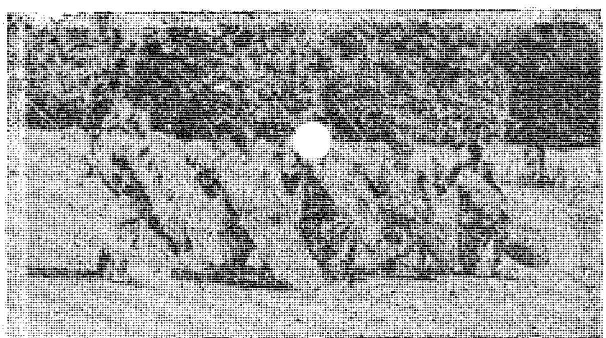
الشكل رقم (١) : مجموعة من ابناء الدناقلة يؤدون رقصة من رقصاتهم الشعبية .



الشكل رقم (٢) : يمثل مجموعة أخرى من أبناء البقاره وهم يؤدون رقصاتهم الشعبية أيضا .

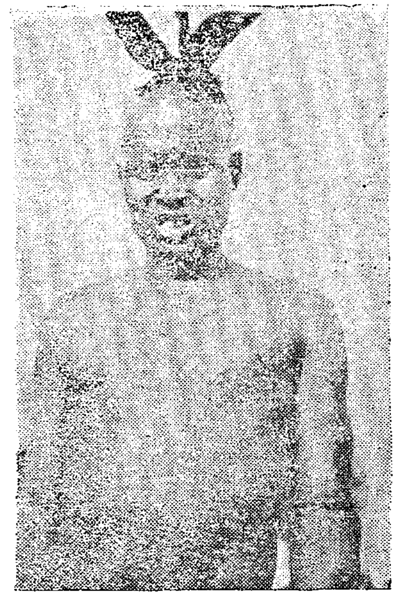


الشكل رقم (٣)



الشكل رقم (٤)

في الشكلين رقم (٣) و (٤) توجد مجموعتان من أبنـاء الشلوك وهم يحملون الحراب والدروع ، التى صنعت من جلود الخراتيت وأفراس النهر .



الشكل رقم (٥)



الشكل رقم (٦)

الشكلان رقم (٥) و (٦) يوضحان لنا صورتين احداهما لشخص تظهر على جسمه بعض الرسومات التى رسمها على جلده بينما توضح الصورة الثانية شخص جالس على النبات وهو ممسكا فى يديه ببعض العصى والحراب.

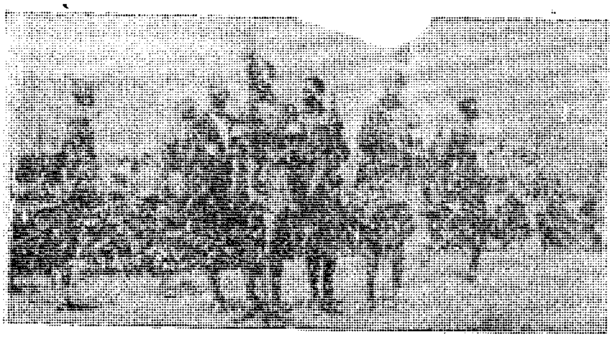


الشكل رقم (٧)

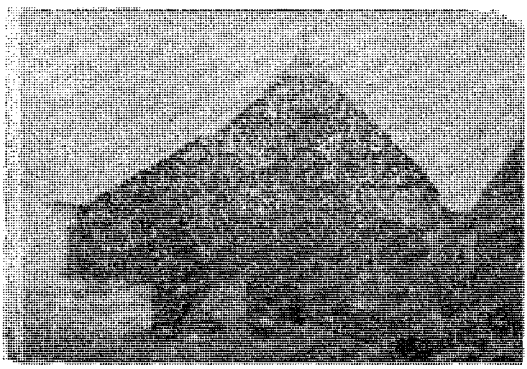


الشكل رقم (٨)

الشكلان رقم (٧) ورقم (٨) يوضحان لنا صورتين لشخصين يحمل كل منهما درع من جلد المنستة (الخرتيت) وهما من أبناء قبيلة الدنكا التى تقطن منطقة النيل الأبيض وبحر السوباط .



الشكل رقم (٩)



الشكل رقم (١٠)

الشكل(٩) يوضح لنا صورة لبعض أبناء قبيلة النويـر وهم يحملون في أيديهم الحراب ، ويلبسون جلود النمور والفهرد . ويوضح لنا الشكل رقم (١٠) أحد مساكن هذه القبيلة وهو عبارة عن كوخ صغير مستدير الشكل، ولا يوجد به الا فتحة واحدة هى الباب .



الشكل رقم (١١)



الشكل رقم (١٢)

يوضح لنا كل من الشكلين رقم (١١) ورقم (١٢) صورتين لفتاتين وأخرى لطفلة صغيرة ، وهم عراة تماما باستثناء ستر عوراتهم باغصان الاشجار ، وهذا من عادات القبائل التى تقطن منطقة بحر الجبل مثل قبائل البومبارا والكيك والبحور .



الشكل رقم (١٤)



الشكل رقم (١٣)

يوضح لنا الشكلان رقم (١٣) و (١٤) صور لبعض أفراد من القبائل النيلية وهم من سكان بحر الغزال ، وهم عراة تماما باستثناء ستر عوراتهم وتظهر من الصور ملامحهم الزنجية .



الشكل رقم (١٥)

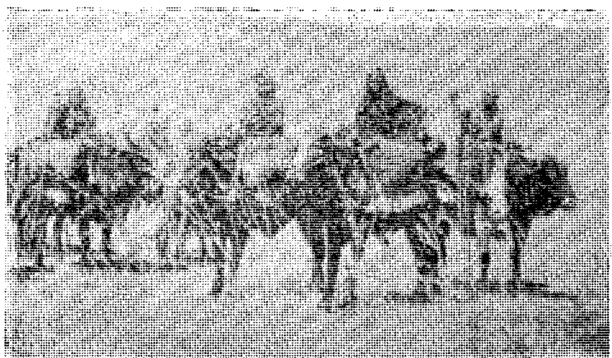


الشكل رقم (١٦)

الشكلان رقم (١٥) و (١٦) يوضحان لنا صورتين ، الاولى منهما لفتاة ترقد على النبات وهى عارية باستثناء ستر عورتها بمجموعة من الخيوط تسمى الرهط.بينما توضح لنا الصورة الثانية ، صورة لفتاة تستر عورتها بقطعة من القماش ، يبدو انها من أبناء احدى القبائل العربية .



الشكل رقم (١٧)



الشكل رقم (١٨)

الشكل رقم (١٧) ، (١٨) يوضحان لنا صورتين احداهما لشاب عارى الجسم تماما ، ويظهر على جلده بعض الزخرفة التى يعملها بطريقة الوشم . والصورة الثانية توضح لنا مجموعة من قبائل كردفان وهم يمتطون ابقارهم .

صور لبعض الخطابات التى تثبت أحقية شايو لونج فى كشفه لبحيرة ابراهيم وهى على النحو التالى : ـ

MASSAWA, Dec. 9, 1879.

1 — To the Editor of the Herald.

Those who may interested in geographical discoveries will remember that in 1874 Col. Chaillé-Long of the Egyptian staff passed down the Victoria Nile from Nyamyongo where Speke was stopped to M'rooli, thus at the risk of his life settling the question before unsolved of the identity of the river above Urondogani with that below M'rooli.

He also discovered a lake midway between those places which be called Lake Ibrahim. Passing that way afterward I ascertained that the native name of the lake was Cojae and wrote this name on the map..., In writing thus I in no way wished to take from Col. Chaillé-Long the merit due to dim for his discovery of this lake or for his perilous journey.

Those who care to study the successive steps which built up the map of the course of the Nile will know that to Speke is due the discovery of one portion, to Baker that of another, and to Col. Chaillé-Long that of another portion and of the lake alluded to.

Believe me, yours very truly,
C.G. GORDON.

2 — Notwithstanding the foregoing letters of my former chief, whose authority is incontestable, the writer again remarked, in May, 1881, that the error against which he protested was repeated ; he wrote to Sir Rutherford Alcook, President of the Royal Geographical Society, who replied as follows :—

SAVILLE ROW, LONDON, July 1, 1881.

Col. Chaillé-Long.

DEAR SIR,— I am requested by Sir Rutherford Alcock to inform you that he laid your letter to him of 19th may before the council of the society and that they have directed the attention of Mr. Ravenstein (Who is engaged in compiling for the Society a large map of Equatorial Africa) to the matter with a view to due credit being given to you for priority of discovery and naming of Lake Ibrahim on the map alluded to.

The Council at the same time disclaimed any responsibility for maps of Africa published by the firm of W. and A.K. Johnston, for whom the late Mr. Keith Johnston must have drawn the map of which you complain.

Your obdt. Servt.,
H.W. BATES, Asst.-Secretary.

AMERICAN GEOGRAPHICAL SOCIETY
No. 15 West 18 Street.
December 20th, 1909.

MY DEAR SIR,

It gives me great pleasure to announce to you that the Council of the American Geographical Society at their last meeting voted you the Daly Geographical Medal for your service to Geographical Science in Africa.

Congratulating you most cordially upon this honour, and with Kindest personal regards, I am,

Yours very truly.
WILLIAM LIBBEY,
Foreign Corresponding
Secretary.

Mr. Charles Chaillé-Long.

If agreeable to you, this medal will be presented at some one of our regular meetings in the early part of year. As soon as the dates of these meetings have been decided upon, I will submit them to you in order to ascertain your wishes as to which will be most convenient.

The Daly Medal was conferred on the evening of February 15th, 1910, as related in part I, vide Bulletin A m.G.S., March, 1910.

صورة الوثيقة رقم (١٣)

Carton 52 | Document 37.

Etat des distances entre les stations d'eau
situées sur la route
Assiout — Darfour.

Nombre de Jours.

3	d'Assiout à Wadi El-Gamal	(ces trois stations relèvent
1	d'El-Gamal à El-Kharga	(de la Moudirieh d'Assiout
2	d'El-Kharga à Barisse	(il n'est pas besoin d'y
4	de Barisse à Kassaba	(emporter de l'eau car elle
3	de Kassaba à El-Salima	(existe dans chaque localité.
4	d'El-Salima à El-koba	(Il faut emporter une
5	d'El-koba à Bir El-Atrane.	(provision suffisante
5	de Bir El Atrane à Maydoum	(d'eau d'un endroit
3	de Djebel Maydoum à El-Maydoum	(à l'autre entre ces (six stations.
30		

Le voyage d'Assiout à Darfour peut s'effectuer en 30 jours à dos de chameaux de la manière précitée. Il faudrait emporter de l'eau en quantité suffisante de chaque station jusqu'à la station suivante. On dit que l'eau se trouve en abondance dans les dites stations, de sorte que si on creuse le sol dans ces régions à un mètre de profondeur, l'eau sortira comme d'un puits. Ainsi il existe toujours la-bas de l'eau en quantité suffisante non seulement pur ces 3000 bédouins dont l'envoi est décidé, mais pour le double ou le triple de ce nombre.

Il faut à ces bédouins 3.500 à 4.000 chameaux. Il faut les acheter car on ne peut se les procurer en location. Même si on peut les louer, le prix de leur location, égalera le prix de leur achat sans compter les frais et la peine de la fourniture des vivres et de l'eau aux chameliers qui accompagneraient leurs bêtes.

Aussitôt que l'ordre sera donné de les acheter, on pourra se les procurer et les rassembler en deux mois, c'est-à-dire en 60 jours.

Les bédouins demandés seront recrutés en trente jours. Les cheikhs de leurs tribus se sont chargés d'établir une liste de leurs noms et de faire en sorte qu'ils soient prêts à l'appel.

Nous avons averti les cheikhs des tribus d'avoir à placer à la tête de chaque compagnie de cent hommes un bickbachi choisi parmi eux conformément à l'ancienne organisation des bédouins. Ils ont obtempéré à l'ordre en s'engageant à l'exécuter. Néanmoins, étant donné que c'est à l'administration de déterminer le nombre des membres que chaque compagnie doit compter, s'il nous est donné de connaitre ce nombre et si son Altesse le Khédive est d'avis que les commandants de la cavalerie que l'on se propose de placer à la tête des compagnies soient des bédouins nous nous emploierons alors à recruter ces commandants et à les placer à la tête des compagnies.

Hassan Bey El-Abazi (le traducteur : El-Abaze est une tribu du Caucase) qui est connu de son Altesse le khédive, désire partir pour le Darfour avec une promotion, si son Altesse le Khédive est favorable à ce désir, qu'il daigne le nommer commandant général des bédouins en lui conférant le grade supérieur à celui qu'il porte.

Cette route menant d'Assiout au Darfour sera désormais suivie toujours. En fait, aucune autre route ne lui est préférable au point de vue de la facilité. Pour qu'elle soit comptée parmi les routes postales peuplées et praticables, je suis d'avis de placer 10 meharistes sous le Commandement d'un officier dans chacune des six stations séparant Barisse d'El-Facher. De la sorte, le courrier pourra arriver d'Assiout au Darfour ou du Darfour à Assiout en 25 jours.

Autre cette route, se trouve une autre conduisant au Darfour en 20 jours. Cette route est pour vue d'eau aussi. Cependant elle n'a pas été pratiquée depuis 40 ou 50 ans. Elle est au-

jourd'hui abandonnée et les guides que nous avons ne la connaissent pas parfaitement. Cependant ils ont pris à leur charge d'explorer, également. Cette route et de la reconnaître pendant que Lion emploiera la route qu'on a l'intention de pratiquer à présent.

L'estimation précitée du nombre des chameaux est faite sur cette base que les chameaux doivent suffire pour le transport des trois mille bédouins piétons, de leurs charges du fourrage et de l'eau nécessaire aux chameaux.

Mais si les trois mille bédouins emportent avec eux des munitions pour s'en servir durant leur séjour, il faudra que le nombre des chameaux soit proportionnel à la quantité des munitions.

Excellence,

Je vous pris de soumettre ces choses écrites sur le Darfour à son Altesse le Khédive et de vouloir bien me faire part des instructions de son Altesse à leur sujet.

(S) Loutfi (S)
27 Moharram 1292.

خامسا : الوثائق الخاصة بالرق

صورة الوثيقة رقم (١٤)

خطاب جمعية اصدقاء الرقيق الى محمد على تحثه فيه على وقف تجـــارة الرقيق

حضرة صاحب السمو والى مصر :

والحائز على رتبة الصدارة العظمى من الامبراطورية العثمانية :

لقد بلغ الى سمع الأعضاء الانجليز والمطيون اعضاء جمعية (الغـــاء الرق) توجيه عناية سموكم وشعوركم النبيل نحو تحسين حالة رعايا سموكم الذين يطلق عليهم أرقاء افريقيا وأن سموكم تهتمون بصوت أصدقاء الرقيق وما يمليه قلبكم الطيب الذى يحن الى هؤلاء التعساء الذين ، لو انهم كانوا فى اشكال آدمية ويملكون من الضمير والحس مثلنا ، الا أنهم يشتروا ويباعوا كالحيوانات ٠

وأن سموكم قد اتخذتم الأجراءات اللازمة لمحو كل شيء يختص بالرق سواء عند وصولهم للقاهرة أو عند تصديرهم لممالك أخرى ، وهذا مما يظهر للعالم أجمع أن سموكم لايشتركون ولن يشتركوا فى مثل هذه التجارة الغير انسانية ٠ وأن سموكم لن تسمحوا للضرائب فى مصر أن تعتمد على مثل هذه المنابع الدنيئة ، وأن اصدقاء سموكم المخلصين يكررون مايشعرون به قلبيا من السعادة ، وانهم بدون أى تفكير فى تقديم اى اقتـــراح يتوســـــلون ، ويسترحمون سموكم باسم الأنسانية وبالله الكريم الخالق للناس كافة من مسيحين ومسلمين أن تأمروا باتخاذ التدابير الحازمة ضد الرقيق والتحرير التام لكل رقيق فى حكومة سموكم ٠

وأن افريقيا المنكوبة وأبناؤها بالتاكيد لايشكرون سموكم فقط ، بل أن

كافة الرجال المستنيرون والطيبون فى عصرنا هذا سيسجلون ذكراكم الى الأبد بأنكم صديق للجنس البشرى وهو أكبر فخر وشرف يسبغ على حاكم أو ملك ٠

الأمضاء نيابة عن الجمعية الانجليزية المالطية ضد تجار الرقيق

هـ ٠ ب بوفينى ، وادوار ايستون
سكرتير ٠

H. P. Bouveni,
Edouard Eiston (secretary)
James Richardson

مراسل أجنبى ٠

(*) صورة خطاب جمعية أصدقاء الرقيق الى محمد على ـ وثيقة بدون تاريخ

صورة الوثيقة رقم (١٥)

ترجمة التقرير الفرنسى العبارة المقدم من خسرو بك الى قنصل الأنجليز فى مصـــر

لما عرضت على حضرة مولاى الخديوى ، الأمر الذى يتضمنه تقريركم المؤرخ فى ٢٤ تفضل فأمرنى بأن أبلغ جنابكم الجواب الحقيقى الآتى : ــ

أصدر الوالى الى حكمدار السودان أوامر متعددة أولا وأخيرا بخصوص منع صيد السود عن طريق الغزو واعتق فعلا ٦٠٠٠ ستة آلاف عبد أثنـــاء رحلته الى السودان دفعة واحدة ، وأصدر أوامره الشفهية الأكيدة بالغاء نظام الرق ، ولما علم أن المرحوم احمد باشا استعمل القسوة فى تأديب قبيلة ملحقة بالحكومة ، أمر الجناب العالى باستدعاء الحاكم المذكور الى مصر لعمل التحقيق اللازم معه ، الا انه توفى قبل اجراء التحقيق ، وقد نصب على كل مديرية (من مديريات السودان) مدير برتبة باشا ، ولا يغيب على البال أنه فى حالة ما يغير سكان الجبال على جيرانهم ترسل الحكومة المصرية الحملات العسكرية لتاديبهم ، لكن دون أسر أولادهم ولا نساؤهم ، ولا يعاملون معاملة الرقيق بل يتركون فى منازلهم ويجند أبنائهم فى الجيش بحيث لايعاملون معاملـــة الرق ، بل يتمتعون بكافة الحقوق ويستحقون الرتب حسب النظام العسكرى فيقطعون مراحل التربية والتمدين والانسانية قطعا متواصلا الأمر الذى يؤدى الى ارتياح العالم المتحضر ، فأقصى أمانى مولاى المشار اليه عدم حـــدوث تلك المعاملة غير الائقة ، ومشاهدة تلك الأقطار تنتشر فيها التربية والتمدين باستمرار حتى ينال سموه عطف الأمم المتمدينة وحكومة انجلترا الفخيمة ٠

(*) دفتر ١٠ عابدين وثيقة ١٢١ ص ١٧ فى ٢٥ محرم سنة ١٢٦٠ هـ ــ ١٨٤٤ م (صورة الافادة التركية) من خسرو بك الى قنصـــل بريطانيا فى مصـــر ٠

صورة الوثيقة رقـــم (١٦)

صورة اللائحة ونسخة المعاهدة الواردين بأمر من الحكمدارية بشأن منع بيع الرقيق

انه لأجل زيادة وضوح بنود المعاهدة المنعقدة بين حكومتنا الخديوية وحكومة الأنجليز فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م وذيلها وامرنا الصادر بالتاريخ المذكور متمما لها وسهولة تمشية وتنظيم هذا الغرض بالدقة التامة والاعتنا من طرف مأمورين الحكومة ، قد صار أعمال هذه اللائحـــــة المشتملة على ٣٦ ستة وثلاثون بندا ، ومن مقتضى أرادتنا اعتمادها ونشرها واعلانها لجهات الأقتضى فلزم أصدار هذا لدولتكم لكى يجرى ، كما ذكر حسبما اقتضـــته ارادتنـــا ..

لايحة فيما يجب على جهات الأدارة اجراه بخصوص أبطال تجـــارة الرقيق السودانى والحبشى والأبيض فى القطر المصرى تنفيذا للمعاهدة وزيلها المنعقدة بين الحكومة الانجليزية والخديوية المصرية الرقيمة فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ وللأمر العالى الرقيم ٤ المادة المرقومة أيضا .

(بنـــد ١)

كانت صدرت أوامر سنية لكافة الجهات التابعة للحكومة السنية بمنـــع ولغو التجارة فى الرقيق السودانى والحبشى فمع ابقاء تلك المنوعية بوجـــه قطعى تنفيذا للأوامر المشار اليها فانه ممنوع الأدخال والأخراج فى الرقيق السودانى والحبشى فى القطر المصرى ما هو لحد أسوان من تاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م وما هو فى الجهات التابعة له بافريقيا العليا وسواحل البحـــر الأحمر من تاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٧ فبناء على ذلك كافة مأمورين الحكومة المصرية بالثغور وبالحدود مكلفين بضبط الرقيق السودانى والحبشى من يد أى تاجر كان والا جرى فى حقهم كما هو منصوص فى الأوامر السنية والمعاهدة المنعقدة بين الحكومة الانجليزية والحكومة المصرية .

(بنـــد ٢)

اخراج الرقيق السودانى والحبشى خارج القطر المصرى وملحقاته ممنوع أيضا مالم يتحقق ويثبت صحة عتقة أو حريته وعلى هذا طلب اخراج باسبور برسم السودانيين أو الحبشيين الذين يراد اخراجهم فلا يعطى الباسبور الا بعد تحقيق عتقهم وحريتهم كما ذكر حسب المنصوص عنه ذلك ضمن البند الأول من المعاهدة ٠

(بنـــد ٣)

يترتب بكل من محافظتى مصر واسكندرية قلم مخصوص يناط بكل ما يتعلق بالرقيق السودانى والحبشى فى المدينتين المذكورتين من نحـــو عتقهم وغيـــره ٠

(بنـــد ٤)

يترتب أيضا بالأقاليم قلمين لهذا الغرض أحدهما فى قبلى والثانى فى بحرى ، وكل منهما يكون تحت ملاحظة مفتش عموم جهته ٠

(بنـــد ٥)

الأقلام التى ترتب بالمحافظات أو بالأقاليم تتركب من رئيس وكاتب واحد معه ويكونان عادة منوطان بضبط وتحرير واقعة كلما يتعلق بالرقيق السودانى والحبشى والأشخاص المتجارئين على تجارته مع تحرير أوراق الحرية الى الرقيق السودانى والحبشى المعتوق مثل توضيح سنهم تقريبا وتاريخ أعطاهم ورقة العتق ومدة أقامتهم بالقطر المصرى وكيفية معيشتهم وأن كانوا هم الذين طلبوا ورقة العتق أو صار ضبطهم من يد تاجر وأعطى لهم ورقة عتق وما أشبه ذلك من باقى التوضيحات التى يلزم تحريرها وهذا يجرى فى حق كل من كان حضر من الرقيق المذكور سودانى أو حبشى للضبطية أو للمديرية أو ضبط بمعرفتهم ٠

(بنـــد ٦)

اذا وجد بمصر أو اسكندرية أو بباقى الأقاليم محلات لمبيـــع الرقيق السودانى أو الحبشى وتحقق للمحافظة أو للضبطية أو للمديرية وجود رقيق

سودانى أو حبشى للمبيع بتلك الجهات فعلى المحافظة أو الضبطية أو المديرية أن تستولى عليها والمحافظات أو التفاتيش تعطى الرقيق السودانى أو الحبشى أوراق العتق اللازمة مع باقى ما يلزم اجراه حسب بند ٢٦ من هذه اللائحة وترسل تجار الرقيق لجهة الأقتضى للمحاكمة بمجلس عسكرى كالآتى ذكره فى بند ٢٤ وبمعرفة المجلس المذكور يصير مراعية القوانين والأوامر السابق صدورها أما المديرية فترسل الرقيق مع التجار الى تفتيش العموم كى بمعرفته يجرى فى الرقيق والتجار كما سلف ذكره بهذا البند وأما نفس المحل فان كان ملكا لأحد من تجار الرقيق المذكورين فللحكومة أن تضبطه وتجرى فيه مقتضى الأوامر واذا كان ملكا للغير فلا مدخل للميرى فى ضبطه بل للحكومة أن تجرى تحريم المالك له على حسب مقتضيات الأحوال ٠

(بنـــد ٧)

اذا كان المتجر فى الرقيق من رعايا الحكومات الأجنبية ماخلا دولـــة الأنجليز الآتى الذكر عنها فى هذا البند فعلى المحافظة أو جهـة من جهـات الحكومة المحلية من بعد أن تحقق التحقق الكافى من وجود رقيق ســـودانى أو حبشى عند المتجر وأعمال التحفظات اللازمة أن يعمل المحاضر المقتضيه عن ذلك ٠ وبعد معرفة أسم الدولة التى يكون تابعا لها ذاك التاجر ترسل تلك المحاضر مع كافة الأوراق والمستندات الدالة على تعاطيه تلك التجاره الى نظارة الخارجية ويعطى لها خبرا أيضا بالتلغراف أما ورقة العتق فتعطي حالا متى ثبت أمام الحكومة المحلية أن الرقيق السودانى أو الحبشى ليسوا معتوقين ، أما من يكونوا من رعايا الأنجليز متعاطيا تجارة الرقيق فيرسل خبر عنه الى قنصل تلك الدولة والموجود بمحل الواقعة أو القنصل الذى يكون قريب بجهة من محل الواقعة وباتحاده مع من يتعين عن الحكومة المحلية يجرى المقتضى لضبط الرقيق والتاجر ، وبعد ذلك بالرقيق ويجرى فيه كما سلف الذكر بهذا البند واما التاجر فيسلم بطرف القنصل لمجازاته بمقتضى القوانين ٠

(بنـــد ٨)

ما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بالأقاليم بأيدى أى تاجـــر كان من تجار الرقيق الحبشى والسودانى يضبط منه ويرسل الى تفتيش العموم لأعطاء حريته ، وأن كان التاجر من رعايا الحكومة المحليـة فتحـــال

محاكمته على مجلس عسكرى ، أما أن كان من رعايا الحكومات الأجنبيــة سواء كان من رعايا الأنجليز أو خلافها من سائر الدول فيجرى فى حقه ما ذكر ببند ما قبله ، أما ورقة العتق فتعطى حالا متى ثبت أمام الحكومة المحلية أن الرقيق السودانى أو الحبشى ليسوا معتوقين ·

(بنـــد ٩)

اذا تقدم شكوى من بعض قنصليات أو من أفراد العامة بالتعريف عن وجود أشخاص تجار فى الرقيق السودانى أو الحبشى أو يكون أحد من الرقيق حضر لهم وتشكى فعلى العلم أحد الأستعلامات والتحقيقات اللازمة عن تلك الشـــكوى ·

(بنـــد ١٠)

اذا ظهر من الأستعلامات أحقية الشكوى ، فان كان وقــوع الشكوى فى المديريات ، فبعد أن المديرية المتوقع بها ذلك تجرى التحقيق وتضبط الرقيق والتجار على وجه التدقيق فبمعرفة المديرية يرسلها الجميع الى مفتش العموم ومصروفهم يكون من طرف الحكومة المحلية واذا كانت الشكوى حصلت بجهة بها محافظة فمعرفة محافظ تلك الجهة يجرى المقتضى واذا كانوا المتعاطين تلك التجارة من تجار الرقيق السودانى أو الحبشى من رعايا الحكومة المحلية فيعاملوا كما فى بند ٦ ، واذا كانوا من الأجانب فيجرى فى حقهم كما فى بند ٧ ، ٨ من هذه اللائحة بعد التحقيقات ·

(بنـــد ١١)

اذا كانت الشكوى مقدمة لأحد جهات الحكومة المحلية من نفس الرقيق السودانى أو الحبشى ، فاذا ظهر للقلم لزوم تحريات أو تحقيقات عن شىء فلا بأس من أجراها وهذا لايمنع كون القلم يسلم للرقيق ورقة عتق تستخرج من دفتر قسيمة يكون مخصوص لهذا العمل ·

(بنـــد ١٢)

الرقيق السودانى أو الحبشى الموجودون الآن بالعايلات اذا توجـــه أحدهم للضبطية وطلب ورقة عتق فبعد ثبوت شكواه يجاب فى الحال لذلك

كما هو جارى الآن ، واذا حصل الادعا من المالك على تلك الرقيق السودانى أو الحبشى بسرقة أشياء أو غير ذلك من البيت الذى كان فيه فلا يتوقف أعطاء ورقة العتق نظرا لتلك الدعوة بل بعد أعطاء ورقة العتق يصير النظر فى تحقيق ما يدعيه المدعى كالجارى بين العموم وتقديم القضية لمحل اقتضاها ٠

(بنـــد ١٣)

حسبما تقرر بالبند الأول من الأمر العـــالى الرقيم ٤ اغسطس سنة ١٨٧٧ م المتمم للمعاهدة فان بيع الرقيق السودانى والحبشى من عائلة الى عائلة يمنع كليا بالقطر المصرى من بعد مضى سبع سنوات من تاريخ المعاهدة وبجهات السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية من بعد مضى ١٢ سنة من تاريخ المعاهدة المذكورة وعلى ذلك فبيع الرقيق من عائلة الى عائلة فى أثناء المدد المذكورة لايكن ممنوعا ، وبعد مضى المدد المحكى عنها اذا كان أى أحد من رعايا الحكومة المحلية يخالف الأمر ويتجارى على بيع الرقيق السودانى أو الحبشى من عائلة الى عائلة فيصير مجازاته بالأشغال الشاقة مدة أقلها خمسة شهور واكثرها ٥ سنوات حسبما يصدر به حكم المجلس المختص بذلك كما هو مذكور بالبند الثانى من الأمر العالى ٠

(بنـــد ١٤)

اذا كان بعض الرقيق السودانى أو الحبشى موجودين ضمن عائلات فى داخل القطر المصرى وملحقاته ولم يحصل منهم تشكى للحكومة يطلب عتقهم ثم حضر أحد للحكومة واخبرها عن وجود رقيق بالعائلات المذكورة وتحقق للحكومة المحلية تلك العائلات لايكونوا متجرين فى الرقيق فلا يجوز للحكومة ضبط الرقيق من طرف العائلات المذكورة ولا يقبل سماع قول من أجل ذلك ما دام لم يحصل تشكى من الرقيق السودانى أو الحبشى ، المذكورين ٠

(بنـــد ١٥)

اذا كان شخص أوقع فتنة بين الرقيق والعائلات الذى هو بها لمداخلات يترتب عليها الأفساد بين الرقيق والعائلة فبعد التحقيق يعامل ذلك الشخص بما يقتضيه حكم القانون الجنائى فى حقه نظرا لسعيه بالفساد ٠

(بنـــد ١٦)

كل من تجارى وأخذ من المعتوق ورقة عتقه أو اشترك فى منعه من الحرية بواسطة اغتصابه أو تمشيه يعامل كمعاملة من اتجرى فى الرقيق كالموضـــح بذيل المعـــاهدة ٠

(بنـــد ١٧)

على المديرين والمحافظين ومامورين الضبطيات أن يلاحظوا منع دخول الرقيق السودانى والحبشى بالقطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو بالبحور والأنهر المارة من أراضى مصر ٠

(بنـــد ١٨)

اذا تحقق لمدير جهة وجود قافلة رقيق سودانى أو حبشى محضـــرة بطريق البر فعليه فى الحال أن يجرى ضبطها مع الجلابة المحضرين بهـــا ويرسلهم الى التفتيش لأجل أن يعطى الى الرقيق السودانى أو الحبشى أوراق بعتقهم والأجرى فى ذلك كما فى بند ٢٦ من هذه اللائحة ويحال محاكمـة الجلابة على مجلس عسكرى ٠

(بنـــد ١٩)

اذا تحقق أيضا لمدير أى جهة وجود رقيق سودانى أو حبشى بمراكب بحر النيل بقصد البيع والتجارة فعليه ضبط المراكب بما فيها من الرقيق والتجار والمشحون وطايفة المركب وارسال الجميع الى تفتيش العموم للأجرى فى حق الرقيق كما فى بند ٢٦ من هذه اللائحة المتعلقة بما يجرى فى معاملـة الرقيق السودانى أو الحبشى المعتوق وعلى مفتش العموم اعطاء أوراق عتق لمن يوجد بالمراكب المذكورة من الرقيق السودانى أو الحبشى المعد للتجارة كما ذكر واحالة محاكمة المتجرين فيه على مجلس عسكرى وأما المراكب والمراكبية والمشحون فيصير احالة النظر فى توقيع الحكم عليهم بمعرفة مجلس ابتدائى تلك الجهة بقضية جنائية طبق القوانين والأوامر ٠

فى الاجراءات المتعلقة بضباط بحرية الحكومة المصرية

(بنـــد ٢٠)

المراكب التى تقوم من البحر الأحمر بالحجاج قاصدة جهة المينا المصرية

يجب على قومانداتها التفحص التام فى شأن السودانين أو الحبشيين الذين نزلوا بمركبة ان كانوا تعلق تجار الرقيق والاخبارية حينما يصل الى السويس لأجل الأجرى فىحقهم وعتقهم بمعرفة المحافظة كمافى البنودالسابقة الآتية ومقتضى هذا البند يكون اجراه بدقة ومراعاة تامة لأجل عدم حصول أدنى تعدى ولا مشاكل فى حق العائلات الذين لايكونوا تجار رقيق ·

(بنـــد ٢١)

يجب على قوماندات وقبودانات المراكب المصرية فى البحر الاحمر وفى خليج عدن وفى ساحل بلاد العرب وفى المياه الداخلية فى القطر المصرى أو فى الجهات التابعة له متى وجدوا مركبا انجليزية سايرة ببنديرة انجليزى فى الجهات المذكورة ويحقق لهم وجود رقيق سودانى أو حبشى بها على سبيل التجارة ، أو متعلق بوجوده بالمراكب على هـــذه الصـــفه وتحقق نزولـــه بها من اى جهة لأجرا مايلزم من سائر التفحصات والتدقيقات التى تقع عندهم موقع تحقيق التجارة فى الرقيق السودانى أو الحبشى الذى يوجد بتلك المركب فما لايبادروا بتفتيش المركب المذكورة وضبط الرقيق السودانى أو الحبشى الذى يوجد بها ويصير تسليمه لاقرب جهة من جهات الحكومة الخديوية لأعطاء أوراق التحرية له وتولى أمره وأما المركب بشحنتها وطقـــم بحريتها فيصير تسليمها لاقرب جهة من جهات الحكومة الأنجليزية لتوقيع الحكم عليها على حسب الموضح ببنـــد ٦ فى المعاهدة ·

(بنـــد ٢٢)

اذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط فى المجلس المختص بالحكم فقومندات أو قبودان المركب المصرى الذى أجرى ذلك يكون ملزوما شخصيا للحكومة بأن يرد لها قيمة التعويض الذى تدفعوا الحكومة الخديوية لخدمة المركب التى صار ضبطها ·

(بنـــد ٢٣)

كل مركب مصرية يصير ضبطها بمعرفة السفن الانجليزية بصفة مايفهم من أنها متعاطية تجارة الرقيق السودانى والحبشى سواء كان ضبطها يقع

فى خليج عدن او فى ساحل بلاد العرب او فى الجهات الشرقية فى افريقيا او مياه سواحل مصر والجهات التابعة لها او يكون تحقق فيها شبه وجود رقيـــق سودانى او حبشى بها للبيع او لأنها تعاطت بيع الرقيق السودانى او الحبشى فى اثناء سفريتها ، تحال محاكمة المركب وقومندانها وطقم بحريتها على مجلس عسكرى ، وما يوجد فيها من الرقيق السودانى أو الحبشى يبقى تحت اذن الحكومة الانجليزية وهى تجرى ما يقتضى لحصوله على ورقة الحرية بحسب بند ٦ من المعاهدة ٠

(بنـــد ٢٤)

وبالمثل لما ذكر فى بند ٢٢ السالف ذكره اعلاه فى حالة ماذا كانت الحكومة الخديوية ترى أن الحجز أو الضبط الواقع من المركب الانجليزى الى المركب المصرى هو على غير اساس فيمكن حينئذ للحكومة المصرية أن تجرى اللازم بواسطة ديوان خارجيتها لأجل الحصول على الحكم فى القضية أمام الحكومة الانجليزيـــة ٠

(بنـــد ٢٥)

اذا لم يتيسر لقبودان المركب الأنجليزية تسليم ما يكون صار ضبطه من الرقيق السودانى والحبشى من المراكب المصرية لمحل تابع لحكومة الانجليز ودعت الضرورة فى كونه يسلمه لجهة من جهات الحكومة المصرية فعلى مأمور الجهة المرغوب تسليم الرقيق السودانى أو الحبشى بها أن يقبله بناء على طلب قبودان المركب الانجليزية والضابط الذى يتنبه لذلك ويعطى الرقيق حريتـه ويمنحه عين الأمتيازات التى تمنح للرقيق المضبوط بمعرفة جهات الحكومة المصرية كما فى بنود هذه اللائحة ٠

فيما يتعلق بمعاملة الرقيق السودانى أو الحبشى الذى يجـــرى عتقه بمعرفة الحكومة السنية ٠٠

(بنـــد ٢٦)

على المحافظين ومفتشين العموم أن ينظروا فى تفتيش الرقيق السودانى والحبشى الذى يجرى عتقه بمعرفة الحكومة المصرية بمعنى انه بعـــد عتق ما يجرى عتقه منهم أن يصير سؤالهم ان كان يمكنهم التفتيش فى البلد بأى

وجه كان ويرغبوا اطلاق سبيلهم ويتحقق للحكومة صــحة قولهم من حيث امكانهم التعيش كما قالوا فيطلق سبيلهم والا اذا ما وجدوا سبيلا لذلك فيعاملوا بكيفية أن يصير استخدام الذكور منهم بعد العتق بحسب اختيارهم واقتدارهم سواء كان فى أشغال الزراعات أو فى الخدمة المنزلية أو العسكرية ونحو ذلك ثم الاناث أيضا ينظر فى استخدامهن بعد العتق أما فى محلات تابعة للحكومة أو فى منازل معتبرة أو غيره بحسب ما يليق بحال تعيش كل منهن .

(بنـــد ٢٧)

الرقيق السودانى والحبشى الذى يضبط ويوجد صغير السن فهذا وأن كان يجرى عتقه فى المحال الا أنه لأجل تعينه يصير ادخاله فى مدارس أو معامل الحكومة المصرية أن كانوا ذكورا أو فى المدارس المخصوصه للاناث ان كانوا اناث واذا كان بعض الذكور لايليق للمدرسة يصير دخوله فى بلوك الصناعية أو فى الاستخدام بأى نوع كان لاجل تربيته وتعينه .

(بنـــد ٢٨)

استخدام وتعيش الرقيق بعد عتقه فى أنواع الخدمات الموضحة ببند ٢٦ ، ٢٧ يكون له قيد بالدفاتر المخصصة بالاقلام الموجودة بالمحـــافظات وبالتفاتيش ، حتى أن من يستخدم منهم باختياره بالخدمات المنزلية يؤخذ ايصال ممن صار استخدامه بطرفه ويتأشر بموجبه بالدفاتر وهكذا اذا خرج من عنده وخدم عند آخر أو استخدم بخدمة ميرية مدنية أو عسكرية أو نحوه فيتأشر فى الدفاتر بذلك حتى اذا مات فالحكيم ملزوم أن يعطى تذكرة أخبارية لمحل العبد لأجل التأشير بموجبها بالدفاتر السالف ذكرها .

بنـــد ٢٩)

كل ما يتعلق بتربية هؤلاء الصغيرين السن يكون محولا للملاحظـــة والتفات محافظتى مصر واسكندرية ، ولهذا يجب على كل منهما « ان يتخابر مع نظارة المدارس أو سائرة جهات اقتضاه فى شأن ما يستحسن اجراه فى حقهم من التربية والتعيش ثم كل من توفى منهم فبوقت تحرير تذكرة الحكيم بالدفن يعطى من الحكيم تذكرة أشعار للمحافظة لأجل التأشير على اسمه بموجبها .

(بنـــد ٣٠)

كل من يضبط بالأرياف أو يأتى لأى ضبطية من ضبطيات المراكز من الرقيق السودانى أو الحبشى الذي يكون صغير السن فان بعد عتقه بمعرفـة التفتيش يصير وضعهم بمعرفته فى مكاتب البنادر بعد المخابرة مع نظارة المدارس • أما الأناث فيصير ارسالهن لمحافظة مصر للأجرى فى حقهن كما فى بند ٢٧ من هذه اللائحة •

(بنـــد ٣١)

المعتوق من الرقيق السودانى والحبشى الموجود بالســـودان يصير استخدامه برغبته أما فى الزراعة أو فى الخدمة المنزلية أو فى العسكرية أو بحسب ما يوجد موافقا لتعيشه حسب حالته •

فى محاكمة المتجارئين على تجارة الرقيق السودانى والحبـشى أوجب الذكور منهم ••

(بنـــد ٣٢)

كل شخص من رعايا الحكومة المصرية سواء كان بأرض مصر أو بالجهات التابعة لها بوسط أفريقيا ، ويوجد متعاطيا ببيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره فانه يعتبر بمنزلة السارقين القاتلين ويصير محاكمته بمعرفة مجلس عسكرى •

(بنـــد ٣٣)

وكذلك كل من تجارى على جلب الذكور من الرقيق السودانى أو الحبشى يعاقب بالمعاقبة المحكى عنها بالبند الموضح أعلاه •

(بنـــد ٣٤)

الوقائع التى تتاتى بالمحروسة من تجار الرقيق السودانى والحبشى تكون محاكمة التجار المذكورين عنها بمجلس عسكرية الجهادية وأما ما يتوقع فى اسكندرية فيكون المحاكمة عنه أمام مجلس تشكل بمعرفة أحد اللواءات

الموجودين هناك وأما ما يتوقع فى الأقاليم قبلى أو بحرى فالمحاكمة عنه تكون بمصر بمجلس عسكرى •

(بنـــد ٣٥)

يصير منع تجارة الياسرجية من الرقيق الابيض سواء كان من الذكور أو الأناث وأتمام هذا المنع وتنفيذ مفعوله يكون فى مدة سبع سنوات ابتداها تاريخ المعاهدة المعقودة كما الموضح فى بند ٣ من الأمر العالى •

(بنـــد ٣٦)

كلما خالف من الياسرجية واتجر فى الرقيق الأبيض بعد المدة المحدوده فى بند ٣٥ من هذه اللائحة يعاقب بالأشغال الشاقة مدة أقلها ٥ شهور وأكثرها خمسة سنوات بحسبما يحكم به مجلس عسكرية كما أشير بالأمر العالى •

(*) صورة اللائحة ونسخة المعاهدة الواردين بأمر من الحكمدارية رقم ٢ محرم سنة ١٢٩٦ هـ نمرة ١٥٥ بشأن منع بيع الرقيق صورة اللائحة المشتملة على ٣٦ ستة وثلاثون بندا •

صورة الأمر العالى الصادر لنظارة الداخلية رقم ٧ شوال سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م نمرة ١١٥ •

صــورة الوثيقة رقم (١٧)

صورة نسخة معاهدة بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة المصرية فى شان ابطال تجارة الرقيق

لما كان من اقتضى آمال كل من حكومتى جناب ملكة بريطانيا العظمى وأيرلانده المتحدة وحضرة خديو مصر التعاون فى ابطال ومنع بيع الرقيق بالكلية ، وكانا قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل الرضا والأتفاق بين الواضعين أمضاهم أدناه المأذونين بهذا الشأن على تــدوين البنود الآتية وهى : ـ

بنــد (١) :

حيث أن سابق صدور لايحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق السودانى والحبشى فى الجهات التابعة لها فتتعهد الحكومة المشار اليها بأن تمنع منعا كليا من الآن فصاعدا ادخال العبيد السودانيين والحبشيين باراضى القطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو بالبحور المارة من تلك الأراضى وبأن تعاقب بأشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو بموجب ما سيأتى بيانه بهذه المعاهدة كل من وجــد متعاطيا بيــع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره وكذلك تتعهد بأن تمنع اخراج الرقيق السودانى أو الحبشى خارج القطر المصرى وملحقاته منعا مطلقا مالم تحقق ويثبت صحة عتقه أو حريته ٠ ولابد أن يذكر بورقة العتق أو بالباسبور الذى يعطى لأولئك السودانيين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يكونوا أمراء أنفسهم كيف شاءوا بلا قيد أو شرط ما ٠

بنــد (٢) :

كل شخص يوجد بأرض مصر او بحدودها أو بالجهات التابعة لها بوسط أفريقيا متعاطيا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره

تعتبره الحكومة المصرية ومن يكون مشتركا معه بمنزلة السارقين القاتلين ، فان كان من تبعيتها يحاكم أمام مجلس عسكرى والا تحال حالا محاكمته على المجالس المختصة بذلك وترسل لها المحاضر المحررة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية فى المحل الذى يثبت فيه حصول التجارة وكافــة الأوراق والمستندات الدالة على حجته للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعا لها مادامت هذه القوانين تجيز ذلك • وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدى أى تاجر كان يصير أعطاه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند ٣ الآتى والذيل المؤشر عليه بحرف (١) المتمم لهذه المعاهدة •

بنـــد (٣) :

نظرا لكون اعادة الرقيق السودانيين والحبشيين لبلادهم بالتالى سواء كانوا منزوعين من أيدى المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصولها وينشأ منها أما هلاكهم من التعب أو من الفاقة أو وقوعهم فى ربقة الرق ، ثانيا تستمر الحكومة بأن تجرى معهم الأجراءات السابق أتخاذها بمعرفتها فى حق الرقيق ومذكورة فى الذيل المؤشر عليه بحرف (١) المحكى عنه •

بنـــد (٤) :

تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجرى من المقاتلات بين قبائل أفريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه ، وتتعهد بأن تعامل معاملة القاتلين كل من يوجد متعاطيا ببيع الاولاد أو جلبها فان كان المرتكبون ذلك من تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم أمام مجلس عسكرى والا تحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل فى الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كمــا هـــو مذكـــور (ببند ٣) •

بنـــد (٥) :

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية فى أى جهة من مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار اليه ويخصص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف منطوقهــا •

بنــد (٦) :

لأجل زيادة الوثوق فى منع بيع الرقيق السودانى والحبشى بالبحر الأحمر ترتضى الحكومة المصرية بأن السفن الأنجليزية تجرى التفتيش والبحث والقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسلمها لأحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل (القبض عليه) أو للمركز الأوفق لأجل الحكم على تلك المركب بما يلزم وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تحقق فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق فى أثناء سفريتها واجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وفى سواحل بلاد العرب وبالجهة الشرقية من أفريقيا ومياه سواحل مصر والجهات التابعة لها .

ما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الأنجليزية لدى التفتيش يبقى تحت اذن الحكومة الأنجليزية وهى تتعهد بأى ما تقتضى لحصوله على تمام الحرية أما المركب وشحنتها وطقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية بمحل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فاذا لم يتيسر لقبودان المركب الانجليزى تسليم ما يكن صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الأنجليز أو اذا دعت الضرورة فى مصلحة الرقيق السودانى أو الحبشى تسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المشار اليها تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الانجليزية أو الضابط الذى يتنبه لذلك أن تقبل الرقيق السودانى أو الحبشى وتعطيهم حريتهم وتمنحهم من الامتيازات التى تمنحها للرقيق السودانى أو الحبشى المضبوط بمعرفة جهاتها كذلك تقبل الحكومة الأنجليزية فى جهتها بأن أى مركب سايرة ببنديرة انجليزى فى البحر الأحمر أو فى خليج عدن أو فى ساحل بلاد العرب أو فى المياه الداخلة بالقطر المصرى أو فى الجهات التابعة لهم توجد متعاطية التجارة فى الرقيق سودانى أو حبشى يصير تفتيشها وحجزها أو ضبطها بمعرفة الحكومة المصرية ، انما المركب بشحنتها وطقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية لأجل توقيع الحكم عليها وما يصر ضبطه من الرقيق السودانى أو الحبشى تعطى لهم الحرية بمعرفة الحكومة المصرية ، وتبقى مسئولية

أسره اذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط أو اقامة الـــــدعوى من المجلس المختلص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التى أجرت ذلك تكون ملزومة بأن تعطى تعويضا لائقا بحسب الأحوال لحكومة المركب التى صار ضبطها أو اقامة الدعوى عليها .

بنــــد (٧) :

يكون اجرى العمل بمقتضى هذه المعاهدة فى القطر المصرى من أسوان من تاريخ توقيع الأمضاء عليها وفى ملحقات الحكومة المصرية بأفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر من بعد مضى ٣ شهور من ذلك التاريخ .

بناء عليه قد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ وتوقعت عليها أمضاء وأختام الواضعين أسماؤهم فيه أدناه .

(*) صورة نسخة معاهدة بين الحكومة الأنجليزية وبين الحكومـــة المصرية فى شأن ابطال تجارة الرقيق .

صـــورة الوثيقة رقم (١٨)

صورة نسخة ذيل المعاهدة التى عقدت بين مصر وبريطانيا

أن الجارى لحد الآن هو ان الضبطية هى المناطة بكل ما يتعلق بالرقيق من نحو عتقهم وتربية الأطفال منهم وما يشابه ذلك فمن الآن يترتب بكل من محافظتى مصر واسكندرية قلم مخصوص لهذا الغرض وينـاط بكل ما يتعلق بالرقيق المذكورين من نحو عتقهم وغيره ٠

أما فى الأقاليم فالقلم الذى يترتب لذلك يكون تحت ملاحظة مفتش العموم ويكون للقلم المذكور دفتر يتقيد به بغاية التفصيل جميع الوقايع التى تختص بالرقيق المعتوق وفى حالة ما اذا تقـــدم شـــكوى من بعض القونصلاتات أو من أفراد العامة فعلى القلم المذكور أخذ الأستعلامات اللازمة عن تلك الشكوى فاذا ظهر من الأستعلام أحقيتها ترسل القضـــية لجهـــة أختصاصها لكى يجرى فيها مقتضى الأصول المقررة للعتق أما ان كانت الشكوى مقدمة من نفس العبد فعلى القلم بعد ثبوت شكواه أن يعطيه ورقة عتق من دفتر قسيمة يكون مخصصا لهذا الشأن ٠

كل من أخذ من معتوق ورقة عتقه أو منعه أو اشترك فى منعه من الحرية بوسايط اغتصابية أو غشية يعامل معاملة من اتجر فى الرقيق على الحكومة أن تقوم بلوازمات العبد والمعتوقين فالذكور منهم يستخدمون بحسب الأحوال أو بحسب اختيارهم أما فى الزراعة وأما فى الخدامة المنزلية أو فى العسكرية والأناث يستخدمن أما فى محلات تابعة للحكومة أو فى منازل معتبـــرة أما الأطفال فهم يستمر ادخالهم ان كانوا ذكورا فى مدارس أو فى معامل الحكومة وأن كانوا اناث فيدخلن فى المدارس المخصصة للاناث هذا وكلما يتعلق بتربية هؤلاء الأطفال يكون محولا للاحظة والتفات محافظتى مصر واسكندرية الواجب على كل منهما المخابرة مع نظارة المعارف فى شأن ما يستحسن اجراه فى

حقهم من التربية على الذكور الذين يوجدوا بالأرياف يصير وضعهم بمعرفة مفتشى الأقاليم فى مكاتب البنادر ، أما الأناث فيصير ارسالهن لمصر والمعتوق من الرقيق الموجود بالسودان يصير استخدمهم برغبتهم أما بالزراعة أو بالخدامة المنزلية أو بالعسكرية ٠

تحرر هذا التذيل باسكندرية فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م للعمل بمقتضاه من تاريخ اجراء العمل بموجب المعاهدة الأصلية ٠

(*) صورة نسخة ذيل المعاهدة التى عقدت بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الحكومة المصرية فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م بشأن ابطال تجارة الرقيق ٠

صـــورة الوثيقة رقم (١٩)

نسخة الدكريتو الخاصة بتعديل بعض بنود المعاهدة

نحن اسماعيل خديوى مصر :

صار منظورنا البند الخامس من المعاهدة المنعقدة بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الحكومة الخديوية المصرية فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م بشـان منع تجارة الرقيق ، فلهذا أمرنا ونامر بما ياتى : ـ

(البند الأول)

بيع العبيد السودانيين أو الحبشيين من عائلة الى عائلة يكون ويبقى ممنوعا مطلقا بجميع القطر المصرى من اسكندرية لحد أسوان واتمام وتنفيذ هذا المنع تنفيذا كليا يكون فى مدة سبع سنوات من تاريخ المعاهدة المذكورة التى تعتبر أمرنا حرا فيها متمما لها والمنع المذكور يكون ساريا أيضا فى جهات السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية انما يكون اجراءه وتنفيذه بصفة قطعية فى مدة ١٢ سنة من تاريخ تلك المعاهدة ٠

(البند الثانى)

كل من خالف ممن تجرى عليه الأحكام المصرية منطوق أمرنا هذا واتجر فى الرقيق يجازى بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أقلها خمس شهور وأكثرها خمس سنوات حسبما يحكم به فى المجلس المختص بالحكم فى مثل ذلك ٠

(البند الثالث)

تجارة المماليك أو الجوارى البيضا يكون ويبقى ممنوعا فى جميع القطر المصرى وملحقاته واتمام هذا المنع وتنفيذ مفعوله يكون فى مدة سبع سنوات وكل من خالف واتجر يعاقب بالجزاء المقرر بالبند الثامن ٠

(البند الرابع)

ناظر الحقانية هو المانوط باجرى مفعول أمرنا هذا فى الوقت اللازم تحريرا باسكندرية فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ ٠

(*) صورة نسخة الدكريتو الخديوى الصادر فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧م

صورة الوثيقة رقم (٢٠)

صادر لنظارة الداخلية للعمل الجاد على وقف تجارة الرقيق

أمر كريـــــم :

لايخفاكم اتجاه أفكارنا على الدوام والأستمرار لمنع وأبطال تجارة الرقيق، التى هى عبارة عن استرقاقات النوع الأنسانى بأى صورة كانت وكان فى أقصى امالنا يجب مجاورة الموقع والتعاون مع الدولة الفخيمة الأنجليزية على انجاز هذا الغرض بواسطة وضع هذا المنع تحت رابطة مستقيمة مؤسســـة على أحكام قويمة بحيث تكون كافلة لختم ما على أن يحدث فى المشكلات من هذا القبيل فى المستقبل فبعناية الله تعالى حصلت الموفقية لربط معاهدة شاملة بيان الأجراءات والوسايط المقتضى اتخاذها فى هذا الباب وأيضا فى المعاملة الذى يلزم فى حق من يتجارى على المخالفة فى هذا الشأن بأى نوع كان ، وبعد أمضاها من دولتلو ناظر الخارجية وجناب موسيو (فيفان) القنصل العام للدولة المشار اليها فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ م ، قد صدر الدكريتو اللازم من لدنا متمما لجهات حكومتنا الخديوية لأتخاذها دستورا للعمل واعتبارها مرعية الأجرى ملزم اصدار هذا لدولتكم ومرسول من طيه نسخة المعاهدة وذيلها ونسخة الدكريتو ، جميع ذلك بالفرنساوى والعربى لأجرى النشر على الوجه المشروح • وأما جهات السودان فقد صدر أمرنا الى الباشا حكمدار عمـوم الأقاليم السودانية ، ايذانا بذلك للأجرى بالجهات التى تحت حكمداريتـــه وأرسلت النسخ المقتضية فيما ذكر وهذا كما اقتضته ارادتنا •

حاشـــــية :

وحيث أن ذيل المعاهدة المشار عنها يقضى بترتيب قلم مخصوص بكل من محافظتى مصر واسكندرية لاناطتهم بما يتعلق باجراءات مادة الرقيق فى نحو عتقهم وغيره ، وايجاد دفتر لقيد تفاصيل الوقائع التى تختص بذلك وكذا ترتيب ما يلزم لهذا المخصوص بالأقاليم تحت ملاحظة مفتش العموم

فهذا مع اجراه بتمامه على الكيفية الموضحة بذلك الذيل لايترتب عليه زيادة مستخدمين علاوة على المربوط بل تعمل طريقة فى احالة اجراه بمعرفة من يلزم من المامورين الموجودين بالجهات المذكورة بغاية الأستوفا وكمال الضبط والدقة لزم التحية ٠

(*) صورة الأمر الكريم الصادر لنظارة الداخلية رقم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٧ م الموافق ١٤ شعبان سنة ١٢٩٤ هـ نمرة (١٠٤) ٠

صورة الوثيقة رقم (٢١)

مشروع أمر عال خاص بالعمل على وقف تجارة الرقيق

نحن خديوى مصر :

بعد الأطلاع على المادة الرابعة من الوفاق المعقود بين حكومتى بريطانيا العظمى ومصر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م من أجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

الأفعال المخالفة لقانون الجنايات والجنح المتعلقة بالاسترقاق تحال على محكمة تشكل من ٥ من قضاة محكمة الاستئناف الأهلية يكون منهم ٢ على الأقل من القضاة الأوربيين ويكون انتخاب هؤلاء القضاة فى كل على حدة بقرار من ناظر الحقانية بحيث يعين فيه رئيس هذه المحكمة .

المادة الثانية

تشمل دائرة اختصاص هذه المحكمة القطر المصرى وملحقاته ما عدا الجهات التابعة لمصر فى جنوب أسوان وموانى البحر الأحمر وسواحله المشكل لها محكمة مخصوصة وتستثنى مدينة السويس من موانى البحر الأحمر ويعين ناظر الحقانية الجهة التى تنعقد فيها المحكمة .

المادة الثالثة

اذا كانت القضية صالحة الآن ترفع الجلسة بغير تحقيق تمهيدى فتقدم فى الحال الى ناظر الحقانية وهو يعقد المحكمة فى ظرف ٨ يوم من يوم وصول

الطلب اليه ويعقد ناظر الحقانية هذه المحكمة أما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب قلم عتق الرقيق أو بناء على طلب قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى أو من يقوم مقامه فى حالة غيابه ويبين فى الطلب الجناية أو الجنحة مع كافة الظروف التى حصلت فيها •

المـــادة الرابعـــة

اذا كان الحكم فى القضية يستلزم تحقيقا ابتدائيا فيشرع فيه حالا قلم عتق الرقيق أو مندوبوه ويكون لهذا النظام ولمندوبيه كافة الأختصـــاصات المخولة لمأمورى الضبطية القضائية فى قانون تحقيق الجنايات وفيما عدا أحوال التلبس بالجناية لايجوز لهم القبض على متهم أو تفتيش أى منزل الا بترخيص من ناظر الحقانية أو ناظر الداخلية أو محافظ سواكن على حسب الجهة التى يجب حصول القبض أو التفتيش فيها •

المـــادة الخامســـة

تكون جلسات هذه المحكمة علنية والمرافعات شفاهية ولكن للمحكمة أن تقبل تلاوة مستندات مكتوبة ويقوم أحد مندوبى قلم عتق الرقيق باثبـات التهمة ويجوز للمتهمين أن يستعينوا بأحد المحامين ويسمع أولا شـــهود الأثبات ثم شهود النفى وتصدر الأحكام فى الجلسة نفسها ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه وتبلغ لمجرد اصدارها الى ناظر الحقانية لتنفيذها أما اذا كان الحكم صادرا من مجلس عسكرى فيرفع الى من يكون أمر بعقد المجلس وتتبع أحكام القانون العسكرى فيما يختص بتأييد الحكم •

المـادة السادســـة

الأفعال المخالفة لقانون الجنايات والجنح المتعلقة بالأسترقاق ترفع الى مجلس عسكرى اذا كان وقوعها فى موانى البحر الأحمر (ما عدا مدينة السويس) وفى سواحله التابعة للقطر المصرى وملحقاته وفى المنطقة البحرية المحددة فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م وكذلك فى الجهات التابعة للحكومة المصرية فى جنوب أســـوان •

المادة السابعة

يشكل هذا المجلس العسكرى من ٥ أعضاء على الأقل من ضباط الجيش المصرى يعينهم السردار ويعين أيضا رئيس المجلس .

المادة الثامنة

يتبع المجلس العسكرى أيضا أحكام أمرنا هذا بشأن المحكمة المخصوصة متى أمكن سريان هذه الأحكام عليه .

المادة التاسعة

يجوز لكافة قومندانات السفن المصرية اتباعها فى موانى البحر الأحمر للخروج منها ويقيد أسماء ملاحيها وركابها تبين فى ملحق حرف (ب) الذى يعتبر جزءا مكملا للوفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م ويكون هذا البيان على حسب ما هو مقرر فى عقد مؤتمر بروكسل .

المادة العاشرة

على نظار الداخلية والحقانية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه .

(*) المحفظة ٧ المجموعة ١٨ ـ ٢٤٢ السودان فى ١٨٩٥ ـ ١٩١٠ م، مجلس الوزراء (سودان) مشروع أمر عالى

صـورة الوثيقة رقم (٢٢)

مشروع خاص بفرض عقوبات صارمة على كل من يتاجر فى الرقيق

نحن خديوى مصـر :

بعد الأطلاع على المادة الثانية من الوفاق المعقود بين حكومتى بريطانيا العظمى ومصر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٥ لأجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ٠

امرنا بما هو آت :

المـادة الأولى

كل من جلب الى القطر المصرى وملحقاته رقيقا واحدا فاكثر او أخرجه منه بطريق البحر او النهر أو البر أو اجتاز به القطر المذكور لأجل بيعه يعاقب بالأشغال الشاقة من ٥ الى ١٥ سنة ٠

المـادة الثانيـة

كل من أحرز أو أودع عند آخر رقيقا واحدا فاكثر لأجل بيعه يعاقب بالأشغال الشاقة من ٣ ــ ٧ سنوات ٠

المـادة الثالثـة

كل من باع أو اشترى رقيقا او قايض عليه أو اشترك فى شىء من هذه المعاملات يعاقب كما ياتى اذا كان الجانى نخاسا أو سمسارا فى الرقيق يعاقب بالأشغال الشاقة من ٥ ــ ١٠ سنة ويعاقب بهذه العقوبة كل من باع الى نخاس رقيقا أو قايض عليه ويعاقب بالحبس من ٦ شهر الى ٢ سنة كل من اشترى رقيقه من نخاس أو سمسار فى الرقيق واذا حصل البيع او الشراء أو المقايضة

بين عائلة وأخرى فتكون العقوبة بالحبس من ٣ شهر الى سنة وبالغرامة من ٣٠ الى ٥٠ جنيها أو بأحدى هاتين الفقرتين فقط وكل من أدخل من رؤساء العائلات الى منزله بعد صدور أمرنا هذا رقيقا ليس بيده تذكرة عتق بقصد الشراء أو المقايضة يعاقب بغرامة من ٣٠ ـ ٥٠ جنيها أن لم يثبت ارتكابه لأحدى الجنايات أو الجنح المبينة قبل أو اشتراكة فيها ٠

المادة الرابعة

يعاقب بالحبس من ٦ شهر الى ٣ سنة من منع معتوقا من التمتع بتمام حريته أو من التصرف بشخصه ويعاقب بالحبس من ٦ شهر الى ٥ سنة من استعمل طرق الأحتيال أو الأكراه لمنع رقيق من الحصول على حريته أو العمل بها ٠

المادة الخامسة

يعاقب بالأعدام أو بالأشغال الشاقة من ٥ سنة الى ١٥ سنة كل من جب (جلب) رقيقا أو اشترك فى هذا الفعل ٠

المادة السادسة

يعاقب المشتركون فى الجنايات والجنح المتقدم ذكرها بنفس العقوبات التى يحكم بها على فاعليها ويجوز مع ذلك تخفيض العقوبة الى نصفها ٠

المادة السابعة

من يشرع فى ارتكاب الجنح والجنايات السابقة يعاقب بنصف العقوبة التى يعاقب بها مرتكبها فى حالة حصولها منه بالفعل ٠

المادة الثامنة

العودة الى ارتكاب هذه الأفعال تستوجب الحكم على فاعلها بأقصى العقوبة مع جواز ابلاغها الى ضعفيها ٠

المادة التاسعة

الفاظ (الأشتراك والشروع والعودة) المستعملة فى أمرنا هذا يجب أن

يكون محلولها بحسب الوارد فى المواد ٦٨ ، ٦٩ ، ٨ ، ١٣ من قانون العقوبات الأصـــلى .

المـادة العاشـرة

يعاقب ربان السفينة التى تنقل رقيقا معدا للبيع بغرامة يجوز ابلاغها الى ٢٠ جنيه وبالحبس من ٣ شهر الى ٣ سنة .

ويعاقب صاحب السفينة فى جميع الأحوال بهذه الغـــرامة واذا ثبت اشتراكه فى الفعل يعاقب أيضــــا بهذه العقوبة وتصادر سفينته بمشحونها ويجوز أيضا الحكم على بحارة السفينة بعقوبة الحبس المذكورة .

المادة الحادية عشرة

كل سفينة مجهزه لنقل الرقيق تعتبر بلا حاجة الى دليل أخر كانها اجرت نقله ويجرى عليها حكم المادة السابقة .

المادة الثانية عشرة

يجوز للمحكمة فى الأحوال التى تحكم فيها بالحبس لمدة سنة أو أكثر بمقتضى أمرنا هذا أن تجعل الحبس مقرونا بالأشغال الشاقة .

المادة الثالثة عشرة

يجب على كل قادم بعائلة الى القطر المصرى أن يخبر قلم الجوازات (الباسبورت) فى الحال وقلم عتق الرقيق فى ظرف ١٥ يوم بعدد الخدم من الرقيق الموجودين فى عائلته ويجب على قلم عتق الرقيق أن يسلم اليه تذاكر عتق ما عنده من الأرقاء كل من تأخر عن هذا الأخبار او يغير الحقيقة يعاقب بغرامة من ٣٠ الى ٥٠ جنيها .

المادة الرابعة عشرة

على ناظر الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

(*) المحفظة ٧ المجموعة ١٨ ، ٢٤٢ مجلس الوزراء (السودان) فى سنة ١٨٩٥ م .

صورة الوثيقة رقم (٢٣)

تعديلات مجلس شورى القوانين

المـادة الثانيـــة

على أصلها وزيد عليها ما يـاتى :

أما من كان عنده رقيق قبل صدور أمرنا هذا لأجل الخدمة لا البيع فلا يدخل تحت أحكام هذه المادة •

المـادة الرابعـة

تعدلت كما ياتى :

يعاقب بالغرامة من ٥ الى ٣٠ جنيها من منع معتوق من التمتع بتمام حريته أو من التصرف بشخصه •

وكذلك كل من استعمل طرق الأحتيال أو الاكراه لمنع رقيق من الحصول على حريته والعمل بها •

المـادة الخامســة

تعدلت كما ياتى :

يعاقب بالاعدام كل من جب رقيقا ومات المجبوب بهذا السبب أما اذا لم يمت المجبوب فيعاقب الفاعل بالأشغال الشاقة من ٥ سنة الى ١٥ سنة •

المـادة العـاشرة

الفقرتان الأولى والثالثة على أصلهما أما الفقرة الثانية فقد عدلت كما ياتى واذا ثبت اشتراك صاحب السفينة فى النقل يعاقب بغرامة يجـــوز ابلاغها الى ٢٠ جنيها وتصادر السفينة بمشحونها أما اذا كان المشحون فيه بضاعته لشخص ليس له اشتراك فى جريمة الرقيق فلا تصادر بضاعته •

المادة الحادية عشرة

تعدلت كما ياتى :

كل سفينة يثبت أن ربانها أو مالكها قاول غيره أو اتفق معه على نقل رقيق بها تعتبر كأنها أجرت نقله ويجرى عليها المادة السابقة ٠

المادة الثالثة عشرة

على أصلها وزيد عليها فقرة بالصورة الآتية وعلى أقلام الجوازات تعريف القادمين الى القطر المصرى بمضمون هذه المادة ٠

(*) المحفظة ٧ المجموعة ١٨ مجلس الوزراء (السودان) فى عام ١٨٩٦م٠

سادسا : الوثائق الخاصة بالماشية .

صورة الوثيقة رقم (٢٤)

المحطات الخاصة بالماشية الواردة

من الســـــودان

أولا : محطات مديرية الخرطوم :

م	الزمـــن	المحطـــة من	الى
١	٤ ســاعة	القرشـــاب	وادى بشارى
٢	٥ ســاعة	وادى بشارى	الحجـــير
٣	٥ ســاعة	الحجـــير	جمعـــاب
٤	٥ ســاعة	جمعـــاب	الوراب
٥	٥ ســاعة	الوراب	كـــررى
٦	٤ ســاعة	كـــررى	أم درمـــان
٧	٤ ســاعة	أم درمـــان	الحميريـــة
٨	٤ ســاعة	الحميريـــة	ملك الـــدار
٩	٤ ســاعة	ملك الـــدار	الجموعـــة
١٠	٥ ســاعة	الجموعـــة	الجمعيـــات
١١	٥ ســاعة	الجمعيـــات	الغـــلامات
١٢	٤ ســاعة	الغـــلامات	الحصـــير
١٣	٥ ســاعة	الحصـــير	الصـــقير
١٤	٤ ســاعة	الصـــقير	الطيرة الخضراء

ثانيا : محطات سرية بربر :

١٥	٥ ساعة	حوره	الكدق
١٦	٥ ساعة	الكدق	الباقير
١٧	٤ ساعة	الباقير	اللامه
١٨	٥ ساعة	اللامه	أبو امدور
١٩	٥ ساعة	أبو امدور	الكاوين
٢٠	٥ ساعة	الكاوين	سوليان
٢١	٤ ساعة	سوليان	القبس
٢٢	٤ ساعة	القبس	كانول
٢٣	٥ ساعة	كانول	الفضلاب
٢٤	٤ ساعة	الفضلاب	عيزان
٢٥	٥ ساعة	عيزان	الزيداب
٢٦	٥ ساعة	الزيداب	العقده
٢٧	٥ ساعة	العقده	الجيرياب
٢٨	٤ ساعة	الجيرياب	المكنة
٢٩	٤ ساعة	المكنة	فوزيره
٣٠	٤ ساعة	فوزيره	قونانيه
٣١	٥ ساعة	قونانيه	الحوير
٣٢	٥ ساعة	الحوير	المتمه
٣٣	٥ ساعة	المتمه	الهويجى
٣٤	٤ ساعة	الهويجى	أبو وليد
٣٥	٥ ساعة	أبو وليد	الفرشاب

ثالثا : محطات العتمور فيما بين مديرية دنقله وبربر :

٣٦	١٠ ساعة	حمداب	ساى (وسط العتمور)
٣٧	١٢ ساعة	ساى	موره (آخر العتمور)

رابعا : محطات دار الشايقية :

٣٨	٥ ساعة	منصور كشته	أمبيجول
٣٩	٤ ساعة	أمبيجول	الغريته
٤٠	٥ ساعة	الغريته	الكنيسه
٤١	٥ ساعة	الكنيسه	الكدى
٤٢	٥ ساعة	الكدى	بدوى
٤٣	٤ ساعة	بدوى	التورى
٤٤	٤ ساعة	التورى	حمداب

خامسا : محطات خط الدبة :

٤٥	٤ ساعة	دنقله العجوز	الجايريد
٤٦	٤ ساعة	الجايريد	الدبه
٤٧	٥ ساعة	الدبه	أبو دوم اقشابه
٤٨	٤ ساعة	أبو دوم اقشابه	منصور كشته

سادسا : محطات خط دنقله العجوز :

٤٩	٤ ساعة	الخندق	القولد
٥٠	٤ ساعة	القولد	الكبرى
٥١	٤ ساعة	الكبرى	دنقله العجوز

سابعا : محطات خط دنقله ــ الأردى ::

٥٢	٤ ساعة	حنك	حفير
٥٣	٥ ساعة	حفير	نبه
٥٤	٥ ساعة	نبه	الذورات
٥٥	٥ ساعة	الذورات	دنقله الأردى
٥٦	٤ ساعة	الأردى	سحابه
٥٧	٤ ساعة	سحابه	أربى
٥٨	٤ ساعة	أربى	الخندق

ثامنا : محطات وادى المحس :

٥٩	٦ ساعة	صلب	كويه
٦٠	١٠ ساعة	كويبه	ميزاكول عقبه
٦١	٤ ساعة	ميزاكول	كياجه
٦٢	٥ ساعة	كياجه	حنك

تاسعا : محطات وادى سكوت :

٦٣	٩ ساعة	دال	ساقية العبد عقبه
٦٤	٦ ساعة	ساقية العبد عقيه	حميد
٦٥	٦ ساعة	حميد	صلب

عاشرا : محطات مديرية دنقلة :

٦٦	٥ ساعة	حلفا	عبكة
٦٧	٤ ساعة	عبكة	مرشد
٦٨	٧ ساعة	مرشد	سرس
٦٩	٧ ساعة	سرس	سمنه
٧٠	٧ ساعة	سمنه	أمبيجول
٧١	٦ ساعة	امبيجول	تنجور
٧٢	٥ ساعة	تنجور	أكمه
٧٣	٦ ساعة	أكمه	دال

احدى عشر : المحطات المواقعه ابتداء من غرب اسوان وحتى حلفا :

٧٤	٤	ساعة	غرب أسوان	قسم حلفا (الشلال)
٧٥	٦	ساعة	الشـــلال	دابـــور
٧٦	٤	ساعة	دابـــور	دهميـــت
٧٧	٥	ساعة	دهميت	الانبار كاب
٧٨	٧	ساعة	الانبار كاب	الكلابشـــه
٧٩	١٠	ساعة	الكلابشـــــه	مدوا وعقبه
٨٠	٧	ساعة	مدوا وعقبه	جرف حسين
٨١	٧	ساعة	جرف حســين	قورتـــــه
٨٢	٧	ساعة	قورتـــــه	المضيف
٨٣	٧	ساعة	المضيف	عبد الكريم
٨٤	٤	ساعة	عبد الكريم	المالكى
٨٥	٤	ساعة	المالكى	البرنيقـــة
٨٦	٤	ساعة	البرنيقـــة	طومــــاس
٨٧	٥	ساعة	طومــــاس	عينيبـــه
٨٨	٦	ساعة	عينيبه	توشـــكى
٨٩	٧	ساعة	توشـــكى	فريـــق
٩٠	٥	ساعة	فريـــق	بلانـــه
٩١	٤	ساعة	بلانـــه	مزدنـــدان
٩٢	٤	ساعة	مزدنـــدان	ســـره
٩٣	٤	ساعة	ســـره	أرتـــين
٩٤	٤	ساعة	أرتـــين	حلفـــا

(*) المحفظة ١٠٧ الوثيقة ٦٦ فى عام ١٨٤٥ م .

سابعا : الوثائق الخاصة بالسكك الحديد السودانية

صورة الوثيقة رقم (٢٥)

خطاب من الدولة العثمانية الى خديو مصر يوضح رفض الوالى لمشروع سكة حديد السودان

الأخبار الواردة من أن والى مصر قرر بهمة انشاء عدة خطوط حديدية تمتد الى السودان ، ذلك الاقليم الواسع الأطراف من القطر المصـــرى ، وتمتد من حدوده الشرقية الى الحبشة الواقعة جنوبه ثم الى سواكن التى هى آخر حدودها على أن تمتد على ساحل البحر الأحمر وتمر فى مواقع عديدة من الأقاليم المذكورة ، ومنها سواكن الى مصوع ، ومنها الى جوار الحبشة وأن شركة كبيرة أسست حديثا فى مصر لهذا الغرض ، وأنه قد بوشر فعلا فى تنظيمها .

يغلب على ظنى أن استعلام المقام العالى عن دخل مصوع وسواكن المذكورتين ناشىء عن طلب حضرة الوالى الرفيع الشأن المشـــار اليه من السلطة السنية ضم الدخل المذكور على المخصصات المصرية المقررة (الويركو) واحالة ادارة المينائين المذكورتين الى الحكومة المصرية فان كان ظنى فى محله فانى سوف أبين مدى الخسارة التى تصيب دوائر الرسوم الواقعة فى جـده واليمن كما تصيب الخزينة الجليلة .

لازال التجار ينقلون الأقمشة والأمتعة والمحصولات الأخـــرى التى يستوردونها من الهند كل عام بواسطة السفن الشراعية ، لأنه لا يوجـــد بواخر فى هذه الجهات ، وتبدأ هذه السفن الشراعية فى الأبحار من أماكنها على التتابع فى ١٠ شعبان فتصل الى جده فى ثلاثة اشهر ان كانت الرياح شمالية وهى الرياح التى توافق سيرها أو فى أربعة أشهر أو اكثر ان هبت

رياح معاكسة ويستفيد التجار من بيع تجارتهم في موسم الحج ، وأما إذا تأخر وصولها فانهم يخسرون ٠

وقد انشئت شركة منذ سنوات للملاحة تبحر بواخرها من الهند الى عدن ومنها الى السويس رأسا دون أن ترسى فى جهة ما لم ينظــــر بعض التجار الى المصروفات الزائدة وأخذ منذ سنتين أو ثلاثة سنوات يشحن أمتعة وأقمشة ثمينة فى البواخر الى السويس ومنها فى البواخر كذلك الى جدة وهذا ما يجعل جمرك جده يخسر مقدار ١٠٠ ألف قرش سنويا فاذا ضم موقعا سواكن ومصوع الى الادارة المصرية وانشئت سكك حديد أيضـــا يعظم شأن الشركة العزيزية وتفتح الطريق أمام بواخرها للتردد على أكثر موانى البحر الأحمر وعلى عدن وربما على مكلا وسواحل مسقط وهى الموانى المصدرة للبضائع التى ترد الى الحديدة عندئذ عدا البضائع التى ترد فى السفن الشراعية الى البواخر فى « عدن » وتشحن منها الى مصوع وسواكن رأسا حيث تستوفى رسومها الجمركية ، ثم ترسل ثانية من مصوع الى الحديدة ، ومن سواكن الى جدة ، وبما أنه يتيسر بهذه الطريقة وصـــول البضائع وبيعها فى حينها سيتبع جميع التجار هذه الخطــــة التى تسبب تعطيل دوائر الجمرك والملاحات الكائنة فى جدة واليمن ، والتى كل مواردها عبارة عن الرسوم الجمركية التى تستوفيها على البضائع والأمتعة الهـندية والمحصولات الأخرى ، وهى عبارة عن أثمان الملح الذى يبــــاع الى السفن الهندية أو تجعلها لادخل لها ، وينتقل دخلها الوفير الى مصـــوع وسواكن السالفة ذكرهما ، وأنه وأن تكن ترى فائدة بادىء الامر فى أضافة مثل دخل جمرك وملاحات المينائين المذكورين الحالى ، والذى يقـــدر بثلاثة آلاف وسبعمائة كيسة وكسور ٣٧٠٠ يضاف عليه ألف كيسة أخرى من الواردات المتنوعة فيكون المجموع ٤٧٠٠ كيسه وكسور ، وضــم هــذا المبلغ على المخصصات المصرية المقررة (الويركو) والحكومة المصرية سوف تربح بعد مرور سنتين أو ثلاثة سنين ، دخل دوائر رسوم جده واليمن الذى يبلغ ٢٦ الف كيسه وأكثر ، وعلاوة على ذلك سوف يقـــع عجز فى دخل الخــزينة الجليلة ، وبما أن الموقعين المذكورين مع جدة تابعة لحكومة دولتكم الموفقة ،

وبما أننى أرى أن ما أفتخر به من الأخلاص لدولتكم يوجب على المبادرة الى ابداء ملاحظاتى على ما يمكن أن يمس موافقتكم حتى تتفضلوا باتخـــاذ الأجراءات اللازمة فى حالة موافقة لضميركم الملهم ٠

عرضت ملاحظاتى هذه عليكم شخصية ومكتوبة سيدى ٠٠

(*) محفظة ١٤٢ عابدين تركى وثيقة (٦٥) وهى مبتورة التاريخ والكاتب ويفهم منها انها تعبر عن رفض والى الحجاز العثمانى لمشروع سكة حديد السـودان ٠

صورة الوثيقة رقم (٢٦)

خطاب يوضح لنا تنازل تركيا
لمصر عن مينائى مصوع وسواكن
تمهيدا لمد سكة حديد السودان

كانت نتيجة المناقشة التى دارت فى مجلس الوزراء بخصوص الحاق مينائى سواكن ومصوع ، أن حصلت بعض الاعتراضات ، الا أن الذين يدينون بالولاء والاخلاص للذات الخديوية منهم ، والصدر الأعظم بصفة خاصة أوردوا بعض الردود المسكنة وأوقفوا تيار هذه الاعتراضات فقرروا احالتها على الحضرة الخديوية الرحيمة ، مباشرة بفرمان عال يصدر ، وفقا لرغبات الجناب العالى ، أى بدون أن تكون هناك أى علاقة مع والى الحجاز ، وفضلا عن ذلك فان الملاحة والجمرك والرسومات الأخرى أيضا قد حصلت داخل الادارة والأحالة طبقا للاشعار الكريم ولكن لما عرض على المجلس وبعد الأنتهاء من مد السكة الحديد الجارى مدها فى تلك الجهات فى ظل الحضرة الخديوية بمعرفة القومبانية العزيزية ، من جمرك المينائين المذكورين تسببت خسارة كبرى الى جمرك جدة من جهة التجارة الهندية ، ولهذه الأسباب يجب الاتكون الرسومات المذكورة داخلة فى الاحالة فأوضح صاحب العطوفة المستشار فى معرض الترويج قائلا : ــ

« حيث أن هذين المينائين قد أحيل فى الوقت الحاضر لمدة ثلاث سنوات، فالى أن تنتهى هذه المدة تكون السكة الحديد قد انتهى انشاؤها ، واذا ظهر ذلك الضرر الموهوم فعندئذ يمكن الرجوع الى انصاف الجناب العالى المعترف به لدى العالم وتوضح له الحالة ، واذن يتعين النظر فيما يجب لذلك ، فى ذلك الوقت وقد جازت هذه الكيفية استحسان المجلس وقبلها ٠

بعد العمل بالأهتمام بالحصول على الأرادة الرسمية المتعلقـــة بذلك فأرسلها لغاية موعد البريد القادم وأجراء ما يقتضى لقيدها فى الخزينة أى الحصول على الفرمان العالى الذى سيصدر فى هذا الشأن بأن يكون مدرجـا به الواردات المقررة بالغة ما بلغت مع ضم ٥٠٪ أسوة بما حصل فى عهـــد الحضرة الخديوية الأمجـــد ٠

(*) محفظة رقم ١٤٢ عابدين ـ معية تركى ـ وثيقة ٦٠ فى ١٧ القعدة سنة ١٢٨١ هـ ـ سنة ١٨٦٤ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٢٧)

خطاب يوضح أن مد سكة حديد السودان يضير بتجارة ميناء جدة

من أفندينا الى معتمدة الأستانة جعل مدة الأحالة (احالة سـواكن ومصوع) ثلاث سنوات انما هو ناشىء عن الفكرة الموهومة ، وهى أن أتمام السكة الحديد التى عزمت الشركة العزيزية المصرية على انشائها رأسا الى تلك الجهات ، بطريق السودان سيكون سببا لحصول الخسائر والمضـار لجمرك جده بسبب اتساع الأعمال بجمرك ذلك الميناءين ، والذى القى فى الاذهان أن جمرك جدة سيكون عرضة للخسائر وهدفا للمضار بعد اتمام السكة الحديد المذكورة ، انما أراد أن يفكر فى العواقب ، ولكن ليس فى حسابه هذا أدنى علاقة بالصواب ، بل هو عين الخطأ والغلطة ·

وانشاء خط حديدى بين مصر والسودان ، ومن السودان الى مصـوع وسواكن ، ليس هو من الأمور السهلة التى يفكر فيها ويبت فى أمرها فى لحظة واحدة وليس هو مما يمكن البدء واتمامه فى ظرف سنة أو سنتين ومال الشركة العزيزية لايكفى لمد السكة الحديد الا من مصر الى الخرطوم ، لذلك الحكومة المحلية (حكومة مصر) سوف تمد خط على حسابها الخاص وتحتاج السكة الحديد الى مدة ٣٠ أو ٤٠ سنة ، ولو فرضنا أن السكة الحديد المذكورة أمكن مدها واتصالها بسواكن ومصوع فى ظرف ٤ سنة أو خمس سنوات فان سواكن ومصوع ليستا هما وجده فى ساحل واحد بل هما متصلان برا بمصر وملحقاته بالسودان وجده ، فى أرض الحجاز بساحل آخر ·

والبضائع التى يراد تصريفها فى الحجاز تحمل وتنقل على السفن من الهند وخليج البصرة (العجم) وسواحل اليمن ويؤتى بها رأسا الى جدة والتى يراد تصريفها فى مصر من تلك الجهات تأتى بها رأسا الى جدة والتى

يراد تصريفها فىمصر من تلك الجهات تاتى الى مرفأ السويس أولا ثم تاتى الى سواكن ومصوع فهى فى غير حاجة الى مرورها بميناء جدة وليس من المعقول انه بعد أن تصل تلك البضائع الى سواكن أو مصوع يبقى بينهـــا وبين السويس مسافة ٤ أو ٥ يوم ، تخرج تلك البضائع وتحمل على الســـكة الحديد بأجور باهظة أو تذهب فى تلك الأقطار الشاسعة حتى تصـــل الى مصر ، بل المعلوم والظاهر أن تحمل فى السفن وترسل الى السويس حتى أن أكثر وابورات الشركتين تأسستا فى الهند من عهد قريب وكذا وابورات شركة الماجدى الامبراطورية ووابورات الشركة الشرقية التى فى البحر الأحمر تاتى الى السويس رأسا من غير أن تعرج على جدة ، وهذه وابورات الشركة العزيزية أيضا تقوم من سواكن عائدة الى السويس من غير أن تمر بجدة واذا كان الأمر كما ذكر ، افلا يلزم من يدعى حصول المضار والخسارة لجمرك جدة، أن يثبت مدعاة ويبين كيفية حصول ذلك الضرر وتلك الخسارة .

هذا وقد فهمنا من كتابكم العالى انه تقرر اضافة خمسين ٥٠٪ على المقرر اعطاؤه سنويا من الايرادات ... كما حصل ضم مثل ذلك وقت احالة ادارة تلك الميناءين للادارة المصرية أيام طلب ذلك جدنا المرحوم ١٢٦٢ هـ ، انه لم يكن بد من تلك الاضافة أسوة بما سبق الحصول عليه ، نعم ولكن لما احيلت ادارتها للادارة المصرية فى زمن جدنا المرحوم لم يكونا مقيدين بمدة لا سنة ولا اكثر بل كانت احالتها مطلقة .

واما طلبنا الحاقهما ، فقد حصل الوفاق عليه بتحديده بمده ، وقد بادرنا اعلامكم ذلك بصورة سرية راجين ، أن تبذلوا ما عندكم من الهمـــة وأن تستعملوا الحكمة والدقة لتحويل الأفكار عن ذلك القرار الى الصـــورة التى يريدها على الوجه الحسن بعرض ما كتبناه لكم وتبليغه لمن يلزم وهذا ما هو مرجو منكم ومأمول سيدى ...

(*) دفتر ٢١ عابدين ـ معية تركى وثيقة (١٠٢) ص ٢٨٣ فى ٢٨ القعدة سنة ١٢٨١ هـ ـ ١٨٦٤ م .

صورة الوثيقة رقم (٢٨)

خطاب يوضح لنا انشاء مصر لشركة تتولى مد سكة حديد السودان

بناء على ما اتصل بعلم دولتكم من الأخبار البالغة حد التواتر أن حضرة الباشا صاحب الدولة والفخامة والى مصر الرفيع الشأن قرر بهمته العاليـة انشاء عدة خطوط حديدية تمتد الى السودان ، ذلك الأقليم الواسع الأطراف من القطر المصرى وتمتد من حدوده الشرقية الى الحبشة الواقعة جنوبه ثم الى سواكن التى هى آخر حدوده على ، أز. تمتد على ساحل البحر الأحمر وتمر فى مواقع عديدة من الاقليم المذكور و. .ها سواكن الى مصوع المذكورة ومنها الى جوار الحبشه أيضا وان شركة كبيرة أسست حديثا فى مصر لهذا الغرض وأنه قد بوشر فعلا فى تنظيمها ٠

(الامضـــــاء)

(*) رقم المكاتبة ١٥ فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨١ هـ ـ ١٨٦٤ م مكاتبة وارده من الكتخدا ٠

صورة الوثيقة رقم (٢٩)

خطاب من السلطان الى الوالى (والى مصر)
يفيد موافقته على مد سكة حديد السودان

الخديو يشكر السلطان على موافقته على مد خط حديدى من الخرطوم الى مينائى سواكن ومصوع التى هى من ملحقات القطر المصرى من جانب الشـــــركة (القومبانية) العزيزية المصرية التى أسست تحت شرائط مقررة وأمتيازات معلومة فكانت من دلائل التسهيلات الملكية ومن محسناتها الجليلة النفع فى هذا العصر ٠

(الامضـــــاء)

(*) دفتر ٢١ عابدين رقم ٢٥ ص ٢٠٣ فى ٢٣ جمـــادى الأول سنة ١٢٨١ هـ من أفندينا الى الصدر الأعظم (فؤاد باشا) سنة ١٨٦٤ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٣٠)

خطاب يفيد ارسال بعثة مصرية لكشف منطقة كورسكو تمهيدا لمد السكة الحديد المزمع انشاؤها

بما أنه تقرر أرسال مهندسين الى ذلك الطرف للقيام بعمل الرسومات الخاصة بالسكة الحديدية المزمع انشاؤها فى السودان فقد كنا عرفناكم عندما كنتم هنا عن فرع وادى حلفا وهو أحد الرسمين أما الرسم الآخر فخاص بخط كورسكو وسيكون خطا مستقيما فيرجوكم اعطاء المهندسين خبيرين بهذين الطريقين أو لطرق أخرى أصلح على أن يكونا من جماعة حسين خليفة الخبيرين بتلك الجهات وارفاق موظف معهما ٠ مع تبليغ حسين خليفه أنه اذا اتضح فيما بعد وجود طرق أقرب وأسهل من الطرق المذكورة ويمتنع عن تعريفهما فيكون عرضة للعقاب وأن يكون المعاون الذى سيعين موافقا لأوامرهما وأن يكون الخفراء الذين سيعينون لحراستهما بسبب وجودهما فى الصحارى من رجال خليفه وهذا تنفيذا للأمر الكريم ٠

(*) دفتر نمرة ٥٤٥ معية تركى ترجمة الوثيقة التركية نمرة ٤ ص ٣٤ فى ١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ هـ ــ ١٨٦٤ م ٠ من المعية الى حكمدار السودان ٠

صورة الوثيقة رقم (٣١)

خطاب يوضح لنا قيام البعثة بمهمتها الكشفية ومعها كل احتياجاتها

سوف يتوجه الى السودان مهندسان انكليزيان ومعهما احد الأطباء لنظر ومعاينة خط السكة الحديد السودانية الذى سيجرى أنشــــاؤه بالسودان وسيكون معهم طبيعيا أشخاص مثل خادم وسقا ويلزم تجهيز مؤونة لمدة ٣ شهور أثناء سفرهم من اللحم الناشف المعبأ فى صناديق صفيح صــــغيرة وساردين وفاصوليا وبطاطس ومن سائر أنواع المأكــولات والأرز والجبن والملى والبكسماط بقدر الكفاية ، ١٢٠ زجاجة بيرة ، ٢٤ زجاجة نبيــذ ، وشاى بقدر اللازم مع أدواته ـ ملعقة وشوكة وسكين فى الصناديق وأن يرتب سقا وأغوات من دار الضيافة وطاه مع صرف ماهية ٣ شهور ترحيلة للذين تعينوا من دار الضيافة وسوف يسافر المذكورين صباح الغد ٠

(الامضـــاء)

(*) محفظة رقم (٣٦) ســـكة حديد ـ ترجمة الافادة الصادرة الى دار الضيافة فى ١٦ جمادى الآخر سنة ١٢٨١ هـ نمرة ٢٦ الموافق ١٦ نوفمبـــر سنة ١٨٦٤ م من واقع الوارد بدفتر صادر الافادات عملية المعية السنيـــة المحفوظ تحت نمرة ٤٩ جزء أول صفحة ٧٣ بند الظهورات ٠

صورة الوثيقة رقم (٣٢)

من الضرورى تزويـــد المهندســـان الانكليزيان اللذان سيذهبان الى السودان لعمل رسوم للسكة الحديد بأطعمة تكفى لمدة ٣ أشهر من اللحم المحفوظ والسردين والفاصوليا والبطاطس وأنواع المأكولات الأخرى التى تباع ضمن علب صغيرة من الصفيح بالاضافة الى الأرز والسمن والجبن والبقسماط، ١٢٠ زجاجة بيرة ، ٢٤ زجاجة نبيذ وما يحتاجون اليه من الشاى مع أدواته وملاعق وشوك وسكاكين وأن يعين لهما طبيب وطباخ واثنين من أغوات دار الضيوف وسقا ويصرف للذين سيعينون من دار الضيوف مرتبات ثلاثـــة شهور (بما فيهم المترجم بمرتب ٢٠ جنه مصريا) ٠

(الامضـــاء)

(*) دفتر ٥٤٩ معية تركى وثيقة ٢٦ ص ٧٣ فى ١٦ جمادى الآخـرة سنة ١٢٨١ هـ ــ ١٨٦٤ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٣٣)

تلغـــــراف

من الجنــاب العالى   الى : مدير قنا وأسنا

وردت برقيتكم التى تطلبون فيها أعداد القـــرب اللازمة للمهندسين المرسلين لوضع الرسومات الخاصة بالسكة الحديدية المقرر مدها بالسودان وارسالها مع الباخرة التى تقلهم فنبلغكم ضرورة اعداد القرب من هنـــاك بأى حال من الأحوال وبغاية السرعة نظرا لقيام المهندسين المذكورين على باخرة النقدية وهى باخرة مخصصة لحمل النقود من المديريات على أن تكون القرب جاهزة لدى وصولهم ٠

(الامضـــاء)

(*) دفتر ٥٤٥ معية تركى ترجمة المكاتبة رقم ٢٨ ص ٩٩ قسم ثانى.
فى ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ هـ ـ ١٨٦٤ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٣٤)

خطاب يوضح لنا رحلة اسماعيل بك الفلكى الى السودان للوقوف على امكانية مد سكة حديد بين سواكن وشندى

أنه قبل بضعة أشهر كان قد وفد اسماعيل بك الفلكى بموجب أرادة سنية للتحقق مما اذا كان فى الامكان انشاء سكة حديدية فى الطريق بين سواكن وشندى أو بين سواكن وبربر كما هو معلوم لديكم وقد عاد الموما اليه بعد انتهاء مهمته وأحضر معه خريطة مفصلة كبيرة الحجم لتلك الجهة وقد رسم منها خريطة مصغرة وبعد الدراسة أتضح أنه فى الامكان أنشاء سكة حديد فى طريق شندى وليس فى ذلك أى محذور وكل ما يحتاجه المشروع هو المال ٠

وطول هذه المسافة (٥٨٤) كم ولا يمكن أنشاء سكة حديد سواكن ـ بربر وذلك لوجود الجبال المرتفعة والأودية التى تعترض هذا الطريق ٠

(الامضاء)

(*) من شريف باشا الى الباشا المهردار بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٨٤ هـ الموافق سنة ١٨٦٧ م دفتر ٥٦٠ ص ٨٩ بدون رقم ٠

صورة الوثيقة رقم (٣٥)

تقرير المسيو فولر

خلاصة تقرير المسيو فولر عن السكة الحديد المزمع أعمالها لاتصال القطر المصرى بالأقاليم السودانية ، وعن السطح المائل اللازم أعماله فى أول شلال لأجل مرور المراكب من فوقه ٠

بما أن سعادة الخديوى أمرنى فى ابتداء سنة ١٨٧١ م بالبحث والمطالعة وأعمال المقايسة عن طريق لتوصيل القطر المصرى ببلاد السودان ، فبناء عليه أجريت المطالعات اللازمة ونتج عن ذلك التقرير الآتى بيانه بخصوص أعمال سكة حديد بين وادى حلفا وشندى وأعمال سطح مائل بأول شلال لزوم مرور المراكب من أعلاه ٠

« السكة الحديد من وادى حلفا التى طولها ٥٥٠ ميلا و ٣٣ زنجير » عن بيان تعيين المحطة الجنوبية والبحث الابتدائى عن الجهات التى يوافق بها أعمال محطتين انتهائيتين وعن تعيين الخط العمومى ٠

اما من خصوص محطة السكة الحديد اللازم جعلها فى النهاية القبلية نرى أن الأوفق انتخابها فى البلدة التى تدعى المطمة المتمة الكائنـــة على الشاطىء الأيسر من النيل أمام شندى التى موقعها فى ١٦ درجه ، ٤٠ دقيقة فى العرض البحرى من خط الاستواء ، ٣٢ درجة ، ٤٥ دقيقة طول شرقى من جرينتش لكون متمه هى المركز الأوفق (٣) لأنها على مسافة واحدة بين بربر والخرطوم أعنى على بعد ١٦٠ كيلومتر من كلتيهما وهى أحسن مركز للمتجر العظيم من الغلال والأقطان والسكر الذى يحتمل وروده من تلك الجهات ومن الأراضى المتسعة المخصبة الكائنة قبلى شندى سيما وأن شندى هى ملتقى

طرق الجمال التى ترد من الخرطوم ، ومن قسم البحر الأبيض ومن حمضل وسواكن والبحر الأحمر وأبو فراز (حراز) والبحر الأزرق ولو أن السفر فى النيل بين بربر والخرطوم معطل نحو الشهرين فى السنة بسبب شدة التيار بالقرب من الهجير ووجود بعض صخرات بالقرب من ملتقى الأنهر بجهـــة أبترا (عطبره) ولكنه بلغنى أنه صدرت أوامر سنية من الحضرة الخديوية بأزالة أو تقليل الموانع المذكورة ٠

(عن بيان تعيين المحطة البحرية والخط العمومى)

حيث أنه صار تعيين موقع المحطة الجنوبية أمام شندى فيلـــزم الآن تعيين المحطة الشمالية فنقول أنه بالنظر فى الخرطة يتضح أنه متى صار ازالة موانع أول شلال يكون السفر فى نهر النيل مستمرا بدون أن تنتقل من سفينة الى سفينة بين وادى حلفا أى لحد شواطىء ثانى شلال وبين أقاليم مصر فبناء عليه تخصيص موقع المحطة البحرية ينبغى أن يكون بحرى وادى حلفة ولذا يمكن انتخاب أحد الطريقين الآتى بيانهما الأولى تبتـــدىء من كرسكو أو بالقرب منها بمسافة ١٤٠ر٠٠٠ ألف متر بعد بحرى ثانى شلال ويقطع صحراء العتمور لحد النيل عند أبو حمد وبعد لحد الهيل عند أبو حمد وبعد ذلك يتبع اتجاه النيل لحد شندى والثانية تبتدى من وادى حلفـــا بالقرب من ثانى شلال وتتبع اتجاه النهر لحد أمبيجول وتقطع صحراء بهوده (بيوضه) لحد مطمه (متمه) أمام شندى وبالتالى فى ذلك يرى أن بعض الطريق الثانية هى الأرجح لأعمال السكة الحديد بها على أى وجهة ويجعل وادى حلفا المركز الأبتدائى يمكن استعمال النهر فى المسافة التى بين كرسكو ووادى حلفه البالغ قدرها ١٤٠ر٠٠٠ متر ويحصل منفعة للبلدان المخصبة العامرة بأهالى عديدة الكائنة بين هنك (حنك) ودنقله القديمة وعوضا عن ثلثمائه وثمانين الف متر يكون الطريق بالجبل فقط ٢٨٠ر٠٠٠ متر ويكون أعلى نقطة يمر عليها مرتفعة عن سطح النهر بنحو ١٢٠ متر بخلاف أعلا نقطة فى صحراء العتمور فانها بنحو ٦٠٠ متر وهاتان الصـــحراوان تختلفان عن

بعضهما ، وذلك أن صحراء النوبة هى كناية عن سهل أقفر به وديان عميقة ومياه آباره مالحة لاتنفع للوابورات بخلاف صحراء بهوده (بيوضة) فانها مبسوطة ومياهها كثيرة وعذبة وبها اشجار وأعشاب صالحه لقوت الجمال والمواشى مدة عملية السكة يؤخذ منها ما يسده عن جزء عظيم من الحريق اللازم للوابورات فيما بعد ، فهذه الأسباب جرى قطع النظر عن عمل الطريق (٤) بصحراء العتمور بين كرسكو وأبو حمد وصار انتخاب الطريق التى بين وادى حلفه وشندى ولأجل ذلك تكون وادى حلفة هى المحطة الشمالية للسكة الحديدية .

(تعيين مرور للسكة من وادى حلفا الى كوهة)

حيث انه صار تعيين المحطتين الابتدائية والانتهائية والاتجاه العمومى للطريق فيلزم الآن أن نبحث عن طريق مرور السكة من وادى حلفه الى الجنوب هل تكون على الشاطىء الغربى أو على الشاطىء الشرقى ولذا يجب أن يمعن النظر فى الصعوبة الناتجة من الرمال المتحركة فنقول أن الرمال المتحركة الموجودة على الشاطىء الأيسر من النيل بين وادى حلفا وكوهه هى ناتجة طبعا من طبقة الحجر المرمل فى النوبة ومن اتجاه الرياح المتسلطة ، فبناء على ذلك جسامة ما يوجد منها مستديم ولا يكون هناك طريقة لازالتها فلو أنه يمكن اعمال خط السكة على الشاطىء الأيسر من النيل ، وبعمله هناك لا يلزم تعدية النهر ويحصل زيادة اعتدال فى اتجاه السكة الحديدية الا أن العملية التى تلزم فى الشاطىء الأيمن من النيل تكون أقل جسامة ومصاريف ، ويمكن اعمال مقايسة عنها بالضبط ، وأما فى الشاطىء الأيسر بالصعوبة والتكاليف التى تنتج من العمليات اللازمة لمنع تسلط الرمال المتحركة على السكة ويخشى من بلوغها الى مقادير جسيمة ، وهذا لايخفى على من له رأيه بهذا الموقع فكذلك استصوب انتخاب المرور على الشاطىء الأيمن ، من وادى حلفا لحد كوهه ووضع المحطة فى وادى حلفه بمحل أرضيته توافق لبناء رصيف على شاطىء النهر وأعمال تسقيفة ومخازن ومحلات لوضع البضائع .

« فيما يكتص بتعدية النهر »

الطريقة المهمة من بعد ذلك ، هى انتخاب المحل الأوفق لتعدية النهر وقد صار البحث والنظر فى ذلك بالدقة بمعرفة المهندسين المرسلين من طرفنا من مدة كافية ، للمرسى على المرغوب ، فالذى تلاحظ لهم عند مرورهم بتلك النواحى هو انه يوجد قطعة صخرية غير منتظمة ممتدة الى مسافة جسيمة فى النهر ومنقسمة فى وسطها بمجارى طبيعية عميقة توافق لأن يعمل عليها قنطرة بالسهولة ، وقد أجروا أعمال خرطه مفصلة عن هذه الجهة والرسومات اللازمة وأرسلوها لنا فى حين كنا فى اسوان مع التعريفات اللازمة فمن المطالعة فيها اتضح لنا امكان أعمال قنطرة فى كوهة وانه بالنسبة لاتساع النهر وكون مجراه من حجر لا يحصل ضرر لأبغال وعواميد تلك القنطرة ولا لبنائها من ازدياد التيار ولأجل مد الاحتياط فى حل هذه المسألة امرت باعادة قياس النهر عسى أجد محلا يوافق لأعمال معدية تتحرك بالتجار لننظر فى الأرجحيـــة بينها وبين القنطرة فبعودة المهندسين لطرفنا وبرفقتهم الرسومات جـــرى أعمال المقايسات اللازمة عن تكاليف القنطرة والمعدية البخارية فبمقابلتهما مع بعضهما وبالنظر فى ذلك وملاحظة جميع ما يتعلق بتشغيلها يتحقق لنا أرجحية القنطرة عن المعدية .

فيما يختص بانتخاب أمبيجول لجعلها محطة للدخول فى الصحراء

من الاقتضا لأن يعين النقطة التى تجعل فيها محطة للانتقال من النيل للدخول فى صحراء بهوده (بيوضة) فأقول أن الأوفق تعيين امبيجول لداعى متانة شاطىء النهر بجهتها وعدم حصول تغيير به كما تبين ذلك من وجود أساس كبير من بناء قديم باقى فى حالة حسنة وجارى شحن وتفريغ المراكب بتلك الجهة أياما كان ارتفاع المياه فى النهر ، وفى انتخاب امبيجول فائدة أخرى وهى أنها فى ملتقى وادى المقطم الذى يمكن مرور السكة الحديد فيـــه بسهولة عند الخروج من وادى النيل لأجل الصعود على أول سطح من الصحراء بميل خفيف وعملية قليلة التكاليف وقد صار أعمال ميزات الطريق الأخرى

الجارى مرور الجمال منها المبتدئة من كورتى وهى قرية على بعد كم كيلو متر فى أعلى موقع من شاطىء النيل فوجد أن الخمسين كيلو متر الأول من هذا الطريق. ولو أنها توافق لسير الجمال فلا تصلح لأعمال سكة حديد بها لاستلزام أعمال انحدارات ومبانى جسيمة ٠

« وصف الطريق بالاختصار »

طول السكة الحديد هو ٨٨٩ كم مركبة من أربعة اجزاء الجزء الأول من وادى حلفا الى كوهة على الشاطىء الأيمن من النهر وطوله ٢٥٩ كم والجزء الثانى القنطرة اللازمة فوق النهر للتعدية ، والجزء الثالث من كوهه الى أمبيجول على الشاطىء الأيسر من النهر وطوله ٣٤٩ كم والرابع من أمبيجول الى شندى والمار من صحراء بهوده (بيوضة) وطوله ٢٨١ كم وبناء على ذلك فان عملية تلك السكة جميعها سهلة ولا تستوجب اعمال قناطر جسيمة ، ولائقة بجبال ما عدا القنطرة المختصة بتعدية النيل فى جهة كوهة ، وعلى قدر الأمكان يصير مرور السكة بطول النهر وتكون نافعة للبلاد والأراضى المنزرعة ومزروعها من وسط الجبال فى بعض المواضع هو خشن من كثرة العمليات التى توجب زيادة التكاليف ومرورها من الصحارى هو لأجل عدم تتبع أعوجاج النيل لاختصار المسافة وبذا يكون طول السكة جميعه كما ذكرنا ٨٨٩ كم مع ان طول المسافة بين نقطتى مبدئه ونهايته بتتبع مجرى النيل تبلغ ١٣٠٠ كم تقريبا ٠

« عن بيان الأهمية المحلية والعمومية التى تنتج من انشاء هذه السكة الحديد وعن حركة البضائع التى يؤمل نقلها »

لا لزوم لسرد كافة الفوائد التى تعود على بر مصر من انشاء هذه السكة الحديد لأنها تظهر بداهة لمن يكون لهم أدنى المام بمعرفة جهات الوجه البحرى والصعيد من مصر والجهات السودانية غير أنى اعترف بأن الأيضاحات التى أحضرها المهندسون المعينون من طرف وزيادة الأهمية العمومية لمسألة

التوصيلات المستقيمة قد أكدت عندى ضرورة لزوم هذا المشروع بالنظر لتوسيع العمارية والمنافع الملكية والتجارية ومن المعلوم أنه جارى جلب سن الفيل والذهب وباقى الأصناف الثمينة المتحصل أكثرها من أقاليم قبلى أفريقيا تارة بالسير على النيل وتارة بالقوافل التى تمر من الصحارى فنقل هذه المتاجر بواسطة أعمال السكة الحديد يسهل ويتزايد زيادة عظيمة ، كما أن جسامة وكثرة ما ينقل من الغلال والسكر والقطن التى ينتج من الأراضى السهلة السودانية المتسعة لتصديرها للجهات الشمالية تصير أضعاف ذلك ثم انه لا يمكن الآن حصر كافة المنافع التى تحصل فى المستقبل من أعمال السكة الحديد السودانية غير أنى أقول أنه بمد هذه السكة الى جهة الجنوب تكون مكملة لجملة الاتصالات المستقيمة الموصلة نصف الكرة الغربى بالهند وبلاد الشرق فاذا صار ترتيب وابورات بحر خفيفة وسريعة الحركة بحيث يمكنها تعدى أول شلال على السطح المائل المنتظر أعماله ، وجعل تلك الوابورات موصلة للطريق من الروضة التى هى نهاية السكك الحديد المصرية الآن الى وادى حلفا الذى هو مبدأ السكة المزمع أعمالها وصار مد السكة الحديد من شندى الى مصوع أو الى أى ميناء موافقة على البحر الأحمر فيحصل اندفاع مخاوف ومخاطرات البحر الأحمر واختصار طريق بلاد الهند والصين واليابان واستراليا ، بمسافة يوم واحد واذا صار اتصال الروضة مع وادى حلفا بواسطة السكة الحديد يتوفر من هذه المسافة أيضا مدة يومين فتكون مدة اختصار الطريق المذكور بواسطة ما يعمل من السكة الحديد بالقطر المصرى وملحقاته بمدة ٣ يوم وتصير اسكندرية متصلة مع البحر الأحمر بواسطة سكة حديد بدون انقطاع وحيث تتقدم التجارة واستعمال المراكب التجارية للهند والشرق صار تزايد نقل السياح والبضائع التجارية فطبعا بسهولة واختصار السفر فى البر ، ويحصل فيه أزدياد أعظم وأكثر من الأول كما سبق الذكر ، وينتج عن ذلك فائدة عظيمة وقد أن الآوان لمباشرة هذا المشروع النافع لأن حسن الأدارة والتدابير النافعة التى أجراها سعادة الخديوى من منذ عدة سنين ببلاد السودان وعلى مقتضاها صار توزيع بذور القطن وخلافة مجانا ، وقد اكتسبت تلك البلاد التقدم فى ممارسة الزراعة ومهدتها لتغييرات حسنة عظيمة فى أحوال أراضيها الزراعية يلزم عليها تصدير محصولاتها بسوق ذو مكاسب جسيمة فصار مستلزم الحال لتسهيل نقل الحبوب والسكر والأقطان التى تتحصل منها

لتصديرها للبلاد الغربية ، وفضلا عن ذلك رتب أيضا سعادة الخديوى المشار اليه عمال حكومته ودون القوانين اللازمة حتى صار الأمن والأمان على النفس والمال بكافة البلدان من الاسكندرية الى كردفان بدرجة كبيرة تفتقر عليها كثير من دول أوربا وحيث أن حالة هذه البلاد قد تحسنت هكذا فلا عجب من سرعة تقدم الزراعة والتجارة والصناعة بها ويمكننا أن نؤكد بلا خلاف انه لم يكن ناقص لمصر لزيادة ثروتها التى لاتحصر سوى وسائل التوصيلات والتنقيلات .

« فيما يخص حركة السكة فى المستقبل »

من بعد نهو عملية هذه السكة تكون أغلب البضائع التى نرسلها بها الى الجهات الشمالية هى الغلال والسكر والقطن والصمغ والسنامكى والبلح والابانوس والجلود والأخشاب ذات الروائح المعطرة وملح الفلى والذهب وسن الفيل وريش النعام وبعض محصولات أخرى من محصولات البلد وصناعاتها ، ويكون ما يرسل برسم تلك البلاد هى المانيفاتورة والماكينات والتحف والآلات والدخان والبن والأرز والفخار الصينى والغلال والخرز وأصناف أخرى .

الطريقة المستعملة الآن لنقل البضائع الى الخرطوم وكردفان

المراكز التجارية العظيمة هى الآن الخرطوم وقسمى كردفان ودارفور فاغلب البضائع الواردة الى الخرطوم تكون على البر ثم يجرى شحنها بالمراكب الموجودة بالنيل وتسمى ناقورة وهذه المراكب مصنوعة من خشب السنط بصناعة بسيطة جدا غير أنها توافق للسفر فى تلك الجهات والشلالات بحيث اذا حصل بها خلل يمكن تعميرها فى بعض ساعات وتلك المراكب هى حمولة أربعين تونولاتة بالأكثر وتسافر لحد أبو حمد ومن هناك يصير تحميل البضائع المذكورة على الجمال لارسالها الى كرسكو من صحراء العتمور ، ثم يصير شحنها بالتالى بمراكب لتوصيلها الى أول شلال ، واذا كان فى مدة فيضان النيل يمكن أن المركب تستمر لحد أسوان وفى غير زمن فيضان النيل

يصير تفريغ البضائع فى البلدة المسماه شلال لأجل نقلها علي الجمال الى أسوان ونزولها دفعة ثانية فى المراكب الى المحروسة ، فعلى ذلك يستلزم الحال لنقل البضائع من الجمال الى المراكب خمس مرات والسفر بالجمال على مسافة قدرها ٣٩٠ كم وأما فى كردفان ودارفور فالجارى هو تحميل البضاعة على الجمال لعبور الصحراء ، ثم يصير شحنها بمراكب فى بلدتى دبه وهندك لتوصيلها بلــدة صغيرة الكائنة بحرى ثالث شلال ، ومن هذه البلده يصير تحميلها على الجمال لحد وادى حلفا ، ومن بعد ذلك تستمر فى الطريق المذكور أعلاه واذا كان فى وقت فيضان النيل يمكن أن تستمر المراكب لحد البلدة المسماه أمكة الكائنة بحرى ثانى شلال غير أن هذا القسم من الطريق المتعب وفيه أخطار وصعوبات كثيرة وبين قسم كردفان والمحروسة بالطريق الأولى يلــزم تغيير التحميل خمس مرات والمسير بالجمال يبلغ ٩٢٨ كم وبالطريقة الثانية يتغير التحميل خمس دفعات والمسير على البر يبلغ ٦١٥ كم وأما قسم دارفور بعده من دبه يزيد نحو ٣٠٠ كم عن كردفان •

« فيما يختص بسكة واحدة »

أول تدبير يخطر بالبال لاختصار طول مدة السفر ومنع كثرة المصاريف فى مثل هذه التنقلات هو تحسين أحوال السياحة على النيل ، وقــد عرفت الحكومة المصرية من مدة مديدة ، صعوبة هذا الشغل والمصاريف الجسيمة التى يستدعيها وعلم الآن أنه لايوجد طريقة خلاف انشاء سكة حديد لتوصيل النيل دن شمال ثانى شلال الى القسم الكائن بشمال خامس شلال وطريقة لتعدية أول شلال ولا عجب من زيادة الأهتمام بهذا المشروع العظيم ومع ذلك تأخير أعمالها لحد الآن مما ينبغى التهنئة عليه لأن سكة الحديد الضيقة اللازمة لنقل ما يؤمل نقله من السودان ، ما كانت معروفة ، وما كان يعلم بالتجــربة أن السودان تنتج حبوبا وأقطانا وسكر وفضلا عن هذا ينبغى اعتبار هذه السكة الحديدية مشروعا كاملا لايقبل التجزى ولو أن طولها ٨٨٩ كم اذ لاتنتم ثمرة تشغيل جزء منها لأن تشغيل البعض لا يكون له ثمرة مناسبة لثمرة الكل •

« فيما يختص بتكاليف السكة الحديد بالسودان »

اذا صار استصواب أعمال سكة حديد باتساع ثلاثة أقدام وستة بوصات بين الشريطين ، فلأجل امكان أعمال انحدارات ميلها لغاية متر واحد فى الخمسين مترا يلزم استعمال قضبان حديد ثقلها خمسين رطل عن كل ياردة مع كراسى وأسياخ حديد وجاويكات مناسبة الى القضبان وأقل قطر فى المنحنيات يكون الف قدم فحينئذ يكون بواسطة سكة حديد مستوفية الشروط مثل هذه ، فممكن نقل مقدار جسيم من البضائع بانتظام ووفر بواسطة عمل انحدرات ومنحنيات موافقة لحـــالة الأراضى الطبيعية قد أمكننا رســـم السكة بدون أحتياج لعمل خروق بداخل الجبل ، وما هو لازم قطعه من الأحجار بواسطة اللغم هو شىء جزئى جدا ، ولا يوجد أشغال جسيمة فى هذا الخـط سوى القنطرة اللازمة لتعدية النيل ، فى جهة كوحة ، فلو أنه مستلزم الحال لجلب مهمات السكة والقنطرة من بحر برا الا أنه لامانع من أجراء عملية الجسر جميعها بواسطة مهندسين الحكومة وحيث صار حصر تكاليف تلك السـكة بما فيها المحطات والمخازن والأرصفة والمهمات والورش وجميع المصـــاريف اللازمة لاتمامها مبلغ ٤ مليون جنيه باعتبار الكيلومتر الواحد أربعـــة آلاف وخمسمائة جنيه ٤٥٠٠ جنيه ، وبالنظر لسهولة العملية يمكن اتمام تلك السكة جميعها فى ظرف ثلاث سنوات وبما أن مبلغ الأربعة مليون جنيه المرقوم هو بما فيه مصاريف الأجرية وثمن المهمات وقيمة تكاليف نقلها وخلافة سواء كان من بحر برا أو من مصر ، فاذا رغبت الحكومة المصرية ، توريد الأنفار والمهمات القريبة لمحل العمل مثل الحجر المرمل وحجر الجير ، ونقل المهمات عند ورودها من بحر برا على طرفها مع احضار الصنايعية التى لا يمكن وجودهم بمصر لأشغال لايمكن أعمالها الا بواسطتهم فيبلغ مصاريف ما تتعهد به الحكومة واحد مليون وخمسمائة الف جنيه ١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيـــه مصرى والبـــاقى أعنى ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه تكون قيمة تكاليف المهمات اللازم جلبها من بحر بـــرا وأظن أن هذا هو الأوفق والأوفر .

« السطح المائل اللازم أعماله فى أول شلال طوله ٣ كيلومتر »

بما أن التعطيل الحاصل فى اتصال الوجه البحرى بوادى حلفا هو من وجود الصخرات والتيار الشديد فى أول شلال ومترتب على ذلك ضرر جسيم نظرا للمصاريف والعطل الناتج من شحن وتفريغ المراكب فلأجل سلوك المراكب فى الجهة المذكورة كان عرض للحكومة عن أزالة الصخرات الموجودة فى أول شلال بأسوان غير أنه مع موافقة اجراء هذا التصميم ما كان ممكن معرفة ما يلزم لهذه العملية من التكاليف والزمن لداعى شدة صلابة الصخور المقتضى ازالتها وعدم الوقوف على معرفة ما يحصل فى حركة المياه فى الشهر بتلك التغييرات فكأنه حصل التصميم على اجراء ما يقتضى لازالة تلك المحظورات اذا لم يوجد وجه آخر مناسب للأجراء وحيث وجد امكان لازالتها واجراء التوصيلات بواسطة المراكب بطرق متحقق نجاحها ويمكن معرفة مصاريفها للسهولة واجراها فى مدة يسيرة من الزمن وهذا أيضا من الضروريات فالطريقة المعروضة منا عن أعمالها هى مستقر به وأوفر ويمكن حساب تكاليفها بالضبط وهى تحتوى على استعمال قوة مياه الشلال لسحب المراكب على سكة حديد مائلة بواسطة فرس مركب علىّ عجل ، ويكون ذلك فى الشاطىء الأيمن من أسفل الشلال وعلى بعد ٥ كم قبلى أسوان الى أعلا الشلال فى ميناء بلدة الشلال التى هى بحرى جزائر بجن وأنس الوجود ، فلأجل تعدية أى مركب يصير مرساها فى حالة ما هى عائمة بالنهر على الفرس المستعد لنقل المراكب والفرس المذكور يجرى صعوده على السكة الحديد المائلة بواسطة آلات موضوعة فى نصف مسافة السكة المائلة المذكورة التى يبلغ طولها نحو ٣ كم والآلات المحكى عنها تكون قوة ٤٠٠ حصان وتحريكها يكون بالمياه ليس بالبخار بواسطة ضغطها وكبسها فيها بطلومبات ذات قوة جسيمة ومتحركة بواسطة عجلتين كبيرتين موضوعتين على سقالات ومتحركتين بواسطة قوة التيار بأسفل الشلال .

ويصير انتخاب محل موافق لأعمال الورش ومحلات لوضع البضائع وخلافة بالقرب من بلدة سحيل والمسافة التى تكون عليها السكة الحديد لنقل

المراكب هى فى زمن فيضان النيلبطول ٢٣٠٠ متر ، وفى زمن التحاريق تكون بطول ٢٩٥٠ متر وسرعة مرور المراكب على السكة المذكورة ، وتختلف من ٥ الى ١١ كم فى الساعة الواحدة على حسب ثقل المراكب وقوة الآلات المذكورة تكفى لنقل مراكب بخارية ومراكب مشحونة على هذه السكة ٠

واما تكاليف أعمال السطح المائل والآلات والورش والأرصفة بما فيها جميع المصاريف اللازمة لغاية نهو هذه العملية تبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ ألف جنيـــه ويمكن نهو ذلك فى ظرف سنة ونصف ويمكن تقسيم هذه المصاريف ، كمـــا توضح بخصوص السكة الحديد السودانية بشرط انه يلزم من المبلغ المرقوم ١٠٠ر٠٠٠ الف جنيه للمهمات المقتضى جلبها من بلاد برا ، ١٠٠ر٠٠٠ جنيه للمصاريف المقتضى أعمالها فى القطر المصرى ، ولما توضح فيما تقدم ينتج فائدة عظيمة من هذه العملية بالنسبة للتكاليف اللازمة لأجرائها ومن الأقتضى اتمامها قبل الشروع فى عملية السكة الحديد السودانية لأجل سهـــولة نقل المهمات والأنفار والصنايعية اللازمة للسكة المذكورة ٠

« النتيجـــة »

كان مرغوبنا قبل تقديم هذا التقرير الأستحصال على معرفة الايراد الذى يمكن الحصول عليه من السكة الحديد المذكورة ولكن أغلب البضائع والركاب الذين يصير نزولهم بهذا الطريق لايحصل جلبهم اليها الا من بعد نهو عمليتها وهذه الصعوبة تحدث فى حســـاب ايراد أى ســـكة حديد اذا لم تكن البلدة المراد أعمال السكة الحديد بها محصولها معلوم وكذا الأرجحية التى تنتج من المتاجر فى تلك البلدة وأما من خصوص السكة الحديد السودانية وحـــركتها فمعلوم أن البلاد المجاورة لها من جهة الجنوب أو المتصلة بها بواسطة غدران صالحة لسفر المراكب بها وبالطرق فى البر يمكنها الحصول على القطن والسكر والغلال وهذه البلاد أراضيها متسعة جدا ووقت عمل السكة الحديد يمكن تصليح مقدار عظيم من أراضيها المتروكة يرد منها أرزاق جسيمة للتجارة ويرد من

ويرد من الغابات المتسعة الموجودة بها أخشاب من أجناس مختلفة بأثمان واهية تستعمل فى حريق الوابورات وبناء على ذلك يحصل وفر جسيم فى الثمن وقد أحضرت اللوكوموتيفات فاذا فرض المصاريف اللازمة لحركة السكة الحديد السودانية تبلغ ٦٠٪ من الايراد العمومى وذلك المقدار هو زائد ٧٪ عن متوسط مصاريف السكة الحديد فى بلاد الهند ، فلاشك أن الايراد الذى يمكن الحصول عليه من التجارة المحلية والتجارة الواردة من الهند وبلاد أوربا يكافى رأس المال الذى ينصرف فى أعمال السكة المذكورة ، وعلى أى حال يحصل زيادة فى ثروة أهالى مصر من اتساع وعمران الأراضى الباقية للآن متروكة .

أنه من جملة المنافع التى تنتج للوطن من انشاء هذه السكة هو أن الأهالى الموجودة بدون منافع ولا مكاسب بجهات خط الاستواء الخالى من العمارية والمدنيـــة عندما ينظروا استغراب نقطة العمارية بوجود السكة الحديد فى شمال بلادهم وسهولة وصولهم لجهة العمار ، فبحسب الطبيعة البشـــرية والأحتياجات الانسانية يلتزموا بوقتها بطبيعتهم على القيام من المحـــلات المقفرة الخالية من التعيش ويحضروا لذلك الطرف ومن هناك يحضروا الى مصر شيئا فشيئا رغبة فى الاشتغال بالمكاسب والمعايش التى لاتوجد فى بلادهم وهذه من ضمن المسائل المهمة المنظورة للحضرة الخديوية ، والحصول عليها لايمكن الا بسهولة اتصال الأقاليم المصرية بالاقاليم السودانية بواسطة أعمال السكة الحديد المحكى عنها .

ومن الواجب علينا أن نذكر هنا انه صار الأجراء حسب منطوق أوامر سعادة الخديو التى أصدرها بخصوص التسهيلات للمهندسين الذين أرسلوا من طرفنا وجميع موظفين الحكومة الى الخرطوم بذلوا غاية همتهم فى المساعدة التى اقتضت وكذا حصل لنا غاية المنونية من اجتهاد الأهالى عموما من بذل الهمة فى علاقاتنا بكل بشاشة ولطافة وأنه فى مدة اجـــراء هذه المأموريـــة الطبوغرافية (١٢) ما حصل لنا أدنى تكدير ولا مشاجرة ولا منازعة ولا خطر .

بعد أن تقدم هذا التقرير للأعتاب السنية فبالمصادفه حضر منزنجر بك مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر وبحسب معلوماته بالجهات والأراضى والطرق التى بتلك الجهة المناسبة سبوق أقامته ومكثه

بذاك الطرف أعرض شفاها عن وجود طريق آخر أقصر وأقرب جدا من الطريق المذكورة بهذا التقرير وهى من شرق كروسكو الى بربر وأن هذه الطريق معروفة ومذكورة أيضا بالتواريخ القديمة وأنه موجود بها أبيار ماء عذبة وأبيار ماء فواره أيضا وبواسطة قرب هذه الطريق يسهل أعمال خط السكة الذى يضم مصر بالأقاليم السودانية ، فى وقت مستقرب ، ويستمر بعد ذلك الى البحر الأحمر بجهة مصوع ويحصل توفير جملة أعمال من الأشغال المذكورة بهذا التقرير كما هو مبين أدناه .

« بيان الفوائد الجسيمة التى تتحصل من هذا الخط الحديد الذى يبتدئ من النيل فى شمال أسوان لحد الروديسية أمام أدفو ويتجه جهة الجنوب بميل خفيف للشرق ويتصل بالنيل قبل بربر بمسافة يسيرة »

أولا — يقصر الخط الذى يضم مصر الأصلية بواسطة السودان ويستمر بعد ذلك الى البحر الأحمر بجهة مصوع .

ثانيا — تجنب الأشغال الصعبة جدا المبغى أعمالها فيما بعد بداعى صعوبتها بين أسوان ووادى حلفا .

ثالثا — يستغنى عن الخط المائل الذى يعمل فى أول شلال بما أن مرور المراكب يحصل بدون صعوبة لحد ما يتصل الخط المذكور بسكك حديد مصر الى الروديسية التى هى رأس الخط المؤقت .

رابعا — يتوفر أعمال قنطرتين على النيل وقنطرة أخرى على جهة عطبرة فى فى المستقبل لحد البحر الأحمر .

خامسا — خلاف التوفيرات الجسيمة التى تحصل من الفوائد المتقدم ذكرها يسهل أعمال تلك السكة بداعى أن الأشغال المذكورة يصير الشروع فيها فى شمال أسوان يعنى من مصر المعمورة عوضا عن البدء من وادى حلفا التى هى بلدة فقيرة وقليلة المعمورية وأيضا يسهل الحصول على تدارك المهمات والمؤونة للأنفار وثقل التكاليف والأثمان .

سادسا – تيسر تنجيز كامل للمشروع بكيفية مستوفية قطعية بتوصيل مصر بالســــودان •

(١٣) وبما أن مسيو بروكش معلم اللسان والتاريخ القديم كان قد أخبر عن وجود جملة ابار فى معدن الذهب الموجود فى الصحراء الكائنة ما بين كرسكو وابو حمد والبحر الاحمر ، وقدم خريطة عن الصحراء المذكورة ومحلات الآبار وفى وقتها صار أبعاث الخريطة المحكى عنها الى حسين بك خليفة ، مدير بربر لاستكشاف الصحراء والآبار على مقتضاها والموما اليه بعد أن اجــــرى ذلك بواسطة من عينة من أجل الخبرة أعرض للمعية نتيجة الاستكشاف الذى منها تبين وجود جملة ابار بعضها جافة من الماء والبعض مائه مالح ووجـــد هناك جملة اشياء على وجود ابار واثار قديمة انما لم يستدل على معـــدن الذهب ولهذا مزمع ارسال مهندسين لاستكشاف المعدن المذكور فلهذه الاسباب اقتضت الارادة السنية توقيف توصية مهمات السكة الحديد التى كان مزمعا التوصية عنها حتى يجرى استكشاف هذا الطريق الذى قيل عنه أخيرا •

بمناسبة ما توضح عن قربه وسهولة وجود ابار المياه الحلوة فيه بحيث اذا كانت تلك الآبار لم تكف ادارة خط السكة فمع وجودها يمكن فحت جملة آبار زيادة بحسب اللزوم حيث وجود الآبار من الأصل يدل على امكان فحت خلافها ولأجل معرفة حقيقة الكيفية صار تشكيل فرقة مخصوصة مركبة من ضابط أركان حرب ومهندسين استحكمات وبالفعل تعينت تلك الفرقة وأرسلت لاستكشاف هذا الطريق ومعرفة الآبار الموجودة فيه والنظر فى أمكان تركيب واعمال خط السكة الحديدية ، وصار الأمر مرهون على كسب معلومات لبقية الطريق المذكور حتى انه عند عودة الفرقة المذكورة من ذاك الطريق بتفصيلات ما يظهر لها فبوقتها ينظر فى الأرجح والممكن من اي الطريقين ، اما هذه او الأولى فاذا اتضح ارجحية وامكان اعمال السكة فى الطريق الذى عرض عنه أخيرا فبوقتها يجرى أبعاث مهندسين السكة الحديد لمقايسة وأخذ ارتفاعاته واعمال مقايسة عنه وعلى مقتضاها يجرى التوصية على المهمات المقتضية ، اما اذا ظهر عدم امكان اعمال السكة بهذا الطريق عندما يجرى الاقـــرار على اعمالها بالطريق الذى تقرر عنها من المسيو فاولر ، ويجرى توصية مهماتها ولوازمها على

الوجه المشروع بحيث أن مسالة السكة الحديد السودانية لايعتريها الا تأخير قليل ، وهذا ناشىء من أهمية هذه المسألة الجارى مطالعتها والوقوف على حقيقتها ٠

طبعت بالمطبعة السنية فى ظل الحضرة الخديوية أواخر المحـــــرم سنة ١٢٩٠ هـ ألف ومائتين وتسعين من الهجرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه السادة الكرام ٠

هـــــامش :

المراكز التجارية هى الخرطوم وترد البضائع اليها بالبر ثم تشـــحن بالناقورات وهى مصنوعة من خشب السنط وتحمل ٤٠ تونولاته من الخرطوم الى أبى حمد ومنها تحمل البضائع على الجمال الى كرسكو ثم تشحن من كرسكو الى أول الشلال اذا كان وقت الفيضان يمكن للمراكب مواصلة المسير حتى أسوان ٠ أما اذا كان وقت غير الفيضان فيصير تفريغ البضائع عند البلدة المسماة الشلال لأجل نقلها على الجمال الى أسوان ونزولها دفعة ثانية فى المراكب من أسوان الى مصر وأما فى كردفان ودارفور فالجارى هو تحميـــل البضاعة على الجمال لعبور الصحراء ثم يصير شحنها بمراكب من بلدتى دبه وهندك وذلك لتوصيلها الى بلدة صغيرة كائنة بحرى ثالث شلال ، ومن هذه البلدة تحمل على الجمال لحد وادى حلفا ، ومنها اذا كان فيه فيضان يمكن للمراكب أن تستمر لحد البلدة المسماة أمكة الكائنة بحرى ثانى شلال ـ الجمال تسير ٩٢٨ كم وبالطريق الثانية يتغير التحميل خمس مرات والمسير على البر يبلغ ٦١٥ كم وأما قسم دارفور بعده من دبه نحو ٣٠٠ كم ٠

(أمضـــــاء)

(*) محافظ الوثائق الأوربية ـ عصر اسماعيل ٠ تقرير المسيو فولر ١٢٩٠ هـ ـ الموافق ١٨٧١ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٣٦)

خطاب من نظارة الجهادية يفيد انهاء مهمه البعثة التى اكتشفت المنطقة الواقعة بين أسوان وبربر •

أن المهندس عبد القادر بك وحسين ابراهيم أفندى والبكباشى (فيشه) الأمريكانى الذى سبق أن قاموا لكشف المنطقة التى تبدأ من أسوان وبربر قد عادوا نهارا منها الى هنا من المهمة التى أنتدبوا اليها وانى اقدم من طية الخريطة النظرية التى وضعوها لكشفهم فى ذهابهم وأيابهم وهذه الخريطة تشمل الطريق الموصلة من ادفو الى العلاقى ومنها الى أبى حمد ومن أبى حمد الى بربر وقد أشير عليها باللون الأصفر وقد فهم من التقرير المقدم منهم أن هذه الطريق اكتشفوها فى عودتهم وأنها خالية من العقبات سهلة وملائمة لأن تمد عليها السكة الحديدية لأنها تمتد الى مسافة ٤٨٥ ميلا تقريبا بين أدفو وبربر وأنه اذا كان الماء فى هذه الطريق قليلا فالمأمول أن يوفر فيها الماء بعد أن ينظر فى أمر توفيرة أبان فصل الشتاء وأن هذا الخط لايحتاج لغير قنطرة واحدة تنشأ فوق النيل وعليه فان الطريق الذى اكتشفه ووضع تصميمه المهندس فولر وهو من وادى حلفا الى المتمه وقد أشر عليه باللون الأحمر طوله ٥٥٠ ميـــلا •

ومع ذلك فهو لايمتد حتى أدفو • فالطريق الذى اكتشفه عبد القادر بك وزملاءه أقل طولا فأرجو أن تتفضلوا لعرضه ذلك على السدة السنية •

(الأمضـــاء)

(*) ترجمة الافادة الصادرة من الجهادية الى الباشـــا المهردار فى ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩٠ هـ ـ ١٨٧٣ م سجل ٢٨٧٣ صفحة ١٢٢ نمرة ١٨ •

صورة الوثيقة رقم (٣٧)

ارادة سنية الى قائمقام حكمدارية السودان

لازم لاشغال السكك الحديد السودانية ٣٥٠٠ نفر من مديرية دنقله فيلزم أبعاث القدر المذكور لطرف شاهين باشا مأمور أشغال السكة المذكورة واذا كانت تلك المديرية لاتقدر على أرسال تلك الأنفار بالطوع والأختيار فيصير جبرهم من طرفكم على التوجه وبعد ذلك ان لم يحصل توجههم ففى الحال تعرضوا لطرفنا لأجل تعيين عساكر باشبوزق لجمعهم وأبعاثهم الى محل العملية المذكورة جبرا وقهرا ٠

(الأمضـــاء)

(*) دفتر ٢٢ عابدين صادر تلغراف صورة التلغراف الشـــفرة العربى ٢٦٣ ص ٥٩ فى ٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٢ هـ ــ ١٨٧٥ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٣٨)

خطاب يفيد رفض سكان بلدة أرقو وحفير والأردى من العمل فى مد سكة حديد السودان

ورد للمعية تلغرافين من أهالى أخطاط أرقو وحفير والأردى التـــــابعين مديرية دنقله بالتظلم من طلب أنفار منهم لعملية السكك الحديد السودانية بقولهم أن أنفار سواقيهم قليلة والاغلب جاريين تطبيق ساقيتين فى ساقية بداعى قلة الأنفار واذا أخذ منهم انفار لهذه العملية تعطل سواقيهم من الزراعة ويحصل فرار الأهالى ويؤول الأمر الى الخراب لآخر ما قالوه من هذا القبيل على أنه من المعلوم أن أنفار تلك المديرية كثير حتى بهذا السبب حاصل توجه بعضهم الى جهات بحر الغزال وخط الأستواء وكردفان ودارفور لأجل التشبث فى ايذاء الأهالى وشن الغارات عليهم لاسترقاقهم والأستمرار فى تجارة الرقيق المنوعة قطعا كما سبق أشعاركم بالتلغراف فحبذا لايرى سوى أن تظلمهم بما سبق أيضاحه انما هو يقصد تخليهم من الأشغال المفيدة للوطن ومن الأقتضى أن ينظر فى ذلك بطرفكم ويفاد سريعا عن كيفية هذه الأقوال الغير حقيقة لأجل المعلومية ٠

(الأمضـــاء)

(*) دفتر ٢٢ عابدين صادر تلغراف ـ صورة التلغراف الشفرة العربى ٣٤٢ ص ٧٣ فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٩٢ هـ ـ ١٨٧٥ م ٠ من خيرى باشا الى قائمقام حكمدارية السودان ٠

صورة الوثيقة (٣٩)

خطاب من مأمور أشغال السكة الحديد السودانية الى المعية

جواب يذكر أن مستر (جونسون) مهندس السكة الحديد السودانية طالب تعيين ستة مهندسين من أرباب الرتب الصغيرة وواحد آخر أما أن يكون برتبة البكباشية أو القائمقام لأشغال الهندسة لعملية السكة السودانية فيروم العرض عنهم للأعتاب ،وأن وافق يصدر الأمر للجهادية بارسالهم ويفاد٠

(الأمضـــاء)

(*) دفتر ٥ معية وارد الأفادات صورة المكاتبة رقم ١٢٨ ص ١١١ فى تاريخ ٣ رجب سنة ١٢٩٢هـ ـ ١٨٧٥م ورد فى ٥ منه ٠ من مأمور أشغال السكة الحديد السودانية الى المعية ٠

صورة الوثيقط رقم (٤٠)

خطاب من خيرى باشا الى مدير دنقله بشأن ارسال الأفراد اللازمين لمد سكة حديد السـودان

بشأن ٣٠٠٠ نفر المقتضى أرسالهم من مديريتكم لأشغال جسر السكة الحديد من عبكة وما فوق هل يمكن أرسالهم بمؤنتهم أم كيف وأن كان غير ممكن أرسال مؤنتهم معهم هل ممكن مداركة وأرسال ثلاثة آلاف وخمسمائة أردب ذرة لزومهم من مديريتكم بطريق البحر لحد محطات مرشد وسرس اللذين هما بين عبكة وسمنة أم لا وان كان ممكن تدارك وأرسال القدر المذكور من الأذرة فما مقدار ثمن كل أردب وتكاليف توصيلة لحد المحطات المذكـورة فافيدونا عن ذلك ٠

(الأمضـاء)

(*) دفتر ٢٣ عابدين صادر تلغراف رقم ٥٠٨ ص ٨٦ فى ١٦ رجب سنة ١٢٩٢ هـ ــ ١٨٧٥ م ٠ من خيرى باشا الى مدير نقلة ٠

صورة الوثيقة رقم (٤١)

أمر كريم الى مدير دنقلـة

أمر كريم منطوقه حيث اقتضت أرادتنا انفصال أدارة مديرية دنقلة من التبعية الى حكمدارية السودان وتبعها لادارة شاهين باشا مأمور السـكة الحديد السودانية ٠

فأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية بتتبع أدارة مديريتكم الى الباشـا المومى اليه من تاريخه كما اقتضت أرادتنا ٠

(*) دفتر ٢ أوامر عربى وثيقة ١٢٦ ص ١٠٤ فى ١٠ شـعبان سنة ١٢٩٢ هـ ـ ١٨٧٥ م

صورة الوثيقة رقم (٤٢)

أمر كريم موجه الى شاهين باشا مأمور السكك الحديد السودانية

أمر كريم: أنه لمناسبة ما هو جارى الآن من المباشرة فى تركيب تمديد سكة حديد السودان تحت اداراتكم وكون جهة أسوان صارت تعد محـل نقلية بالنظر لما هو جارى بها من نقل مهمات السكة المذكورة حتى أنه محصول هناك مركز من طرف مأمورية السكة فمراعاة للتسهيل والاسعاف اقتضت أرادتنا أحالة بندر أسوان بما يتبعه من البلاد وقسم حلفا مع مديرية دنقلـة تحت أداراتكم وصدرت أوامرنا تاريخه لمن يلزم بتفتيش قبلى بذلك وأنـه سيرسل لطرفكم كشف بما هو باقى من الأموال والعشور وغيره لغاية ١٢٩١ هـ على النواحى التابعة بندر أسوان وقسم حلفا للمبادرة فى تحصيلها بمعرفتكم فيقتضى الهمة من طرفكم فى تحصيل ذلك وأبعاث صورة الكشف المذكور لديوان المالية للمعلومية به وأصدرنا أمرنا لكم بما ذكر لاجراء أيجابة كما هو مطلوبنا ٠

(الأمضـاء)

(*) دفتر أوامر عربى وثيقة ٢٢٤ ص ١٠٤ فى ١٠ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ أمر كريم الى شاهين باشا مأمور أشغال السكك الحديدية السودانية ٠

صورة الوثيقة رقم (٤٣)

أمر كريم الى تفتيش أقاليم قبلى

أنه لمناسبة ما هو جارى الآن من المباشرة فى تركيب وتمديد سكة حديد السودان تحت أدارة شاهين باشا وكون جهة أسوان صارت تعد محل نقلية بالنظر لما هو جارى بها من نقل مهمات السكة المذكورة حتى وأنه مجعول هناك مركز من طرف مأمورية السكة فمراعاة للتسهيل والأسعاف اقتضت ارادتنا احالة بندر أسوان لما يتبعه من البلاد وقسم حلفا مع مديرية دنقلة تحت أدارة الباشا المومى اليه كما أن الأموال والعشور المطلوبة من أهالى النواحى التابعة لبندر أسوان ونواحى قسم حلفه لغاية توت ٩١ يعطى بها كشف من طرفكم الى المومى اليه لتحصيلها منهم على مقتضاه وقد صدرت أوامرنا بما يلزم عن ذلك فى تاريخه وهذا لكم للمعلومية والاجراء على مقتضاه ٠

(الأمضـــاء)

(*) دفتر ٢ أوامر وثيقة عربية ٣٢ ص ٨٢ فى ١٠ شـــعبان سنة ١٢٩٢ هـ ـ ١٨٧٥ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٤٤)

خطاب من مأمور أشغال السكك الحديدية يفيد ما تم انجازه من أبنية محطة حلفا

سيدى حضرة صاحب السعادة :

وصلت أسوان يوم الأحد ٢٩ شهر شوال فلم أجد بها ولا بالمواقع الأخرى التى وراء الشلال ساحلا مائل السطح مستوفيا لما يجعله صالحا لأن تخرج فيه السفن بسهولة كل ما هو مقرر وروده من المهمات لذلك شرعت من فورى فى عمل هذا السطح المائل ٠

ومحطة أسوان الجارى أنشاؤها انما تقع فى الجهة الشرقية على مسيرة نصف ساعة وأوشك الطابق الأول أن يتم بناؤه لولا أنه لم يسقف ولم تركب شبابيكه وأبوابه ومبنى من الطوب النى ومونته الطين الصرف وأحيطت حواف النوافذ والعقود بأحجار من الدبش الصغير ٠

أما المحطة التى وراء الشلال أى المناوئة لجزيرة (فيلة) والواقعة فى الجهة الشرقية فقد تم من بنائها نحو نصفه وهى مثل محطة أسوان فى التصميم ٠

ورسم المحطتين عبارة عن ثلاث غرف مقامة على مستطيل ومطلة على ناصيتين وبذلك تكون جملة الغرف ستة ٠

وفى وادى حلفا يبدأ جسر السكة الحديدية من ساحل النيل فى قرية عنجش الواقعة فى شمال حلفا على نحو ساعة منها ويمتد الى قرب قرية عبكة الواقعة على مسافة ١٨ كيلومتر من مبدئه ٠

فأما الـ ١٤ كيلومتر الأولى من هذه المسافة فالجسر فيها متهيأ لأن تبسط فوقه القضبان وقد أقيم على أحسن ما يكون من الكمال ٠

وأما الباقى بعد الـ ١٤ كم فالجسر فيه ليس بالغا مرتبة التمام لأن بعض محاله لم يستوف بعد غايته من العمل والأنشاء ، كما أن فيه محال أخرى

اعترضتها الأودية فلا تزال مفتوحة قد فهمت من المسيو (جونسون) ضرورة سدها بالبرابخ والقناطر وذلك سأسارع الى تشييد هذه الأبنية وأقامتها . والمأمول أن يأتى العمال بعد ٥ أو ٦ يوم والذين يأتون من دنقلة لأجل انشاء الجسر اللازم أنشاؤه هذه السنة من عبكة فصاعدا ، فما هى الا أن يأتوا حتى يفتح العمل ونباشره فى هذه المنطقة مبادرين فى الوقت نفسه الى أصـــلاح الجسر المقام وسط القضبان عليه وقد صنع فى هذا المحل عنجش ٠٠٠ر٤٠٠ر١ طوبة لبن فسوف يستعمل فى تشييد دار للحكومة ومنـــازل للمستخـــدمين والمهندسين وشونة ومخزن ومستشفى ومجزر وسوق وجامع ومدرسة صغيرة وبالجملة سنبدأ بعمارة هذه البقعة وتنظيمها بحيث تصبح نواة لمدينة صغيرة والقرية المذكورة انما تتألف فى الوقت الحاضر من ١٥ بيتا أكثرها يقيم فيــه الموظفون بالأيجار وفضلا عن بيوت الأهلين فان القرية قد بنى فيها مخبز يفى بخبز ٢٠٠ نفس وبنى طاحونة ومخزن صغير ومدخر للجبخانة .

والمحطة الواجب اقامتها هنا لم يبدأ بعد فى انشائها .

وفى يوم الأحد ١٤ من الشهر الحالى قام من المهندسين المندوبين لارتياد سكة حديد دارفور فريق برئاسة المسيو سمسون المهندس وجهة الخرطوم ، كما قامت فرقة أخرى يوم الاثنين ١٥ من الشهر برئاسة المسيو بكويل المهندس متوجهة الى دنقلة فى طريقها الى دارفور حتى اذا تم للأشغال أن توضـــع فى نصابها وتدور فى محورها نفذت ما أنا عاقد نيتى عليه من المضى الى المكان المسمى (بوهين) لمعاينة موقع القنطرة المصمم انشاؤها هناك ومن بوهين الى دنقله اتفقدها هى الأخرى .

الخميس ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ هـ .

مأمور أشغال السكك الحديدية

(أمضـــاء)

(*) محفظة ٥٢ وثيقة رقم ٣٥٩ فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ هـ ـ ١٨٧٥ م معية سنية .

صورة الوثيقة رقم (٤٥)

خطاب من حكمدار عموم الأقاليم السودانية يفيد ضرورة تعيين مهندس لسكة حديد السودان بدلا من احمد عزمي

جواب بختم سعادة مهردار خديوى صورته سعادة الباشا حكمدار عموم الاقاليم السودانية أرسل للمعية السنية تلغرافا رقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨ م يتضمن لزوم تعيين واحد مهندس اركان حرب الى سكة حديد السودان عوضا عن أحمد أفندى عزمي لداعى العيا الذى اعتراه ببصره ويرغب أنه اذا وافق يتعين لذلك محمود أفندى صبرى معاون أركان حرب وأن لم يتوفق تعينـــه بتعيين عبد الرازق نظمى أفندى المعاون أو مصطفى أفندى فضل الملازم أول ومن يوافق تعينه من هؤلاء يجرى أرساله لجهة حلفا واشعاره عنه وحيث أنه من مقتضى الارادة السنية اجابة طلب الباشا المومى اليه لما يرغبـــه فى هذا الخصوص بالنظر لأهمية هذه المأمورية انه ينظر فى ذلك بالجهادية ومن يوافق تعينه لهذه المأمورية ممن ذكروا يجرى ابعاثه اليها فلزم تحريره لسعادتكم بنت للمعلومية واجراء ما تقتضيه الحال فى هذا الخصوص على وجه ماتوضح وأشعار هذا الطرف عمن يصير تعيه وارساله للمعلومية واحاطة ســـعادة الحكمدار أفندم •

(الأمضـــاء)

(*) صورة المكاتبة نمرة ٢٥ ص ٣١ من دفتر نمرة ٢٧ معيـــة عربى الصادر الى الجهادية فى ٨ القعدة سنة ١٢٩٥ هـ ـ الموافق ٣ أكتـــوبر سنة ١٨٧٨ م •

صورة الوثيقة رقم (٤٦)

خطاب من سعادة خيرى باشا الى سعادة حكمدار السودان يفيد تعيين المهندس محمود صبرى أفندى ليتولى اشغال سكة حديد السودان

أنه بناء على التلغراف الوارد من سعادتكم عن لزوم تعيين محمود صبرى افندى معاون أركان حرب أشغال السكة الحديد السودانية بدلا من أحمد افندى عزمى الذى أعتراه المرض فى بصره قد كتبت للجهادية عن ذلك وورد أفادتها رقم ١٢ القعدة ١٢٩٥ هـ نمرة ٤٧ بأنه صار تعيين الأفندى المذكور للمامورية المحكى عنها وأنه كتب منها للمالية بصرف باقى أستحقاقه لغاية ٦ نوفمبر ١٨٧٨ م وعند الصرف له من المالية يجرى ترحيله وأرساله لمحل مأموريته فلأجل معلومية سعادتكم بذلك لزم تحريره ٠

(*) دفتر ٣٦ عابدين صادر تلغراف صورة التلغراف العربى رقم ٧٩٧ فى ٢٤ القعدة الموافق ١٢٩٥ هـ ٠ من سعادة خيرى باشا الى سعادة حكمدار السودان ٠ فى ١٩ نوفمبر ١٨٧٨ م٠

صورة الوثيقة رقم (٤٧)

خطاب الى مجلس النظار يفيد تعيين قومسيون لمعاينة امكانية مد سكة حديد الى السودان

أنه بناء على التقرير المقدم من سعادة حكمدار عموم السودان والقرار الصادر من مجلس النظار فى ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٠ (١٦ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ) ديوان الأشغال العمومية كلف بتعيين قومسيون مركب من أشخاص أصحاب دراية للتوجه ومعاينة الأشغال المقتضى أجراها لامتداد خط السكة الحديدية من وادى حلفا الى أمبيجول وبمقتضى قرار آخر من مجلس النظار رقم ٣ أغسطس سنة ١٨٨٠ م (٢٦ شعبان سنة ١٢٩٧ هـ) كلف القومسيون المذكور بفحص مسألة كيفية رى الأراضى الزراعية بجهات كرسكو وبربر ووادى الحجر التابع لمديرية دنقلـه •

فصار انتخاب المسيو جودنج أحد مستوظفى مصلحة الترع (التاريخ) لأداء هاتين المأموريتين وذلك برضا قومبانية مصلحة التاريخ المذكورة فالمسيو جودنج أرتض باجراء ما يلزم نحو ذلك حسب التعليمات التى تعطى اليه من نظارة الأشغال العمومية وطلب أن يترتب له ١٢٠ ليرة مصرية فى كل شهر وتكون جميع مصاريفه الشخصية من طرفه وأن يأخذ معه المسيو (هاباوت) بوظيفة مساعد مهندس بماهية شهرى ٧٠ ليرة مصرية وأحمد فهمى المهندس بالتاريخ وواحد كاتب وخمسة عساكر هندسة ويرغب أيضا أعطاءه ذهبية تكون أجرتها من طرف الحكومة وكذا جميع أجر نقل الآلات والمهمات وغيرها تكون على طرف الحكومة أيضا •

فيبلغ مصاريف القومسيون فى كل شهر ٣٫٢٠١٫٠٠٠ قرشا وزيادة على ذلك مبلغ ٢٢٦٠٠ قرش قيمة المصاريف العمومية اللازمة للنقل وخلافة •

١٢ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م •

(الأمضـــاء)

(*) محفظة ٣٦ مجلس الوزراء (السودان) مذكرة لمجلس النظار •

صورة الوثيقة رقم (٤٨)

خطاب يفيد دراسة المعلومات الخاصة بمد سكة حديد السودان

ورد ذكر مسألة امتداد سكة حديد السودان وسكة حديد أسوان ورى الأراضى بجهات كرسكو ووادى الحجر وبربر ومقياس النيل المراد انشائه فى مصب نهر عطبره ٠

تقدمت هذه المسائل للمجلس بناء على مذكرات أربع وردت عنها من نظارة الأشغال العمومية فى ١٠ يوليو ١٨٨١ م نمرة ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ وما معها من صور التقارير والأوراق المرسلة من طرف المهندس/موسيو جودنج السابق تعينه لهذه المأمورية ٠

فصارت بشأنها مذاكرة عمومية تبادلت فيها الأفكار عن مزايا تمديد سكة حديد السودان لحد أمبيجول كما طلب ذلك حضـــرة حكمـــدار عموم السودان أو لحد فركة التى هى أبعد من أمبيجول كما ترآى لموسيو جودنج وما ينشأ عنها من تسهيل الأعمال التجارية وزيادة أرتباط السودان بمصر ٠

(*) مجلس النظار محفظة رقم ٥ هـ جلسات أكتوبر سنة ١٨٨١ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٤٩)

تقرير المسيو بيتيـــه

أن المهندس الموسيو بيتيه رئيس اللجنة المكلفة بالنظـــر والبحث فى السكك الحديد السودانية قد تكلم فى تقريره الرقيم ٢٣ أكتوبر بخصوص تشغيل وتحسين سكك الحديد من أسوان الى الشلال ومن وادى حلفا الى سرس •

من أسوان الى الشـــلال :

طول هذا الخط ١٤ كم تقريبا •

بيـان حالـة الخـــط

وصف الخط وأدوات السكة الحديد اللازم لها تصليحات وتعديلات بوجه السرعة لزوم انشاء قنطرة حديد ذات مشاية بواسطة الأدوات الموجودة فى وادى حلفا عوضا عن الكوبرى الخشب وهو المنفذ الوحيد للطريق من أسوان الى الشلال ولكافة الجهات الجنوبية •

تعديلات ضرورية فى واجهة الحفر فى الصخر اذ أن الواجهة المذكورة هى على هيئة عامودية زائدة المقدار والغاية من هذه التعديلات منع حصـــــول انتهايلات الخطرة •

لزوم امتداد الرصيف وطريق موصل للنيل ١٥٠ متر لمنع مصاريف صيانة البضائع من البحر لغاية عربات سكة حديد أو لتخفيض المصاريف المذكورة •

النظر فى البحث فى أحوال أشغال الخط •

طلب تجربة تخفيض الرسوم الحالية بقصد ازدياد الأيرادات ومنـــع مناظرة الجمالة فى نقل البضائع بواقى الأدوات المتنوعة التى لم يصر استعمالها البالغ قيمتها ٨٠٠ جنيه تقريبا وقد قدمت مصلحة السكك الحديد المصرية طلبا بمشترى صندلين من حديد ٠

ضرورة انشاء بعض مبانى وملاجىء لحفظ وصيانة الأدوات ٠

من وادى حلفا الى سرس :

طول هذا الخط ٥٧ كم تقريبا وهو تحت الشروع لأجل السودان لغاية شـــندى ٠

عدم حصول نتيجة من التشغيل الحالى الجارى فى سكة الحديد فأنه فى مدة التسعة شهور الأخيرة لم يسافر على الخط المذكور سوى ثمان قطارات ٠

ضرورة مد الخط لغاية دنقلة الجديدة (٣٤٢ كم) للأستحصال على أشغال ذات مكاسب محققة أدوات كافية لمد ٤٠ أربعين كيلومتر فقط وموجودة بوادى حلفا وأسوان واسكندرية ٠

اذا لم يصر التصميم على أجراء الأمتداد المذكور فالأوفق أبطال التشغيل الحالى أو توقيفه ٠

اذا صار ابقاء الحالة الراهنة على ما هى عليه فالأوفق نقل مركز ادارة الفرعين من وادى حلفة الى اسوان وتكميل أشغال تحسين المبانى والطريق ٠

أدوات موجودة بالمخازن بكمية وافرة مناسبة بيع الأدوات الغير اللازمة البالغ قيمتها ١٠٠٠٠ر جنيه ٠

أدوات يمكن استعمالها عند اجراء توسيع الخط قيمتها ٢٠٠٠٠ر جنيه على الأقل وأدوات الخط الموجودة الآن توازى القيمة المذكورة ٠

بواقى أدوات هندسية عظيمة المقدار وذات فائدة كلية للأشغال العمومية ٠

لزوم ساعة نهو مسألة الأدوات العديدة المعرضة لاستمرار التلف وذلك مما يوجب تنزيل قيمتها ٠

استلفات حسن أنظار المصلحة بخصوص خفيرين قد أصابهما التعب فى أثناء تأديتهما الخدامة بمصلحة السكة الحديد ولم يحصلا لغاية الآن على معاشـــهما ٠

قلة ماهيات المستخدمين مع أن للبعض منهم ذو أهلية واستحقاق ٠

(الامضـــاء)

(*) المحفظة رقم ٣٦ مجلس الوزراء (السودان)، ترجمة ملخص تقرير موسيو بيتيـــه ٠

صور الوثيقة رقم (٥٠)

ترجمة مذكرة

واردة من جناب الموسيو فنسنت المستشار الالمانى

أن تشغيل سكك الحديد بين أسوان والشلال وبين وادى حلفا وسرس لم يات لغاية الآن بنتيجة حقيقة فضلا عن أن تجارة هذين الفرعين الواهية تبين جليا قلة منفعتهما سواء كان فيما يختص بالمواصلات أو بما يتعلق بنقل البضائع ٠

فبناء عليه ومن حيث أن أقرب انشاء خط كامل للسودان لم يزل فى حيز الغيب ومعرفة زمن الشروع فيه متعذرة فيكون والحالة هذه ترك هذا التشغيل من الصواب اذلا ايراد منه للخزينة بل لايسبب الا النفقة والمصاريف هذا مع عدم الخوض فيما يتعلق بالملحوظات العسكرية والحربية مع ذلك فمن الممكن بالحصر أن يصير ابقاء خط أسوان والشلال نظرا لما له من الأهمية بالنسبة لموقعه على أنه يلزم النظر فى هذه المسألة والبحث فيها اما من خصوص خط وادى حلفا وسرس فلا بأس من لغوه وابطاله وعلى حسب التقرير المقدم للادارة من موسيو بيتيه المهندس المكلف بالنظر والبحث فى مسألة سـكك حديد السودان يوجد فى اسكندرية واسوان ووادى حلفا وسرس كمية وافـرة من الماكينات ٠ والأدوات من كافة الأنواع ذات قيمة جسيمة وذلك ما عدا الأدوات الجارى استعمالها فيمكن والحالة هذه بيعها بطريقة سهله ومفيدة ٠

وعلى فرض ابقاء خط وادى حلفا فارى مع ذلك اقتضاء المبادرة فى اتخاذ الوسائط اللازمة لبيع كافة الأدوات وغير الجارى استعمالها للاستفادة منها

وبناء عليه يجرى التنبيه على ناظر اشغال السودان التابعة له مصلحة سكك حديد أسوان ووادى حلفا أن يحرر كشفا مدققا بكافة الأدوات المذكورة فيكون ذلك داعيا لتقديم طلبات مشترى من طرف الراغبين ٠

(أمضــــــاء)

(*) المحفظة ٣٦ مجلس الوزراء (السودان) المجموعة ٥٤ عام ١٨٨١ م ٠
ترجمة مذكرة واردة من جناب الموسيو فنسنت المستشار الألمانى ٠

صورة الوثيقة رقم (٥١)

تقرير المسيو جودنج والخاص بسكة حديد السودان

أنه عند وصولى الى وادى حلفا فى يوم ١٠ ديسمبر ١٨٨٠ م وجهت أفكارى بكل اعتناء فى مطابقة المسألة التى تختص بانشاء السكة الحديد السودانية كما هو مدون بالتعليمات الصادرة ألى من قبل سعادتكم فيوم ٢٣ أكتوبر ١٨٨٠ م فالآن أتشرف بأن أعرض تقريرى هذا على مسامع سعادتكم وأيضا الخرطة والأوراق التى تصحب التقرير المذكور وهى كالمبين أدناه : ــ

أولا ــ خريطة عمومية عن نهر النيل من وادى حلفه لحد شلال حنك مبينا بها السكة الحديد المنتهية من وادى حلفا لحد سرس وأن ذاك الجزء متمم على الحالة المطلوبة وجزؤ آخر محتاج التتميم وجزؤ آخر مطلوب انشاؤه لحد فركت خريطة (١) ٠

ثانيا ــ خريطة قطاع طولى للسكة الحديد من ابتداء كيلومتر ٨٨ لحد أمبيجول ومبينا به مجل صخر مستلزم له القطع فى كيلومتر ٩١ خريطة (٢) ٠

ثالثا ــ خريطة عمومية عن وادى حلفا مبينا بها عمارات منشأة وعمارات مستلزم لها الأنشاء حسب التصميم على خريطة (٣) ٠

رابعا ــ خريطة ورشة العمليات مبينا بها الآلات التى صار وضعها بها فى محلاتها خريطة (٤) ٠

خامسا ــ خريطة مبينا بها الخط المطلوب انشاؤه لحد فركه خريطة (٥) ٠

سادسا ــ خريطة شلال كجبار مبينا بها محل الهويس المطلوب انشاؤه خريطة (٦) ٠

سابعا ــ كشف عن الآلات المتحركة فى وادى حلفا (الوابورات والعربات) ٠

ثامنا ــ كشف عن الآلات التى صار وضعها بورشة العمليات فى وادى حلفا ٠

تاسعا ــ كشف عن العمارات التى صار نهوها وعن التى أنهيت تقريبا فى وادى حلفا ٠

عاشرا ــ مقايسة تكاليف انشاء السكة الحديد من سرس لحد أمبيجول بما فى ذلك تكاليف تتميم العمارات فى وادى حلفا واشغال آخر ٠

احدى عشر ــ مقايسة عن السكة الحديد المطلوب انشــاؤها من أمبيجول لحد فركت ٠

اثنى عشر ــ مقايسة عن تكليف عمل الهويس فى شلال كجبار ٠

ثالث عشر ــ مجموع عمومى للمقايسات ٠

انه على حسب تعليمات سعادتكم أقول على السؤال الأول أنى أجريت امتحان ما صار أعماله من الأشغال وما الذى يلزم اجراه فى الأشغال التى لم يجرى عملها ٠ وعلى ذلك ابتدى بذكر حالة الأشغال الموجودة بمحطة وادى حلفا وذلك كما المبين أدناه :

عمــــــارات

أولا ــ محطة هذه العمارة مبينة بخريطة نمرة (٣) الملونة باللون القــرمزى وموضوعه بالنهاية الشمالية لحوش المحطة (٢)، ومقاسها هو ٣ متر متر طول فى ١٦ متر عرض ومبناه بالحجر وبالمونة المخلوطة بالجيــر وفى حالة المتانة الجيدة وتتركب من دورين أولهم الدور الأرضى ثم الدور الأول وأن الأخير مبنى لأجل سكن عائلتين وأما الدور الارضى فانه يحتوى على ستة أود كبار فى بيت التربيع وعلى أى الحالات فانهم لايقين لأشغال المحطة وهذه العمارة كاملة ما عدى داخل الدور الأرضى يحتاج لبعض أشغال من الخشب ٠

ثانيا ـ ورشة العمليات هذه العمارة هى أوسع وأهم من العمارات الموجودة فى حوش المحطة ومقاسها هو ٧٢ مترا طول فى ٦٠ سم و ٢٦ مترا عرض وتحتوى على ورشة لتصليح العربيات وورشة لتصليح الوابورات وورشة لتصليح القزانات ومحل المسبك وورشة لتصليح الوابورات وحيطان الورش المذكورة مبناه بالطوب الجيد والمونة المخلوطة بالجير وارتفاع البناء عن ميزانية القضيب يبلغ ٥ مترا ولا تزال تحتاج لبناء مترتب زيادة حتى يصير تتميم البناء المذكور للارتفاع اللائق ومطلوب أيضا عمل السقوفات وأن خريطة نمرة (٤) المبين بها رسم هذه الورشة توضح جيدا اللازم اجراه لتتميم تلك العمارة وأن الجزء المنتهى منها ملون باللون الأحمر والباقى تحت التتميم مبين بخطوط أشعة أما الآلات التى صار وضعها مبينة على الخريطة أيضا وفى محلاتها المخصصة لها وكشف تلك الآلات مصحوب بهذا ويتضح منه ومن الخريطة أن عددا من الآلات التابعة يبلغ قدره (٢٥) قطعة موضوعين فى محلاتهم بدون أن ينتفع بعملهم حتى يصير تتميم تلك العمارة •

ثالثا ـ محل القزان هذا المحل المجاور لورشة العمليات قد صار تتميمه فى موازنة قضيب السكة ويوجد فيه كورنشين معدين لقزانات كبار وموضعين فى المحلات المخصصة لهم وأن التكاليف المطلوبة لتتميم هذه العمارة مندرجة ضمن المبلغ اللازم لتتميم ورشة العمليات وأن البئر والمدخنة اللازمة لمحل القزان ومحل المسبك صار تتميمهم •

رابعا ـ مخزن الفحم هذه العمارة صار تتميمها ما عدا وضع السقوفات وهى مبناه بالحجر والمونة المخلوطة بالجير ومقاسها هو ٣٠ سم و ٤١ مترا طول فى ٥٠ سم و ٩ مترا عرض •

خامسا ـ مخزن البضاعة هذه العمارة مبناه بالحجر والمونة المخلوطة بالجير ومقاسها هو ٣١ سم و ٤١ مترا طول فى ٥٠ سم و ٩ مترا عرض ومركب عليها الأبواب الكبيرة المتحركة للداخل ولم تزل تحتاج الى سقوفات •

أن التكاليف اللازمة لتتميم العمارات الغير منتهية مندرجـــة ضمن المقايسة باقى العمارات المنتهية ومندرجة فى الكشف المصحوبة بهذا مبينة فى الخريطة وملونة باللون القرمزى وهم فى الأصل مشتملين على منزل مدير السكة وديوان السكة ومكتب المهندسين وجامع وسوق و (١٤) منــزل لســكن المستخدمين أما العمارات الملونة باللون الأصفر ومبينة فى الخريطة أيضا هى المصمم على انشاؤها ويرى أن جميع هؤلاء المنازل والمكاتب صار تأسيسها بحالة منتظمة بالنسبة للوضع المصمم عليه كى يشكلوا بلدة على هيئـــة السيمترية أما الخمسة قمائن المندرجة بالكشف لم يصير وضعهم على الخريطة المقايسة لكونهما تشيدوا مؤقتا لاجل حريق الجير والطوب حيث أنى وضعت المحطة وباقى العمارات فأرجو من سعادتكم توجيه الأنظار الى حالة السكة الحديد الدائمة المنشأة من وادى حلفا لحد سرس فمناظرة خريطة (١) يوجد الخط الأزرق الملآن يورى أن هذا الخط الداعى صار تتميمه من وادى حلفا لحد سرس ويبلغ طوله (٥٤) كم وكان جارى تشغيل ٣٠ كم بغاية الأنتظام من منذ سنة ١٨٧٧ م وحدث أنه يلزم انشاء قنطرة فى كيلومتر (١٠) عوضا عن القنطرة الصغيرة التى عرضها (٥) أمتار وقد طغى عليها بالسيل فهدمت وفى ذاك الوقت استعوضت بقنطرة من خشب لعدم عطل التجارة أما باقى العقود والقنـــاطر وجدوا فى حالة جيدة ولم يتأثروا من حصول الحوادث الفجائية الناشئة عن انصباب السيول وحركة القطورات وأما فتحات القناطر ذات الخمسة والعشرة أمتار فى الاتساع لم تزل باقية من غير تتميم حيث تحتاج للمصبات الحديد وفى الوقت الحاضر تركب عليهم مؤقتا قطع من الأخشـــاب التى يلزم تعويضها بالمصبات الحديد اللازمين لهم ومنتظرا صدور الأمر بترحيلهم من مخـــزن اسكندرية وبما أنه سبق عقد الشروط اللازمة لاجل ترحيل تلك المصبات وقد صار دفع الأجره فعلا فلم أدرجها ضمن المقايسة وأن مهمات السكة الدائمـــة أقول أنها فى حالة جيدة ما عدا المسافة الكاينة ما بين كيلومتر ٤٠ وكيلومتر ٤٥ حيث تحتاج الى التصليح قد تبين فى الخريطة العمومية لوادى حلفا نمرة (٣) بالخطوط الزرق الملآنه سكك الحديد الدائمة بالحال التى هى عليها وأما الخطوط الزرق الأشعة تورى السكك الحديد الدائمة اللازم أعمالها لتتميم حوش المحطة . على السؤال الثانى من التعليمات التى أعطيت الى وطلب منى بها

لن أصمم على الأشغال اللازم اجراها لحد أمبيجول اقول لما صار تتميم التفتيش من وادى حلفا لحد سرس تقدمت لأجراء الكشف على الخط الكائن ما بين سرس وأمبيجول وهو الجزء الذى كان تحت الانشاء وقد تبين على خريطة (نمرة ١) بالأزرق الأشعة جزء من الخط الذى صار انشاؤه فعلا على الميزانية المطلوبة ومسافة ٣٤ كيلومتر وسبق انشائه من نحو الستين وكسور ولم يلتفت اليه بأى حالة كانت وهو باقى الآن منتهى من اشغال المصطحات والقطاعات ولم تحصل له اتلاف مطلقا من سحق الرمل أو نزول الأمطار وانه فى حالة سهلة لأن يتركب عليه الخط الدايمى فى الحال ما عدا الكيلومتر الأول من بعد سرس محتاج لشال الرمال التى تراكمت عليه القناطر اللازم انشاؤها لهذا الجزء وقد صار درج تكاليفها ضمن المقايسة قد يوجد من بعد كيلومتر ٨٨ صخرة صعبة يلزم قطعها على عمق ١٠ر٥٧ متر وصار ازالة وقطع ثلثاى منها والثلث الباقى لم يزل محتاج للقطع . بمناظرة القطاع الذى عمل ورسم وسمى بخريطة نمرة (٢) يوجد أن بالجزء الملون باللون الأحمر يدل على الذى صار قطعه وازالته وهذا صار التحقيق منه بواسطة عمل الميزانية أثناء المامورية وبما أنه صار أزالة ثلثاى هذا القطع الصعب فأقول عن تعيين أن باقى العمل لحد امبيجول الذى مسافة ١٣ كم هو سهل كما هو مبين بالقطاع وأنه لايوجد أى صعوبة هندسية أثناء العمل وهذا القسم الأخير الذى صار التكلم عنه مبين بالخريطة نمرة (١) بخط احمر ملآن من الضرورى أن يصير بناء محطة أمبيجول وتكاليف البناء مندرجة ضمن المقايسة .

اشغال التلغراف

فى الوقت الحالى لايوجد بالسكة خط تلغراف وانه من الضرورى جدا أن يكون موجود خط تلغراف دائما لاجل تشغيل وموافقة الخط وبما أن السكة الحديد موضوعة على الشاطىء الشرقى للنيل وخط التلغراف المصرى على الشاطىء الغربى وعلى ذلك لايمكن ايصال المخاطبات واذا وافق انشاء خط التلغراف للسكة مكن ايصال الأثنين عند الأحتياج بتعدية النيل فى كيلومتر ٤٥ من وادى حلفا حيث النهر ضيق جدا وبواسطة الانتفاع بالجزائر وأعمدة

التلغراف الطويلة فلاتمس الحاجة للتداخل فى السفر بالنيل ومبلغ تكاليف هذا الخط مندرج بالمقايسة ٠

ردا على السؤال الأخير حيث المدون بالتعليمات أقول انه صار تحرير الكشف اللازم عن الآلات المتحركة الموجودة بالسكة الحديد السودانية وهى كافية لأشغال الخط المنشىء فى الوقت الحاضر أما فى حالة ما يصير امتدادالخط المذكور فقد تحرر كشف عن الآلات المتحركة المطلوبة أن تكون زيادة مع تكاليفها بوجه التقريب وأما الآلات والمهمات اللازمة للتصليح هى كفاية والحالة هذه وانما يلزم تغييرها بعد الأستهلاك ٠ وأما ما يختص بمواد الحريق فهـــذا لايوجد الآن بالقرب من السكة الحديد السودانية وأن الفحم معتاد جلبه من مصر ويصير ترحيله بالسهولة بواسطة الذهبيات حالة كونه يتكلف لغاية الوصول الى وادى حلفا ٨ قروش القنطار الواحد حيث انتهى الآن التقرير عن السكة الحديد لحد أمبيجول وأعطيت المقايسة عن تكاليف الأنشاء والتتميم هذا الخط فارجو سعادتكم توجه الأنظار فى مسألة أنشاء وامتداد السكة الحديد السودانية من أمبيجول لجهة الجنوب لاجل ذلك قد رسمت خريطة نمرة (١) التى بها اذكر أفكارى بغاية الوضوح (بعد المطالعة الزائدة) عن النقط التى يلزم توصيل السكة الحديد اليها نظرا للاحـوال الراهنة وحيث مذكــورا بالتعليمات أن سعادة رؤوف باشا أورى عن توصيل السكة الحديد وامتدادها لحد أمبيجول وجناب الكولونيل غردون سلف سعادته أورى عن امتداد السكة الحديد المذكورة لحد عمارة ، ومع ذلك لايكن هناك مسألة خلاف توصيل السكة وضرورة امتداد الخط بعد شلال دال وايصالة لحد فركيت أو عمارة لأنه بعـد البحث الدقى على النيل وجدت أن فركة هو المحل الأليق لتكميل الخط وفى هذه الحالة يكون انتهى الخط المذكور فى شمال عمارة حيث أن النيل ما بين هذين المحلين قابل للسياحة بغاية السهولة ومن ذلك يصير توفير تكاليف امتداد الخط مسافة ٢٥ كم وان خريطة نمرة (١) تبين بالسهولة السبب الذى حملنى وجبرنى على امتداد السكة الحديد جنوب شلال دال بمعنى أننا ننفذ من الشلالات تنجور ــ عكاشة ــ دال ٠ فى حالة ما اذا صار توصيل وامتداد السكة الحديد لحد أمبيجول حسب ما تورى من سعادة رؤوف باشا فكانه

لم ينتفع ولم يتحصل على الغرض المقصود من السكة الحديد بمعنى أن أصعب جزء من النيل واقع ما بين أمبيجول وفركة لايزال معدا لسفر التجارة فيه بواسطة المراكب ويظهر من خريطة نمرة (١) أن بعد مبارحة أمبيجول لجهة الجنوب يوجد أول شلال هو شلال تنجور خطر جدا وكثير ما يحصل فيـــه خطرات فى سير المراكب ثم يــلى ذلك شلال عكاشه ودال المخيفين وهذا الأخير هو الأعظم ضررا وخطرا بدون استثناء فى السفر فيه الى شمال دنقلا وفى هذه المسافة القصيرة البالغ قدرها ٧٥ كم نجد شلالات متوالية وانه لا يمكن أن تكون السكة الحديد السودانية سكة تجارية وينتفع بها مالم تفارق وتمتد بطول هذه الشلالات ٠

فى خريطة (١) قد تبين خط سكة الحديد هذا بخط أشعة أحمر لحد فركت باستعلام من طرف الورده بدنقلا المسمى الشيخ هارون اتضح أنه سنوى لابد وأن تنجيز المراكب المشحونة بالصمغ فى شلال دال واتضح منه أيضا أنه قد انجبرت عشرة مراكب فى سنة واحدة من السنين فى هذه النقطة ـ وأنه نادر جبر أقل من أربعة مراكب وفى هذه السنة حصل جبر سبعة مراكب ما بين شلالى كجبار وسمنة وفقد أربعة منهم فى شلال دال وقد نظرت اثنين ملقين مجبورين أثنا السفرية جهة الجنوب وقد فقدت جميع البضاعة منهم وقد ذكرت مسألة جبر هذه المراكب (٥) لأظهار وتبين الخطوات التى تحدث من السفر فى النيل ما بين شلال دال وأمبيجول ويتضح أيضا الفوايد التى تنتج من امتداد السكة الحديد لحد فركة وأن التجار لفى خوف عظيم من ان مياه شلال دال والشلالات التى بعده تفقد تجارتهم وأما اذا امتد خط السكة الحديد فلا ريب من أن التجار المذكورين يأمنون على نقل تجارتهم بها أولى سواء من سفرهم فى النيل وانى على يقين من حصول الفائدة العظمى لوصول التجارة من الجهات البحرية والقبلية وسفريتها بالسكة الحديد اذا صار امتدادها فضلا عن كونها تزداد على الأقل بمقدار الضعفين ومن ذلك ينتج الفائدة العظمى للطرفين ٠

بعد نهو هذه الصعوبات الناشئة عن السفر بالنيل بواسطة امتداد السكة الحديد لحد فركة يمكن السفر فى النيل بالسهولة لحد شلال كجبار وهى

مسافة ١٥٠ كم وقد وجد أن هذا الشلال هو خطر للسفر فيه لأنه يوجد فى مسافة ٢٨٠ م منه ، ١ر٥٠ م انحدار المياه ولأجل ازالة هذا الخطر وتسهيل تجارة السودان يمكن عمل هويس كما هو مبين بالخريطة نمرة (٦) التى صار عملها اثناء سفرية المأمورية لجهة الجنوب ويرى من الخريطة أن المحل المراد عمل فيه الهويس فى الشاطىء الشرقى للنيل حيث توجد المياه العميقة • بعد هذا الشلال أو جهة الجنوب منه فالنيل قابل للسفر فيه على مسافة ٤٠ كم لحد شلال حنك الذى فيه محتمل انشاء سكة (ترامواى) حتى بواسطتها تمتنع صعوبات هذا الشلال وما دام صار انشاء الهويس المتقدم ذكره ووضع علامات فى النقط المختصة فى النيل فصار من السهل تجنب خطوات الصخور الغاطسة فى النيل وامكن حينئذ للتجار أن يعبروا النيل بتجارتهم من غير خوف من مروى والدابه ودنقلا لحد فركة ويصير نقل البضائع والتجارة بالسكة الحديد لحد حلفه ومنها تسافر الى جزيرة فلى بالنيل التى منها تمتد السكة الحديد بطول الشلال لحد اسوان اذا صار العمل بموجب هذا التصميم فطريق القوافل من دارفور وجهة الغرب يكونوا ملغيين ويظهر من ذلك منفعة السكة الحديد السودانية •

الايرادات المحتمل تحصيلها من السكة الحديد السودانية فى حال امتدادها لحد فركة هى كالآتى • قد بلغ مقدار الايرادات المتحصلة من السكة الحديد ما بين حلفه وسرس من أجر المتسفرين والبضائع عن سنة ١٨٨٠ م مبلغ ٤٢٧٦ جنيه مصرى فاذا صار نهو وامتداد الخط لحد فركة يبلغ مقدار الايرادات مبلغ وقدره ، ١٤٩٦٦ جنيه مصرى وبالنسبة لتسهيل بضائع التجار من امتداد السكة فيكون الايراد المتحصل الضعف أعنى مبلغ ٢٩٩٣٢ جنيه مصرى ، يعين من هذا ٤٨٪ لمصاريف التشغيل فيكون مقدار الايراد المستجد مبلغ ١٥٥٦٥ جنيه مصرى أو نحو ٥ر٣٠٪ من مبلغ ٢٣٢ر٠٠٠ جنيه مصرى كما هو مندرج بالمقايسة •

(الأمضاء)
توماس جودنج
رئيس مأمورية استكشاف السكة
الحديد السودانية

مقايسة السكة الحديد السودانية من سرس لحد أمبيجول (١٠١كيلومتر) تشمل تكاليف اتمام العمارات بوادى حلفه وأشغال أخرى :

أشغـــال الجســـــور

متر مكعب

١٧٩٨٢ قطع وردم جسور •

٧٧٣٦٩ حفر وعمل الجسور •

٩٥٣٥١ متر مكعب

١٦٠٢٧ جنيه مصرى تكاليف المقايسة •

الحـالة الدائمـة

هذه المقايسة تشتمل على الآتى ـ أثمان مهمات وترحيلها لحد وادى حلفا وتركيب القضيب والتصليحات العمومية هذا بخــــلاف الفلنكات لكونهم موجودين •

جنيه مصرى

٢٤٦٠٦ تكاليف المقايسة •

قناطـــر وعقـــود

مجموع كمية البناء يشتمل على ٣١٠٢ متر مكعب وهذه المقايسة لم يدخل فيها آلات التشغيل لكونها موجودة •

جنيه مصرى

٣١٠٢ تكاليف المقايسة •

تلغراف

هذه المقايسة تشتمل على اعمدة حديد (ومغازل) وسكوك وآلات وترحيل المهمات المذكورة :

جنيه مصرى

٢٦٠٠ تكاليف المقايسة

ورشة العمليات ومحل القزان

هذه المقايسة تشتمل على اشغال البنـاء وريتس لزوم الآلة وكراسى لتركيب الريس عليها ومواسير لزوم البخار ومواسير لزوم المياه ومناجل وسير جلد وترحيل المهمات المذكورة :

جنيه مصرى

٣٠٦٠ تكاليف المقايسة / آلة لرفع الوابورات والمثقلات لغاية ٤٠ طولينـاط لزوم ورشة العمليات هذه الآلة من طول ١٢ متر وترفع ٤٠ طونيلاته بشراها ووضعها وترحيلها •

١٠٠٠ تكاليف المقايسة •

مخزن العربيات

٨٠٠ هذه المقايسة تشتمل على الأرضية والسقوفات والأبواب والشبابيك واشغال البناء •• الخ •

مخزن البضائع والفحم

هذه المقايسة تشتمل على مشترى السقوفات ووضعها •• الخ •

٦٠٠ تكاليف المقايسة •

عمارات المحطـــة

هذه المقايسة تشتمل على أشغال الأخشاب فى الداخل مما جميعه ... الخ .

٤٠ جنيه مصرى تكاليف المقايسة .

٥١٨٣٥ المجموع

عمارات محطة ١٠١ كيلومتر (أمبيجول)

هذه المقايسة تشتمل على اشغال البناء وتركيب القضيب ومحـــلات الأنتقـــال .

جنيه مصرى

٢٠٠ تكاليف المقايسة

هيئة تحويل وقناطر لزوم الوزن

هذه المقايسة تشتمل على صوانى تحويل العربيات والوابورات وقناطر الوزن وترحيل المهمات المذكورة .

جنيه مصرى

١٢٠٠ تكاليف المقايسة .

المهندسين ومامورية الأشغال

٤٧٠٠ هذا يشتمل على تعاريف على الخرط والرسومات ووضع الأشغال على الأرض وملاحظة التعليمات .

مقايسة تكاليف السكة الحديد السودانية من كيلومتر ١٠١ لحـــد كيلومتر ١٧٦ (من امبيجول لحد فركة) .

أشغال الجسور

متر مكعب

٢١٠٠٠ قطع وردم جسور ٠

٧٥٠٫٠٠٠ حفر لعمل الجسور ٠

هذه المقايسه لم يدخل فيها آلات التشغيل الداعى وجودها بالسكة السودانية ٠

جنيه مصرى

٥٠٢٥٠ تكاليف المقايسة

الحالة الدايمية

هذه المقايسة تشتمل على الآتى :

اثمان مهمات وترحيلها لحد وادى حلفه وتركيب القضيب والتصليحات العموميـة ٠

جنيه مصرى

٨٣٩٨٦ تكاليف المقايسة / قناطر وعقود

مجموع كمية البناء تشتمل على ٤٩٥٠ متر مكعب ٠

٦١٨٧ تكاليف المقايسة

تلغـراف

هذه المقايسة تشتمل على أعمدة حديد وآلات (ومغازل)

١٩٣٤ تكاليف المقايسة ٠

عمارات المحطـة

محطة فى عكاشة ومحطة فى فركة / وهذه تشتمل على المبـانى وخطوط الأتحـاد ٠

جنيه مصرى	
٥٠٠	تكاليف المقايسة ٠
	(آلات متحركة) الوابورات والعربيات تشتمل على ٦ ستة وابورات، و ٦٦ ستة وستون عربية ، وعربية سبنسة وترحيل المهمات المذكورة.
٢٣٤٠٠	تكاليف المقايسة ٠

محطات الأنتقـــال

تشتمل على ٨ نقط كاملة ٤ لكل محطة وترحيلهم ٠

٣٠٠	تكاليف المقايسة

المهندسين ومامورين الأشغال

تشتمل على تحضير الرســومات ووضـــع الأشغال على الأرض، وملاحظ التعليمات ٠

٧٦٠٠	تكاليف المقايسة ٠

امتداد السكة الحديد لحد أمبيجول (كيلومتر ١٠١)

جنيه مصرى	
١٦٠٢٧	أشغال الجسور
٢٤٦٠٦	الحالة الدايمية
٣١٠٢	عقود وقناطر
٢٦٠٠	تلغـــراف
٣٠٦٠	ورشة العمليات ومحل القزان
١٠٠٠	آلة لرفع المثقلات لزوم ورشة العمليات
٨٠٠	مخزن العربيات
٦٠٠	مخزن الفحم والبضاعة
٤٠	عمارة المحطـة
٢٠٠	عمارة محطة كيلومتر ١٠١
١٢٠٠	هيئة التمويل وقنطرة الوزن
٤٧٠٠	المهندسين ومامورين الاشغال ٠
٥٧٩٣٥	الجملـــة ٠

امتداد السكة من كيلومتر ١٠١ لحد كم ١٧٦

جنيه مصرى	
٥٠٢٥٠	أشغال الجسور
٨٣٩٨٦	الحالة الدايمية
٦١٨٧	عقود وقناطر
١٩٣٤	تلغـرافـة
٥٠٠	عمارات المحطات
٢٣٤٠٠	آلات متحركة
٣٠٠	نقط انتقال فى المحطات •
٧٠٠٠	المهندسين ومامورين الأشغال
١٧٣٥٥٧	جنيه مصرى

٢٣٢١٩٢ مقايسة مضافة على المقايسات •

عن انشاء هويس لمرور المراكب من شلال كجبار وسكة (ترامواى) فى شلال حنك محتمل أن تكاليف الهويس فى كجبار تبلغ جنيه مصرى ٥٠ر٠٠٠ تكاليف السكة (الترامواى) بعرض السكة الحديد فى حلفة محتمـل مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه مصرى •

ملحـوظـات

هذه المقايسة عملت فى حالة اذا صار انشاء وامتداد السكة الحديد لحد فركة وان ترحيل المهمات يكون بأقل مصاريف •

كشف الوابورات والعربيات بوادى حلفــا

عــدد	
٣	وابورات كبيرة
٢	وابورات صغير
٤	عربيات لزوم الركاب
٢	عربيات سبنسة
٥	عربيات مغطية
٥٠	عربية مكشوفة لزوم البضاعة
٦٦	

ملحوظــة

واحد وابور كبير كان جارى استعماله فى العمل وهو ضمن وابورات السكة الحديد السودانية بوادى حلفا .

كشف عن الالات الموجودة فى ورشة العمليات بوادى حلفا

ورشة تصليح الوابــورات

عــدد	
١	مخرطة بطارة
١	مجرش
١	آلة تخطيط
١	مخرطة بوصة ١٢
١	حجر صنفرة
١	مثقــاب
١	مخرطة دوران
١	مخرطة بوصه ٦
١	آلة قطــع
١	مخرطة بوصه ١٠
١	مثقاب موازى

ورشة تصليح العربيــــات

عــــدد

١ الة عمومية
١ آلة القشـــط
١ آلة الخرق الراسى
١ منشار دوران
١ منشار لزوم الكتلة
١ آلة الأبرة لزوم الفلنكات
١ آلة مطرقة لزوم الفلنكات
١ مجرش
١ حجر صنفره

محـــل الوابـــورات

عــــدد

٢ وابورات كبار موازنة واحدة

محـــل الســـبك

عــــدد

١ فـــرن

ورشـــة الحـدادين

٦ كـــور
١ مطرقـــة
١ مجـرش
١ مروحة لزوم جذب الهواء
١ آلة الحزز والقص

كشف عن العمـــارات
المنتهية والغير منتهية بوادى حلفا

عـــدد		
١	محطة السكة الحديد	
١	ورش العمليـــات	صار تتميم عمـــارت ومرغوب اتمامهم حسب المقرر بالمقايســـة .
١	محل القـزان	
١	مخزن الفحـم	
١	مخزن بضاعة	
١	محل الغسيل	
١	مخزن المهمات	
١	طاحونة ومخبز	
١	مخزن البـــارود	
١	منزل مدير السكة	
١	ديوان السكة	
١	مكتب المهندسين	
١٤	منازل السكن	
١	جامـــــع	
١	مدرســـة	
١	منزل لزوم خوجة المدرسة	
٣	وكالـــة	
٢٢	دكـــــان	
٥	قماين	
١	محطة لزوم أخذ المياه	
٦٠		

(*) المحفظة ٤٦ مجلس الوزراء السكة الحديد السودانية ـ ترجمة تقرير المسيو جودنج المؤرخ فى ٣١ مارس سنة ١٨٨١ م .

صورة الوثيقة رقم (٥٢)

تقرير يفيد استئناف العمل فى انشاء السكة الحديد السودانية

أن اللجنة التى تشكلت بناء على قرار مجلس النظار الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ م الموافق ١٨ الحجة سنة ١٢٩٨ هـ للنظر فى مسـألة استئناف العمل فى أنشاء السكك الحديد السودانية قررت لزوم انجاز انشاء هذه السكة مع غاية النشاط والهمة على امتداد نهر النيل لغاية النقطة التى منها ينطلق السير بالسفن أعنى لغاية دنجلة الجديده وقد توضح بالخرطة اللحقة بهذا بيان مواقع النقط المنوه عنها فى هذا التقرير وقد تم من السكة المذكورة قسم أدارة جارية الآن فيه وادى حلفا الى شاروش (مسافة ٥٤ كم) ومن شاروش الى أمبيجول (مسافة ٤٧ كم) فأعمال الحفر والردم قد انتهت تقريبا وموجود بالجهة المذكورة من المهمات مقدار عظيم ولا يلزم لأتمام عملها والشروع فى ادارتها أكثر من ٥٠٫٠٠٠ ليرة استرلينية • انما هذا القسم الذى يبلغ مجموع طوله ١٠١ كم لا يأتى الا بفائدة واهية جدا الآن •

طريق الملاحة لم يزل أمام أمبيجول ممنوعا بشلال هنك وخيبـــر والشلالات التى يلى بعضها بعضا بلا انقطاع فيما بين دال وأمبيجول فلا تبلغ فائدة السكة المذكورة حد المقصود من حيثية توسيع نطاق التجارة الا اذا وصلت الى المراكز التى يسهل وصول البضائع اليها بطريق النيل ويتوصل اليها من الطرق الداخلية أيضا وهى دنجلة الجديدة أو دابه •

وبناء على ذلك بحثت اللجنة فى مشروعين الأول مقدم من المسيو جودنج ضمن تقريره الأخير والغرض منه مد السكة الحديدية الى جهة فركة أمـــام شلالات دال وعمل هويس بجهة خيبر وانشاء ترعة جانبية للنيل بجهة هنك طول ٤ كم تقريبا وعمل هويس عليها كى يتيسر للسفن اجتياز الشـــلالين المذكورين •

والثانى المقصد منه مد السكة الحديدية الى أمام شلال هنك الى دنجله

الجديدة وفى الواقع فانه من اللازم ان يكون موجودا فى النقطة التى تجعل مبدأ للسكة مراكز ومخازن يجب انشائها برمتها ان لم يكن تلك النقطة مركزا ذا اهميـــة ٠

وأما التكاليف التى يستدعيها تنجيز المشروعين المتقدم ذكرهما فهما :

المشـــروع الأول

٥٠٫٠٠٠	ليرة استرلينية تكميل الخط من ساروس الى امبيجول
١٨٧٫٥٠٠	انشاء الخط الواقع بين امبيجول وفركة مســـافة ٧٥ كم بـ ٢٫٥٠٠ ليرة استرلينية الكيلو الواحد بما فيه العربات ٠
٣٠٫٠٠٠	هويس خيبـــر
٥٠٫٠٠٠	ترعة وهويس هنك
٣١٧٫٥٠٠	ليرة استرلينى

المشـــروع الثانى

٥٠٫٠٠٠	تكميل الخط من ساروس الى امبيجول
١٨٧٫٥٠٠	انشاء الخط الواقع بين امبيجول وفاركة
٥٦٢٫٥٠٠	انشاء الخط الواقع بين فاركة ودنجله مسافة ٢٢٥ كم سعر ٢٥٠٠ ليرة استرلينية ٠
٨٠٠٫٠٠٠	ليرة استرلينية ٠

فاذا قارنا المشروعين أحدهما بالآخر من حيثية المنفعة التى تعود منهما لا من حيثية تكاليفه من المصاريف اتضح لنا جليا أن الثانى هو الأرجح فانه يفتح للتجارة طريقا طوله ٤٠٠ كم بخلاف الأول فانه قاصر على مد السكة بمسافة ١٧٦ كم فقط من وادى حلفة الى فاركة ومع هذا فان تلك المســـافة لابد من امتدادها أيضا لغاية فركة فيما بعد عندما يتيسر ذلك للحكومة وحينئذ الأعمال التى تكون قد أجريت بمبلغ ٨٠٠٫٠٠٠ ليرة استرلينية لأجل اجتياز

شلالات خيبر وهنك تبقى بدون نمرة وحيث أنه ليس هناك وجه يقضى بترجيح المشروع الأول سوىأحوال الميزانية فاللجنة قررتباتحاد الآراءترجيح المشروع الثانى وأنه يمكن الوصول الى تكميل السكة من وادى حلفا الى دنجله بطريقة لايترتب عليها زيادة شيء على مربوط الميزانية وهى أن يعطى للشركة عملية انشاء الخط من أمبيجول الى دنجلة وأدارة السكة من وادى حلفا الى دنجلة وتتعهد لها الحكومة بفائدة معلومة وأن تكلف الشركة ذاتها بتكميل القسم الواقع بين ساروس وأمبيجول بالمقاولة على ذمة الحكومة وأن تتنازل الحكومة لها عن القسم الواقع بين وادى حلفا وأمبيجول باعتبار ٢٥٠٠ ليرة استرلينية ثمن الكيلومتر الواحد فتبقى هذه القيمة مطلوبة من الشـــــركة ويحسب منها مبلغ ٥٠٫٠٠٠ ليرة استرلينية قيمة الأعمال اللازم اجراءها بين ساروس وأمبيجول ثم المبلغ التى تستحقها الشركة من الفائدة التى تتعهد لها بها الحكومة وأن يكون للحكومة الحق فى مشترى كامل الخط من وادى حلفا الى دنجلة فى أى وقت شاءت والا فالخط المذكور يرد للحكومة بعد مضى مدة معلومة وقد يمكن تسهيلا لأدراك نتيجة الطريقة المذكورة أن نطبقها على التكاليف التى قدرها المسيو جودنج فى تقريره واستحسنتها اللجنة وذلك ان انشاء الخط من أمبيجول الى دنجله بمسافة ٣٠٠ كم بواقع كل كيلومتر ٢٥٠٠ ليرة استرلينية يتكلف على الشركة مبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ ليرة استرلينية يبلغ مع قيمة الفائدة التى يجب أداؤها عليه مدة الأنشاء نحو ٨٠٠٫٠٠٠ ليرة استرلينية ثم يضاف اليه ما تخصصه الشركة لأخذ الخط الموصل من وادى حلفه الى أمبيجول وقدره ٢٥٠٫٠٠٠ ليرة استرلينية فتكون جملة المبالغ التى تؤدى عليها الفائدة (١٫٠٥٠٫٠٠٠) ليرة استرلينية وأفرض أن أقل الفائدة ٥ ٪ يبلغ مقدارها سنويا مبلغا لايزيد عن ٥٢٫٥٠٠ ليرة استرلينية فمطلوب الشركة عن عملية تكميل الخط من ساروس الى أمبيجول بالمقاولة وقـــدره (٥٠٫٠٠٠) ليرة استرلينية يحسب منه أصل ٢٥٠٫٠٠٠ ليرة استرلينية التى تبقى مطلوبة من الشركة فى نظير مشتراها (١٠١ كم) الواقعة فيما بين وادى حلفا وأمبيجول فيتبقى تحت يدها مبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ ليرة استرلينية يحسب لها منه قيمة ما تستحقه من الفائدة ٠

فاللجنة لاترى مانعا من قبول الحكومة ابرام اتفاق مبنى على الوجه

المتقدم لأنها من الآن على يقين من امكانها القيام بوفاء الفائدة عن الأربع سنين التى تلى افتتاح السكة بغرض انه من بعد مصاريف ادارتها لايتبقى شيء من ايراداتها لسداد الفائدة فى جميع المدة المذكورة والمنظور ان ايراد السكة فى وقت افتتاحها يزيد بكثير عن مصروفاتها وانه بعد مضى قليل من الزمن يكفى تلك الزيادة لسداد الفائدة بتمامها .

ويكفينا برهانا على امكان الوصول الى هذه النتيجة أن ايرادات القسم الذى ادارته جارية الآن فيما بين وادى حلفه وساروس كانت فى سنتى ٧٩ ، ٨٠ أزيد من مصروفاته وأن هذه الحالة قابلة أيضا للتحسين لاسباب ثلاثة وهى : ـ

الأول ـ بالنظر الى تقدم التجارة مع البلاد السودانية كما يدل على ذلك مقدار الايرادات المتحصلة من السكة التى ادارتها جارية الآن فانها بلغت فى سنة ١٨٧٨ م (٣٦٢٠) ليرة مصرية وفى عام ١٨٧٩ م (٥٠٨٣) ليرة مصرية وفى عام ١٨٨٠ م (٧٣٦٠) ليرة مصرية أى انها تضاعفت فى مدة سنتين .

الثانى ـ لأن مد سكة طولها ٤٠٠ كم يجلب التجارة اكثر مما تجلبه سكة طولها ٥٠ كم والدليل على ذلك هو أن أغلب البضائع مازال نقلها جاريا بالتوازى الى السكة الحديدية لعدم تكبد مصاريف النقل من السكة الحديد الى غيرها فانها جسيمة بالنسبة الى قصر مسافة السكة المذكورة .

الثالث ـ لأنه متى ينتشر نقل البضائع بواسطة السكة الحديدية من دنجلة الى وادى حلفا تقل مصاريف النقل فضلا عن عدم تعرضها لتلفيات جمة بدلا مما هو حاصل الآن فى نقلها أما بواسطة قوافل يستغرق مسيرها ٣٥٠ كم (من دنجلة الى ساروس) أو على النيل وفى ذلك مالا يخفى من الأخطار الجسيمة بسبب وجود الشلالات بجهات هنك وخيبر ودال وغيرها (وقد علم من تقرير المسيو جودنج انه غرق بالجهة الأخيرة وحدها نحو ١٠ سفن فى سنة واحدة) وبواسطة

؟الطريقة المذكورة تسوى التجارة بين السودان والقطر المصرى فى كثير من البضائع وعلى الخصوص فى المواشى والحبوب التى يتعذر المتجر فيها والحالة هذه بسبب جسامة مصاريف النقل وما هنالك من الأخطاء العديدة .

وحيث أن الشركة هى التى تجرى أنشاء وادارة السكة من أمبيجول الى دنجلة وتكلف الضرورة بادارة القسم الواقع بين وادى حلفا وأمبيجول فلا يرى هناك مانع من كونها تلتزم لمشترى هذا القسم بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ ليرة استرلينية فان ذلك أرجح لها مما اذا كانت التزمت بانشاء السكة بتمامها من ابتداء وادى حلفا لأنها تتكلف بدفع مبلغ ٢٥٠٠٠٠ ليرة استرلينية المذكور قيمة الــ ١٠٠ كم الأول بل أن المبلغ يبقى بطرفها تأمينا على وفــاء الحكومة بتعهداتها .

وبناء على ما تقدم فاللجنة ترى لزوم الأقرار على استئناف الشروع فى أعمال السكة الحديدية السودانية بحيث أن الخط الموصل الآن الى ساروس يمد فى أقرب وقت الى دنجله .

تحريرا بالمحروسة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ م .

امضــاء	امضــاء	امضــاء	امضــاء	امضاء
جــودنج	رسو ليرون ،	ديرول ،	استون	اسماعيل أيوب

الخريطة المحكى عنها موجوده فى آخر النسخة الفرنساوى .

(*) محفظة ٣٦ مجلس الوزراء (السودان) مجموعة ٥٤ عام ١٨٨١م.

١ ــ السفن تسير على نهر النيل صاعدة من دنجلة الى دابه (مسافة ١٥٠ كم) وأما من دابه الى الخرطوم فسيرها ممتنع لوجود الشلالات غير أن دابه تعتبر مركز لاجتماع القوافل القادمة الآن ســـواء كان من الخرطوم أو من دارفور أو كردفان .

٢ ــ مشروع المسيو فاولر يقضى بمرور السكة على الشاطىء الأيسر للنيل بجهة كوير والذى رأته اللجنة هو أن المرور على النيل يكون بواسطة معدية لا بواسطة كوبرى يتكلف انشاؤه بحسب ما قدره المسيو فاولر ٢٥٠٠٠٠ ليرة استرلينية .

صورة الوثيقة رقم (٥٣)

خطاب من المسيو كانتزنستين الى نظارة الأشغال العمومية يطلب فيه تاسيس شركة تتولى مد سكة حديد السودان

لى الشرف بأن أعرض لسعادتكم بأن خط سكة السودان الحديدية الذى يبتدى من وادى حلفا كان عزم على انشائه منذ عدة سنوات لأجل اتصال تلك الجهات بالقطر المصرى نظرا لما هى عليه من الثروة ولما كانت الشـــلالات الصغيرة الموجودة فى النيل بين وادى حلفا ودنجلا الجديدة تمنع السفن من السير فيه مدة القسم الأكبر من السنة فلا بد من حصـــول التأخر فى نقل محصولات السودان المتعددة حتى أنه قد يجىء الأمر أحيانا لتركها اشهرا فى مخازن (الدبه) التى هى نقطة اجتماع طرق قوافل الخرطـــوم وكردفان والدرفور فالغاية من انشاء خط السودان الحديدى انما هى تلافاة الحـالة المذكورة أى تجنب تلك المضار غير أن الحكومة بعد أن انشأت قسما من ذلك الخط اضطرت الى ترك العمل مع انها كانت قد رأت نتائج حسنة من الخط الذى انشأته وأن يكن صغيرا فتسهيلا لهذا العمل على الحكومة اثبت طالبا من سعادتكم اعطائى رخصة لأجل اتمـــام الخط المذكور حتى النقطة التى تعيينونها وعلى الحكومة أن تتنازل لى عن الخط السابق انشـــاؤه والمواد الموجـودة بالثمن الـذى يتعـدل لذلك وما التنـازل فيكون الى مـــدة من السنين وعلى الحكومة ضمان فوائده المبلغ اللازم لأجـــل العمليـة بحيث لاتنقص عن ٥٪ سنويا ٠

وبما أنى قد حصلت على عدد واف من المساهمين فيمكننى فى الحال أن أنشىء شركة ذات اسهم وأن أداوم على تشغيل الخط المذكور مع مباشرة مده حتى النقطة التى تعينها الحكومة ومن المعلوم انه ان زاد دخل العملية عن ضمان الحكومة فيكون لها حق الانتفاع ببعض الزيادة وفضلا عن ذلك يحق لهـا الحصول على الخط المذكور بواسطة الشراء فى أى وقت رادت وأما اذا لـــم

تجرى الحكومة مشتراه فى بحر مدة التنازل فعند انقضائها يعود اليها بلا ثمن فيدخل ضمن الأملاك الميرية الخاصة .

وأنى الخص هذه المذكرة راجيا من سعادتكم أجراء التنازل المذكور على الشروط المبينة أعلاه الى مدة من السنين واستطيع على ظنى أن أستتلى قائلا أن ضمان الفائدة التى أطلبها من الحكومة قد يكون عما قريب شرطا بسيطا (كذا فى الأصل) وأن الحكومة ستربح من الدخل الوافر الذى سينتج عن ذلك فضلا عما يعود عليها بالنفع من وصل القطر المصرى بكثير من ملحقاته الأكثر ثروة مع أن لادخل له منها الآن بل هى حمل ثقيل على ميزانية البلاد العمومية .

(الامضاء)

(*) المحفظة ٣٦ مجلس الوزراء (السودان) مجموعة ٥٤ ـ ترجمة أفادة من المسيو كاتزنستين لنظارة الأشغال العمومية ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ م .

صورة الوثيقة رقم (٥٤)

تقرير على باشا عن سكة حديد السودان

العمل من جانب الحكومة المصرية على تقدم جميع البلاد بالرفاهية والعمران وتوسيع نطاق التجارة بينها وبين البلاد الأجنبية ـ كانت بلاد السودان تمثل قسم كبير من ممتلكاتها وذلك لبعدها عن البلاد المصرية ـ وعدم تمهيد الطرق الموصلة اليها ٠

أخذت من زمن فى مد السكة الحديد اليها من حلفة الى الخرطوم مارة على وادى النوبة ـ لتكون سببا فى عمارية تلك البلاد ونشر الوسائل التجارية وتقدم قسم من هذه السكة واستعمل بالفعل أما الجزء الباقى فقد توقف بسبب الحوادث التى طرأت على الحكومة والتى حالت بينها وبين انجازه ولكنها وجهت اليه العناية مرة ثانية فى عام ١٨٨٠ م فارسلت بعثة لعمل الأجراءات اللازمة لمواصلة مده السكة الحديد من جديد ولكن هذه الدراسة لم تنفذ بسبب ما طرأ من حوادث ٠ ومرة ثالثة بدأ التفكير فى مواصلة العمل فى السكة الحديد السودانية ويرى بعض المسئولين أن الأولى مدها من سواكن الى بربر عوضا عن أن تكون من حلفة الى الخرطوم مستندا فى رأية على أنها أقرب من سكة حلفا وأقل منها فى المصاريف وأنفع فى التجارة بالنظر لقلة أجرة النقل ـ وفريق يستحسن مرورها من حلفة الى الخرطوم لما يعود منها على البلاد والحكومة من التجارة وقد ظهرت شركات ترغب عمل هذه السكة على ذمة الحكومة مقابل احتساب فائدة المصاريف لتلك الشركات سنويا حتى تستوفى رأس المال وشركات أخرى تريد انشائها لنفسها وتكون الحكومة ضامنة لها فى الايراد وترى الحكومة ضرورة دراسة هذا المشروع لاختيار الخط الأصلح والانفع للبلاد ٠

القواعد الأساسية التى لابد من مراعاتها فى انشاء خط سكة حديد السودان فنقول :

١ ـ يلزم أن يكون مرور هذه السكة فى أرض صالحة للعمارية بحيث نربط البلاد المصرية بالبلاد السودانية وتتمكن ـالحكومة من استعمالها بدون عائق فى أى وقت أرادت مهما كانت الأحوال ٠

٢ ـ تكون مفيدة للتجارة الخارجية بينها وبين الممالك الأجنبية ٠

٣ ـ يكون مرورها على المراكز الأكثر اتصالا بسـكك القوافل والموارد التجارية والبلاد التى بها مقر الأحكام المحلية ٠

٤ ـ أن تكون حيث توجد المياه بسهولة لشرب الركاب ولوازم القطارات والخدمة وحيث توجد الأخشاب المكن استعمالها فى الحـريق من محصولات البلاد عوضا عن الفحم ٠

٥ ـ أن يحصل الأنتفاع بكل جزء يعمل منها وأن لاتكلف فى حفظها بمشقات٠ ومصاريف زايدة لاتقوى عليها فى كل أوان وزمان ٠

حينئذ نبين حالة كل خط :

خط حلفـا :

أن هذا الخط يبدأ من حلفا التى هى نهاية الخطوط المصرية ثم يمر فى وادى النوبة ودنقلة وما بعدها من الأراضى المشهورة من القدم بالعمارية وبها بلاد كثيرة وأرض جيدة على ضفتى النيل بعضها يزرع والبعض قابل للزراعة، وتتصل به سكك القوافل حتى ينتهى الى الخرطوم التى هى المركز العام لبلاد السودان لموقعها الهام عند ملتقى النهرين (الأبيض والأزرق) واليهما تنتهى سكك القوافل الآتية من الأطراف البعيدة عن هذين النهرين وهذا الخط يفيد هذه البلاد التى يمر فيها بثروة عظيمة وتزداد غنى وهى أسوان ، وعنجش ، وفركت ، ودنقلة ، وبربر وغيرها ـ وسوف يوجد ركاب كثيرون ويعمل على سرعة نقل التجارة من البلاد السودانية الى الأسكندرية وينقل الى بـلاد السودان ما يلزمها من البضائع المصرية والأجنبية ويزيل صعوبة النقـل بالملاحة النهرية فيما بين أسوان والخرطوم ويـعمل هـذا الخط على نقل التجارة الغربية والشرقية للسودان والجنوبية ٠

والبضائع التى تنقل على سكة حديد حلفا تنقل أيضا على سكة حديد مصر وتبلغ تقديراتها كما يقولون المسيو ليسميس وولد حوالى ١٥٠٠٠٠ طرناته (تونولاته) سنويا وتستفيد السكة الحديد المصرية من خط حديد حلفا ما قيمته حوالى ٧٥٠٠٠ جنيه سنويا بعد استبعاد المصاريف بالاضافة الى افادة مراكب النقل الأهلية ٠

والقسم الذى أتمته الحكومة المصرية بالفعل يبلغ حوالى ٥٤ كيلومتر من حلفا الى سرس ، وقد انشأت اليه جمله مبان من محطات ومخازن ومساكن وأسواق وورش وغيرها وجلبت اليه وابورات وعربات وجملة مهمات وآلات تحت التركيب حتى بلغت جملة المنصرف على هذا الخط حوالى ¾ مليون جنيه ولم يبق على مده من سرس الى أمبيجول الا القليل من الأعمال بل يمكن أن يصل الى فركة كما يقول المسيو جودنج وبحيث لاتزيد النفقـــات التى تصرف عن ٢٣٢٠٠٠ جنيها فاذا صرفت الحكومة هذا المبلغ يتم لها خط سكة حديد من حلفة الى فركة يبلغ طوله ١٧٦ كيلومترا وهو يقرب من الخط الكائن بين مصر واسكندرية ويمكن للحكومة أن تمـــده شيئا فشيئا الى الخرطوم ٠

خط ســــــواكن :

ان هذا الخط يبدأ من سواكن المنعزلة عن القطر المصرى ويمر فى صحراء قفرة خالية من السكان والعمار وبجبال وأرض رملية وحجرية لم ينبت فيها زرع من القدم حتى الآن ولن تصلح للأنبات مطلقا لعدم سقوط الأمطار بها تجردها من الماء العذب لأن أغلب مياه آبارها بعيدة ومالحة لاتصلح للوابورات ولا للركاب فمرور سكة الحديد بها يحتاج الى مشقات ومصاريف زائدة فى حفظها وجلب الماء اليها دواما من أطراف بعيدة وربما آل أمرها فى المستقبل الى ما آل اليه أمر السكة الحديد التى كانت بين مصر الى السويس بين الجبال واضطرت الحكومة الى أبطالها خصوصا وأن به جزء عظيم واقع فى رمال سائلة تنسفها الرياح عند هبوبها فتردمه ولأجل ذلك يلزم أن يوجـد عمال بمصاريف دائمية لكشفه كلما ردم ٠ ثم ان السكة المذكورة لايكون لها

محطات ذات ايراد الا محطتان احدهما فى مبدئها على البحر وهى محطة سواكن والأخرى فى نهايتها على النيل وهى محطة بربر لان محطاتها الوسطى كلها فى قفار وفضلا عن ذلك فانها لاتوصل بربر بالخرطوم التى هى المركز الأصلى الجامع لتجارة السودان العليا ومنها يكون النيل خاليا من الموانع بل تبقى بين بربر والخرطوم مسافة ٥ يوم تقطع بالسفن على النيل وهذه المسافة وان كانت شلالاتها قليلة الأهمية الا انها وعرة السلوك وخصوصا فى زمن تحريق النيل وكثيرا ما اصيبت منها السفن والبضائع بالضرر من جهة أخرى تكون بعيدة عن سكك القوافل الكائنة غربى النيل فيما بين حلفة والخرطوم ٠

وبما أن مدينة بربر لم تكن مركزا الا لما يرد من الخرطوم ومن كسلة ومن المعلوم أن اعظم تجارة السودان هى الصمغ واغلبه من كردفان وقد اعتاد التجار على نقله رأسا من كردفان الى أبو حسبى بمديرية دنقله فاذا جعلت بربر نهاية لخط السكة الحديد فطبعا تتخذ القوافل الترعة الخضرا من النيل طريقا لها للوصول الى الخرطوم فتزيد أجرة النقل بالنيل بخلاف ما اذا كان الخط متصلا بالخرطوم فان النقل اليه يكون اسهل واوفر على التجار ٠

وقد ذهب البعض الى تحويل هذه السكة على جهة التاكا حتى تصل الى مدينة الخرطوم تجنبا من مصاعب الصحراء ولكن مرورها على خط التاكا وان كان واقعا فى أرض قابلة للزراعة والعمارة وانها تكون فى الواقع احسن حالة من مرورها بالصحراء الا انها بهذه الكيفية تزيد فى الطول وتحتاج لأعمال كلية لداعى ما يلزم لها من الأشغال الصناعية لاجتيازها كل مجارى السيل المتعددة التى تقطعها ٠ وبما انها تكون قريبة من أرض الحبشة فتحتاج دواما لدقة المحافظة زيادة عن خط الصحراء وان كانت تنفع فى حفظ الحدود ثم أن هذا الطريق تكون مثل طريق سواكن وبربر لاتفيد الا للتجارة المتبادلة بين السودان والخارج اما تجارة البلاد المصرية وبلاد النوبة فلا يكون لها نفع منها هذا مع حرمان سكة الحديد المصرية من ايراد نقل التجارة السودانية علاوة على ذلك فانها لاتكون موفية بمقصد الحكومة الأصلى وهو تمكين سلطتها على البلاد السودانية واتصالها بالاقطار المصرية لأنها تنتهى الى

البحر الأحمر الحائل بينها وبين سكة حديد مصر ومن المعلوم أن هذا البحر لم يكن الآن كما كان عليه سابقا فربما من الحوادث ما يمنع الحكومة من استعماله فى المواصلة بين السويس وسواكن ٠

المقابلة بين الخطين فى الأبعاد
وكلف الانشاء واجرة النقل

ان طول خط سكة حديد حلفه الى الخرطوم يبلغ ٥٥٦ ميل انجليزى أى ٨٩٦ كيلومتر فلا يزيد عن طول خط السكة الحديد ما بين سواكن والخرطوم مارا على بربر وهو ٧٢٠ كيلومترا الا بقدر ١٧٠ كيلومتر فهذه الزيادة لايقدر تكاليف انشائها بالنسبة لما قدمناه من الصعوبات فى انشاء خط سواكن وفى حفظه وصيانته ومع ذلك فان المسافة التى تم بعضها من خط حلفا وبعضها على شرف التمام وقدرها ١٧٦ كيلومترا هى أكثر من فرق الطول بين الخطين بمعنى أن الطول اللازم انشاءه والحالة هذه بكل خط من الخطين هو واحد تقريبا فبناء على ذلك وصعوبة مرور خط سواكن لاشك أن تكاليف خط سواكن تكون أبلغ من تكاليف الباقى من خط حلفه مع تفاوتهما فى الفائدة وان قابلنا امتداد خط حلفه الى الخرطوم بامتداد الخط من سواكن الى بربر فقط نجد أن خط حلفه ضعف خط سواكن ولكن زيادة خط حلفه لم تكن الا لاتصاله بالخرطوم بدلا من النقل بالمراكب من والى بربر والخرطوم فى خط سواكن ، ولا يخفى ماف وصلة الأول بالخرطوم من السهولة وزيادة الايراد ومن ثم تكون فوائد تلك الزيادة أكثر من الأتعاب والمصاريف التى تبذل فيها السودان غنى بالأرض الزراعية ، معظم السكان بدو يعملون برعى الماشية ـ الأرض الزراعية يمكن نقل السكان اليها واستوطانها وزراعتها ـ فخط حلفا أنفع لابناء مصر أما خط سواكن فلا ينفع الا الأجانب ٠

فمثلا نقل قنطار الصمغ من الخرطوم الى القاهـــرة خط حلفا يتكلفه بتعريفة السكة الحديد المصرية ما هو :

قرش	يوم	
٨	٢	من الخرطوم الى حلفا بالسكة الحديد ٥٥٦ ميل ٠
		من أسيوط الى القاهرة بالسكة الحديد ٢٢٨ ميل ٠
٣	٦	من حلفا الى أسوان بالمراكب فى النيل ٤٧٦ ميل
٣	٦	من أسوان الى أسيـوط بالمراكب فى النيل
٤	٣	من شحن وتفريغ واستراحة ٠
١٨	١٨	

وأما بالنقل على خط سواكن من الخرطوم الى القاهرة معتبرا فيـــه تعريفة السكة الحديد المصرية فى الخط الحديدى ومتوسط الأجرة فى البحر الأحمر بين ما تدفعه نظارة الحربية بين سواكن والسويس وقدره ، ٥ قروش وما أخذناه من مصادر تجارية وقدره ، ٣ قروش هى كالآتى :

الأجـــــرة		الزمن	
بارة	قرش	يوم	
	٣	٥	من الخرطوم الى بربر بالمراكب فى النيل ٢٠٠ ميل ٠
٢٠	٢	١	من بربر الى سواكن بالسكة الحديد ٢٥٠ ميل
	٤	٥	من سواكن الى السويس بالبحر الأحمر ٨٣٠ ميل
٢٠	١	١	من السويس الى القاهرة بالسكة الحديد ١٥٠ ميل ٠
	٤	٣	شحن وتفريغ واستراحة ٠
ــــ	١٥	١٥	

فتكون بذلك الأجرة زائده فى خط حلفا ٣ قروش والزمن زائد ٣ يوم ولكننا اذا اعتبرنا تقرير المسيو (ليسمبيس وولد) والراغبين عمل سكة حديد سواكن وهو أن أجرة نقل التونولاته (طرناطة)) الواحدة على هذه السكة يجب أن لاتنقص عن جنيهين أنجليزيين فتكون أجرة القنطار عليها من الخرطوم الى القاهرةكما يأتى : ــ

بارة	قرش	يوم	الأجـــرة الزمن
—	٣	٥	من الخرطوم الى بربر بالمراكب ٢٠٠ ميل
—	٩	١	من بربر الى سواكن بالسكة الحديد ٢٥٠ ميل ·
—	٤	٥	من سواكن الى السويس بالبحر الأحمر ٨٣٠ ميل ·
٢٠	١	١	من السويس الى القاهرة بالسكة الحديد ١٥٠ ميل ·
—	٤	٣	شحن وتفريغ ·
٢٠	٢١	١٥	

فعلى هذا تكون الأجرة من الخرطوم الى القاهرة على خط سواكن زائدة بمقدار ٢٠ باره ، ٣ قروش عن خط حلفا ·

بعد اتمام خط السكة الحديد من حلفا الى الخرطوم واتســـاع نطاق التجارة يمكن ان يعتاض عن مراكب النقل فى النيل فيما بين حلفا وأسيوط بسفن تجارية فى نقل البضائع فتنقضى بها الأجرة ويقل الزمن فى خط حلفا ويمكن للسكة الحديد فى مقابل زيادة التجارة المنقولة أن تقلل أجرتها الحالية ومتى تحسنت حالتها المالية أمكنها أن تمد السكة الحديد المصرية من أسيوط الى حلفا فلا تكون أجرة نقل القنطار الواحد من الخرطوم الى القاهرة الا ٢٠ باره ، ١٢ قرش ومدة النقل ٥ يوم ·

واما النقل الى أوربا فانه يكون على السكة الحديد من الخرطوم الى حلفا ثم بالنيل من حلفا الى أسيوط ثم بالسكة الحديد المصرية من أسيوط الى الاسكندرية ومنها الى لوندره مثلا كما يأتى باعتبار تعريفة السكة الحديد المصرية فى الخط الخديوى ·

الأجـــرة		الزمن	
بارة	قرش	يوم	
—	١٨	١٨	من الخرطوم الى القاهرة كما تقدم بيانه ٠
٢٠	١	١	من القاهرة الى الاسكندرية ٠
—	٤	١٢	من اسكندرية الى لوندره ٠
٢٠	٢٣	٣١	

فان كان من الخرطوم بالنيل الى بربر ومنها بالسكة الحديد الى سواكن ومنها بالبحر الى لوندره فتبلغ ما يأتى بيانه باعتبار تعريفة السكة الحديد المصرية فى الخط الحديدى أيضا ومتوسط الأجره فى البحر ٠

الأجـــرة		الزمن		
بارة	قرش	يوم		
٢٠	٥	٦	من الخرطوم الى سواكن كما تقدم بيانه	
—	٤	٣	شحن وتفريغ ٠	
—	—	٥	من سواكن الى السويس	بما فيه عوائد
—	٨	٢	من السويس الى بور سعيد	مرور القنال ـ
—	—	١٣	من بور سعيد الى لوندره	باعتبار التونولاته
				٣٥ شلن مماجميعه
٢٠	١٧	٢٩		

فمن يطلع على هذه الأعداد يرى أن خط حلفة يزيد أجره وزمنه فى النقل الى أوروبا والواقع غير ذلك كما سلف القول عند الكلام على النقل الى القاهرة فان ذلك التقدير الذى يعول عليه موسنيو (ليسميس ولد) فى النقل على خط سواكن يجعل الأجرة فى هذا الخط من الخرطوم الى لوندرة ٢٤ قرش لأن القرشين والنصف التى قدرناها للنقل من بربر الى سواكن حسب تعريفة السكة الحديد المصرية تصير تسعة قروش وبناء على ذلك تنقص الأجرة من خط حلفه ـ عن خط سواكن بقدر ٢٠ بارة فى النقل من الخرطوم الى أوروبا

وفى المستقبل يمكن أن تنقص عندما تتحسن حالة السكة الحديد المصرية فلاتكون الأجرة من الخرطوم الى لوندرة الا ١٨ قرش ولا يزيد الزمن عن ١٨ يوم ولا يؤمل أن تقل أجرة خط سواكن وقدرها ٢٤ قرش وزمنها ٢٩ يوم عن هاتين الكميتين •

والمتبع الآن فى نقل البضائع السودانية الى مصر بصرف النظر عن مد السكة الحديد تبلغ فيها أجرة القنطار عن طريق حلفا ٤٤ قرش والزمن ٢٩ يوم ومن سواكن ٢٠ باره و ٤٫٢ قرش والزمن ٢٩ أى أن الأجـــرة فى الجهتين متعادلة اذن فالفوائد التى تعود على السكان من عمل السكة الحديد فى الخطين واحدة •

الفرق بين طريقة انشاء السكة الحديد بمعرفة الحكومة وطريقة انشاءها بمعرفة شركات :

من الأفضل أن تنشىء الحكومة السكة الحديد حيث لايقع عنها مشاكل ولا مسئوليات وتبلغ مدة العمل فى خط حلفا ٥ أو ٦ سنوات ويساعد فى تنفيذ خط حلفا الجزء الذى تم منه حيث يساعد فى نقل المهمات وتستعمل الحكومة هذا الخط فى مصالحها كما تشاء وتنفيد به التجارة داخلية أو خارجية •

قيام شركات بعمل السكة الحديد مثل عمل الحكومة لهذه السكة بل فى حالة عمل الشركة يحدث اشكالات بسبب أن الشركة تفضل أن تبقى السكة الحديد تحت يدها حتى تحصل على كل ما أنفقته من رأس مال وفوائد وتكون السكة خارجة عن سلطة الحكومة لايمكنها أن تستعملها بمحض أرادتها ولاتنفذ أوامرها فى ادارتها وفى حالة ما تقوم الشركة بعمل خط سواكن تنشأ محظورات منهـــــا : ـ

أولا ـ من كون الحكومة مسئولة فى حفظ السكة ومحطاتها ومنقولاتها ومعداتها لما يترتب على الاخلال بهذا الحفظ الذى هو فى غاية الصعوبة لوقوع ذلك الخط فى أرض معرضة للحوادث •

ثانيا ـ ما تتكبده الحكومة من المصاريف سنويا على عملية الحفظ المذكورة •

ثالثا ـ بما تؤديه من الغرامة للشركة قياما بالضمان لأن الخط المذكور مع قلة ايراده يستدعى نفقات كلية وخصوصا فى جلب الماء اليه فما يتبقى من ايراده بعد المصاريف لايفى بما يتعين فى الضمان للشركة ٠

النتيجـــــة

يتضح مما قدمناه أن لاشىء يرجح انشاء سكة الحديد من سواكن الى بربر عن انشائها من حلفه الى الخرطوم لا من جهة المنافع التجارية بالنظر لنقل البضائع ولا من جهة التكاليف ٠

زيادة على ذلك تكون سكة الحديد من سواكن الى بربر تكون منافية لمصلحة الحكومة المصرية لأنها بدلا عن أن توصل البلاد المصرية ببلاد السودان كما هو الغرض الأصلى تزداد بها بلاد السـودان انعـزالا عن القطر المصـرى ومـع هذا تكـون الحكومـة عرضـة للمشاكل والمغـارم سواء كان من جهة حفظها أو من جهة القيـام بشرط الضمان للشـركة لأن ايراد هذه السكة لايرجى منه أن يصل الى الدرجة التى تفى الحكومة من تلك المغارم مع أنها لاتنفع أيضا فى التجارة الداخلية المتبادلة بين القطر المصرى وبلاد السودان أما سكة حلفا فهى مهمة للقطر المصرى فالحكومة فيها لاتكون عرضة للمغارم والمشاكل فاذا اكمل انشاؤها بمعرفة الحكومة وعلى نفقتها تكفل جميع المصالح العمومية وتصبح بها البلاد السودانية والمصرية قطرا واحد تحت أنظمة وقوانين واحدة ويحصل الأختلاط والائتلاف بين أبنائه على اختلاف عاداتهم فتعم المدنية جميع انحائه وتأخذ كل جهة ماينقصها من الأخرى ، ولا يمضى زمن طويل الا وتكون بلاد السودان فى أحسن حال من الرفاهية والعمران ٠

١٦ رمضان سنة ١٣٠٠ هـ ٠

(امضـــاء)

على باشا

(*) تقرير عن السكة الحديد السودانية رقم ٥ مسلسل ٨٥٤ محفظة ١٠٩ من محافظ افريقيا عام ١٨٨٢ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٥٥)

تقــــرير

عن السكة الحديد السودانية

كتب بمعرفة على باشا

ناظر الأشغال العمومية

لما كان من أجل مقصود الحكومة الخديوية تقدم جميع بلادها فى طرق الرفاهية والعمران وتوسيع نطاق التجارة بينها وبين البلاد الاجنبية ورأت أن بلاد السودان التى هى قسم عظيم من ممتلكاتها لم تزل فى حالة التأخـر لبعدها عن البلاد المصرية وعدم تمهيد الطرق الموصلة اليها أخذت من زمن فى مد سكة حديد من حلفة الى الخرطوم مارة على وادى النوبة لتكون واسطة فى عمارية تلك البلاد ونشر الوسائل التجارية فى أنحائها وتقديم قسم من هذه السكة واستعمل بالفعل وكانت الهمة مصروفه فى انشاء باقيها فطرأ عـــلى الحكومة من الحوادث ما حال بينها وبين انجازه ولكنها وجهت اليه العناية ثانية فى ١٨٨٠ م فارسلت مأمورية هندسية الى تلك الأطراف لاجراء المباحث الموصلة للعودة الى العمل فيها وقد تمت هذه المباحث ونظرت بديوان الأشغال العمومية وقدمت لمجلس النظار غير أن الحوادث الأخيرة قد أوقفتها أيضا ولما استقرت الأحوال فى هذا الوقت وظهر لبلاد السودان نوع جديد من الأهميـة بالنظر لتعدد أمورها قد أخذت الأفكار تتداول الآن فى أمر تلك السكة ويرى فريق أن الأولى مدها من سواكن الى بربر عوضا عن أن تكون من حلفة الى الخرطوم مستندا فى رأيه على أنها أقرب من سكة حلفا وأقل منها فى المصاريف وأنفع للتجارة بالنظر لقلة أجرة النقل ٠

وفريق يستحسن مرورها من حلفا الى الخرطوم كما شرعت الحكومـة الخديوية لما يعود منها على البلاد والحكومة كما يعود على التجارة وقد ظهرت

شركات ترغب عمل هذه السكة على ذمة الحكومة مقابلة احتساب فائـــدة المصاريف لتلك الشركات سنويا حتى تستوفى رأس المال وشركات أخرى تريد انشائها لنفسها وتكون الحكومة ضامنة لها فى الأيراد الى قدر معين ولذلك رأينا أن نبحث فى هذه المسألة بجميع أطرافها لنعلم أن الخطين أفيد وانفـع للمصلحة العامه وأية الطرق أوفق لصوالح البلاد والحكومة فى انشاء تلـك السكة وقبل أن ندخل فى هذا البحث نقدم القواعد الأساسية التى لابـــد من مراعاتها فى انشاء خط سكة حديد السودان فنقول :

أولا ـ يلزم أن يكون مرور هذه السكة فى ارض صالحة للعمارية بحيث تربط البلاد المصرية بالبلاد السودانية وتتمكن الحكومة من استعمالها بدون عائق فى أى وقت مهما كانت الأحوال ·

ثانيا ـ تكون مفيدة للتجارة الخارجية بينهما وبين الممالك الأجنبية ·

ثالثا ـ يكون مرورها على المراكز الأكثر اتصالا بسكك القـــوافل والموارد التجارية والبلاد التى بها مقر الاحكام المحلية ·

رابعا ـ أن تكون حيث توجد المياه بسهولة لشرب الركاب ولوازم القطارات والخدمة وحيث توجد الأخشاب الممكن استعمالها فى الحـــريق من محصولات البلاد عوضا عن الفحم ·

خامسا ـ أن يحصل الأنتفاع بكل جزء يعمل منها وأن لاتتكلف الحكومة فى حفظها بمشتقات ومصاريف زائدة لا تتقوى عليها فى كل أوان وزمان ·

فهذه هى الأوجه الأساسيه التى يجب مراعاتها فى انشاء هذه السكـــة

فتكون فوائدها عامة جميع المصالح التجاريه والاهليه والادارية وحينئـــذ يلزمنا أن نبين حالة كل خط من الخطين ونقابل بينهما فى هذا الصدد لنقف على ما تتوفر فيه منهما تلك الصفات ونتكلم أولا عن خط حلفا ·

خط حلفـا

ان هذا الخط يبدأ من حلفة التى هى نهاية الخطوط المصرية ثم يمر فى وادى النوبة ودنقلة وما بعدها من الأراضى المشهورة من القدم بالعمارية ولـم

يزل بها الآن بلاد كثيرة وأرض جيدة على ضفتى النيل بعضها يزرع والبعض قابل للزرع وتتصل به أيضا سكك القوافل حتى ينتهى الى الخرطوم التى هى المركز العام لبلاد السودان بحسب موقعها الكائن على ملتقى النهرين الأبيض والازرق اللذين هما أسهل طرق ـ التجارة بجميع الجهات السودانية واليها تنتهى سكك القوافل الآتية أيضا من الأطراف البعيدة عن ممر هذين النهرين فمرور هذا الخط على تلك السكك قاطعا البلاد والأراضى الكائنة بوادى النوبة وما بعده محازيا للنيل يفيد هذه البلاد والأراضى ثروة عظيمة وتزداد بـــه عمارية مدائن عديدة كمدينة أسوان وعنفش وفركت ودنقلة وبربر وغيرهـــا وكما أنه يفيد هذه المدائن والبلاد والسكك والأراضى الواسعة عامة تستفيد منها مزايا كلية من وفرة البضاعة وكثرة الركاب أو أن يكون جامعا للتجارة السودانية التى تتبع عادة مجرى النيل وباتصاله بالسكك المصرية الـــى اسكندرية تنتقل تلك التجارة الى جميع المراكز المهمة الداخلية بالقطر المصرى والى الخـــارج أيضا وينقل الى السودان ما يلزمها من البضـــائع المصــــرية والأجنبية ويوجب تسهيل المصالح الادارية المتعلقة بالحكومة وتزول بـــه صعوبة النقل بالملاحة فيما بين أسوان والخرطوم ثم يأخذ من النيل مايحتاجه من المياه العذبة ويمكن الحصول فيه أيضا على أدوات للحريق بدون صعوبة ولا كبير كلفة بواسطة تقطيعها من الغابات القريبة اليه مثل غابة صحراء (بهودة) وغيرها ولايحتاج فى حفظه الى مشقات ونفقات كثيرة لتمكن أمور الضبط العام فى تلك الجهات من سالف الزمان .

ومع أن الخط المذكور يكون صالحا لانشاء محطات ذات ايراد فى أثناء سيره بين حلفه والخرطوم بالمراكز المهمة المتصلة بالسكك التجارية فانه يكون مربوط أيضا مع سكك القوافل الواردة من جهات التاكا وغيرها فيجمع بهذه الكيفية جميع الموارد التجارية سواء كانت من البلاد القريبة للسودان أو البلاد الشرقية منه أو البلاد الجنوبية وبالضرورة أن اراده بذلك يكون وافرا .

وبما أن البضائع التى تنتقل على سكة حديد حلفا تنتقل أيضا علـــى السكة الحديد المصرية وعلى تقدير موسيو (ليسميس وولد) أن هـــذه

البضائع الآن تبلغ (١٥٠٫٠٠٠) تونولاته سنويا فاستعمال خط حلفـــــه تستفيد منه السكة الحديد المصرية ايراداته تبلغ حسب تعريفتها (٥٧٫٠٠٠) جنيه سنويا بعد استبعاد المصاريف فضلا عن انتفاع مراكب النقل الأهلية بمرور تلك البضائع عليها فى نهر النيل .

ومع الزمن واتساع العمارية بتلك البلاد واتجاه الرغبة للزراعة فيها تتضاعف تلك الايرادات والمنافع ويزداد بها دخل الحكومة وحيث أن القسم الذى أتمته الحكومة من هذا الخط يبلغ طوله ٥٤ كم من حلفه الى سرس وقد أنشأت اليه أيضا جملة مبان من محطات ومخازن ومساكن وأسواق وورش وغيرها وجلبت اليه وابورات وعربات وجملة مهمات وآلات تحت التركيب بلغ ما صرفته الى الآن على هذه الاشغال نحو ¾ مليون جنيه ولم يكن باقيا على مد ذلك الخط من سرس الى أمبيجول الا قليل من الأعمال بل أنه على مافى تقرير موسيو جودنج يمكن وصوله الى فركه بحيث لاتزيد جميع النفقات التى تصرف عليه عن ٢٣٢٫٠٠٠ جنيه مصرى فاذا صرفت الحكومة هذا المبلـــغ يتم لها خط سكة حديد من حلفة الى فركه يبلغ طوله ١٧٦ كم وهو يقرب من الخط الكائن بين مصر واسكندرية فتزداد واردات التجارة عليه ويتضاعف ايراده عما هو عليه الآن ويمكن للحكومة أن تمده الى الخرطوم شيئا فشيئا على قدر الاستطاعة بواسطة استعمالة فى نقل أدوات التركيب وصرف ايراده فيما يلزم من النفقات لهذا العمل .

خـــط ســـواكن

ان هذا الخط يبدأ من سواكن المنعزلة عن القطر المصرى ويمد فى صحراء قفرة خالية من السكان والعمار وبجبال وأرض رملية وحجرية لم ينبت بها زرع من القدم حتى الآن ولن تصلح للانبات مطلقا لعدم سقوط الأمطار بها وتجردها من الماء العذب لأن أغلب مياه آبارها بعيدة ومالحة لاتصلح للوابورات ولا للركاب. فمرور سكة الحديد بها يحتاج الى مشقات ومصاريف زائدة فى حفظها وجلب الماء اليها دواما من أطراف بعيدة وربما آل أمرها فى المستقبل الى ما آل اليه أمر السكة الحديد التى كانت من مصر الى السويس بين الجبال واضطـرت

الحكومة الى أبطالها خصوصا وان به جزء عظيم واقع فى رمال سائلة تنسفها الرياح عند هبوبها فتردمه ولأجل ذلك يلزم أن يوجد عمال بمصاريف دائمة لكشفه كلما ردم ٠

ثم ان السكة المذكورة لا يكون لها محطات ذات ايراد الا محطتان احداهما فى مبدئها على البحر وهى محطة سواكن والأخرى فى نهايتها على النيل وهى محطة بربر لأن محطاتها الوسطى كلها فى قفار وتبقى كذلك مدى الأزمان بمعنى أن ايراد هذه السكة لا يكون الا من المحطتين النهائيتين ولا يمكن الحصول على ايراد منها الا اذا تمت جميعها وفضلا عن ذلك فانها لا توصل بربر بالخرطوم التى هى المركز الأصلى الجامع لتجارة السودان العليا ومنها يكون النيل خاليا من الموانع بل تبقى بين بربر والخرطوم مسافة ٥ يوم تقطع بالسفن على النيل وهذه ـ المسافة وان كانت شلالاتها قليلة الأهمية الا انها وعرة السلوك وخصوصا فى زمن تحريق النيل وكثيرا ما أصيبت منها السفن والبضائع بالضرر ومن جهة أخرى تكون بعيدة عن سكك القوافل الكائنة غربى النيل فيما بين حلفة والخرطوم ٠

وبما أن مدينة بربر لم تكن مركزا الا لما يرد من الخرطوم ومن كسله ومن المعلوم أن أعظم تجارة السودان هى الصمغ وأغلبه من كردفان وقد اعتاد التجار على نقله رأسا من كرد فان الى (أبو حسبى) بمدرية دنقلة فاذا جعلت بربر نهاية لخط السكة الحديد فطبعا تتخذ القوافل الترعة الخضرة من النيل طريقا لها للوصول الى الخرطوم فتزيد أجرة النقل بالنيل بخلاف ما اذا كان الخط متصلا بالخرطوم فان النقل اليه يكون أسهل وأوفر على التجار ٠

وقد ذهب البعض الى تحويل هذه السكة على جهة التاكا حتى تتصل الى مدينة الخرطوم تجنبا من مصاعب الصحراء ولكن مرورها على خط التاكا وان كان واقعا فى ارض قابلة للزراعة والعمارية وبها تكون فى الواقع أحسن حالة من مرورها بالصحراء الا انها بهذه الكيفية تزيد فى الطول وتحتاج لأعمال كلية لداعى ما يلزم لها من الأشغال الصناعية لاجتياز كل مجارى السيل المتعددة التى تقطعها ٠

وبما انها تكون قريبة من أرض الحبشة فتحتاج دواما لدقة المحافظة زيادة عن خط الصحراء وان كانت تنفع فى حفظ الحدود ثم أن هذا الطريق يكون مثل طريق سواكن وبربر لا يفيد الا للتجارة المتبادلة بين السودان والخارج أما تجارة البلاد المصرية وبلاد النوبة فلا يكون لها نفع منها هذا مع حرمان سكة الحديد المصرية من ايراد نقل التجارة السودانية وفضلا عن ذلك فأنها لاتكون موفيه بمقصد الحكومة الأصلى وهو تمكن سلطتها على البلاد السودانيه واتصالها بالأقطار المصرية لأنها تنتهى الى البحر الأحمر الحائل بينها وبين سكة حديد مصر ومن المعلوم أن هذا البحر لم يكن الآن كما كان علية سابقا فربما طرأ من الحوادث ما يمنع الحكومة من استعماله فى المواصلة بين السويس وسواكن ٠

المقابلة بين الخطين فى الأبعاد وكلف الأنشاء وأجرة النقل :

أن طول خط سكة حديد حلفه الى الخرطوم يبلغ ٥٥٦ ميل انجليزى أى ٨٩٦ كيلو مترا فلا يزيد عن طول خط السكة الحديد ما بين سواكن والخرطوم مارا على بربر وهو ٧٢٠ كيلو مترا الا بقدر ١٧٠ كم فهذه الزيادة لا يعتد بتكاليف انشاءها بالنسبة لما قدمناه من الصعوبات فى انشاء خط سواكن وفى حفظه وصيانته ومع ذلك فان المسافة التى تم بعضها من خط حلفة وبعضها على شرفة التمام وقدرها ١٧٦ كيلو مترا هى أكثر من فرق الطول بين الخطين بمعنى أن الطول اللازم انشاؤه والحالة هذه بكل خط من الخطين هو واحد تقريبا فبناء على ذلك وصعوبة مرور خط سواكن لا شك أن تكاليف خط سواكن تكون أبلغ من تكاليف الباقى من خط حلفة مع تفاوتهما فى الفائدة وامكان الانتفاع بالايراد والاستعمال للتجارة وغيرها بكل فرع يتم من خط حلفة بخلاف خط سواكن الذى لا يمكن الانتفاع بجزء منه الا اذا تم الخط من سواكن الى بربر فقط نجد ان خط حلفه ضعف خط سواكن ولكن زيادة خط حلفه لم تكن الا لاتصاله بالخرطوم من السهولة وزيادة الايراد ومن ثم تكون فوائد تلك الزيادة أكثر من الاتعاب والمصاريف التى تبذل فيها ٠

ومن مقارنة صلاحية الخطين فى الاتصال بالنسبة للأمور الزراعية يرى

أن الأراضى الصالحة للزراعة لم تكن قاصرة على جهة واحدة بل انها كانت فى جميع الجهات السودانية لغاية خط الاستواء واغلبها مأهول بالبدو الذين لايهمهم فى الغالب الا تربية الماشية فى مراعى تلك الأراضى ولايعنيهم تفليحها وزرعها فتحويلها الى أرض زراعية لا يكون الا باناس غيرهم يأتونها عند سهولة الاتصال اليها فيستوطنونها ويجدون فى تصليحها وزرعها وحيث أن كلا الخطين على حد سواء فى الاتصال الى الأراضى التى هى من هذا القبيل ولكن خط حلفة يتصل بالسكك المصرية ثم بالبلاد الأجنبية فبوجوده يمكن لابناء مصر كالأجانب أن ينتفعوا بزرع تلك الأراضى وأما خط سواكن فان نفعه العام من هذا الوجه لا يكون الا للاجانب فقط لكونه منعزلا عن الاقطار المصرية ومن جهة أجرة النقل وزمنه فمن المعلوم أن الأقطار المصرية والأقطار السودانية لا تستغنى كلتاهما عن بضائع الأخرى فى جميع الأوقات ولذلك يجب النظر أولا الى كيفية تواصل المنقولات بينهما وزمنها ومصاريفها فنقل القنطار الواحد من الصمغ مثلا على خط حلفه من الخرطوم الى القاهرة يحتاج من الزمن والنفقات ما هو أت وقد اعتبرنا ما يتعلق منهبالخط الحديدى وتعريفه السكة الحديد المصرية :

أجرة	النقل	الزمن	
باره	قرش	يوم	
ـ	٨	٣	من الخرطوم الى حلفة بالسكة الحديد ٥٥٦ ميل من أسيوط الى القاهرة بالسكة الحديد ٢٢٨ ميل
ـ	٣	٦	من حلفة الى اسوان بالمراكب فى النيل ٤٧٦ ميل
ـ	٣	٦	من أسوان الى أسيوط بالمراكب فى النيل ٤٧٦ ميل
ـ	٤	٣	مدد شحن وتفريغ واستراحة ٠
ـ	١٨	١٨	

وأما النقل على خط سواكن من الخرطوم الى القاهرة أيضا معتبرا فيه تعريفة السكة الحديد المصرية فى الخط الحديدى ومتوسط الأجرة فى البحر الأحمر بين ما تدفعه نظارة الحربية من سواكن الى السويس وقدره ، ٥ قروش وما أخذناه من مصادر تجارية وقدره ، ٣ قرش وكما يأتى :

أجرة النقل		الزمن	
بارة	قرش	يوم	
—	٣	٥	من الخرطوم الى بربر بالمراكب فى النيل ٢٠٠ ميل
٢٠	٢	١	من بربر الى سواكن بالسكة الحديد ٢٥٠ ميل
—	٤	٥	من سواكن الى السويس بالبحر الأحمر ٨٧٠ ميل
٢٠	١	١	من السويس الى القاهرة بالسكة الحديد ١٥٠
—	٤	٣	شحن وتفريغ واستراحة .
—	١٥	١٥	

فتكون بذلك الأجرة زائدة فى خط حلفة ثلاثة قروش والزمن زائد أيضا ثلاثة أيام ولكننا اذا اعتبرنا تقدير مسيو (ليسميس وولد) الراغبين عمل سكة حديد سواكن وهو أن أجرة نقل التونولاته الواحدة على هذه السكة يجب أن لاتنقص عن جنيهين انجليزيين فتكون أجرة القنطار عليها من الخرطوم الى القاهرة كما يأتى : —

أجرة النقل		الزمن	
بارة	قرش	يوم	
—	٣	٥	من الخرطوم الى بربر بالمراكب ٢٠٠ ميل
—	٩	١	من بربر الى سواكن بالسكة الحديد ٢٥٠ ميل
—	٤	٥	من سواكن الى السويس بالبحر الاحمر ٨٧٠ ميل
٢٠	١	١	من السويس الى القاهرة بالسكة الحديد ١٥٠ ميل
	٤	٣	شحن وتفريغ واستراحة .
٢٠	٢١	١٥	

فعلى هذا تكون الأجرة من الخرطوم الى القاهرة على خط سواكن زائدة بقدر ٢٠ بارة ، ٣ قرشا عن خط حلفه .

على أنه من الممكن بعد اتمام خط سكة الحديد من حلفة الى الخرطوم واتساع نطاق التجارة أن يعتاض عن مراكب النقل فى النيل فيما بين حلفه وأسيوط بسفن تجارية فى نقل البضائع فتنقضى بها الأجرة ويقل الزمن فى خط حلفة ثم أن السكة الحديد المصرية متى أستحوزت على نقل جميع التجارة السودانية لايبعد أن تقلل أجرتها الحالية فى مقابلة كثرة المنقولات وقد يمكن على مدى الأزمان أن الحكومة المصرية متى تحسنت حالتها المالية أن تمد السكة الحديد المصرية من أسيوط الى حلفة فلا تكون أجرة نقل القنطار الواحد من الخرطوم الى القاهرة ٢٠ بارة ، ١٢ قرشا ومدة النقل ٥ يوم .

وأما النقل الى أوربا فانه يكون على السكة الحديد من الخرطوم الى حلفة ثم بالنيل من حلفة الى أسيوط ثم بالسكة الحديد المصرية من أسيوط الى اسكندرية ومنها الى لوندرة مثلا كما يأتى باعتبار تعريفة السكة الحديد المصرية فى الخط الحديدى :

أجرة النقل		الزمن	
بارة	قرش	يوم	
—	١٨	١٨	من الخرطوم الى القاهرة كما تقدم بيانه .
٢٠	١	١	من القاهرة الى اسكندرية .
—	٤	١٢	من اسكندرية الى لوندرة .
١٠	٢٣	٣١	

فان كان من الخرطوم بالنيل الى بربر ومنها بالسكة الحديد الى سواكن ومنها بالبحر الى لوندرة فتبلغ ما يأتى بيانه باعتبار تعريفة السكة الحديد المصرية فى الخط الحديدى أيضا ومتوسط الأجرة فى البحر الأحمر .

أجرة النقل		الزمن		
بارة	قرش	يـوم		
٢٠	٥	٦	من الخرطوم الى سواكن لما تقدم بيانه ٠	
—	٤	٣	شحن وتفريغ ٠	
—	—	٥	من سواكن الى السويس	بما فيه عوائد مرور القنال باعتبـــار التونولاته ٣٥ شلن ممـــا جميعـــه
—	٨	٢	من السويس الى بور سعيد	
—	—	١٣	من بور سعيد الى لوندرة	
٢٠	١٧	٢٩		

فمن يطلع على هذه الأعداد يرى أن خط حلفه يزيد أجرة وزمنا فى النقل الى أوروبا والواقع غير ذلك كما سلف القول عند الكلام على النقل الى القاهرة فان ذلك التقدير الذى يعول عيه مسيو (ليسميس وولد) فى النقل على خط سواكن يجعل الأجرة فى هذا الخط من الخرطوم الى لوندره ٢٤ قرش لأن القرشين ونصف التى قدرناها للنقل من بربر الى سواكن حسب تعريفة السكة الحديد المصرية تصير تسعة قروش وبناء على ذلك تنقص الأجرة من خط حلفة عن خط سواكن بقدر ٢٠ بارة فى النقل من الخرطوم الى أوروبا ثم أنها تقل عن هذا أيضا فى المستقبل بتحسين حالة النقل فى النيل ما بين حلفة وأسيوط أو بتنقيص أجرة السكة الحديد المصرية عند تزايد المنقولات فاذا امتدت السكة الحديد المصرية من أسيوط الى حلفة حسبما سبق الأيضاح فلا تكون الأجرة من الخرطوم الى لوندرة الا ١٨ قرش ولا يزيد الزمن عن ١٨ يوما مع أنه لايؤمل أن أجرة خط سواكن وقدرها ٢٤ قرش وزمنها الذى هو ٢٩ يوما ينقصان عن هاتين الكميتين ٠

وحيث أن الطريقة المتبعة الآن فى نقل البضائع السودانية الى مصر بقطع النظر عن سكة حديد السودان تبلغ فيها أجرة القنطار على طريق حلفا ٤٤ قرشا والزمن ٢٩ يوما وعلى سواكن ٢٠ باره ـ ٤٢ قرشا والزمن ٢٩ يوما أى أن الأجرة فى الجهتين متعادلة تقريبا فالقاعدة التى تعود على التجـار والأهالى من قلة أجرة النقل بواسطة عمل السكة الحديد سواء كانت من جهة حلفة أو من جهة سواكن تكون واحدة غير أن التجار يستفيدون فوق ذلك بالمعاملات التجارية فى خط حلفه مالا يستفيدونه فى خط سواكن ٠

الفرق بين طريق انشاء السكة الحديد بمعرفة الحكومة وطريقة انشائها بمعرفة شركات :

أن انشـــاء السكة الحديد السودانية بمعرفة الحكومـة وعلى نفقتهـا يجعلها تحت سلطتها وتتمكن من التصرف فى استعمالها كل التمكن فتنفذ أوامرها فى أدارتها كما فى مصالحها واذا اعترتها عوارض فى حـال استعمالها لا ينشأ عنها للحكومة مشاكل ولا تقع بسببها فى مسئوليات وعلى ما نرى أن الحكومة يدرك لها انشاء هذه السكة بمعرفتها ونفقات من طرفها تدريجيا فى فترة ٥ أو ٦ سنين اتخذت خط حلفا طريقا فى أيصالها الى الخرطوم لأن القسم الذى تم من هذا الخط يساعدها على العمل فى نقل المهمات عليه وباستعمال ايراده فى النفقات وتزداد هذه المساعدة كلما زاد الخط المذكور امتدادا الى أن يصير ايراده فى درجة يكون بها مع مبلغ قليل يصرف سنويا من خزينـــة الحكومة كافيين لأثمار الخرطوم فيكون بعد ذلك خطا عظيما ملكا للحكومة لامنازع لها فيه ولا معارض تستعمله فى مصالحها كما تشاء حالة كونها آمنة من الأخطار والمشاكل وتنتفع به البلاد والتجارة ســـواء كانت داخلية أو خـــارجية ٠

فاذا عهدت الحكومة لشركة من الشركات أن تنشىء ســـكة حديد السودان على ذمة الحكومة مقابلة قيام الحكومة للشركة بسداد راس المـال والفائدة على أقساط سنوية بذلك تصبح السكة الحديد ملكا للحكومة أيضا وتحت سلطتها وتصرفها كما تكون فى حالة انشائها بمعرفتها ولكنه من جهة أخرى لايخلو من الأشكال لأن الشركة لاتقدم على عمل جسيم مثل هذا العمل بدون أن تحصل على كفالة لأداء رأس المال والفائدة وربما تطلب أن تبقى السكة الحديد نفسها رهنا تحت يدها حتى يتم الدفع مع أنه لايصح الجزم الآن بأن صافى ايراد هذه السكة يكفى لأداء مال الشركة وفائدته خصوصا اذا اتخذت خط سواكن فانه لايعدل على ايراده بالكلية فى هذا المطلب فتضطر الحكومة أن تؤدى كل الأقساط السنوية من خزينتها وفى ذلك من المضايقة على ماليتها مالا يخفى وربما تعذر عليها الدفع فى بعض الأحيان فتقع فى اشكالات هى فى غنى عنها ٠

وكذا اذا سلمت الحكومة لشركة أن تنشىء تلك السكة على ذمـــــة

الشركة وتضمن الحكومة للشركة ايراد هذه السكة الى قدر محدود حتى تحصل على رأس مالها فتكون السكة خارجة عن سلطة الحكومة لاتقدر أن تستعملها بمطلق ايراداتها فى شئونها ولا أن تنفذ أوامرها فى أدارتها بل تكون الشركة هى المتصرفة فيها بتمام التصرف والاستغلال لاتستشير الحكومة فى ترتيب موظفيها ولا فى لوازمها الأدارية ولا فى غير ذلك من جميع متعلقاتها ثم تكون الحكومة أيضا فى محظورات من هذه الطريقة وخصوصا فيما اذا اتخذت الشركة خط سواكن فى انشاء السكة الحديد وتلك المحظورات تنشأ أولا من كون الحكومة مسئولة فى حفظ السكة ومحطاتها ومنقولاتها ومدانة بما يترتب على الأخلال بهذا الحفظ الذى هو فى غاية الصعوبة لوقوع ذلك الخط فى أرض معرضة للحوادث وثانيا مما تتكبده الحكومة من المصاريف سنويا على عملية الحفظ المذكورة وثالثا مما تؤديه من الغرامة للشركة قياما بالضمان لأن الخط المذكور مع قلة ايراده يستدعى نفقات كلية وخصوصا فى جلب الماء اليه فما يتبق من ايراده بعد المصاريف لايفى بما يتعين فى الضمانة للشركة .

النتيجة

يتضح مما قدمناه أن لاشىء يرجح انشاء سكة الحديد من سواكن الى بربر عن انشائها من حلفة الى الخرطوم لا من جهة المنافع التجارية بالنظر لنقل البضائع ولا من جهة تكاليف الأنشاء وزيادة على ذلك فأن سكة الحديد من سواكن الى بربر تكون منافية لمصلحة الحكومة المصرية لأنها بدلا من أن توصل البلاد المصرية ببلاد السودان كما هو الغرض الأصلى تزداد بها بلاد السودان انعزالا عن القطر المصرى ومع هذا تكون الحكومة بسببها عرضة للمشاكل والمغارم سواء كان من جهة حفظها أو من جهة القيام بشرط الضمان للشركة لأن ايراد هذه السكة لايرجى منه أن يصل الى الدرجة التى تعنى الحكومة من تلك المغارم على أنها مع كل ذلك لاتنفع أيضا فى التجارة الداخلية المتبادلة بين القطر المصرى وبلاد السودان .

وأما سكة الحديد من حلفا الى الخرطوم فأن ماشرحناه فى أحوالها ومزاياه يدل دلالة واضحة على موافقتها من جميع الوجوه للقواعد التى يجب

أن تكون عليها سكة حديد السودان لأنها تقوم بمصلحة الحكومة فى اتصال القطر المصرى بالبلاد السودانية وتمكين سلطتها فيها ويعود منها على هذه البلاد فوائد التقدم والأصلاح وتمتد بها المنافع التجارية داخلية كانت أو خارجية ولا تكون الحكومة فيها عرضة للمغارم والمشاكل فأذا اكمل انشاءها بمعرفة الحكومة وعلى نفقتها تكفل جميع المصالح العمومية وتصبح بها البلاد المصرية والبلاد السودانية قطرا واحدا تحت نظامات وقوانين واحدة ويحصل الأختلاط والائتلاف بين أبنائه على أختلاف عاداتهم فتعم المدنية جميع أنحائه وتأخذ كل جهة من الأخرى فلينتقص من لوازمها فتستغنى عن أشياء كثيرة من الخارج وتتداول دراهم البلاد بين أهلها فتشملهم الثروة بما أودعته يــد القدرة من الخيرات الجزيلة فى هذه الأرض الواسعة فلا يمضى زمن طويل الا وتكون بلاد السودان فى أحسن حالة من الرفاهية والعمران ٠

فى ١٦ رمضان سنة ١٣٠٠ هـ

أمضـــــاء

(على باشــــا)

ناظر أشغال عمومية

على باشا مبارك ٠

فى ٢١ يوليو سنة ١٨٨٣ م

(*) المحفظة ٣٦ مجلس الوزراء مجموعة ٥٤ (السودان) سنة ١٨٨٢ م

صورة الوثيقة رقم (٥٦)

تقرير المسيو هاملتون ليسميث عضو جمعية المهندسين الملكية ومهندس السكة الحديد المصرية سابقا

أفنـــــدم :

طبقا لتعليماتكم وخلافا للتوضيحات التى أعطيت لى من المسيو (ويلد). قد استخدمت فحصها بغاية الأعتنى ويمكننى بواسطتها أن أقدم لكم مقايسة لأجل انتشار السكة الحديد المرغوب انشاؤها بين ســـواكن وبربر ولو أن. صعوبات الطريق هى جسيمة الا أنها ليس من شأنها أن تحـــــدث عوائق هندسية مهمة ينبغى عليها تأخير انشاء الخط المذكور ٠

أما طول السكة الحديد سيكون على الأقل ٣٠٠ ميل والأنحدرات ستكون. تقريبا كما هى فمن سواكن الى هورنتير ٩٠ ميلا ، ١٢٠٠ قدم ومن هورنتير الى كوكرب ٤٠ ميلا تبلغ ١٨٠٠/٦٠٠ قدم ومن كوكرب الى أريوب ٦٠ ميلا مع. هبوط يبلغ ٩٠٠ قدم ومن أريوب الى أبوك ٦٠ ميلا مع هبوط يبلغ ٣٠٠ قدم ومن أبوك الى بربر ٥٠ ميلا مع بسطة (أودرج) وجميع هذه الأرتفاعات قد حسبت عن مقياس البحر بسواكن وأننى الآن مشتغل بغاية الدقة فيما يختص بالمقايسة وتفصيلات التشغيل وعلى حسب ظنى لاتوجد هناك صعوبة فى وجود مقاولين يتكلفون ويتعهدون بأنشاء السكة الحديد وتتميمها فى مسافة ١٨ شهرا من تاريخ البدء فى العمل بمبلغ ٢٩٥٠ جنيه عن كل كيلو متر بما ذلك. عدة وابورات كاملة من عربات ذو جوانات وخلافة فهذا الحساب سيكون مطابقا بوجه العموم اذا فحص جيدا لما يساويه كل كيلومتر من خطوط السكة الحديد. المصرية والمقايسة التى صار تحضيرها بمعرفة (جون فولر) لأجل انشاء. سكة حديد السودان من وادى حلفا الى شندى ولو أخذنا أحصائيات مسيو (ويلد) بالنظر للتجارة الحالية بواسطة طرق القوافل أساسا وفرضنا ضرورة. قطر فيها يذهب ويأيب يوميا فمن رأى اعتمادا على ماضى أختيارى فى نمو

التجارة وانى على العموم أنا الفاتح لسكة حديدية أنه يمكن الاعتماد كثيرا على نقل ١٥٠٫٠٠٠ تونيلاطه سنويا بالأقل فان حسبنا ذلك بتعريفة مناسبة فى ليرتين التونيلاطة لتحصلنا على الايرادات الآتية : ـ

	ليرة
١٥٠٫٠٠٠ تونيلاطة فى ليرتين بمبلغ	٣٠٠٫٠٠٠
منها مصاريف التشغيل بواقع ٤٠/١٠٠	١٢٠٫٠٠٠
الباقى	١٨٠٫٠٠٠

فيبقى تحت اليد ربح صافى مقداره ١٨٠٫٠٠٠ الف ليرة لاجل دفع الفائدة واقلوا الخ ...

(امضاء)

(*) تقرير المسيو هاميلتون ليسميث عضو جمعية المهندسين الملكية وباشمهندس السكك الحديد المصرية سابقا ـ المحفظة ١٥ مجلس الوزراء (السودان) .

صورة الوثيقة رقم (٥٧)

تقرير المسيو كار والخاص بتشكيل قومبانية تختص بانشاء سكة حديد السودان

قد أطلعت على تقارير المسيو (ويلد) والمسيو (لى سميث) وتخابرت مع اكبر محلات المالية بلوندرة الذين تهمهم أشغال مصر ويمكننى أن أؤكد بأنه فى حالة اذا تحقق حصول التزام أعنى ضمانة مقدارها ٦٠٠٠٠ر٦٠ ألف ليرة سنويا وهذا الضمان تحقق انشاء الخط والمكتبتين يعرضون بتشكيل قومبانية فى الحال على الأساس الآتى : ـ

برأس مال مقداره ٢٥٠٠٠٠٠ر٢ ليرة يكون من ١٥٠٠٠٠٠ر١ ليرة يوجد بها سندات ممتازة بفائدة قدرها ٧٪ مع مبلـــــغ للاستهلاك مقداره ٢٪ ، ١٠٠٠٠٠٠ر١ مليون سندات عادية منه مبلغ ٥٠٠٠٠٠ر٥٠ يصير ترتيبه للحكومة المصرية بدلا عن ضماناتها وأن يحفظ للحكومة المصرية حق تعيين من ٣ الى ٦ مديرين ويصير ترتيب مبلغ ٥٠٠ ليرة بكل منهم وزيادة على ذلك يحفظ للحكومة المصرية فى أى وقت كان اثنى عشر سنوات فى استهلاك السندات الممتازة وبربح مقداره ، ١٠٪ وفى مشترى أسهم الكومبانية الأعتياديـــــة بقيمتها الأصلية •

(الأمضـــــاء)

(*) المحفظة ١٥ مجلس الوزراء (السودان) حرره الرئيس مسيو كار

صورة الوثيقة رقم (٥٨)

تقرير المسيو وايلد المقدم الى جمعية سكة حديد بربر وسواكن

يذكر وايلد الذى عمل بالتجارة فى سواكن لمدة ٨ سنة أن هذه التجارة الجارية من وادى النيل الى سواكن تشتمل على سن الفيل وريش النعام والصمغ والجلد والعطارات بما فيها السنامكى تبلغ قيمتها سنوية ١٠٠٠٠ر١٠ آلاف طونولاته ومصاريف النقل من وادى النيل الى سواكن تبلغ ٥٠ ريالا عن كل طونولاته والقوافل تنقل أثناء رجوعها من التجارة مقدار ٤٠٠٠ر٤ أربعة آلاف طونولاته سنويا من مانيفاتورة ومؤن ونبيذ ومشروبات روحية وغير ذلك من جميع واردات أوربا والهند أما البضائع الثقيلة فلا يتيسر نقلها نظرا لصعوبة وسيلة المواصلات وأن أجرة النقل التى تدفع عن قيمة النقل والنقل بين سواكن وبربر تبلغ ١٥٠ ألف ليرة تقريبا ٠ فمصاريف النقل هذه تمنع منعا مطلقا الاتجار فى المحصولات قليلة القيمة الواردة من السودان ولهـــذا السبب لايتيسر ارسال القطن والقمح وكافة أنواع الحبوب والجنزبيل والبلح والأثمار والنباتات من جميع الأصناف الى الساحل وكذلك مديريات البحر الأحمر القليلة النتاج وبلاد العرب التى تستهلك وحدها ٥٠ ألف طونولاته مؤونة وارده بحر برا ويمكن تموينها من واردات وادى النيل بواسطة السكة الحديد وتؤدى السكة الحديد الى زيادة الزراعة حتى لايعتمد السكان على محصول واحـد ٠

(الأمضـــــاء)

(*) المحفظة والملف ١٥ ـ تقرير مقدم الى جمعية ســكة حديد بربر وسواكن من المسيو وايلد ٠

صورة الوثيقة رقم (٥٩)

خطاب من المسيو وايلد الى شريف باشا
رئيس مجلس النظار يطلب فيه البدء فى مد سكة حديد السودان

انه نظرا لما يتراءى لى من الأهمية والفوائد العظيمة التى تترتب من وضع مواصلات سريعة مع السودان وقد تحصلت على الرأسمال اللازم من لندن لأجل مد سكة حديد بين سواكن وبربر فى حالة ما اذا كانت الحكومة المصرية تدفع ٦٠٫٠٠٠ الف جنيه مصرى سنويا عبارة عن فائدة قدرها ٤٪ على قيمة تكاليف هذا المشروع أعنى ١٫٥٠٠٫٠٠٠ ليرة استرلينية وميناء سواكن له أهمية تجارية أكثر من الوصول عن طريق وادى النيل واذا تم المشروع فتصبح الخرطوم على مقربة من القاهرة تبعد ٦٫٥ يوم عن طريق سواكن بينما عن طريق دنجلة حوالى ١٠ يوم كما يساعد المشروع على نقل تجارة الحبشة الى سواكن عن طريق الخرطوم والبحر الأزرق ـ وبهذه الكيفية يتيسر منع أى مسابقة أو منافسة كانت تصدر من جهة مصوع ٠

وأطلب مقابلة سيادتكم لبحث هذا الموضوع ٠

(الأمضـــــاء)

(*) المحفظة والملف ١٥ ـ خطاب وارد لدولتلو أفندم شريف باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية من المسيو وايلد فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٦٠)

مذكرة ماسون بك بشأن مد سكة حديد السودان

اننى بناء على ماعاينته بنفسى فى السودان أرى من الضرورة القصوى انشاء سكة حديدية بأقرب وقت بين مصر والسودان عن طريق مجارى النيل الممكن السفر فيها وكلامى عن السودان لايشمل الطرق الموصلة اليها لأن بلاد السودان الخصبة ذات المحاصيل لاتبتدىء الا من الدرجة الثامنة عشرة من العرض الشمالى التى هى الحد الشمالى للمطر (أو الخريف) فى بربر الواقعة بقرب الدرجة ١٨ من العرض الشمالى لحد رجاف الواقعة جنوبى الدرجـــــة الخامسة من العرض الشمالى يمكن السفر فى النيل طول أيام السنة ويمكن السفر فى البحر الأزرق الواقع شرقى البحر الأبيض على مسافة ٢٥٠ ميلا لحد كركوج ويمكن السفر فى بحر السباط من الدرجة التاسعة على مســــافة ١٦٠ ميلا ويمكن السفر أيضا فى بحر الغزال على مسافة ١٥٠ ميلا لجهـــة الغرب جملة ذلك ١٤٠٠ ميلا يمكن مسيرها بحرا فى بلاد كلية الخصوبة خصتها الطبيعة بطرق مواصلات لاينكر نفعها الا انه دون الوصول اليها قطع برارى وجبال تسكنها قبائل من الهمج ففى أسفارى للسودان قطعت أهم هذه الطرق فالطريق من كروسكو الى بربر وأبو حمد هى على مسيرة خمسة عشر يوم على الجمال والطريق من وادى حلفا الى الخرطوم من طريق دنقله ودبة هى على مسيرة ٢٦ يوم على الجمال والطرق من سواكن الى بربر هى على مسيرة ١٠ أيام على الجمال والطريق من مصوع الى سنهيت هى على مسيرة ٤٨ ساعة مع الجد بالسير فى طريق تكاد أن لاتسلك فيظهر مما تقدم أنه لايمكن الوصول الى السودان الا باجتياز الصحراء وأقرب طريق هى طريق سواكن الى بربر فمن أسيوط يسهل لنا النيل طرق المواصلة مع كروسكو ووادى حلفة لأن هذه الطريق هى أصعب الطرق ويكاد أن يكون سلوكها مستحيلا على الجمال نظرا لبعدها عن المرحلتين عن أبو حامد البالغة مسافتها ١٦٠ ميلا فى وسط بريه هى أقحل وأقفر البرارى التى تحتاط مصر ويوجد من أبو حامد الى

بربر مثل هذه المسافة على محاذاة النيل غير أن هذه الجهات ليست مأهولة ويرى فقط من وقت الى آخر بعض كفور كأنها جزائر فى بحر من صوان ٠

أما عطمور أبو حامد (الصحراء الواقعة فى منحنى النيل بين كرسكو وأبو حمد) فلا يمكن مد سكة حديدية فيه مطلقا نظرا لعدم وجود الماء ولقلة سقوط المطر فيه وكرسكو لاتصلح أيضا لمد سكة حديدية منها نظرا لوجوده كثرة المحطات المعدة لنقل المشحونات قبل الوصول اليها واذا تبعنا وادى النيل حسب الخط الذى رسمه مسيو فولر نرى بلادا من أوعر البلاد فالبلاد الواقعة بين وادى حلفة و (دال) يقال لها (باتنا الحجر) ومسافتها ستون ميلا ولا يمكن تصور بلاد أقحل منها لاترى فيها الا الصخور على مسافة مايتين ميلا لحد (أمام) والمزروعات فى هذه الجهات نادرة جدا لايرى فيها على شطوط النيل الا بعض أشجار من النخيل قائمة بين الصخور وقليل من المزروعات نابتة فى الأراضى التى انكشفت عنها مياه النيل والصنف الوحيد الذى يتصدر من هذه الجهات هو السنامكى أما التمر فيرسل للسودان والمقايسات والرسومات التى حضرها مسيو فولر هى عن خط طوله ٨٩٠ كيلومتر ونفقته أربعة ملايين جنيه والتعديلات التى عرضت فيما بعد ولو أنها تنقص قيمة الكلفة لو أنها تزيد فى الصعوبات وفى محطات نقل المشحونات بحيث ان تجارة الأصناف الضرورية للمعيشة لاتعود ممكنة أما من خصوص نقل العساكر فيلزم جعل مخازن مؤنة فى الطريق قبل تسفيرهم أو تخصيص عدد كثير من القطورات لنقل المؤنة اللازمة لمأكولهم لأن مد خط السكة الحديد على محاذاة النيل لايمنع وجود تلك البلاد فى الصحراء وأهلها هم ضيقوا أسباب المعيشة ولا يتجرون لا بالغلال ولا بالأبقار وبالجملة فان طريق وادى النيل تهىء لنا وسائل الاتصال بدنقلة على مسافة أربعمائة كيلومتر فى الصحراء ومن دنقلة يلزم قطع مثل هذه المسافة فى وسط الصحراء أيضا ٠

وعلى فرض أن يمكن لحكومة مصر تحمل النفقات الباهظة لانشاء سكة حديدية عن طريق وادى النيل فزيادة الرسوم الى مجىء الحال لتقريرها على البضائع تمنع من اتساع دائرة الزراعة فى السودان كما وأن الفحم وغير ذلك من معدات الوقد التى يلزم أخذها من اسكندرية تزيد أيضا فى مصاريف المصلحة بحيث لايعود ممكنا دفع فائدة الرأسمال المنصرف وبعد زمن وجيز

يضمحل حالها ومهما صار تنقيص مبلغ المقايسة المقدمة من المسيو فولر • فلا يمكن خفضي النفقة لاقل من ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه فللحصول على هذا المبلغ يلزم تحميل الخزينة المصرية دينا قدره خمسة ملايين جنيه وفائدة سنوية قدرها ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه فتحميل السكة الحديد مثل هذا المبلغ من شانه ان يمنع سلفا كل نجاح فى السودان وينبغى الألتفات ايضا للمدة اللازمة للعمل فمن المعلوم أن روح العصيان منتشرة فى السودان منذ سنتين لأن تبديد غوردون باشا لجموع التجارة أو المحلات التى كانت تتعاطى تجارة الرقيق وضعف حكومة السودان اثار خواطر الناس الغير راضين عن الحكومة وكما لايخفى أن تجارة الصمغ والسن فيل لاتقوم بمصاريف الذين يسافرون الى حدود بلاد العبيد لجلب البضايع لان الصمغ والسن فيل هما أرباح مايسمونه المعاملات التجارية مع ان فى نفس الأمر الأرقاهم قيمة تلك الأرباح •

أما المحاصيل الزراعية فتكاد أن لاتكون معروفة فى السودان خصوصا على سبيل التجارة وكل الناس تزرع قليلا من القطن وتحيكه للزوم بيوتهم وما يتبقى يدفعونه للحكومة لسداد الأموال المطلوبة منهم وقطعة الجوخ (الدمور) تساوى نصف ريال •

أما من خصوص ثروة السودان والجهات التى تتصدر حاصلاتها الحالية فالغلال تتصدر البن وهى تزرع فى السهول الخصبة الكائنة بين (عطبرة) والنيل الأبيض بمقادير كثيرة وتباع بالخرطوم بأسعار دنيئة جدا حيث تباع الذرة بسعر ريال مجيدى الأردب وهذه الصنف يمكن تصريفه فى جزيرة العرب وحتى فى مصر ايضا وباقى الأصناف كالصمغ والسن فيل والسمسم والعقاقير وريش النعام والجلود والمواشى يستمر تصريفها فى مصر كالآن أما الأصناف التى يصير تصديرها لجهات أوربا والتى يجب الاعتنا بامرها فهى القطن والسكر والنيلة واللاستيك واصناف اخرى لم يصر الالتفات اليها للآن •

فانشاء سكة حديدية الى البحر الأحمر عن طريق النيل الممكن السفر فيه يعود بفائدة عظيمة على الحكومة الخديوية ولا يلزم اعتبار مديرية دنقلة بالنظر للسودان الا كاحدى الصحارى المحتاطة بها لان أكثر حاصلاتها

كالسنامكى والتمر والمواشى يسهل نقلها الى بربر أكثر من وادى حلفه وربما يعترض معترض بان أكبر تجارة كوردفان تمر عن طريق دنقلةفنجيبه بأن كوردفان هى على مسيرة عشرين أو خمسة وعشرين يوم من دنقله مع ان المسافر من (الأبيض) التى هى أهم مركز لتجارة تلك البلاد الى (الطـيرة الخضرا) الواقعة على البحر الأبيض هى ثمانية أيام فقط •

ان محط جميع تجارة السودان هو الخرطوم وهذه المدينة هى على بعد أربعة أيام من بربر فى جهة من النيل يمكن السفر فيها طول أيام السنة وحسب رأيى أن المهم هو وجود أقرب طريق من القاهرة الى الخرطوم فمع السهولات الموجودة الآن يمكن الوصول اليها بعد تعرض الانسان للخطر فى ستة عشـر يوم بالمرور على سواكن معما يكون معه من العفش ولا يوجد طريق أقرب من هـــذه •

ومتى صار اتصال الخرطوم بالقاهرة رأسا يؤمل أن نرى فى تلك البلاد موظفين ذوى دراية وادارة فتلغى وظيفة الحكمدارية وتصير المديريات تابعة رأسا لنظارة الداخلية بحيث لاتكون حينئذ بعيدة اكثر من بعد اسنا عنها بالحالة الراهنة ويمكن حينئذ تأدية الخدمة العسكرية بالانتظام فيقوم كل آلاى بالخدمة سنتين أو ثلاثة بالمناوبة ويمكن أيضا بتنقيص مقدار العساكر المحافظين لأن مجرد العلم بان مصر لاتبعد اكثر من ثمانية أو عشرة أيام يخمد روح الثورة وعدا عن ذلك فالاهالى يخشون اذ ذاك عدم وجود وقت كاف لهم لمقاومة أوامر الحكومة • هذه ويلزم مراعاة لثروة وسياسة السودان ايجاد مواصلات بينها وبين أوربا فتكون سواكن أو وادى حلفه رأس تلك المواصلات وتبقى القاهرة مركزها المتوسط لأن النقود تخرج من القـــاهرة واسكندرية اللذين هما المركزان التجاريان ومن حيث تخرج النقود تعود الأرباح ويعترض المعترضون بأن انشاء سكة حديدية فى وادى النيل من شأنه زيادة ارتباط مصر بأكبر ملحقاتها مع أن مد الخط المذكور بين البحر الأحمر والنيل ينشأ عنه انفصالهما فأرى أن هذا الاعتراض هو وهمى لأن ارتباط السودان بمصر يزداد بحسب الفوائد التى تنالها منها ويكون العكس من ذلك لو صار جعل خط تكون أجر نقل البضائع عليه مضاعفة عما لو كانت بواسطة الخط الطبيعى

أما بصفة مركز حربى فابتداء الخط من سواكن ياتى بنفع أكثر منه فى وادى النيل ويمكن الاعتراض أيضا بأن سواكن معرضـــــة لاستيلاء دولة بحرية عليها فكل موانى القطر المصرى الواقعة على البحر المتوسط هي معرضة لمثل ذلك اذ لو فرض أن دولة بحرية بدعواها حصول الأضرار بصوالحهــــا استولت على مينا سواكن فيمكن لمصر المدافعة عن حقوقها فى البحر الأحمر بفضل خاص من قنال السويس وحينئذ يكون الدفاع عن سواكن بالقاهرة أو بعرض النزاع على مجلس الأمم ٠

النتيجـــــة

ان طريق مصوع هى عديمة السلوك نظرا للصعوبات الطبيعية وطريق (أبو حامد كوروسكو) هى أيضا عديمة السلوك للأسباب عينها وطريق دنقلة (مشروع فولر) هى كذلك عديمة السلوك نظرا لقحل البـــــلاد التى يلزم اجتيازها ولكثرة النفقات التى تتحملها مالية القطر المصرى والسودان فيبقى لدينا اذا خط سواكن الى بربر ٠

فالصعوبة فى جعل المواصلات مع السودان بواسطة السكة الحديدية هى اجتياز الصحراء وبناء على ذلك يلزم مد الخط المذكور على الجهات المتقاربة فيما بينها الواقع بعضها على سواحل البحر الأحمر والنيل والطريق التى وجدها التجار بخبرتهم انها الأفضل هى طريق سواكن الى بربر اذ انــــــه لا يتخللها الا ٣٠٠ كيلو متر من الصحراء مع أن يتخلل طريق وادى النيل ٨٩٠ كيلومترا من الصحراء ٠

أما مرور الخط عن طريق كسلة وجلابات فيكون فى بلاد ليس لتجارتها ذكر الآن ولا تقدم على ذلك الا حكومة غنية أمل زيادة السكان والعمران فى البلاد التى يمر الخط فيها ٠

وجلابات وقضارف هما أهم مركز للتجارة فى شرق السودان وترد اليهما أكثر أصناف التجارة عن طريق كسلة من البحر الأزرق وهما على مســـــافة واحدة من بين كسلة وابو حسن ومتى فتحت المواصلات بين السودان وباقى

جهات العالم يرجى انها لاتعود السودان ثقلا على الحكومة المصـــرية بل تساعدها بايراداتها على استهلاك دينها .

تحريرا فى مدينة الفيوم ١٥ يونيه ١٨٨٣ م .

(الأمضـــاء)

(ميـــزون)

ميرالاى اركان حرب سابق

(*) محفظة ٣٦ مجلس الوزراء ــ السودان ــ ترجمة مذكرة محرره من ميزون بك عن تسهيل المواصلات مع السودان بواسطة مد سكة حديد اليها .

صورة الوثيقة رقم (٦١)

قرار القومسيون المشكل بشأن سكة حديد السودان

ان القومسيون المشكل للبحث عن أحسن جهة لمد سكة حديد لأجل تسهيل المواصلات بين القطر المصرى والسودان بعد أن أمعن النظر فى الأوراق التى تقدمت له من مجلس النظار وفى جملة مستندات أخرى وأدلة شفاهية واستعلامات تلغرافية صار الحصول عليها من جهات السودان استقر رأيه على ما هو آت وهو :

حيث أن جهات الاقطار السودانية هى من ملحقات الحكومة الخديوية ولمناسبة تباعدها عن القطر المصرى بحسب موقعها الجغرافى وصعوبة الوصول اليها للموانع الموجودة طبعا فى السفر فى النيل صارت المواصلات بين الجهتين صعبة جدا ومعلوم كما لايخفى لزوم سرعة اتخاذ التدابير المقتضية للحصول على وسائط مستحسنة لقرب المواصلات بين الجهتين المذكورتين فلهذا السبب قد عرض على القومسيون ثلاثة تصميمات من شأنها اتمام هذا الخط ٠

التصميم الأول

فهو مد سكة حديد فى طول وادى النيل أما من مصر لغاية السودان من ابتداء الخط الواصل الى أسيوط أما لعدم التكلف بمصاريف باهظة فى مد هذه الخط المستطيل يصير استعمال السفر فى النيل بالجهات السهلة المسير ويقتصر فى مد السكة الحديد على الجهات التى يكون بها النيل ذو خطر وغير ممكن السفر به ٠

التصميم الثانى

هو مد سكة حديد من سواكن التى على البحر الأحمر الى كسلا وقوز رجب الكائن على نهر عطبرة ومنها اما يتجه الى الخرطوم أو الى أبى حراز الذى على النيل الأزرق ٠

التصميم الثالث

انشاء سكة حديد من سواكن الى بربر الكائنة على النيل فالتصميم الأول هو الذى كان مستحسن فى القطر المصرى مدة حكم الخديوى السابق وقد صرفت مصاريف كثيرة فى أنشاء جزء من هذا الخط بالقرب من وادى حلفا وكذلك صرفت مصاريف جسيمة على كمية وافرة من المهمات وعلى فسخ الكونتراتو الذى كان عمل لذلك والمستندات التى صار الاستناد عليها فى مد هذا الخط هى أن يكون القطر المصرى متصلا بالسودان بخط داخل أراضيه حتى أنه لايخشى من قوة أجنبية أن تمنع المواصلات وحتى تمر التجارة الواردة من السودان على الوجه البحرى فأنه قريب للعقل أدراك قوة هذه البراهين الا أنه لو فرض أن امتداد الخط على وادى النيل سهل فيوجد جملة أقوال يلزم ذكرها عند استحسان هذا المشروع ٠

وهى من الفحص الدقيق فى هذه المسألة يظهر ان مصاريف الخط المذكور تكون جسيمة والقيمة التى تصرف عليه تزيد جدا بالنسبة الى التجارة التى ترد وأن الادلة المضادة له هى أقوى من الأدلة المساعدة لاستحسانه وهى انه اذا امتد خط أسيوط الى شندى تكون المسافة نحو ١٨٠٠ الف وثمانمائة كيلومترا ولا تكون كلفها أقل من ٨ مليون ثمانية مليون جنيه واذا صار مد الخط من وادى حلفا يكون كلفته لا أقل من ٤ أربعة مليون جنيه وفى هذه الحالة يلزم أن البضائع الواردة من جهات الغرب والنيل تنقل من النيل الى السكة الحديد بجهة شندى ثم الى النيل بجهة وادى حلفا ثم أخيرا عند الشلال الأول ومرة أخيرة عند أسيوط توضع البضائع فى عربات السكة الحديد برسم توصيلها الى المحروسة أو الاسكندرية فهذه التنقلات المتعددة ينشأ عنها تأخير ومصاريف حتى أنه من المحتمل أن التجار يرجحوا أستعمال الجمال فى احضار بضائعهم من بربر الى سواكن لعدم تحملهم المصاريف الزائدة وعلى ذلك فالبضائع التى يصير نقلها بالسكة الحديد المذكورة تكون غير كافية لمصاريف السكة الحديد ولو فرض أنه لاجل تسهيل استعمال السكة الحديد تزيد الحكومة قيمة الفوائد والرسوم الجارى أخذها فى مينة البحر الأحمر فينشأ عن ذلك عدم ورود بضائع من السودان والحال أن الغرض من مد السكة الحديد هو تسهيل احضار البضائع التجارية ولا يخفى أنه كان تقرر

بالقومسيون الذى عقد فى عام ١٨٨١ م أنه لأجل تنقيص مصاريف مد السكة الحديد يلزم مدها فقط من وادى حلفا الى دنقلة والمسير فى النيل من دنقلة الى الدبه وفى آخر نقطة يصير أعمال مخزن لأجل وضع البضائع الواردة من السودان ومشالها على الجمال من الخرطوم وكردفان ونحوه فاذا اعتبرنا انه لاجل تخفيف المصاريف يصير اختصار مد السكة الحديد من وادى حلفا لدنقله فهذا المشروع يكون مستحسن لغرض التجارة ولنقل العسكر والمهمات الحربية بالنسبة لزيادة المصاريف وطول المسافة فعلى ذلك وجب على القومسيون أن يعطى رأيا نهائيا بعدم مد سكة حديد على النيل ويتأسف أيضا على المصاريف التى صرفت فى انشاء هذه السكة بلا فائدة ويرى أن صرف مصاريف زائدة فى مد سكة حديد غير متأكد من نواح مستقبلها يعد مخطأ من جملة وجوه ٠

التصميم الثانى

هو مد سكة حديد من سواكن الى كسلة وقوز رجب ومنها الى الخرطوم أو من قوز رجب الى أبى حراز الكائنة على النيل الأزرق ٠

فعن ذلك

نقول أن المعاليم التى تقدمت عن هذا الخط من الحيثية الهندسية ليست كافية الوضوح غير أنه يظهر أنه من المحتمل مكابدة صعوبات زائدة فى انشاء هذا الخط لمروره فى أودية ذات جبال فى شمال كسلة ولكون موجود مجارى مياه عديدة فى هذه الأودية ناشئة عن السيول وزيادة على ذلك صعوبات أخرى فى بربر بين العطبرة والخرطوم وحيث طول هذا الخط يكون نحو ١٠٠٠ الف كيلومتر متوسط مصاريفه نحو ٣٫٥ ثلاثة ونصف مليون جنيه واكبر مستند لهذا المشروع هو ان الخط يمر فى بلاد خصبة نوعا ينتظر ورود محصولات منها تساعد بدون شك على التجارة وحيث أن المقصد الكلى هو جعل المواصلات بين مصر والأقطار السودانية ووادى النيل قريبة ذلك لا يتأتى حصوله بوجه الاستفادة بواسطة انشاء سكة حديد يقتضى لها مصاريف جسيمة ولا تذهب مباشرة الى الخرطوم وتمر بواد منعزل وعليه فليس من رأى الصواب التضحية بمنافع عموم السودان لأجل فائدة مديرية واحدة وفى

المستقبل من المأمول أنه يصير انشاء هذا الخط وان مديرية التاكة تتحصل به على فائدة اتصالها مباشرة مع البلاد الأجنبية وبناء عليه قد قرر القومسيون بعد امعان النظر والتأمل عدم مد خط السكة الحديد من سواكن وكسلا ٠

التصميم الثالث والأخير

هو انشاء سكة حديد من سواكن الى بربر وطول هذا الخط يكون ٤٥٠ كيلومتر ويمر فى أقصر طريق بين البحر الأحمر والنيل ويصل الى جهة من النيل يمكن السفر فيها ولا يخفى أنه يوجد بين بربر والخرطوم شلال واحد فقط الا أن كل من مر عليه من السواحين يقر بانه لو صرفت عليه مصاريف جزئية يمكن السياحة به فى كل فصل من فصول السنة وبهذه الطريقة تكون المواصلات بين بربر واغلب الجهات السودانية مستقيمة بواسطة النيل الأزرق والأبيض وانشاء هذا الخط لايوجد به صعوبات هندسية جسيمة ويحتمل اتمام تشغيلة وفتحه للتجارة بعد مضى سنتين من تاريخ الابتداء فى العمل ٠

أما المانع الأعظم فى مد هذا الخط كونه يبتدأ من مينا كائنة على البحر الأحمر وعليه فيكون سهل لأى أمة أجنبية قطع المواصلات بين القطر المصرى والسودان فعن ذلك لايرغب القومسيون اعطاء رأيه لكنه يعضد الفوائد العديدة التى تنشأ من مد هذا الخط وهو لأن يكون سبب فى جلب كافة البضائع التى ترد من السودان الى البحر الأحمر ويمنع ورودها على الوجه البحرى لكن حيث ان السكة الحديد مطلوب مدها خصوصا لأجل توسيع دائرة تجارة القطن والسكر وخلافه الموجودة (أى التجارة) اسما بالسودان فهذا المانع لايكون له تأثير عظيم بل يلزم الالتفات والنظر الى الوفورات الجسيمة التى تحصل فى نقل العساكر والمهمات الحربية وانه من المحتمل جدا انه لو كان هذا الخط موجود به الآن فالعصيان الحاصل والحالة هذه بالسودان الذى تسببـــه اتعاب كثيرة ومصاريف عظيمة أما كان لم يحصل بالكلية أو كان امكن تلاشيه قبل الآن وعيه فالقومسيون لايرى مانع فى استمالة الحكومة لمد سكة حديد بين سواكن وبربر وفى الشروع فى العمل وختاما لما ذكر يرى القومسيون أن من رأيه أن هذا الخط لازم لحسن مستقبل السودان ولوجوده فى حالة الرفاهية ومهم أيضا للقطر المصرى نفسه ويلزم ان الحكومة تسرع فى العمل ٠

كما وقد استقر رأيه على أنه لايعطى رأيا فى مد هذا الخط بالنسبة للحيثية السياسية لعدم معرفة سياسة الحكومة العمومية ٠

فى ١٩ شعبان سنة ١٣٠٠ هـ (٢٤ يونيو ١٨٨٣ م) ٠

سعادة روسو باشا	سعادة عبد القاهر باشا	سعادة عثمان باشا رفقى
أعضاء	أعضاء	أعضاء
امضاء (رسو)	امضاء (عبد القادر حلمى)	امضاء (عثمان رفقى)

ناظر الحربية والبحرية

رئيس

امضاء (لطفى)

مسيو ريجوليه	كولونيل ميزن	كولونيل واتسون
أعضاء	أعضاء	أعضاء
الامضاء (ريجوليه	الامضاء (ماسون)	الامضاء (واتسون)

(*) المحفظة ٣٦ مجلس الوزراء ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٣ م ٠
ـــ قرار القومسيون المشكل بخصوص سكة حديد السودان ٠

صورة الوثيقة رقم (٦٢)

تقرير مجلس النظار بشأن مناقشة مد سكة حديد السودان

الجناب الخديوى قد تداولت الآن مع صاحب السعادة مصطفى باشا فهمى وبطرس باشا فى هذه المسألة فرأينا أن ننظر ماذا يكون رأى المجلس فيها ونسمع أقوال السير (لويد بالمر) لنعلم منه اذا كان لايوجد شركة أخرى تقبل المشترى بدون أن تضمن لها الحكومة فائدة رأسمال .

السير (لويد بالمر) الراغبون المشترى هم شركة أفريقيا ترنيش ويت النجـــرو .

الجناب الخديو أننا أعربنا عن رأينا لمصطفى باشا وبطرس باشا وهو عدم موافقة البيع فأجابنا بطرس باشا أن الذى يضطرنا للبيع هو الحـــاجة للمــــال .

سعادة بطرس باشا قلت أن الغرض هو الحصول على المال وأن صندوق الدين لايسمح لنا بأخذ شىء من الأموال المتقررة لنا لديه والاستقراض من الخارج يستدعى أيضا تصديق صندوق الذين والترخيص من الباب العالى فأجابت الحضرة الخديوية أنه مشترط دفع ثمن الخطوط الحديدية فى يناير المقبل ولحد ذاك التاريخ تكون أنهت الحملة (المهلة) ولم نعد فى حاجة الى المـــال .

السير (لويد بالمر) يلزمنا الانفاق عدة سنوات على سكة حديد السودان قبل أن يمكننا أخذ ايراداتها ومن المعلوم أن الاستيلاء على السودان وتنظيم الادارة فيه يكلف أموالا طائلة ليست موجودة لدينا أهل يرغب الجناب العالى أن نزيد ضرائب الأطيان .

الجناب الخديوى يوجد سلع أخرى يمكن وضع الأموال عليها مثــــل الدخـــان .

السير (لويد بالمر) كلما تتبعنا أنا واللورد كرومر فى أمر يعود بالنفع على البلاد لا يلقى الا المعارضة ٠

الجناب الخديوى أن مشترى سودان الحكـــــومة كان ويتكون بغاية الاخلاص والدقة ولم أتردد عن مفاتحة اللورد كرومر أو أنظار فى كل أمر لا أرى فيه فائدة للقطر وأنتم ترونني الآن فى غاية الهدوء والسكون أنا لا أعارض الآن فيما أراه مخالفا لمصلحة الأمة ان الله به شرفى وذمتى وتربيتى فى أوربا تجعلنى بعيدا عن كل تحرر وتعصب نحن لانزال فى أول فتح السودان اذا استولى بعد على ربعه أيليق بنا فى أول أعمالنا أن نعطى السكة الحديد التى هى أهم شىء فيه لشركة أجنبية ٠

السير (لويد بالمر) يلزمنا مائتان الف جنيه لتمديدها وليس لدينا هذا المبلغ لابد أننا مدينون والطريقة المتبعة فى انجلترا وامريكا اللتين بلغت فيهما السكك الحديدية غاية الاتقان والنظام هى استقلال السكك الحديدية بواسطة الشـــــركات ٠

الجناب الخديو انا مختلف معكم فى الراى لأن السكك الحديدية هى أول وأعظم مساعد لنا على استرجاع السودان لما ينجم عن وجودها فى يدنا من سرعة نقل العسكر والمهمات وأنا لم أمانع فى بيـــــع أطيان الدائرة السنية والدومين لأنها كانت فى الأصل ملكا للأهالى وليس من مصلحة الحكومة استغلالها لكن لايمكن الاقرار على بيع سكة حديد السودان ٠

سعادة بطرس باشا لايمكننا تشغيلها ولاتمديدها نظرا لعدم وجود المال افضل بيعها على ربط ضرائب جديدة ٠

الجناب الخديوى اذا كنا فى حاجة للمال يمكننا زيادة بعض الضرائب أولى من بيع السكة الحديد فان ثمنها ينفق على أخذ السودان وفى آخر السنة المقبلة نرجع الى ما نحن عليه الآن والحاجة للمال ٠

بطرس باشا لو كان يمكننا الحصول على المال من باب آخر خـــــلاف احداث ضرائب فاننى أفضل حفظ السكة الحديدية ٠

عطوفتلو مصطفى بك اذا كان المال عاجزا عن أدارة واستقلال ملكية جاز له تكليف شركة بذلك لحفظ ماله من التلف والضياع ٠

الجناب الخديو ترويت كثيرا منذ أسبوع فى المسألة وقلبتها من جميع وجوهها فلم أقر أنه يمكننى القبول ٠

السير (لويد بالمر) بواسطة هذا البيع نأخذ ٩٥٠ الف (تسعمائـــة وخمسون الفا) ويتوفر علينا مصاريف التمديد والمصاريف السنوية فهــذه المبالغ تكفينا لفتح الخطوط وتنظيم الادارة فيها وفى بربر ودنقلة وقال اللورد كرومر بأن حضرات النظار جميعا كانوا موافقين على البيع غير أن الجناب العالى أبى التصديق عليه ثم بناء على طلب عطوفتلو مصطفى بك صار تأجيل هــذه المســـألة ٠

(الامضاء)

(*) المحفظة ٣٦ مجلس الوزراء (السودان) سنة ١٨٩٤ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٦٣)

خطاب يفيد اشتراك الأورط العسكرية المصرية
فى مد سكة حديد السودان

قد توضح بافادة نظارة الحربية المؤرخة فى ١٤ مارس الماضى انه موجود بالأورطة المكلفة بعمل السكك الحديد وفى جيش الحملة السودانية وما يتبعها من باقى الأعمال بعض مستخدمين سبق تعينهم مؤقتا لعـــدم درج وظائفهم بالميزانية ولم يعلم للآن الوقت الذى يمكن الاستغناء عنهم فيه وقد يتصادف حصول مرض يترتب عليه أعطاؤهم شهادات طبية من أطباء الجيش للتصريح لهم بأجازة مرضية يقضونها بمصر وبناء على الأمر العالى الصادر فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٩٥ م ليس لهؤلاء المستخدمين حق باجازة قدرها ١٥ يوم بماهية كاملة ولما كانت هذه المدة غير كافية لشفائهم قد رأت نظارة الحـــــربية أنه بالنسبة لوجودهم بالسودان وتحملهم مشاق الحملة لايكون من الانصـــاف معاملتهم أسوة المستخدمين الوقتيين المقيمين فى مصر لاسيما وأنه بعد وصولهم لهذه المدينة واقامتهم فيها المدة المذكورة لايقبلون الرجوع الى وظائفهم وتصادف نظارة الحربية صعوبات جمة فى ايجاد خلافهم فضلا عما تكابده من التعب فى سبيل تمرين البدل على العمل وعليه تطلب النظارة المشار اليها التصـــريح بمعاملة هؤلاء المستخدمين مثل المستخدمين الدائمين فيما يختص بالاجـــازة المرضـــية ٠

مراقب عموم الحسابات

(الامضـــاء)

تتشرف اللجنة المالية بأن تعرض على مجلس النظار الطلب المذكور قبل المرغوب به معاملة المستخدمين المعينين مؤقتا لأعمال الحملة السودانية مثـل المستخدمين الدائمين من حيث الأجازة المرضية ٠

رئيس اللجنـــة

(*) المحفظة (٥٥) من مجلس الوزراء ٠ ترجمة مذكرة من ادارة عموم الحسابات للجنة المالية فى ٣ ابريل سنة ١٨٩٧ م نمرة (٢٠) ٠

وترجمة شرح من اللجنة المالية لمجلس النظار بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٨٩٧ نمرة (٥٢) ٠

صورة الوثيقة رقم (٦٤)

تلغراف الصدارة العظمى الى والى مصر

تلغراف خديويتكم السامى المؤرخ فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣١٥ هـ المتضمن تصور بيع سكة حديد السودان لشركة أجنبية صار مطالعة مجلس الوكلاء المخصوص .

وحيث أن قطعة السودان المصدق بالمعاهدات على ما هو مرتبط منهـا بالخديوية المصرية هى داخلة فى دائرة تمامية الدولة العلية وحقوق السيادة التى للسلطنة على الخطة المصرية لاتقبل التغير بأى سبب وأى وسيلة كانت فليس مما يحتاج لدليل أن ما سبق وقوعه من بعض الحوادث بمصر لا يكون سببا لحصول تبدل أو تغير أصلا فى حقوق السلطنة السنية الصريحة لافيما يتعلق بسيادتها ولا فيما يتعلق بالمحافظة على الامتيازات المخصوصـة الممنوحة لمقام خديويتكم ومرتبطة بالفرامين العلية .

ومع هذا فان دولة انجلترا طالما بينت شفاها وتحريرا بأن احتـلالها الموقف لم يأت منه خلل ، لا لحقوق السيادة التى للدولة العلية على مصر ولا لحقوق حاكميتها وقد اتخذت الدولة العلية هذه التأمينات سندا قويا بابراز الشكر ـ أما ما اتخذته الدولة العلية الى الآن من الاطوار والحركات المشعرة بالاطمئنان ما كان مبنيا لا على تلك البيانات التى أبدتها الدولة المشـار اليهـا .

غير أن الدولة العلية لا يمكنها التجويز أصلا بأن التصميمات الحاصلة فى بيع السكة الحديدية السودانية لشركة تصل لحيز الفعل لما فيها من المحذور والمضرة ولهذا فان ما أظهرتموه فخامتكم من الثبات والمتانة فى المدافعة عن هذا المشروع بما يعد أثرا جميلا لصداقة وعبودية ذاتكم الخديوية لسدة ولى نعمتنا الأعظم كان باعثا للتقدير والشكر بالوجوب .

والآن لاجل حل المسألة بحسب المصلحة وتسويتها وصرف النظر عن تصور بيع السكة الحديدية يقتضى اصدار تعضـــــيد حكومتكم الخديوية بتسهيل امكان عقد قرض يقابل مصاريف السودان والتدبير الذى رؤى من المناسبة اتخاذه هو المذاكرة مع اثارة الديون العمومية المصرية لمداركة قرض بضمانة واردات السكة الحديدية المذكورة •

ولما تقرر بمجلس الوكلاء المذكور نستودع لحميـــة ورؤية فخامتكم المسلمة اجراء التدقيقات اللازمة فى هذا الشأن وأعطاء معلومات عن نتائجها وفى الحال لزوم أجراء شىء فبذلك من هذا الطرف يعتبر الانهاء عنه أفندم •

٢٤ مايو سنة ١٨٩٨ م

امضـــاء

(*) المحفظة ٣٦ ـ مجلس الوزراء (السودان) ترجمة تلغراف الصدارة العظمى الواردة فى ٥ محرم ١٣١٦ هـ الموفق ٢٥ مايو ١٨٩٨ م •

ثامنا : الوثائق الخاصة بالبريد والتلغراف

صورة الوثيقة رقم (٦٥)

خطاب صادر من مجلس النظار وخاص بمد سلك تلغراف بين جـــدة وســـواكن

مصلحة السكة الحديد أرسلت لنظارة الأشغال العمومية صورة مكاتبة واردة لها من مصلحة التلغراف العثمانية مذكور بها أنه قد صدر أمر الحضرة الخديوية وقد استفهمت مصلحة التلغرافات المذكورة بافادتها المحكى عنها عما اذا كان موجود بمحطة سواكن محل لسكن المستخدمين وتركيب الآلات ٠

وحيث أن خطوط تلغراف الســـودان لم تكن تحت أدارة مصلحـــــة التلغرافات المصـــرية فنظارة الأشغال العمومية أرسلت مكاتبة مصــــلحة التلغرافات العثمانية الى نظارة السودان لاجراء اللازم عنها ٠

بتاريخ ١١ مايو ١٨٨٢ م وكيل نظارة السودان أجرى تبليغ المســألة الى حكمدار عموم شرقى السودان لكى يعرفه عما اذا كان يمكن الا يستغنى عن ٣ أو ٤ محلات بمحطة سواكن لسكن مستخدمى مكتب التلغراف المذكور المستجد وتركيب آلات التوصيل ٠

فوردت الافادة من الحكمدار المشار اليه بتاريخ ٦ يونيو ١٨٨٢ م مفادها أن المحلات الموجودة بمحطة سواكن هى على قدر لزوم الخدما المصريين وانما موجود أرض فضاء تعلق الميرى وممكن بناء المحلات اللازمة فيها ٠

وكيل نظارة السودان أرسل الأوراق المبينة أعلاه الى نظارة الداخلية دافادة رقيمة ٢٢ يونيو ١٨٨٢ م لاجراء اللازم عنها ٠

نظارة الداخلية أجرت ارتداد الأوراق المذكورة الى نظارة السودان ضمن افادتها الرقيمة ٢٥ يونيو ١٨٨٢ م بالقول أن هذه المسألة لاتخص بنظارة الداخلية بل بنظارتى السودان والأشغال العمومية ٠

نظارة السودان أجرت تبليغ المسألة الى نظارة الأشغال العمومية فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ م لأجراء اللازم عنها ٠

نظارة الأشغال العمومية أجرت اعادة الأوراق الى نظارة السودان فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٢ م بالقول أن مصلحة تلغـــراف السودان ليست من خصائصها وأن الأولى عرض الكيفية من طرف نظارة الداخلية ٠

وكيل نظارة السودان أرسل الأوراق الى نظارة الداخلية فى ٤ يوليو سنة ١٨٨٢ م بالقول أن هذه المسألة هى من خصـــــائص نظارة الداخلية وبمعرفتها والحالة هذه يصير عرضها على مجلس النظار اذا ترآى لها لزوم ذلك٠

نظارة الداخلية أجابت فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ م أن أقاليم السودان تابعة الى ديوان نظارة السودان التى ليست ممنوعة من عرض المسائل التى يترآى لها لزوم عرضها على مجلس النظار للنظر فيها وأجراء ارتداد الأوراق بالثانى الى نظارة السودان المشار اليها ٠

وكيل نظارة السودان أرسل بالثانى أوراق المسألة الى نظارة الداخلية بأفادة رقيمة ١٢ يوليو ١٨٨٢ م بالقول أن هذه المسألة هى من خصـــــائص نظارة الداخلية دون غيرها وأنه لو صار اعادتها لها فنظارة السودان تعتبر ذلك تصريحا من الداخلية لحفظها وبموجب ذلك تجرى حفظها بالديوان ٠

نظارة الداخلية بالنظر لاختصار المخابرات قد أرسلت كافة الأوراق الى نظارة الجهادية فى ٢٩ يوليو ١٨٨٢ م لكى يصير النظر فيها بالمجلس الجارى انعقاده ليلا بنظارة الجهادية واعطاء القرار بما يوافق ٠

بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ م وكيل نظارة الجهادية أفاد نظارة الأشغال العمومية بحفظ الأوراق نظرا لانتشاب الحــــرب وأرسلت ضمن الأوراق المذكورة أفادة صادرة لها من مصلحة السكة الحديد فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٢ م مفادها أنه ورد للمصلحة المذكورة ٣ تلغرافات من مصلحة التلغرافات العثمانية مضمونها كالآتى :

التلغراف الأول فى ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ م وهو اخطار لمصلحة التلغرافات المصرية أن تركيب سلك التلغراف بين جدة وسواكن قريب ومرغوب الأجابة من حكمدار عموم السودان عن الأفادات المرسلة له من مصلحة التلغرافات العثمانية (ولكن الأفادات المذكورة ليست موجودة ضمن الأوراق) ٠

التلغراف الثانى فى ٢٤ يوليو ١٨٨٢ م وهو أخطار أن السلك صار أعماله وسيصل فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ م الى بور سعيد ويمكن وضعة تحت الماء فى ٢٠ شهر فيطلب تسهيل تركيبه فى سواكن وضبط اتصاله بين المحروسة وسواكن ٠

التلغراف الثالث بالتاريخ نفسه وفيه مرغوب استعمال طريقة دوبليكتس التى من شأنها سرعة أخذ واعطاء المخابرات وتطلب من المصلحة المصرية ارسال بعض مستخدمين لكى يتعلموا كيفية استعمال آلات دوبليكتس اذا ترآى لها موافقة ذلك أو أن المصلحة العثمانية ترسل مستخدمين لتركيب الآلات المذكورة ٠

تقدمت لسعادة ناظر الأشغال

فى نوفمبر ١٨٨٢ م

(*) محفظة رقم ٢٢ مجموعة ٩٩ (السودان) مجلس الوزراء عام ١٨٨٢ م سلك تلغراف تحت الماء بين جدة وسواكن بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٢ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٦٦)

تقرير خاص بالتعاقد الذى تم بين مصر وشركة تلغراف القومبانية الشرقية بشأن مد سلك تلغراف بين السويس وسواكن

حيث أن الحكومة المصرية تطلب سرعة مد مواصلات تلغرافية بواسطة وضع سلك البحر ما بين السويس وسواكن وبما أن القومبانية الآن مستعدة لاجراء ذلك بمصاريف من طرفها هذا ويكون على حسب الشـــروط الآتى ذكرهـــا ٠

أولا — أن القومبانية تجرى تجهيز واستعداد المواصلات التلغرافية البحرية ما بين السويس وسواكن فى أقرب وقت بقدر ما يمكن مـــع أدارة وصيانة ذلك فى حالة مرضية على حسب نص هذه الشروط ما لم تطرق عليها قوة قهرية تمنعها من ذلك ٠

ثانيا — تخول الحكومة المصرية جميع السلطة اللازمة والوقاية لحفظ سـلك القومبانية وعمالها بسواكن واستعمال أى أرض أو بناية لايقة من تعلقات الحكومة تطلبها القومبانية فى لوازم التلغراف بالميناء المذكورة

ثالثا — يكون للحكومة المصرية الأمتياز فى ارسال تلغرافاتها الرسمية على جميع خطوط القومبانية المتصلة بالقطر المصرى وذلك بأن تدفع فقط الأجر باعتبار النصف عما هو جارى دفعه من الأهالى ٠

رابعا — أن وابورات القومبانية المخصصة للتعمير تكون معافاة من دفـــع العوايد المقرر تحصيلها بالموانى المصرية ما عدا الموانى التى تكون ايراداتها غير مخصصة للحكومة المصرية ٠

خامسا — تتقبل القومبانية أرسل التلغرافات باللغة العربية ما بين السويس

وسواكن عندما تتحصل على التلغرافجية اللازمة لذلك واذا أمكن يكون فى بحر ستة شهور من تاريخ التوقيع على هذا الكونتراتو ٠

سادسا ـ تتعهد القومبانية بحفظ جميع أسلاكها المتصلة بالقطر المصرى على الدوام بحالة منتظمة وتجرى علاوة أسلاك لكل خط حسب ما تستدعيه زيادة الادارة وتتعهد أيضا مادامت أتفاقاتها مع المصالح الأخــرى باقية بعدم السماح بزيادة الأجر الحالية التى تتحدد ما بين السويس وســواكن ٠

سابعا ـ أنه بالنظر لمراعاة الشروط المدونة من القومبانية تحت هذا الاتفاق الواجب دقة اتمامه يلزم على الحكومة أن تتعهد بحفظ وصيانته ضــد أى مزاحم أو مانع بمعنى أن الحكومة نفسها لايجوز لها أن توضع أو أن تصرح بوضع أى سلك جديد يكون متصل بتلغراف الحكومة ولا أن يكون هذا مزاحم مع تلغراف القومبانية أو غير ذلك مالم يتضح شدة لزوم وجود هذه الخطوط المستجدة بالفوايد العمومية المصرية أو لحكومة بريطانيا العظمى أو لمنافع الدولة المختلطة بشــرط اذا كان يستقر الرأى على وضع اسلاك جديده والقومبانية تكون لها حــق الأولوية فى القبول أو انعقاد الكنتراتو ـ اللازم عن ذلك ٠

ثامنا ـ للحكومة المصرية الخيار فى أى وقت ما فى فتح البنود المار ذكرها المدونة بهذا الأتفاق عند أعلانها للقومبانية بـ ١٢ شهرا مقدما ودفع مبلغ ١٥٠ ألف جنيه التى هى قيمة ثمن وضع الأسلاك البحرية مابين السويس وسواكن مع أضافة مبلغ قيمة فايض المبلغ المذكور الذى لايتجاوز عن ٥٠ ألف خمسون الف جنيه وذلك بحسبما تقرره الحكومة الانجليزية ٠ وللحكومة المصرية حفظ حقوقها المدونة بهذا البند عندما تدعوها الى ذلك الحكومة الأنجليزية ٠

تاسعا ـ ان مجال دفع المبلغ المشترط عليه بالبند الســابق فالخط التلغرافى البحرى بين السويس وسواكن يكون من تعلقات الحكومة المصرية انـما القومبانية يكون لها الحق فى الحصول على مكتب بسواكن لادارة خطها ما بين ذاك الجهة وعدمه ٠

عاشرا – جميع المسائل التى تنتج من هذه الشروط فالنظر يكون بمعرفة حكومة جلالة الملكة التى حكمها فى ذلك يكون نافذ المفعول أعنى قطعى ٠

حادى عشر – ان لم ترد الحكومة أن تجرى مفعول بند ثان فهذه الشروط تكون نافذة الاجرا أو المفعول لغاية انتهاء الاتفاق المبرم ١٨٧٣ م ما بين الحكومة المصرية والقومبانية بما فيه الحق عن تجديد مدة ٢٠ سنة كما هو مدون بالأتفاق المذكور ٠

ثانى عشر – وهذا الاتفاق لايكون له اختصاص بادارة التلغراف المصرى الداخلى بما أن الحكومة المصرية لها الحرية المطلقة فى ذلك ٠

أمضاء	أمضاء	أمضاء	أمضاء
نوبار	أفلين بارنج	جون بيذر	جورج ديربر
رئيس مجلس النظار	وكيل وقنصل جنرال	رئيس	سكرتير

(*) ترجمة صورة شروط عقد فى اليوم العاشر من شهر يناير ١٨٨٤ م ما بين حكومة جلالة الملكة من الجهة الأولى والحكومة المصرية من الجهة الثانية وشركة تلغراف القومبانية الشرقية من الجهة الثالثة ٠

– المحفظة ١١ مجموعة بدون رقم رئاسة مجلس الوزراء عام ١٨٨٣ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٦٧)

No. 288

Sudan Telegraph Department

Cairo January 16th 1868

Excellency,

I have the honour to inform your Excellency for the information of his Highness the viceroy that I waited upon Colonel Stanton to day on his return from Suez.

He states that having fully considered the best mean of establishing Telegraphic communication between Cairo and Massawah, he has corne to the conclusion that it can be more easily, efficiently, and rapidly effected by following the route originally determined on by the Egyptian Government, namely via sowakin, Kassala and Berber.

On this subject he will do himself the honor of waiting upon his highness.

It now remains for me to give Your Excellency an Estimate of the quantity of Materials and labor required for the Section between Sowakin and Massawah, a distance, allowing for deviations of 250 Miles.

Sowakin-Massawah Section

250 Miles

Construction.

Posts	5.500
Wire (No. 8)	260 Miles

Wire (No. 16)	6 Cwt
Insulators (Intermediate)	4.8 (1)
(straining)	1.200
Sorewing Keyo	40
Mores instruments	6
Batteries	10
Sorew drivers	26
Augurs	100

His Excellency

Reas Pasha

Giza

(Massawah Suakin Section)

Continued

Fire pots	10
Soldering Irons	20
Iron Ladles	20
Axes	40
Saws	40
Pliers	40
Files	40
Ladders	24
Barrows (wire winds)	12
Blooks & Pullies	20
Land Chains	8
Earth Plates	2
Galvanometers	6
Telegraph Riband (Paper)	1000 Rolls
Gutta Percha Cov.d wire	800 Yards
Tar	30 barrels
Charooal	80 Cwt
Solder	5 Cwt
Meroury	150 Ekes
Sulphate of Copper	10 casks
Sulphuric acid	3 Cwt
Muriatic Acid	3 Cwt

The whole of these materials are at Suakin and I recommand that one half of eacd given quantitybe shipped from thence to Massawah, so that the Works may be simultaneously commanced at both Termini.

The substruction of the above Materials from the general Stock at Sowakin, will necessitate orders being given to Arafey Bey, who is at present super-intending the construction of the line between of double Line between Sowakin and Kassala, to immediately discontinue the orection of a double Line to the latter place or in other words, to continue with One wire only.

H.E. the Governor General of the Soudan should also be directed, todespatch an immdeiate order to Mr. Jacobson, nord on the line between Ambakel and Berber, to also discontinue his double tine, but to save his Materials, and push on the Works to Kassala with a Single Wire, with the utmost possible rapidity.

This should be done without delay, otherwise Mr. Jacobson on reaching Berber will continue his Works to Khartoum, and this command can be better conveyed to him through the instrumentality of the Governor General of the Soudan than by myself.

SOWAKIN — MASSOWAH SECTION

Labor

	au	crayon
Carpenters	40	30
Fellahs, with their fasses and Mattocks	600	
Pick-men, with tools for boring rocky ground	40	30
Tin Smiths, for soldering wires	10	
Hazirs of Works	4	
Store Keepers	4	
Telegraph Clerks with all necessary office Stationery	4	
Camels	800	
Water skins	600	
Tents (say)	110	
Engineers	2	
Provisions for all hands		

Of the number of hands above stated, One Half should commence work at Massawah The Two Engineers will direct the Works, one at each Terminus. Each «gang», under favorable circumstances ought to complete this Section in Thirty days.

Referring to the practicability of finding Efficient and Trustworthy Engineers for the prosecution of this work, as also for the speedy completion of the unfinished section between wady Halfa and Dongola. I have to inform Your Excellency that I am in communication with mr. Henry Vasel, a Prussian by birth—and an Engineer of great ability.

I have known him personally for several years, and can bear testimony to his worth.

I shall see him at Alexandria on Saturday and obtain from him the Terms upon which he will accept Service.

If his offer meets with the approval of His Highness, I shall direct him to go to Wady-Halfa,

From the Enquiries that I have made, I greatly fear that it will be impossible to find the other two Engineers here should this prove to be so, I beg to suggest that it will be well to procure them from Berlin, which can be accomplished by Telegraphing, and insure their presence here within 14 days Before leaving for Alexandria I shall leave my address with Turabi Bey.

I have the honor to be

Excellency

Your Excellency's most obedient Servant

(signe) Hartley J. Cisgorne

Director General

Rapport du Directeur des Télégraphes du Soudan sur le télégraphe entre Gondokoro et Khartoum.

Khartoum, 1.10.1874

Sir,

When I left Khartoum some time ago to proceed on a journey on the white Nile, it was with the intention to take observations and gother all necessary information in order to enable me to give an opinion about the possibility of constructing a telegraphline from here to Gondokoro. — I have now herewith the honour to submit to Your Excellency a report concerning the above mentioned subject and beg that it will kindly be formaded to the proper quatre for decision.

From Khartoum to Fashoda few impediments are in the way to construct and maintain a telegraphline ; it will have to be build at some places shout 10 or 15 miles away from the river, as the country at such places are at high wile almost level with the river for the said distance. The only mountains which have to be crossed are Gebeleen and this can easily be done, as there is a ravine between the two principal mountains, through which the line can pass.

From the first tribe on the White Nile nothing is to fear, as it has since several years completely submitted to His highness's Government.

From Fashoda to the River Sobat the line will have to be built about 15 miles distant from the river, as large impenetrable forests extend as for into the interior.

From the Sobat, in order to avaid the great curve of the white Nile the Line will have to pass across the country towards

Raba-Chambil, from then to Bor and Gondokoro the distance of the line away from the river will vary between 5 & 35 miles.

From Khartoum to Fashoda as I have already mentioned it will be easy to maintain the line. Some Curve at laka are military stations, where the employes can reside.

From Fashoda to Sobatie and Bahr Chambil the task will be a little more difficult ; with good and energetic employes however, I am fully persuaded it can also be done Fashoda is a military station, Sobatie founded by Your Excellency has also a military force, likewise Raba-Chambil, and as the distances between the three stations are not very large, the employes can reside there, enjoing the protction of th soldiers who will accompany them when they examine the line and who can at the same time be used as line guards.

Raba-Chambil will furnish soldiers as will as Bor & Gondokoro, for the protection of the empployes of the said par of the line.

Concerning the material, it should be odd the very best quality. By all means iron poles, as a telegraphline in these wild countries constructed of wooden poles would never answer.

I should recommend the Siemens Brothers patent iron poles, as they are in use between Wady-Halfa and Dongola and on the line in construction to Kordofan.

I enclose a copie of your Excellency eyes map of the white Nile between Khartoum and Gondokoro, with the telegraphline as I should propose it.

I Remain Sir
Your Excellency's obedient servant
(signé) C. Ciegler
Engeneer of the Soudan Telegraph
Department

His Excellency Col. Gordon C.B.
Governor General of the White Nile provinces

Khartoum
25 August 1875

Sir,

According to Your Excellency's request I have forwarded to His Highness the Khedive a specification of the requirements of the proposed telegraph line from Khartoum to the Equatorial Provinces and I have herewith the honour to send Your Excellency a copy of the said.

The cost of the materials quoted, will amount to £ 38.88.; free delivered an board ship in London.

I have strongly recommended that all the materials be taken from Mesrs Siemens Brothers London as bing the only firm that can be depended upon to supply good materials.

I am Sir
Servant
Your Excellenc'ys obedient
(signé) C. Siegler

To His Excellency
Gordon Pasha
Governor General of the
Equatorial Provinces of Egypt.
Lardo.

Specification of the requirements of the proposed Telegraphline from Khartoum to the Equatorial provinces.

Stations

1.) Khartoum
2.) Corva
3.) Fashoda
4.) Sobat
5.) Bohr
6.) Lado
7.) Regaff

Total 7 stations

Distances

in Engl., Miles

From	Khartoom	to	Corva	110
»	Corva	»	Fashoda	254
»	Fashoda	»	Sobat	60
»	Sobat	»	Bor	240
»	Bor	»	Lado	150
»	Lado	»	Regaff	30
		Total		844 miles

The line to consist of a single wire.

16200 Siemens Patent tubular iron Intermidiate Posts No. 5

2700 Siemens Patent tubular iron stretching Posts No. 10

17000 Siemens patent iron-hooded Intermidiate Insulators No. 7 complete with saddle and bolts.

2850 Siemens Patent iron hooded Streching Insulators No. 8 complete with saddle and wedges.

140 tons of best galvanized iron.

50 iron rammers.

50 Joint twisters.

50 sets of 2 inch pulley blooks with gun-metal sheaves, with galvanized side plates and with 2 Classes.

500 Yards best trope ford.

10 Cement shoves.

10 shoves for melting tin

3 fire pots for warming sockets of posts.

50 flat and cutting pliers.

10 iron wire drums with stands.

50 gallons Salamoniac.

5 crot tin solder.

50 pick axes with their handles.

50 shovels.

2000 sheets of emery papper.

50 hammers.

30 single ladders made of eplit wood or light but durable constructions with iron shoes and stay

10 pairs of shearlegs compplete for lifting the wrought iron tubes into their sockets.

20 spanners for large buckled plate bolts.

20 spanners for small buckled plate bolts.

50 spanners for bolts of large insulators.

50 spanners for bolts of small insulators.

50 Axes very best quality.

21 Siemens normal Ink recording Instruments with Relay for single intermidiate and end correspondance.

21 paper wheels on consol stands.

7 boxes containing spare parts of Instruments and instrument tools for repairs.

7 double plated lightening dischargers.

21 contact breaking alarms.

350 bottles of telegraphink.

3500 rolls of telegraph paper.

7 copper earthplates.

210 Yards of gutta percha connection wire.

700 battery jars.

2100 porus sells.

2100 zincs & coppers joined.

350 single zincs.

350 single coppers.

350 battery clamps.

21 cwt of sulphate of copper.

43 gallons sulphuric acid.

70 gallons Nitric acid.

3 1/3 Cwt Mercury.

Télégraphe

Compléter le télégraphe entre Berber et Kassala

Etablir une nouvelle ligne de Sawakin à Massawah.

Etablir une nouvelle ligne de Kassala à Massawah avec stations à Kouffit et Bogos.

Etablir une nouvelle ligne de Kassala à Gadarif et Metama.
Etablir une nouvelle ligne de Massawah à Berbera.

La Ligne de Sawakin-Massawah servira pour la ligne de Massawa - Berbera.

Munzinger Bey doit indiquer approximativement la distance et les stations pour que le matriel soit commandé sans retard à Mr. John Fowler Il n'est pas nécessaire d'indiquer à Monsieur John Fowler le nom des pays, mais seulement le système.

Station entre Massawah et Berbera.

Le premier fil à installer est de Massawah jusqu'à Assab. Les Stations intermédiaires seront installées d'après l'avis de Munzinger Bey.

La station entre Assab et Berbera sera faite après.

A établir aussi un télégraph de Khartoum à Sennar, de sennar à Fazoglou et de Fazoglou jusqu'à Fedassi.

S'informer de Munsinger Bey ce qu'il a en fait de matériel télégraphique et envoyer le reste.

Bateaux-Poste

Départs — Suez en touchant Kosseir — Sawakin – Massawah — Amphila – Assab — Tadjoura — Zela — Berbera — Moumbas et de Moumbas è Zanzibar.

Dans l'établissement des postes entre nos frontières et celles d'Abyssinie, on doit observer les points stratégiques. Commerciaux et militaires.

Munzinger Bey donnera une note pour le personnel de ces postes.

Détails sur la frontière ouest de l'Abbyssinie.

Organisation des ouvriers enrôlés par force et dirigés militairement.

– Document No. 12950/745 sans date.

تاسعا : الوثائق الخاصة بالزراعة

صورة الوثيقة رقم (٦٨)

بيان بالأراضى الخصبة الصالحة للزراعة الكائنة بالسودان والجهات التابعة لسواحل البحر الأحمر

١ ـ مصــــوع :

تمتد محافظة مصوع من حيث الطول الى مسافة بعيدة ، على أن طولها اعتبارا من المكان المسمى زولة الى مواطن قبيلة الحباب التى تحدها من الجهة الشماليه ، تبلغ ٢١٠ ميلا وعرضها فى اتجاه الغرب يمتد فى بعض الأماكن الى ما يقرب من نصف درجة ، وفى مواطن قبيلة الحباب ممتد الى درجة واحدة ومساحة ذلك تبلغ ٨٧٠٠ ميل مربع وبحساب الافدنه تبلــــغ ٧٦٢ر١٠١ر٨ فدانا واذا ما طرح سبعة اجزاء هذه المساحة المكونة من الجبال والرمال والأراضى التى لاتصلح للزراعة على حد رواية المحافظ مسنجر بك وغيره يبق هناك ٧٤٩ر٠١٢ر١ فدانا ونظرا لأن العربان التابعين للمحافظة المذكورة لم يرغبوا فى الزراعة فانهم يزرعون كميات قليلة من الذرة العويجــة الا أن المزروع منها لا يكفى لقوتهم فيبتاعون الذرة والقطن فسوف لايبتاعون الذرة من الخارج كما أن يمكنهم أن يبيعوا أقطانهم فى نفس مصوع ولما كان تجار الحبشة يبتاعون الأقطان الواردة بالسفن الى ميناء مصوع وتشترونها لغاية ١٥ ريالا ، فمن البداهة ان العربان الذين بجوارهم يرغبون فى شــــراء القطن اذا وجدوه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان السفن تحمل القطن من بلاد بعيدة كالهند واستراليا عن طريق البحر الأحمر الى أوربا والقطن الذى يزيد عن حاجة تجار الأحباش بميناء مصوع يمكن شحنه الى أوربا عن طريق السويس حيث يباع هنـــاك ٠

٢ ـ ســــواكن :

هنالك جهات صالحة لزراعة القطن تقع فى الاتجاه الغربى الشمالى من عقيق وتوكر ونفس سواكن تمتد لغاية دارور ودرج وروابة والمساحة الصحيحة

لتوكر ٢٠٠ ألف فدان ، وعدا عن ذلك هنالك فى السواحل المذكورة ما يزيد على ٢٠ ألف فدان من الأراضى التى يمكن ريها بواسطة السيول وهنالك أيضا سيول كثيرة غربى سلسلة الجبال القائمة غربى سواكن ولما قمت فى هذه المرة لمهمتى فى سواكن أخذت أرغب عربان تلك الجهة فى الزراعة فقوى لدى الأمل بالنظر لما شاهدته منهم من الميل والرغبة والاتساع الأرضى فى زرع ما يتجاوز العشرين الف فدان غربى الجبال المذكورة فقط ، وقد تحمس العربان وازدادوا رغبة عندما نما القطن الذى زرع فى بعض جهات الأراضى المذكورة سيما بعد أن جنوه وحملوه الى سواكن حيث باعوه حالا أن الأراضى المذكورة الواقعة غربى سنكات أى غربى سلسلة الجبال الآنفة الذكر ـ تمتد طولا وعرضا حتى عطبرة ـ مسافة ١٢ يوم ومنها مساحات واسعة تروى فى أيام الصيف بالامطار والسيول ، وهنالك أراضى واسعه ، شرقى وغربى السيل المسمى خور الغرب الذى هو الحد الغربى لعربان سواكن • وقبل بضع سنين وضع خريطة هذه الجهات اعتبارا من عطبرة الى شندى ، اسماعيل بك ناظر الرمدخانة والمهندسخانة ومن معه من المهندسين فاذا تفضلتم بالرجوع الى هذه الخريطة أمكنكم الوقوف على حالة أراضى تلك الجهة حيث انهم دونوا ورسموا فيها الأماكن التى صادفوها فى طريقهم ان فى هذه الجهة أراض واسعة منبتة واذا كان عربان حمدان وفرهياب وشعودنياب وغيرهم من العرب المقيمين فيها يكتفون حتى الآن بزراعة الذرة فانهم بناء على التشويق والترغيب الواقع يزرعون نحو ٢٠ الف فدان قطنا والذين بالقرب من سواكن سيرسلون أقطانهم الى سواكن والقريبون من عطبرة يرسلونها الى فوز رجب•

٣ ـ مديرية التاكه :

لقد اكتشف داخل حدودها المعلومة ٧ مليون وكسور من الأراضى الخالية منها مليونان وكسور فى وادى قاش فقط ، وهذا الوادى يروى من نهر القاش الذى يجرى من شمال الحبشة ويدوم جريانة مدة ٣ شهور بدون انقطاع وعرض هذا النهر يتراوح بين ١٠٠ ، ١٥٠ لغاية ٢٠٠ مترا وعمقة متران هذا عدا موسم الأمطار الذى هو عبارة عن فيض ربانى وقد أبان (مسنجر بك) أن عدد نفوس المديرية المذكورة على أصح تقدير يتجاوز المليون ، والقطن الذى يزرع بالجهات الشمالية من المديرية المذكورة يرسل

محصولة الى توكر أو الى سواكن والمحصول المزروع منه فى الجهة القبلية يرسل الى قوز رجب حيث يشحن من هناك على السفن التى تعوم به ابان فيضان النيل مجتازة شلال حلفا فى طريقها الى المحروسة وفى الامكان تنظيم كشف مفصل لكل قبيلة يشعر بأنه من المستطاع زرع ١٠٠ الف فدان من القطن بالتاكه وفى السنة القادمة ومتى أدرك العربان ثمرة الزراعة أى أنهم متى جنوا المحصولات وباعوها ازدادت مع الأيام رغبتهم فى الزراعة ٠

٤ ـ مأمورية القضارف :

أنه بالنظر لبعد موطن عربان الشكريه وحمران والضباينة والقبائل الأخرى القاطنة شرقى مديرتى سنار والخرطوم عن مركز هاتين المديريتين فان ادارة أمور هذه الجهة (مأمورية القضارف) ٠ محمولة على جيش السر سوارى على كاشف الصاغ أغا وهذه المأمورية تضم اليها أراضى واسعة طولها وعرضها مسافة ٦٠ ساعة وهى مأهولة بقبائل العربان المنتشرة فيها ولما كانت الجبال والرمال قليلة فى هذه الجهة فان جميع أراضيها منبتة وصالحة للزراعة واراضيها تتشقق قبل موسم هطول الأمطار فاذا ما أمطرت السماء انساب الماء فى الشقوق وتشبعت الأرض بالماء ورويت على أحسن وجه وبما أن أراضيها مسطحة فان السير فيها يتعطل فيها لمدة شهر أو شهرين من جراء تشبعها بالماء ٠ وفى هذا الدليل الكافى على صلاحيتها للزراعة وعربان هذه المنطقة ألفو زراعة بعض المواد ولكنهم نظرا لقلة تصريفها يعمدون الى زرع مايمكنهم بيعه منها فقط ، فاذا ما أنشئت ترسانة بالمكان المسمى صوفية القريب من القضارب ٠ وتوجد المراكب اللازمة لكى يصرفوا محصولاتهم ، وقاموا بها من عطبرة فى ابان الفيضان بطريق النيل أمكنهم فى هذه الحالة أن يزرعوا ٢٠٠ ألف فدان من القطن وحيث أن القطن الذى سيزرع هنا يروى تماما لمدة شهرين أو ٣ شهور فانه لن يقل جودة عن أحسن أنواع القطن المسقاوى المصرى ومتى كفل أمر تصريف المحصولات على نحو ما تقدم بيانه طرقت الزراعة مع الأيام ٠

٥ ـ مديرية سنار :

أن مساحة الناحية المسماه ولد عباس من أعمال هذه المديرية اعتبارا من حدودها الشمالية حتى جبال فونج القائمة فى جنوب قسم فازوغلى وتمتد

الى مسافة تزيد على ١٠٠ ساعة الا انه من فازوغلى فما فوق لاتسير المراكب أما الجهات التى تعمل فيها المراكب فان شرقها وغربها ليس فيهما أثر للجبال والرمال وأراضيها واسعة وخصبة وهى تروى بالأمطار مثل أراضى القضارف ويباع هنا رحل (حمل) السمسم أى أردبان الا ربع بثلاثة ريالات . ولما كان القطن فى هذه الجهة من المرتبة الأولى كقطن القضارف ، وشرق هـــذه المساحة وغربها مأهول بالعدد العظيم من النفوس فقد فهم من اقوال الخبراء ومن اتساع هذه المنطقة المرسوم على الخرائط ان من الممكن أن تتجـــاوز المساحات المزروعه قطنا فى هذه المديرية ، فى خلال سنتين الى ٣٠٠ ألف فدان.

٦ – مديرية الخرطـــوم :

تمتد مديرية الخرطوم الى مسافة ٦٠ ساعة على طول النيل واذا كان حول الخرطوم أراضى فيها القليل من الرمال فان الاتجاه الشرقى والغربى منها متسع ، ومأهول بقبائل متعددة . ومواطن بعض هؤلاء القبائل على النيل الأزرق كما يقطن البعض الآخر على امتداد النيل الأبيض ، وبحر عطبرة وجميع أراضيهم تروى بماء المطر . وهنالك أيضـــا أكثر من ٢٠٠٠ ألفين ساقية . وبما أن مواطنهم تجاوز الأنهار المذكورة فان وسائل النقل متوفرة لديهم اكثر من أية مديرية أخرى . ولذلك يمكن ابلاغ المساحات المزروعـة قطنا فى هذه المديرية الى مائتى ٢٠٠ ألف فدان فى خلال سنتين .

٧ – مديرية البحر الأبيض (أى فاشودة) :

ان أراضى هذه المديرية تمتد الى مسافة طويلة وأراضيها هذه منبتــة الا أنه نظرا لحداثة تشكيلها فان الحالة تستدعى الوقوف على أحوال أهاليها فليس من المناسب والحالة هذه تقدير المساحات التى يمكن زرعها الآن .

٨ – مديرية كردفـــان :

أن امتداد أراضى هذه المديرية على طول النيل الأبيض حتى جبال تكلى يزيد على امتداد مديريتى الخرطوم وسنار الا أن أراضيها فى الاتجاه الشمالى رمليه وهم يزرعونها تبغا . أما الجهة الجنوبية منها وهى واقعة على طول النيل الأبيض فواسعة وخصبة ويمكن زرع ١٠٠ ألف فدان فى هذه المديرية قطنا ، كما يمكن ان تزداد المساحات المزروعة مع توالى الأيام أما طريقـــة

تصريف المحصول فتكون بشحن المحصول من الأماكن المتعددة القائمة على طول البحر الأبيض والنيل ونقله بالمراكب عند فيضان النيل أسوة بمحصولات الجهات الأخرى • واذا كانت بعض أراضى هذه المديرية رملية فان اراضيها الصالحة للزراعة كثيرة جدا وأن وجود الأبقار بكثرة فى هذه المديرية دليل على خصبة اراضيها •

٩ ـ مديرية بربـــر :

ان المساحة الممتده من المكان المسمى حجر العسل الى آخر قسم رباب كالذى يحد حجر العسل من الناحية الشمالية تبلغ مسافتها ٧٠ ساعة تقريبا وفيها أكثر من ٣ آلاف ساقية هذا غير الجزر الواسعة المنبتة • وفى الجهة الشرقية فيها سيما فى الجهة التى يتلاقى فيها نهر عطبرة بالنيل وفى الزاوية المنفرجة التى أوجدها تلاقيهما هناك بضعة مئات الوف من الأفدنة الصالحة للزراعة وهى تروى بالأمطار واذا لزم الأمر يمكن حفر ترعه فى هذه الجهة

وحيث أنه يوجد أراضى واسعة فى المسافة بين فم عطبرة واخر القسم الجنوبى فمن الممكن ان يزرع فى هذه المديرية أيضا ١٠٠ الف فدان من القطن•

١٠ ـ مديرية دنقلـــة :

بعد عملية تطهير ترعة ولته يمكن ان يزرع فى الجزر الممتده على طول النيل بواسطة السواقى الموجودة بهذه المديرية نحو ٦٠ الف فدان وعلى قدر العناية بأمور الرى تتسع الزراعة • وها قد بين على قدر المستطاع الجهات الخصبة فى السودان وسواحل البحر الأحمر • والمساحات التى يمكن زرعها فى الوقت الحاضر وطرق نقل المحصولات فى كل جهة منها وان شاء الله متى استفاد الاهالى من الزراعة فى ظل الجناب العالى فلا شبه فى اتساع وازدياد الزراعة سنة فسنة •

فى غرة ربيع الثانى سنة ١٢٨٨ هـ •

(*) عابدين المعية محفظة ١٥٣ ترجمة الوثيقة التركية غير معروفة الكاتب فى ربيع الثانى سنة ١٢٨٨ هـ ـ يوليو ١٨٧١ م •

صورة الوثيقة رقم (٦٩)

ترجمـــة

تقرير مقدم من القائمقام سليم بك إلى جناب مساعد اوجونانت جنرال جيش الحدود

١ ـ اتشرف بان احيطكم علما بانى قد ذهبت الى عنيبة فى ١٧ الجارى ومعى المأمور والعمدة وقد عاينت الأراضى الموجودة بها والمراد اعطاؤها للمهاجرين ٠

٢ ـ فردوا على الأسئلة التى وجهها قومندان جيش الحدود ابدى أن الايضاحات الآتية التى تحصلت عليها بالمشاهدة وبالاستعلامات التى وقفت عليها من المأمور والعمدة هى على جانب من الصحة ٠

أولا ـ يوجد من الـ ٣٣ ساقيه ١٦ ساقية غير مستعملة الآن وكلها ملكا لبرابرة وهـم يدفعون عنهـا أموالا وثمانية من البرابرة المذكورين مقيمون بالشاطىء الشـــرقى ٠

ثانيا ـ يمكن حفر ٥٢ ساقية جديدة فى الأراضى المعتبرة للمهاجرين ٠

ثالثا ـ المياه الموجودة الآن فى الآبار على عمق ٨ أمتار تقريبا من سطح الأرض وهى وافية وجيـــدة ٠

رابعا ـ كلما انخفضت مياه النهر ازدادت مياه الآبار وتبقى وافية وجيدة ٠

خامسا ـ قلب الأرض مكون من الطمى الذى يرسب من مياه النيل وسطحها عبارة عن طبقة خفيفة من الرمل الآتى من الصحراء وليست هذه الطبقة سميكة بدرجة يتعذر معها زراعة الأرض ٠

سادسا ـ جميع المزروعات التى تنتج فى الحـــــدود ويمكن استنباتها هنا أيضا • أما محصول كل فدان بالأردب فهو كما يأتى : ـ

٣	أردب	قمــح
٤	أردب	شــعير
٤	أردب	ذرة
١	أردب	لوبيــا
٢	أردب	عدس
٣	أردب	بسـلة
١	أردب	زيت خروع
٥	أردب	جرمـــه

سابعا ـ يوجد خلف القرية الكائنة ، بعد ¾ ميل من النهر نحو ٥٠٠ فدان ليست ملكا لأحد ويوجد فى شمال القرية ٢٠ فدان تقريبا كائنة على شاطىء النهر ويمكن ريها مباشرة منه فيبلغ مجموع الأراضى الخالية ٥٢٠ فـــدان •

ثامنا ـ يمكن تخصيص بئر واحد أو ساقية لكل عشرة أفدنة يتوطن فيها ٣٥ شخص تقريبا ما بين رجال ونساء واطفال وبعبارة أخرى عشــــرة رجال مع عائلاتهم •

٣ ـ الأراضى الصالحة للزراعة التى تمتلكها الحكومة فى عنيبه تمتد خلف القرية على طول ميلين ونصف تقريبا وعلى بعد ¾ ميل من النهر وهى تشتمل على ٩٠٠ الى ١٠٠٠ فدان منها ٤٠٠ فدان صار اعطاؤها لبعض البرابرة فيبقى حينئذ ٥٠٠ فدان تقريبا خالية تصلح لأن تكون نقطة أستعمارية للمهاجرين •

٤ ـ خط السواقى يمتد على طول الحد الغربى للآراضى أى على بعد ¾ ميل من القرية ويبلغ عدد هذه السواقى ٣٣ منها ١١ ساقية قديمة جدا مبنية بالحجر والأثنان والعشرين الباقية ليست معنية وهى أحدث وقـــد شاهدت عند مرورى بعنيبه كما قلت ذلك آنفا ١٧ بئرا مستعملة ، ١٦ غير مستعملة •

٥ ـ الأرض الخالية التى يمكن أن يشغلها المهاجرون هى كائنة بين الخط المحدد للآبار والقرية • ولم تزرع هذه الأراضى قط ويظن أنها كانت جزيرة فى سابق الزمان • وقد اتفق كل من المأمور والعمدة وغيرهما على أن جميع الأراضى هى صالحة للزراعة حالا وذلك على حسب كمية الماء التى يمكن الحصول عليها بحفر الآبار كالأراضى الكائنة على الجهة الخارجية التى بها الآبار القديمة ولكنى أشير بحفر بئرين أو ٣ ثلاثة فى نقط مختلفة على سبيل التجربة •

٦ ـ طبقة الرمل الآتى من الصحراء هى خفيفة جدا فى كثير من الجهـــات ولا حاجة لازالتها ولكن يوجد نحو من ٥٠ أو ٦٠ فدان تبلغ سمك طبقة الرمل فيها من ٤ الى ٥ أصابع ويمكن ازالة الرمل عنها بالسهولة وقد رأيت غيط فى هذه الأحوال يمتلكه العمدة وهو غاص بالمزروعات لأنـه صار نزع الرمل منه وجعل على هيئة جسير •

وقد شاهدت فى جنوب البلد نزول الرمل على خط مستقيم عظيم السمك لحد النهر فاذا أمكن رى قطعة من الأرض بواسطة النيل مباشرة فلا تنتج الا زيت الخروع أو الجرمة • ويوجد فى شمال البلد كما سبق القول نحو ٢٠ فدان من الأرض المتوسطة الجـــودة وهى كائنة على الشاطىء ويمكن للمهاجرين الاقامة بها •

ويمكن رى هذه الأراضى بواسطة ساقيتين تأخذ مياهها من النيل مباشرة والخمسين ساقية الباقية بموجب حسابى فتعمل فى الخمسمائة فدان السابقة الذكر •

٧ ـ فبناء على الحســاب الذى عملتــه مقتضاه ايجـاد ٥٢ ساقية وتخصيص كل واحـــدة منها لـ ٣٥ شخص يمكن أرســـال ١٨٥٠ مهاجـــرا أو ٢٠٠٠ تقريبا للاقامة فى عنيبه •

٨ ـ ولحظت أن العمدة واهالى بلدة عنيبـــه يكرهون اقامة المهاجـــرين بجوارهم • وقد قال لى المأمور بأنه ورد له عرائض من الأهالى بخصوص ٤٠٠ فدان أخرى ملك الحكومة •

٩ ـ أن الساقية الجديدة التى أمر قومندان جيش الحدود بعض المهاجرين بحفرها أخيرا هى على وشك التمام وقد جرى تشغيلها وزرع مقدار فدان تقريبا عليها • وهى كائنة على صف الـ ٣٣ ساقية الأخـــرى ومخصصة لعشرة أفدنة وعلى ظنى ان المهاجرين الذين يشتغلون فيها يبلغون ٤٠ شخصا •

(الامضـــاء)

مـــــــالم

(*) محفظة ١٦ مجموعة ٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٨٨٦ ، ١٨٩٢ مجلس الوزراء ـ السودان فى ٢٢ اغسطس سنة ١٨٩١ م •

صورة الوثيقة رقم (٧٠)

من بندر مديرية عموم السودان الى : المجلس الخصوصى وهى خاصة بكيفية امتلاك الأراضى فى السودان وبعض المناطق الأفريقية الأخرى ٠

ان تمليك الأطيان بالسودان أصلا بالحوز ووضع اليد ، وتنتقل من وارث الى وارث واغلبها لا يكون لها حجج ولا وثائق ، وكان بالمدد السابقة بمدة ملوك السودان ، قبل فتحها اذا ظهرت جزيرة مستجدة أو جرف يعطوه لمن يختاروه بطريقة الانعام ، سواء كان من أهل العلم أو خلافة بموجب وثيقة تتحرر اليه بختم ملك ذاك الوقت ، وتفضل بيد من استحوذ عليها الى أن يتوفى تنتقل الى ورثاه وتلك الوثائق والأوراق لا يعلم صحتها من عدمه ٠

وأيضا بعض الأشخاص يرغبوا اصلاح أراضى تكون غير صالحة للزراعة ويقدموا عليها اعراضات الى الحكومة ، وتصدر عليها الأوامر بالتسليم لهم فيها ويجرى فى تصليحها وقطع الأشجار وازالة الادغال التى بها ، ومن وقتها يستحوذون عليها بوضع اليد ٠

واذا أراد أحد مما توضح عنهم مبيع شيئا من تلك الأطيان يجرى مبيعها بموجب وثيقة تتحرر من احد الفقهاء الموجودين بالجهة التى تكون بها الأطيان ، ونادر الذى يكون بيده حجة شرعية لأن أهالى هذه الجهة لم كانوا يلتفتوا لذلك قبل الآن ولم يحدث تحرير الحجج بتمليك الأطيان الا فى مدة قريبة ٠

وأما عن كيفية الأيجار ونحوه فالذى يكون ليس مقتدرا على زراعة أطيانه أو تكون أطيانه جسيمة المقدار ، ولا يمكنه زراعتها بأكملها فأطيان الضهارى التى تزرع بواسطة رى الأمطار هذا يعطى بالعشور لمن يرغب الزراعة أى صاحب الأطيان يأخذ عشر المحصول وما بقى لمن يزرع وأما أطيان السواقى والجروف هذه تحت توابع المؤجر وصاحب الأطيان بعضها يبقى

مناصفة والبعض صاحب الطين يأخذ الثلث ويترك الثلثين للمزارع ، والبعض يأخذ البيع وهلما على حسب توابعهم بين بعض بالنظر للأراضى الجيـــدة والغير خصبة ، والأطيان التى لا يكون لها مالك ولا وارث ، فهى العقارات الغير صالحة للزراعات هذا ما كان من أمر تمليك الأطيان واساسية تمليكها ٠

وأما المقرر على أرباب الأطيان فى نظير الزراعة ، فأن الذى كان جارى قديما فى حق ربط الأموال هو على حسب مقدرة كل شخص وأرزاقه أشبـه بويركو ، ولما كان المرحوم سعيد باشا حضر للسودان ، أبطل ما كان جارى فى ربط الأموال من عهد فتوح بلاد السودان على الأشخاص وأمر بتقدير المالية بواقع زراعة الأطيان ، أعنى على الفدان بحسبما يظهر من المساحة ، وجرى ذلك ، لكن لكثرة الأراضى بالسودان ، كون أغلب ريها بالأمطار فصارت الأهالى تترك الأراضى التى صار قياسها بالمحلات القريبة من العمار وتنتشر بالبرارى الذى تغمرها ٠٠٠٠ الأمطار ويجرى زراعة ما يكفى معاشهم والميرى صـار لايتحصل على شىء من مالية زراعة تلك الأراضى التى صار مقاسمتها عليهم ، وصار اشبه بمتروكة حتى تختلف من ذلك مبلـغ ٣٣ ألف ، ٦٠٠ كيس وكسور ، ولما رأى ذلك موسى باشا الحكمدار السابق ابطل مساحة الأطيان وأخيرا ربط المالية على الأشخاص بواقع مقدار نفـــوس كل حلة أى قرية بواسطة أهاليها وبحسب مقدرة كل واحد فى الزراعة وخلافه ومن وقتها صار كل نفر من الأهالى يزرع محل ما يريد بقدر طاقته ، وان كان على السواقى او فى الضهارى أى البرارى والميرى يستحصل على ماليته للاعتاب الكريمة ٠

وأما من يتوفى ولم يكن له وارث ويترك أطيانه فانه يضع يده عليهـا أحد الأهالى ويزرعها عوضه ، ويدفع ما كان مربوط عليه سنوى من المالية للميرى ، وبما أن أطيان الجهات هى بكثرة ولسبوق فتح السودان بقـــوة الحكومة الخديوية ، فان كافة اراضيها ملكا للحكومة ليس للأهالى والنـــادر فقط هو بحجـج ولا يمكن حصر هذا ولا ذاك لكثرة الأطيان خصوصا عـــدم امكان حصرها بالفدان ، لانه ليس جارى استعمال مقاس الأراضى ، بهذه الجهات لداعى ان المالية هى مربوطة على نفس الأنفار لا على الأطيان ، وكان يحدد ميعاد سنة كى من يتأخر عن تركيب السواقى بالأطيان الموجودة تحت يده ، فانها تنزع منه وتعطى لمن يؤمل فيه زراعتها وعمارتها ونصب ساقية

عليها وتراءى بالجمعية التى صار عقدها بديوان العموم عدم امكان ربط المالية على الفدان للمناسبات التى توضحت بالبنود وبافادة مديرية الخرطوم وقد صدر أمر المجلس الخصوصي والأمر الكريم باعتمادها للاستحصال على سداد الأموال الميرية بأوقاتها وعدم تأخير شيء من ذلك ولذا يرام النظر فى ذلك ، وصدور الامر بما يوافق طى افادة الخرطوم المحكى عنها ٠

(*) صورة المكاتبة الواردة من بندر مديرية عموم السودان الى المجلس الخصوصى ، والخاصة بحقوق الملكية الزراعية فى السودان بدون تاريخ ٠

صورة الوثيقة رقم (٧١)

خطاب خاص من المعية السنية الى تفتيش أقاليم بحرى والخاصة بترحيل عائلات الجنود المصريين الى السودان

جواب بختم سعادة المهردار صورته وردت للمعية السنية افادة من سعادة عثمان رفقى باشا فريق عساكر السودان وسواحل البحر الأحمر رقم ٢ الماضى نمرة ٦٧ حاصلها أن ٢١ نفر من عساكر الزراعة بتوكر التمسوا احضار عائلاتهم من جهات اقامتهم بمديريات بحرى وقبلى وتوصيلهم لطرفهم وان أجرة ترحيلهم تكون على طرف العساكر المذكورين وأرسل كشف بأسمائهم وجهات أقامتهم وقد تعلقت الأرادة السنية بعدم المانع لذلك وأن يتحرر الى كلا من تفتيش أقاليم بحرى وقبلى بجمع العائلات المذكورة وسفريتهم الى سواكن على وجه ما أوضحه الباشا المومى اليه بحيث ان ارسال تلك العائلات لم يكن بحالة جبرية على التوجه بل يكون باختيارهم ورضاهم ومن لم يرتضى منهم بالتوجه فلا يجبر على ذلك ولهذا قد توضح أدناه أسماء وجهات العائلات الذين بجهات تابعة تفتيش طرفكم وقدرهم ٥٣ نفر ذكور وأناث ولزم تحريره لسعادتكم لأجراء مايقتضيه الحال لجمعهم وسفريتهم الى سواكن على الوجه المشروح وتحصيل قيمة مصروفاتهم بواسطة الجهادية وبتاريخه كتب لتفتيش قبلى عما يخصه وصار اشعار الجهادية وسعادة الفريق الموما اليه بما ذكر افندم ،،،

وهؤلاء العائلات هم : ـ

عدد الأفراد

٣ عائلة سليمان عبده من ميت لوزه دقهلية وهم :
(السيدة زوجته ـ وابراهيم وعبده أولاده)

٤ عائلة على الديب من ضفت العنبة وهم :
(صالحة زوجته ـ ومحمد وحسن وسماح ـ أولاده) .

٦ عائلة حسنى على الغبد من طنبشه وهم

(خديجة زوجته ـ وعلى وخالد وخضـــره وزينب وابراهيم ـ أولاده) •

١٠ مذكورين من نواحى مديرية الغربية •

٥ عائلة ابراهيم أبو شنب من المحلة الكبرى وهم :
(فطومة وصالحة زوجاته ـ ومحمد وحسين واختهم ـ أولاده) •

٢ عائلة عمر الصعيدى من الناحية المذكورة وهم :
(زهرة زوجته ـ وست أبوها ـ ابنته) •

٤ عائلة شحاته دبور من كفر داؤود وهم :
الست زوجته ـ وابراهيم ومحمد وبدوية ـ أولاده) •

١ عائلة على أشانى من زفتى وهم :
(جميعه أم الفرح زوجتة) •

٣ عائلة مصطفى أشانى أخ المذكور سابقا وهم :
(فطومة زوجته ـ ومحمد وأم السعد أولاده)

٤ عائلة مصطفى منصور الراس من سيد الحضر وهم :
(آمنة زوجته ـ ومنصور وسعد ومسعدة أولاده)

٣ عائلة أبراهيم العزب من كفر السكرية وهم :
(عديلة زوجته وباشا ولده)

٣ عائلة على أحمد من طيلة ، ضمان محمد حسنين وهم :
(رحمة زوجته ـ وعلى وأخيه ـ أولاده) •

٩ مذكورين من نواحى مديرية القليوبية •

٢ عائلة أحمد أبو النصـــر من المرملة وميت العطـــار وهم :
(سرية زوجته ـ والسيد ولده) •

٢ عائلة محمد مصطفى من بلقان ، ضمان حسنين شريف وهم
(ولده مصطفى وولده اسماعيل مقيمين بأورمان بنها •) ـ

٤ مذكورين من نواحى مديرية الشرقية •

٦ عائلة محمد سعيد من سنبطه الاشقم ، ضمان محمد حسن وهم :
(زوجته مبروكه ـ وسلامة وسالم وآمنة والست وفرح ـ أولاده) •

٦ عائلة أحمد عوض من الذوك ضمان شحاته محمد علام وهم :
(تكفة زوجته ـ وآمنة وعبد الرحمن وعوض وحميد ومبارك ـ أولاده) •

---

* صورة الافادة الصادرة من المعية السنية الى تفتيش اقاليم بحرى والخاصة بترحيل عائلات الجنود الى السودان • بدون تاريخ •

عاشرا : الوثائق الخاصة بعلاقة مصر ببعض الدول ٠

صورة الوثيقة رقم (٧٢)

من حكمدار عموم الأقاليم السودانيه بسنهيت الى خيرى باشا • بشأن الاتفاق والصلح مع الحبشة •

تشرفنا بالارادة السنية الصادرة لنا بالتلغراف المزين فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٧م والحال أن صورة الشروط التى تعلقت الارادة السنية بارسالها بالتلغراف الشفرة هاهى حرفيا محررة بهذا المحرر بها ابتدا شروطنا محررة فى يوم الخميس ٢٩ مارس سنة ١٨٧٧م الموافق ١٣ ربيع الأول سنة ١٢٩٤هـ الموافق ٢١ برمهات سنة ١٥٩٣ ، حصل الرضا والتوافق بين الحكمدار المأمور من طرف الحكومة الخديوية وبين ملك الحبشة بالكيفية ـ الموضحة بالوجه الآتى بيانه أدناه :ـ

أولا : متاركت الحرب وهى أن لا تحصل محاربه بين الطرفين لا من جهـــة الحكومة الخديوية ولا من جهة الحبشة الى جهة الحكومة الخديوية المصرية •

ثانيا : الحدود تكون على حسب ما كان تعلقه قبل وقوع الحرب الذى كان حصل فيما بين الحبش والحكومة الخديوية المصرية وتلك الحدود هى ماهيو ونيكوس وعابلت وسبرخمة وجمهود وعاسوس وبلد مدين بحدود الحماسين وما هى الحماسين للحبش وباقى الجهات التى ذكرت للحكومة الخديوية •

ثالثا : اطلاق العنان للتجارة صادر ووارد من جهات الحبش الى جهات الحكومة الخديوية المصرية ومن جهات الحكومة الخديوية الى جهات الحبش •

رابعا : جميع الأشخاص الذين التجأوا الى الحكومة الخديوية من بلاد الحبش فى مدة المحاربة التى كانت واقعة بين الحبش والحكومة المصرية يعفى عنهم من طرف الحبش •

خامسا : الحكومة الخديوية متكفلة بمنع عساكر ولد ميخائيل التوجه لحدود الحبش •

سادسا : ان كان يريد ملك الحبش ارسال أحدا من طرفه الى مصوع للاقامة بها لمناظرة أشغال رعاياه فلا مانع من ذلك ٠

سابعا : اذا كانت الحبشة ترسل بوستة أو أحد من طرفها لأى جهة وأى ٠ دولة كانت لا يحصل التعرض الى الرسول من طرفها ولا بوستتها من طرف الحكومة الخديوية المصرية وكذلك اذا كانت ترسل بوستة من طرف الحكومة الخديوية أو يرسل أحدا من طرفها لأى احد ولأى جهة كانت ـ بجهات الحبش لا يحصل التعرض من طرف جهات الحبش لا الى البوستة المرسولة ولا الى الشخص الذى يرسل ٠

ثامنا : ولو أن البارود والأسلحة وساير المهمات الحربية ممنوع مرورهم واستلامهم بجهات الحكومة الخديوية لكن اذا كان ملك الحبشة يستجلب لنفسه فى كل سنة قدر ٥٠ رطل بارود ، ١٠ بنادق ، ٥٠٠٠ آلاف حبة كبسولة بأثمان من طرفه يترخص له من طرف الحكومة الخديوية بمرور ذلك على جهتها فى كل عام حسب ما ذكر ٠

تاسعا : اذا كان أحدا من جهات الحبش يريد التوجه الى جهات فرنسا وانجلترا او اى جهه كانت لا مانع من توجهه محل ما يريد ما دام مصاريف سفريته وأجرة الوابورات من طرفه مثله كمثل الغير ، وكذا اذا كان بعض أشخاص أوربا أو غيرهم يريدوا التوجه الى جهات الحبش لايمنعوا ما تعتمده ـ الشروط هذه هى حرفا بحرف أفندم ٠

---

* دفتر ٤٦ عابدين ـ وارد تلغراف رقم ٣٤ ص٨ فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٧م الموافق ١٦ ربيع أول سنة ١٢٩٤ هـ ٠

صورة الوثيقة رقم (٧٣)

من غردون باشا بالقطارى

الى سعادة خيرى باشا والخاص بالصلح مع الحبشة ٠

قد حصلت المكالمة بيننا وبين مندوب الملك يوحنا والذى انتهى اليـه الحال وهو أنه تحرر من طرفنا عن الشروط اللازم عقدها معه فى مادة الحدود بحسب ما تراءى وعلى حسب ما نظر لنا كتبناه ، بأن الشروط تكون على وفق الموضح بهذا وهو :

أولا ـ أن جهة باغوص وجهة لنسع التحتانية وحلحل والماريات ما زالـو يكونوا فى حوزة الحكومة الخديوية وبالمثل جهة أميديب والأراضى القريبة لها تكون فى حوزة الحكومة ٠

ثانيا ـ أن الخديوى الأعظم يأذن بأن ملك الحبش يتصرح له بأن يعين وكيل من طرفه لاقامته بمصوع أشبه بقنصل ٠

ثالثا ـ يتعين المطران وكل ما يلزم على أن تعيينه يكون من طرف الجناب العـالى ٠

رابعا ـ كل من يريد التوجه من الحبشة الى القدس الشريف يترخص لـه بالتوجه وتعطى له المساعدات اللازمة متى حضر وبيده جواب من حكومتهم

خامسا ـ يجرى منع مرور الأسلحة والبارود على أعداء الملك يوحنا بحسب الامكـان ٠

سادسا ـ جميع العساكر المأسورين هناك يجرى ردهم للحكومة وسترسل اليه الخواجه (ونستندى) الانجليزى مندوبا لمقابلته ونهو مادة تلك الحدود فالامل عرض ما توضح على المسامع الذكية وأن تراءى واستحسن موافقة ذلك يكرم بالأمر مع ارسال هدية فاخرة لابعاثها اليه حتى تكون سببا فى الوداد مع مخابرات حكومة الانجليز بواسطة دولتلوا افندم نوبار باشا ، وبارسال تاج الملك الموجود هناك اليه اذا تراءى عدم الموافقة يجرى تعيين مندوبين من مصر ويرسلوا لنهو مادة تلك الحدود ويكرم علينا أيضا بالأمر أفندم ٠ ※

بعد دراستنا لعلاقة مصر بالحبشة يتضح لنا أن هذه العلاقة لم تستمر على حال ، ففى بعض الأحيان كانت المعارك تنشب بين الدولتين ، وأحيانا أخرى كانت المفاوضات تبدأ بينهما ، وذلك لعقد معاهدة صلح بين الدولتين ومن المعروف أن هذا الصراع قد بدأ منذ أن مدت مصر نفوذها الى أفريقيا ، أى منذ عام ١٨٢٠م ، فكانت الحبشة تخشى من التوسع المصرى فى أفريقيا ، وزادت مخاوفها بعد أن هيمنت مصر على جميع الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وخاصة فى عصر الخديوى اسماعيل ٠

كان السبب المباشر فى اندلاع المعارك بين الدولتين راجع الى مطلب الحبشة الخاص بحصولها على أحد موانى البحر الأحمر ، فكان هذا الميناء بالنسبة لها يعتبر على جانب كبير من الاهمية ، وفى نفس الوقت كان هذا المطلب يتعارض مع السياسة المصرية ٠

بذلك نجد أن الحبشة كانت تتحين الفرص للانقضاض على أى جزء من أملاك مصر فى أفريقيا الشرقية ، وقد حدث هذا بالفعل عندما أجبرت مصر على الانسحاب من هذه المنطقة لكن سكان هرر رفضوا أن تنسحب مصر من بلادهم ، وكتبوا الكثير من العرائض يطلبوا فيها من خديوى مصر عدم سحب قواته من بلادهم ، حتى لا يقعوا فريسة للحبشة ، وهذا ما حدث بالفعل ، ويمكن مراجعة ذلك من قراءة البعض من هذه العرائض الموجودة خلف هذه الصفحة ، والمقدمة من سكان براوة ومن سكان اقليم هرر ٠

※ دفتر ٥٢ عابدين ـ وارد تلغراف رقم ١٨ فى ٦ محرم سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٨ م ٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اميرال قومانداان مأموريه صاحب الشوكة والعلم الملك اسمعيل

سعادتلوا افندم

نعرض لسعادتكم انه من منذ خمسة عشر سنه ونحن تحت حكومة السلطان زنجبار السيد برغش وبندفع عشوريته اليه بواقع المايه خمسة [illegible] على كافة الاشيا. ما عدا اصنف العاج بندفع على كل فراسله اثني عشرة ريال بطاقه وربع ومع كل ذلك لا كان يحمينا من الاعدا بل دايمًا يغيروا علينا عربان من الجبال ويسلبوا اموالنا وينهبوا عيالنا ومرارًا حصل التشكي منا اليه ولا كان ينجح سعيه ولا يمكنه امتناعهم عنا ومن كون ان سعادتكم حضرتوا الي بلدنا براوه وقد علم لنا انكم مسلمون من حكومة ولي النعم الملك اسمعيل وحضوركم بالنيابه عنه للمرور على جهه سواحل افريقيا الشرقيه لحد لجب لمناظرة وتاكيد احكامها فقد الزمنا بتقديم هذا به نلتمس حضور البيرق الشريف الاسلامي ووضعه بالناحية بلدنا المسماة براوه لنكونوا امنا ادين ومطاعين اليه بالتابعيته للحكومه المصريه لاجل صيانة عرضنا وحفظ اموالنا ومنع الاعدا عنا ثم ومن كون ان جهة لجب ومايليها من جهة الشرقيه فهي لنا ولابائنا واجدادنا من قديم الزمن واخذها السيد برغش ووضع يده عليها لكونه مالكا هذه الارض حتى ان الحبث ومنازلها صارت خربه بسبب الفتنه الواقعه بيننا ولكون ان الجهة المذكوره هي من ضمن ملحقات الحكومه المصريه فنرجوا من المراحم الملوكيه بالتصريح لنا بالسكن بجهة لجب ونوطننا به لان لنا بيوت فيها من سالف الزمن وموجودة الى الان وندعوا لولي نعمتنا الملك اسمعيل ولانجاله الكرام بدوام العز والنصر والاقبال والامر مفوض افندم

بتاريخ ٢٤ في رمضان سنة ١٢٩٢

وهذا من شيغوا احمد ومني حسن وعبد النور ابابين وحاج ابوبكر محمد ومحمد بن رجاعي وعمر بن شيغوا وحسن بن علي

مرفوع الى [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible] بتلطفكم [illegible] هو انه [illegible]

[illegible] الحكومة [illegible]

[illegible] مقتضيات الاحوال التجارية وضرورة [illegible]

[illegible] للتصحيح [illegible] ولم نقدم على ذلك الا [illegible]

على [illegible] رجال الحكومة [illegible] العسكرية [illegible] بل والمعلوم [illegible]

انه [illegible] وامنيتنا الكلية في حماية الحكومة [illegible] احوال التجار [illegible] تحت كنف الحكومة وحمايتها [illegible]

[illegible] في كافة مستعمرات الدول الغربية في سائر اقطار الدنيا [illegible] الحكومة [illegible]

[illegible] بالصفة الشائعة [illegible] الحكومة [illegible] وهذه الحالة [illegible]

[illegible] الاحوال التجارية [illegible] اقامتنا هنا [illegible]

[illegible] عدالة الحكومة [illegible] ما [illegible] التكرم [illegible]

هذه الى الحكومة [illegible] العدالة والانسانية [illegible]

[illegible] العساكر [illegible] البلد [illegible]

[illegible] العساكر [illegible] الحالة [illegible]

رجال الحكومة كما هو معلوم [illegible]

حاج عمر كولي

[illegible] à la requête des [illegible]

Le chef de la Mission Catholique

[illegible]

[illegible]

٣

هكذا رحمو هرر ومعنا فضا عطوفتلوا افندم حضرة ناظر ...

مقدمه هذه من أعيان وعلماء واهالي ومعتبرين وتجار مدينة هرر لعطوفتكم افندم وهو انه في يومين تاريخه بلغنا اشاعات محزنة لنا نتوسل لاسمع الله بوقوعها وهو رجوع الحكومة واخلاء هذه البلد وملحقاتها لاهاليها والحال اننا نعرض لمراحمة عطوفتكم بانه لو حصل ذلك يكون سببا لاهراق الدماء وعدم وجود الامنية في الارواح والاموال والعرض لداعي عدم وجود المنصف لاخذ حق الضعيف من القوي لما ان كان في الازمان السالفة من نحو خمسين سنة لغاية استيلاء الحكومة عليها كانت هذه الجهة [illegible] اسرائها غير انها كانت بحالة التوحش ولا كان ينقطع منها هرق الدماء ولا السلب والنهب ولا كان احد يقتدر على الوصول لهذه الجهات من الجهات [illegible] تمنع [illegible] من قبيلهم حتى وان المولى سبحانه وتعالى من علينا بالحكومة الخديوية وهي كانت سببا في انتظام احوالنا لغاية ان صرنا في عصرها امنين على ارواحنا واموالنا وعيالنا وانقطع النهب والسلب وقتل الارواح وانتظمت لنا الحالة وصارت هذه المدينة مركز تجاري تهرع اليه التجار من كافة الاقطار فزدنا الشكر لولاة الامر على ذلك وكنا على الدوام لم نزل باسطين اكف الدعوات الصالحة لولي نعمتنا الخديوي الافخم ولانجاله الكرام ورجال دولته بدوام العز والنصر والتأييد فلما شاع هذه الاشاعات صرنا في غاية من الاسف ومتحيرين في امرنا مما طرأ علينا ومتيقنين من وقوعنا في المستقبل من نحو اعدام ارواحنا وعيالنا ونهب متاعنا وخراب هذه المدينة وهدم مبانيها الكلية وعلى ذلك لا يكون لنا التجاء سوى العرض للحكومة [illegible] الخديوية التي تسببت في انتظام بلادنا من مدة تسع سنوات [illegible] على كونها تتركنا هباء منثورا لانه لو تحقق هذا الامر فتكون الحكومة هي المتسببة في اهراق دمائنا واعدامنا بالكلية بناء عليه قد تجاسرنا بالعرض للنظر فيما يتسبب على ارواحنا ومتاعنا واملاكنا واعراضنا ونسترحم من عدل الحكومة [illegible] من عدالة ولي نعمتنا الخديوي الاعظم التكرم علينا بما يطمننا من قبل هذه المسألة المذكورة [illegible] والا فنكون ملزومين بالمهاجرة بمعية العساكر للاقطار المصرية وان عدل الحكومة السنية يمنعنا من نحو تعيشنا حيث اننا سنترك اموالنا واملاكنا التي ورثناها عن ابائنا واجدادنا وفي تاريخه عرضنا عن ذلك للاعتاب الكريمة [illegible] افندم رئيس مجلس النظار ونظارة الداخلية والحربية والحقانية وهذا لعطوفتكم افندم

[illegible signatures and seals]

صورة الوثيقة رقم (٧٤)

المعاهدة الخاصة بتحديد نفوذ مصر على الساحل الشرقى الصومالى بين مصر وبريطانيـــــــــا

انه بموجب المقاولتنامة المبعوثة صورتها لغة المعقود فى ٧ أيلول سنة ١٨٧٧م بين دولة انكلترا والخديوية المصرية الجليلة قد صار التصديق من طرف الدولة المشار اليها على ما يجريه الخديوى من الحكومة تحت تبعيـــة الدولة العلية الى حد راس هافون بسواحل صومالى وان حضرة الخديوى أيضا قبل بعض التعهدات فيما يتعلق بتجار وسفن دولة انكلترا وقناصلها ومنع ولغو تجارة الرقيق بالجهات المذكورة كما أورى بأنه سيجعل ليمانات جولهار وبربرة بور فرنك وخلاف ذلك فانه أوعد عن نفسه وعن أخلافه لعدم ترك شيء بأى وجه كان من تلك الأراضى الى أحد الدول ـ الأجنبية وأن مشروط بالبند الخامس على أن هذه المقاولتنامة ستكون قطعيا ومرعية الاجرا عقيب أعطا بياتنامة رسمية منطرف الحضرة الشاهانية لدولة انكلترا المحتشمة تامينا على عدم ترك لأحد الدول الأجنبية قسما ما من هذه الســـواحل بأى صورة كانت فاللازم الحاقها بالأرادة السنية مثل كافة سائر الأراضى المشتملة عليها الخطة المصرية التى هى من الأجرا المتممة للمالك المحروسة الشاهانية مثل سائر الاقطار الموجودة تحت ادارة الخديوى بطريق الوراثة ، وأنه من مقتضى الأمر الذى ورد لى أن أشرع فى المكالمات بخصوص الاستحصال على تلك البياتنامة الرسمية بأن هذه المقاولتنامة انعقدت فى الزمن الذى كـانت حضرات الوكلا الفخام مشغولين بمهام الأمور ولم يستنسب بوقتها اشعار الكيفية اليه وانه لداعى أنه وخاصة الأحوال خفت الآن نوعا تروم دولتى أجرا التبليغ الى الباب العالى بأن هذه المقاولتنامة صار عقدها وأنها تتوقع الحصول من طرف الحضرة الشاهانية على البياتنامة الموقوف عليها أجـــر المقاولتنامة المذكورة كما تتوقع حسن تلقى هذه المقاولتنامة بطرف الحكومة السنية لكون صـــار عقدها بمراعاة حقوق حكومة الدولة العلية وحكـــومة الحضرة الخديوية ٠

وحيث أن وجود الليمانات الواقعة بالساحل المقابل فى يد تصرف حكومة مقتدرة على أمساك القبائل المحلية تحت نظارة وراغبة فى عدم القيد والتحديد على معاملات ومخابرات تجارة انكلترا وهو بالنسبة لدولة انكلترا أمر مهم ومعتنا به لداعى اللزوم المترای فيه الاستحصال على المعاونة لأجل مركز عدن فلهذه الملاحظات وللرغبة فى الغى وفسخ تجارة الرقيق الجارية حالا بالسواحل المذكورة صار عقد المقاولتنامة المذكورة فالمأمول من الباب العالى أن يمنـــح المعاونة فى أجرا أحكامها الآن ·

ولقد اتخذنا بيان الحالة وسيلة لتحديد وتوصيل احتراماتنا الفايقة ·

ترجمة المقاولتنامة المنعقدة بتاريخ ٧ أيلول سنة ١٨٧٧م بين دولة انكلترا والخديوية المصرية الجليلة :

حيث حصلت الرغبه من جانبى دولة انكلترا والخديوية الجليلـــــة المصرية فى عقد مقاولتنامة تضمن تصديق دولة انكلترا على القضا والحكومة التى يجريها حضرة خديوى مصر بسواحل صومالى الى حد راس هافون تحت تبعية الدولة العلية فلهذا تعين مرخصا من طرف دولة انكلترا المسيو (قرة سينى وبويان) قنصل جنرال ومأمور البولتيقة المقيم بمصر وتعين من طرف حضرة الخديوى أيضا دولتلو شريف باشا مدير الأمور الأجنبية وقرر المشار اليه على المواد الآتيه :ـ

البند الأول : الخديوية الجليلة تتعهد بأن توضع هذه المقاولتنامة موقع الأجرا تحت الشروط المندرجة بالبند الخامس وان تجعل ليمانات بولحار وبربرة وبور فرنك (أن لم تكن اتخذت التدابير اللازمة فى ذلك للآن) ، وأن لا تعطى انحصار ما أصلا ولا توقع أو تساعد فى ايقاع موانع ومشكلات قطعا بالليمانات المذكورة وأن لا تأخذ زيادة عن المائة خمسة من رسوم الادخالات من كافة ســائر الجهات الواقعة بسواحل صومالى والمائة واحد أيضا من اخراجاتها ما عـدا ليمانات تاجورة وزيلع مع ليمانات بولحار وبربرة السالف ذكرهما وأن يجرى دواما معاملة تبعة انكلترا وتجارها وسفنها بداخل كافة الأراضى التى ستوضع تحت قضاها وحكومتها كمثل الدولة المختصة بغاية مزيد المساعـــــدة وذلك

اعتبارا من تاريخ التصديق الرسمى من طرف دولة انكلترا على حكومة مصر وعلى أرض حضرة الخديوى الواقعة بسواحل صومالى ٠

البند الثانى : حضرة الخديوى يتعهد عن نفسه وعن اخلافه بعدم ترك لأحد الدول الأجنبية قسم ما أصلا من القطر التى سيلحق على الوجه المحرر بمصر التى هى تحت ادارته بطريق الوراثه ٠

البند الثالث : سيكون لدولة انكلترا الحق والصلاحية فى تعيين مأمورين قناصل بكافة الليمانات والمحلات الكائنة بالقطر السالف بيانه ويكون لهم الحق فى كافة الأمتيازات والمعافاة المعطية أو التى يصير اعطاها فى المستقبل للمأمورين قناصل الدول المختصين بغاية مزيد المساعدة ويكون تعيين أولئك المأمورين من الأهالى المحلية أو من الأشخاص الذين أصلهم من أهالى الممالك المجاورة ٠

البند الرابع : وأما من خصوص مواد تجارة الرقيق والضابطة البحرية فان الخديوية المصرية تتعهد بمنع اخراج الرقيق وعدم حصول التجارة فيه بتلك الأراضى والمحافظة على الانتظام والراحة العمومية الى حد بربرة كما هو جارى بالجهات السايرة التى تحت حكومتها وأنما الشىء الذى يمكن ان تتعهد به الآن لحين تاسيس الحكومة والقضا بصورة منتظمة على امتداد كافة السواحل هو اجراء كافة الوسايط التى تقدر عليها فى شأن منع والغى تجارة الرقيق بالأراضى الكائنة بين بربرة ورأس هافون والمحافظة أيضا على انتظام الراحة وأن الأدارة المصرية توفق لما تجريه مراكب الأنجليز الخفارية الجارية النظر فى منع والغا تجارة الرقيق من نحو ضبط كل سفينه تجرى تجارة الرقيق أو ما يغلب على الظن جريانها فى هذه التجاره على امتداد مياه سواحل صومالى ومصر وارسالها وتسليمها الى المحاكم اللازمة لاجراء محاكمتها ٠

البند الخامس :

هذه المقاولتنامة تكون قطعية ومرعية الاجرا عقيب صدور بياتنامة رسمية من طرف الحضرة السلطانية الى فرالجة انكلترا المحتشمة تامينا على أن هذه السواحل المقتضى الحاقها الى مصر بالأرادة السنية كمثل كافة سائر الأراضى التى تحتوى ٠٠ عليها الخطة المصرية التى هى من الأجرا المتممة

للممالك المحروسة الشاهانية لا يصير ترك قسم ما منها أصلا الى أحد الدول الأجنبية بأى وجه كان قطعا كأسوة الأقطار السايرة الكاينة تحت أدارة حضرة الخديوى بطريق الوراثة .

---

* ترجمة التقرير الوارد من سفارة انكلترا بتاريخ ٢٧ تشرين سنة ١٨٧٨م الى مقام نظارة الخارجية الجليلة .

صورة الوثيقة رقم (٧٥)

الاتفاق الخاص بعصب بين مصر وايطاليا

ترجمة مشروع اتفاق يتعلق بحلول حكومة ايطاليا فى ميناء عصب

(البند الأول)

يقر خديوى مصر الأعظم وعزيزها الأكرم سواء كان عن اسمه خاصة أو عن خلفائه على قدر الأحتياج ، برضاء الباب العالى وبرضاء حكومة دولة الانجليز فيما يخصها بأنه يعترف بالمبايعتين اللتين أجرتهما حكومة جلالة ملك ايطاليا فى عام ١٨٧٠م وفى عام ١٨٨٠م عن أراضى عصب فى الشاطىء الغربى من البحر الأحمر بجميع حقوق الأمتلاك المطلق الشرعية والسياسية عن الأراضى المذكورة وبقدر مايلزم برفض جميع الحقوق او التداعيات التى يمكن اقامتها المرتبطة بالأراضى المذكورة وحلول عصب لايطاليا يمتد بطول جانب راس دارد بحرى راس سانتيار من جهة قبلى وهو يحتوى ما بين راس دارمة وراس لومة على منطقة عرضها ستة أميال وبين راس لومة والشيخ ، دوران منطقة عرضها أربعة أميال والحاصل بين الشيخ دوران وراس سانتيار منطقة عرضها أربعة أميال ويتكون أيضا جزءا من الحلول الايطالى كل من جزيرة سانابور الكائنة أمام راس دارمه ومن جزائر ميناء عصب الكبيرة الثابتة بين الخطوط المتوازية على راس لومة وراس سانتيار .

(البند الثانى)

تقر الحكومة الايطالية بأن ترض فيما يتعلق بحلول عصب بالاتفاق المشترط بين حكومة بريطانيا الكبرى والقطر المصرى فى ٤ اغسطس عام ١٨٧٧ عن منع تجارة بيع الرقيق فى ساحل افريقيا .

(البند الثالث)

يكون للمصلحة الايطالية بعصب هيئة تجارية فقط ولم يتيسر لها أن تعين لمقصد حربى ولا أن تبنى استحكامات تكون ميناء حربية ومن المعلوم أن

هذا الشرط لا يمنع المراكب قط من ان تدخل فيها وتقيم بها ولاتمانع فى استعمال طرق المدافعة اللازمة لاطمئنان وراحة المستعمرة ضد الأهالى ٠

(البند الرابع)

مرور الأسلحة والذخائر الحربية بأراضى عصب ممنوع بالكلية مطلقا ٠

(البند الخامس)

حكومات ايطاليا والقطر المصرى والانكليز تقرر باتفاق مشترك كيفيات تسهيلات المخابرة والمساعدة المشتركة بين الأدارات المحلية التى هى تحتحكم هذه الحكومات عن أحكام عموم المنفعة المحلية التى تكون من خصائص الادارات المذكورة خاصة ٠

ترجمة البند الثانى

البند الثانى من معاهدة ايطاليا ومصر

تقر حكومة ايطاليا فيما يخصها بسلطة الباب العالى وبسلطة الديار المصرية فى باقى الشاطىء الغربى من البحر الأحمر فى قبلى كما وفى بحرى غصب ومع ذلك بسبب المصطلحات السابقة تعتبر نفسها حكومة ايطاليا ملزمة بأن تضمن لسلطان رهيطة كل مشكل يمكن أن يتأتى له من الخارج بسبب تعهداته مع ايطاليا بشأن عصب وكل من الباب العالى والديار المصرية المحروسة ، يصون مركز السلطان المذكور الحالى كما هو عليه بشرط أن لا يسعى فى بيع الأراضى مهما كانت وتتعهد حكومة ايطاليا زيادة عن ذلك بأن لا توسع حدود عصب الحالية ، كما هو مذكور فى البند الأول ٠ (١)

---

* محفظة ٦ مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٢٤ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ملفة ٧ الفترة التاريخية ١٨٨١ ـ ١٨٨٤) ٠

الحادى عشر : الوثائق الخاصة بالتنظيم الادارى ٠

صورة الوثيقة رقم (٧٦)

تقرير مقدم من اسماعيل باشا أيوب بشأن تنظيم الأقاليم الافريقيه التابعه لمصر ٠

البند الأول

جميع مديريات السودان بما فيها جهات خط الاستواء وجهات ـ دارفور وشرقى السودان ومصوع وسواكن تكون ادارة واحدة تابعة حكمدارية السودان أما جهة بربر وهرر وزيلغ وتجرة هؤلاء أيضا يكونوا أدارة واحدة خارجة عن حكمدارية السودان لعدم وجود طريق موصل بينهم وبين الحكمدارية عن طريق البر فى أن المواصلة معهم أحسن وأسهل بحرا من السويس ٠

البند الثانى

بما أن السبب الوحيد لعدم تقدم السودان الى الآن هو عدم سهولة المواصلة بينهم وبين مصر فلهذه من الضرورى جدا أحداث سكة حديد تكون موصلة بينهم وحيث من مدة صار الشروع فى ايجاد تلك السكة وبالفعل عمل منها زيادة عن الثمانون كيلو متر فضلا عن المخازن الذى صار ايجادها والمهمات الذى جرى مشتراها وفضلت الى الآن بدون نفع فمن الأهم المباشرة فى عمل تلك السكة لكن حيث حالة مالية الحكومة لا تساعد الآن بالقيام بهذه المصاريف والسودان أيضا مع حالته الراهنه لا يمكن هو الآخر التحمل بذلك دفعة واحد فلهذا متراء لى أوفقية احالة عملية تلك السكة على حكمدارية السوذان لتبادر فى تشغيلها شيئا فشىء جانب من المبلغ الذى سيجرى استقراضه على ذمة السودان وجانب مما يمكن تحصيله فيما بعد من ايرادات السودان وكمارك سواكن ومصوع وملاحة سواكن وهذه عند انتظام ادارة المديريات وتقليل مصاريف عساكرها بعد نهو مسألة الحبشة ٠

البند الثالث

حيث مبدأ سكة الحديد السودانية هى من ذات بندر أسوان ومقدم الى

ذات قسم وادى حلفة واغلب المهمات والمخازن والعمال هم موجودين بالقسم المذكور فلأجل سهولة التشغيل فى أدارة العمل صار من اللزوم أضافة القسم المذكور بما فيه بندر أسوان على مديرية دنقلة الذى فى الأصل كان مضاف اليها لكى يمكن إستعمال أهالية فى عملية تشغيل السكة والاعانة بايراداته على مصاريفها ٠

البند الرابع

أدارة السكة الحديد السودانية وكافة تلغرافاتها ما عدا جهة هرر تكون ادارة واحدة تابعة حكمدارية السودان وعلى هذا يكون ترتيب مستخدمين تلك الأدارة وأحضار مهماتها ولوازمها وربط الكونتراتات اللازمة لذلك بمعرفة الحكمدارية خاصة وفقط حساباتها تتقدم سنوى مع الحساب العمومى الى ديوان المالية بمصر وهذا لعدم حصول وقفة وسهولة الادارة ٠

البند الخامس

من منذ فتوح السودان الى الآن جارى أدارة جهاته بواسطة ثلاثة أصناف مختلطة من العساكر وهم الترك الباشبوزق والعساكر الجهادية السودانية والعساكر المصرية ومن التجارب العديدة قد اتضح عدم امكانية الاستغنا عن صنف من الأصناف الثلاثة عندما تحصل شرارة عصيان من أحدهم ويكون رده حالا بواسطة الصنفين الآخرين فلهذا ولخلو السودان من العساكر ووجود مسألة الحبشة صار من الضرورى مداركة أقل ما يكون أربعة وعشرون الف عسكرى من الأصناف الثلاثة من هذا الطرف كما سيأتى ايضاحه وتوزيعهم للحدود والنقط القريبة لها أما ما يكون موجود الآن من العساكر بالسودان هذا يجرى توزيعه بباقى المديريات ٠

البند السادس

الأربعة وعشرون الف عسكرى المقتضى تداركهم الآن من هذا الطرف من الأصناف الثلاث هو كما سيأتى مع الخمسماية نفر ضايعين :

نفـــــر

٦٠٠٠ الايين مصرية كل آلاى مركب من ثلاثة أورط كل أورطة ألـــف بتوابعها وضباطها وهؤلاء الستة أورط يكونوا من انفــــار برنجى نمرة ويجرى تغييرهم كل أربعة سنوات مرة خلاف مــدة الذهاب والاياب ومدة اقامتهم بالسودان تحسب لهم كنص قانون الجهادية ويضم لهم خمس الماهية علاوة ٠

١٠٠٠ أورطة مصرية مركبة من ألف نفر مهندسين ولغمجية تعامل مثل الآلايين المذكورين قبله ٠

١٢٠٠٠ أربعة آلايات سودانية الموجودين بمصر كل آلاى ثلاثة أورط كل أورطة الف نفر بتوابعها وضباطها ٠

٤٠٠٠ ثمانية ارادى باشبوزق ترك كل أوردى مركب من خمسماية نفر بضباطه هؤلاء العساكر يجرى مداركتهم من بر الترك بواسطـــة تعيين أربعة ذوات من ذوات الباشبوزق وهم (طوسون بــك) (وسمعان بك) (وبانوش أغا) (وخير الدين أغا) وعطاهم الدراهم اللازمة من مبلغ القرض وتكليف كل منهم باحضار الف نفر مــن اللائقين فى مدة قليلة والاستحصال لهم من الباب العالى عـــلى الأوامر اللازمة لعدم ممانعتهم فى تحرير وابعاث العساكر على وجه السرعة ٠

٥٠٠ أربعة بطاريات طوبجية أثنين منهم كروب واثنين أوردى وأربعة بطاريات صواريخ حربى وهؤلاء عساكرهم وضباطهم يكونـــوا من المصريين ٠

٥٠٠ أوردى باشبوزق ترك واحد مركب من خمسمائة نفر ، يجرى مداركة أنفاره مهما أمكن من الترك الموجودين بالمحروسة والأرياف٠

نفـــر

٥٠٠ بلوكات صنايعية خمسة كل بلوك ماية نفر بضباطه وهـــؤلاء الصنايعية يكون موجود بهم نجارين وحدادين وبنايين وسباكين٠

وخراطين وسروجية ودباغين وترزية وقلافطية وسمكرية وبرادين
وغنداقجية وتوفقجية وقجبية ٠

٢٤٥٠٠.

مركب حربى صغير لاقامتها بجهتى سواكن ومصوع تحت أدارة الحكمدارية ومصاريفها ومرتباتها على طرف الحكمدارية ٠

البند السابع

آلايات العساكر الجهادية وارادى الباشبوزق جميعهم يكونوا مسلحين سلاح رامنتون وأعطاهم الجبخانة الكفاية بحساب كل نفر من البيادة مايتان وستة والمدفع والساروخ بحساب كل مدفع مايتان طلقة ويصرف لكل أورطة من أورط الجهادية مايتان قزمة ومايتان كريك ولكل أوردى من الباشبوزق ماية قزمةوماية كريك ويصرف لهمأيضا الخيام اللازمة وملبوسات سنة ويجرى ترحيلهم بواسطة وابورات الحكومة لحد حدود السودان أما قومبانياتهم وصرف ماهياتهم قبل قيامهم من هذا الطرف هذا يكون من مدافع المقتضى استقراضه على ذمة السودان ثم يصرف لضابط العساكر الجهادية والباشبوزق كل واحد طبنجة رامنتون وتتقيد عليه عهد مع صرف أربعة آلاف قربة منهم الفين بستة أرواح والفين بروح واحد لزوم العساكر الخيالة بالسودان والى عساكر موزيقات وبروجيات الآلايات يكون مع كل واحد طبنجه رامنتون حسب المعتاد ويصرف كذلك جميع الجبخانات اللازمة حسبما تتقرر ٠

البند الثامن

يترتب بكل أورطة واحد حكيم وواحد أجزجى بلوازماته وواحد أمام وواحد كاتب ولكل آلاى واحد حكيمباشى ولكل أوردى من الباشبوزق واحد حكيم وواحد أجزجى وواحد كاتب ٠

البند التاسع

يجـــرى تشغيل قدر خمسين الف قنطار بقســـماط بواســـطة مخازن الجهادية لأجل مؤنة العساكر مدة السفرية مقابلته صرف ثمنه وتكاليفه من ضمن القرض •

البنـــد العاشر

الستة آلايات يجرى انتخاب قومنداتهم بمعرفتنا من ضباط الجهاديـــة ولأجل ترغيبهم وتشويقهم يترخص لنا بطـــــلب رتب لبعض القايمقـــامات لترقيتهم برتبـــة الميرالاى ولمـــا دون ذلك ثم سر بيادة الباشبوزق يجرى تعيينهم من الأشخاص الذى يجرى العرض عنهم من طرفنا •

البند الحادى عشر

مما سبق ايضاحه مثل المباشرة فى عملية السكة الحديد واحضار عساكر من بر الروم وترحيل الجميع من حدود السودان الى محـــلاتهم وصـــــرف مرتباتهم ومأكولاتهم وتكميل خطوط تلغرافات وايجاد قشلاقات لاقامة العساكر ومخازن وجبخانات بالحدود وصرف مرتبات عائلات الضباط وخلافهم بهـذا الطرف شهرى هذا جميعه يؤدى لمصاريف جسيمة غير ممكن السودان تحملها فلهذه قد ترآى موافقة استقراض من مبلغ جزئى نحو نصف مليون جنيـــه مصرى على ذمة السودان بفايض سنوى المابة ستة واثنين ويكون الثمـــن ثمانية سنوى وهذا المبلغ هو لمباشرة الادارة فى أوائل الأمر وتقوية الحـدود كما ذكر والنظر فى مسألة الحبشة ونظن أن هذا المبلغ لا شىء بالنسبـــة الى الخمسة مليون جنيه وكسور التى صرفتها الحكومة المصرية فى سفرية الحبشة السابقة وليس شىء أيضا بالنسبة الى التسعة مليون جنيه التى صرفتها دولة الأنكليز فى محاربتها مع تيادروس ملك الحبشة السابق وعلى حسب ما شاهدته بالجرنالات لأظهر لنا أن مسألة الحبشة الآن هى من المسألتـين السابقتين أعنى حالة المحاربة وفقط بدلا عن أن نكون نحن فى حالة التعـرض صرنا الحالة هذه فى حالة التحفظ التى هى أصعب من حالة التعرض لطـــول مدتها وعدم معلومية وقت أنتهاها وطول مسافات الحدود وجسامتها ورداءة

أهويتها وصعوبة السير وتعيش العساكر فيها فمع هذا بعد التوجه لتلك الجهات ومباشرة العمل اذا صار نفاذ النصف مليون جنيه بواسطة صرفه فى لزومة على موجب الحساب الذى يتقدم للمالية وأما مسألة الحبشة لم تنتهى واقتضى الحال لطلب المساعدة فعشمى أن الحكومة لا ترتكن على النصف مليون جنيه السالف ذكره بل لا زال تساعدنى على مطلوبى بالنقود والعساكر وبما تقتضيه ظروف الأحوال •

البنــد الثانى عشر

أنه لاجل عدم اشتغال ديوان المالية وتشهيل الادارة وينبغى أن مبلغ النصف مليون جنيه مصرى الذى يصير استقراضه يجرى وضعه بأحد بنوك مصر المقيدين تحت اذن حكمدارية السودان خاصة بحيث أن بعض أخذ ما يلزم أخذه معنا من تلك المبلغ الى السودان لصرفه فى لوازم العساكر وخلافه وما يتبقى منه يفضل بالبنك تحت أذننا خاصة ما دام تكون موظفين السودان وعلى حسب الأوامر والتلغرافات التى تصدر له من طرفنا يجرى صرفها لمن نعينه اليه وعلى هذا يكون بين البنك المذكور وبين الحكمدارية حساب جارى حتى أنه فيما بعد اذا تحصل شىء زيادة عن الفايض وأرسل اليه يجرى خصم من رأس المال ولا مانع من أن البنك والحكمدارية يقدموا حساباتهم سنوى الى المالية •

البند الثالث عشر

كذا لاجل عدم اشتغال الدواوين وانجاز مطلوبات السودان بأوقاتها من مشتروات وتشهيلات العساكر وصرف مرتبات عائلات المستخدمين شهرى بهذا الطرف والتوسط ما بين دواوين الحكومة والبنك مترائى لنا موافقة ترتيب واحد مأمور وكيلا عنا بهذا الطرف ويلقب بوظيفة مأمور أشغال السودان بمصر وهذا المأمور يكون برتبة لواء ويترتب له المعاونين والكتاب وواحد صراف وما يلزم من قواص وسعاه وتكون مرتباتهم على السودان ويقيموا بأحد الدواوين بالقرب من الداخلية والمالية أو يؤجر لهم محل مخصوص واذا كان أحدا منهم مرتب له شىء بالمالية أو الروزنامه فلا يصير قطع مرتبة

وفقط ما يترتب له من السودان هو علاوة على مرتبه الأصلى وسيعمل عن ذلك الترتيب اللازم بمعرفتنا ·

البند الرابع عشر

مع جسامة جهات السودان وتوحش أكثر أهاليه موجود مقدار وافر به من العساكر المختلفة الأجناس والطبايع وضرورة الزام كل أحد منهم علـى تأدية وظيفته طوعا أو كرها خصوصا فى حالة المحاسبات ينبغى أن الرخصة والتفويض لنا فى الادارة والمجازاة يكون بالنسبة لذلك كما سيأتى توضيحه :

الأول : نكون مرخصين فى ترتيب ونقل كافة المستخدمين الملكية والعسكرية من رتبة الفريق وما دون حسب الأحوال ومقتضيات المصلحة ـ واستعداد ولياقة كل منهم أو رفته وارساله لهذا الطرف ·

الثانى : متى خلى محل أى رتبة أو وظيفة من رتب الملكية والجهادية حـالا يجرى ترتيب من يليق لتلك الوظيفة بمعرفتنا سواء كان من رتبة تلك الوظيفة أو ما دونها برتبة ومن تاريخ ترتيبه يعتمد احتساب مرتباته بتلك الرتبه ويعرض عنه من طرفنا للاعتاب الخديوية للحصول عـلى فرمان الرتبة ·

ثالثا : نكون مرخصين فى تنفيذ أحكام المجالس المحلية فى المواد ـ الحقوقية والجنائية التى كانت مستوفية شرعا وسياسة مصدقا عليها من مجلس استئناف السودان ما عدا مواد القتل هذا ويضاف عليها ما يترآى لنـا ونتقدم بواسطتها لديوان الحقانية بمصر وهو بعد استوفاها يردهـا لنا بالحكم لأجل تنفيذه ـ بواسطتنا ·

رابعا : الجزاوات العسكرية والباشبوزق بعد نظرها بالاياتها بمجالس عسكرية والحكم فيها بمقتضى قوانين العسكرية تتقدم لنا لاجراء تنفيذها مـا عدا مواد القتل والعزل وطرد هؤلاء الضباط بعد الحكم فيها بمجـالس آلاياتها وضم ما يترآءى لنا عليها تتقدم من طرفنا لديوان الجهادية حتى بعد النظر فيها وأعطى الحكم ترد لنا لتنفيذ احكامها بواسطتنا ·

خامسا : اذا حدث فتنه ما بين الأهالى وجانب منهم أشهروا السلاح على الحكومة فضرورة تكون الجزاء بضربهم حالا بالقوة ـ العسكرية وطفأ للفتنة قبل انتشارها ٠

سادسا : اذا صار القبض على بعض قطاع الطرق المفسدين المسلحين هؤلاء يصير محاكمتهم حالا بمجلس عسكرى ومتى حكم عليهم بالقصاص حالا يجرى تنفيذه بوقته لاعتبار الغير وفيما بعد يعرض لديوان الجهادية اذ لو صار سجنهم ونظرت دعوتهم بمجالس السودان بالتسلسل ثم بالمحروسة يمضى على ذلك سنتين فى المناقضات وخلافه ولربما المسجونين يتوفوا فى السجن بالموت العادة بدون أن يحصل أدنى تأثير واعتبار لخلافهم ٠

سابعا : اذا حصلت فتنة أو خيانة أو عصيان ما بين أى صنف من صنوف العساكر فلا يجرى رؤية دعوة المتسببين من أى رتبة كانت على مجلس عسكرى ومتى حكم بينهم بالقصاص يجرى تغييره حالا من طرفنا لأجل اعتبار الغير وبعده يعرض ـ جرنال الحكم للجهادية وذلك لعدم تمكن انتشار الفتنة وردع المتحاربين ٠

ثامنا : فى حالة السفر والمحاربة اذا هرب أحد العساكر أو الغياب وجرى ضبطة يجرى محاكمته حالا بمجلس ومتى حكم عليه بالقصاص يجرى تنفيذ الحكم عليه بوقته فى ميدان السياسة وبعده يعرض جرناله ٠

البنـد الخامس عشر

حيث فى السابق كان صدرت أوامر خديوية بتحديد مدة اقامة العساكر ومستخدمين السودان بتلك الجهات مدة أربعة سنوات وبعدها يجرى تخييرهم فى العودة الى أوطانهم فلأجل عدم اشمئزاز العساكر والمستخدمين من طول مدة اقامتهم بذلك الجهات نرم أمر عالى بصفة منشور عن ـ تحديد مدة الاقامة بالسودان أربعة سنوات فقط لسائر المستخدمين العسكرية والملكية من وظيفة الحكمدار وما دونه حتى بعد انقضاء تلك المدة لا يجوز لأحدا فى الاقامة بتلك الجهات ٠

البند السادس عشر

حيث القرعة العسكرية لم صار احداثها الى الآن فى بلاد السودان وغير ممكن والحالة هذه ايجادها هناك لداعى توحش وتبرير أهاليها ومن القديم الجارى أخذه للعسكرية الجهاديةبالسودان هو العبيد الخدما الذى يوجدوا بطرف الأهالى أو الجبال بواسطة اعطاء أصحابهم أوراق تشخصهم مبلغ من الف قرش صاغ وطالع أشبه بمكافأة نظير الحاقهم بخدمة العسكرية على كل نفر وبعض الأحيان اذا فقد هذا – الصنف بطرق الأهالى المتوطنين ولزم المال لتكميل بعض نقصان الأورط يجرى أخذه من اهالى الجبال العاصية بالقوة الجبرية أو – بواسطة مشايخهم ومن دون هذه الوسايط غير ممكن مطلقا تكميل نقصان واستوفاء تلك الأورط بـدل الـواقى مـدة الفـرار ولداعى ممنوعة تداول الرقيق ببلاد السودان يخشى من حمل كيفية استجلابها نقصـان – العساكر بالكيفية التى ذكرتها انها وسيلة لتداول الرقيق فالتزامنا بايضاحها لتكون معلومة للحكومة ولا يكون لنا ايراد شخصى خلاف ما يجرىء ٠

البند السابع عشر

حيث ايجاد الذخائر والتعينات اللازمة للعساكر الذى سيجرى اقامتهم فى مصوع وسنهيت وأميديب وكوفيت مستصعب جدا الحصول عليها من جهات السودان لقلة زراعة تلك النقط وصعوبة مسالكها من طريق البر والطريقة الوحيدة لجلب تعينات تلك العساكر هى تداركها من جهة مصوع بالمشترى من التجار فلذلك صار من الزوم استعمال ايرادات كمرك سواكن ومصوع وخلافه من واردات سواكن فى مصاريف استجلابه وذخائر وتعينات ولوازم العساكر المقيمين بتلك النقط واستعمال الوابور المحمودية الموضح عنه بالبند السادس بعضا فى جلب التعينات وما يليها ومحافظة السواحل ٠

البند الثامن عشر

يجرى تعيين عرفه بك بوظيفة باشمهندس استحكامات الحدود بالسودان ويعطى له قدر ستة أوثمانية ضباط مهندسين حربية برتب صغيرة يجرى انتخابهم بمعرفته ويعطى له الأوراق الهندسية اللازمة لذلك ٠

البند التاسع عشر

ماسون بك الأمريكانى المستخدم الآن بمصلحة ۰۰۰۰۰۰ يجرى تعينه رئيس أركان حرب حكمدارية السودان ويعطى له قدر اثنى عشر ضابط من ضباط أركان حرب من الرتب الصغيرة ويكون انتخابهم بمعرفته مع الأدوات ـ والخرط اللازمة من مصلحة عموم أركان حرب الجهادية ٠

البند العشرين

عثمان أفندى غالب الدكتور يحسن اليه من لدن الأعتاب الخديوية برتبة قايمقام ويتعين حكيم باشى حكمدارية السودان وبمعرفته يجرى ـ انتخاب وتعيين الحكما والاجزاجية ولوازم الصحة المقتضية لذلك الطرف ٠

البند الحادى والعشرون

ولو أنه بناء على استحسان مجلس حضرات النظار وتشرفنا بأمر عالى من لدى الأعتاب الخديوية بأحالة حكمدارية السودان لعهدتنا غير أن قبولنا لذلك الوظيفة وتوجهنا لذلك الطرف قبل الحصول على مطلوباتنا وتداركها قبل قيامنا من هنا لاينتج منه ثمرة ومع سبوق اقامتى بتلك الجهات البعيدة فى خدمة الحكومة ما ينوف عن الثلاثة عشر سنة ما زال أقدر نفسى فى خدمة وطنى وولى نعمتى كماوانه من الواجب على كل طرف أيضا هوحفظ شرف وناموس الحكومة مهما أمكن ومساعدتنا على تأدية واجبات وظيفتنا للحصول على الثمرة المقصودة فلهذا وبالنسبة لحالة مالية مصر والسودان الآن واختبارنا أحوال تلك الجهات لمكثنا بها المدة المديدة خصوصا حالتها الراهنة قد أوضحت ماراج بفكرى من المطلوبات المندرجة بهذا الذى لايمكن التجاوز عن احداها وما دام أعظم الادارة بتلك الجهات هو موقوف على وجود النقدية والعساكر حينئذ أقول اذا لم صار مقدم الحصول على النصف مليون جنيه مصرى ووضعه فى البنك بالكيفية التى سبق أيضاحها تحت أذننا وأحضار التسعة عشر أورطة بتمامهم بما فيهم بطاريات الطوبجية والسواريخ وبلكات الصنايعية وتسفيرهم بكافة مهماتهم ولوازماتهم من هذا الطرف وأبعاث ذوات ـ الباشبوزق الى بر الروم لتدارك العساكر من هناك هذا جميعه قبل

قيامنا من هذا الطرف مع قبول كافة مطلوباتنا المندرجة بهذا والاقرار عليها من مجلس حضرات النظار بموجب قرار مزين بارادة سنية بقبوله للأعتاب الخديوية بالأجابة تشريفنا بصدوره الينا أقول مع التأسف أنه لا يمكنى تحمل هذه المسئوليه الجسيمة ٠

البند الثانى والعشرون

بما أنه كان مربوط لسلفنا غردون باشا هو ٦ ستة آلاف جنيه سنوى ولكونى من ابناء الوطن قد تجاوزت بألف جنيه منها حتى يكـــون مربوط ماهيتنا سنوى خمسة آلاف جنيه مصرى فقط وهذا لاجل مكاننا اعطــــــاء وظيفتنا حقها وتدارك لوازماتنا فى السفر والحضر والاكتفى بما يختص لنا اذ لا يكون لنا ايراد شخصى خلاف ما يجرى ربطه لنا من طرف الحكومة وأقل من هذا المبلغ لا يكون كافى لمعاشنا بتلك الجهات ٠

الخاتمـــه

أنهلقدتوضح بهذا اثنينوعشرون بندا محتويين على مطلوباتنا الضرورية وأتشرف بتقديمه الى مجلس حضرات النظار للنظر فيه وصدور القرار عنه ٠٠ فى ٢ صفر سنة ١٢٩٧هـ

(اسماعيل أيـــــوب) ٠٠

---

* تقرير مقدم من اسماعيل باشا أيوب فى ٢ صفر سنة ١٢٩٧هـ الموافق ١٥ يناير سنة ١٨٨٠م

صورة الوثيقة رقم (٧٧)

صورة أمر عــــال

نحن خديوى مصر

أنه مراعاة لاستكمال شرائط الانتظام فى ادارة عموم السودان وتمكــن الضبط والربط فيها واستدعاء ذلك جعلها ادارة واحدة لتأييد أرتباطها بمركز حكومتنا وبناء على ما عرض لطرفنا من مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :

المــادة الأولى

قد جعلت أدارة جهات عموم السودان بما فيها مديرية شرقى السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر ومديرية هرر وبربرة وتجرة وزيلع حكمدارية واحدة ٠

المادة الثانيه

تتشكل نظارة جديدة بعنوان نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها ويكون مركزها بمصر القاهرة ٠

المادة الثالثه

على رئيس مجلس نظارنا اتخاذ الطرق اللازمه لتنفيذ أمرنا هذا ٠

صدر بسراى عابدين فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩هـ / الموافق ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢م ٠

الامضاء (محمد توفيـــــــــــق)

بأمر الحضرة الفخيمة الخديويـــة

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

امضاء (محمود ســــــــامى)

ربيع ثانى ١٢٩٩هـ فبراير ١٨٨٢م ٠

---

* المحفظه (٤٣) مجلس الوزراء ــ السودان صورة أمر عال بخصوص تقسيم مديريات السودان بتاريخ ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩هـ ــ الموافق ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢م ٠

صورة الوثيقة رقم (٧٨)

أمر عالى بتقسيم السودان الى مديريات .

بناء على أمر مجلس النظار الصادر لسعادة ناظر ديوان وحكمدار عموم الأقاليم السودانية وملحقاتها الرقيم ٤ ربيع سنة ١٢٩٩هـ ، ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٢م نمرة ٢ قد صار تشكيل قومسيون تحت رياسة سعادته مركبا من حضرات الذوات الواضح أسمائهم بهذا النظر والتروى فى كيفية تقسيم جهات السودان الى مديريات بطريقة يبنى عليها انتظام الأمور الادارية والقضائية واجرا ما يلزم اجراه بصورة تلائم تلك البلاد ومن بعد أن بينه بالقومسيون الأوجه الواضحه بالأمر المشار اليه وحصول التروى فيها - فاتحاد الأرى صار تقرير ما سيأتى ايضاحه :

فصل أول

فى تقسيم جهات السودان الى مديريات

بند (١)

جهات السودان عموما تنقسم الى أربعة أقسام أولا بمراعية تقاربه واتصال بعض الجهات بحسب الموقع الجغرافى وثانيا بمراعية ايراد ومصروف بعض - الجهات حتى أن كل قسم يمكنه بحسب الامكان أن يقوم بمصروفاته من نفس ايرداته بدون احتياج لمساعدة جهة أخرى خارجة عن تبعيته والأقسام التى ايرادها لا يكن كافيا لمصروفاتها يصير طلب ما يحتاج اليه لكمالة مصروفاته من نفس عموم الحكمدارية مباشرة وثالثا لحسن سير الادارة على المحور اللائق .

بند (٢)

القسم الاول يسمى مديرية عموم غرب السودان وتكون عموم مديريات دارفور ، وكردفان ، وشكا ، وبحر الغزال ، ودنقله ومركزها يكون الفاشر .

بنـد (٣)

القسم الثانى يسمى مديرية عموم وسط السودان وتكون عموم عـــلى مديريات الخرطوم وسنار وفاشودة وخط الاستواء ومركزها يكون الخرطوم ٠

بنـد (٤)

القسم الثالث يكون مركبا من مديرية التاكة وملحقاتها ومن محافظتى سواكن وملحقاتها ومصوع وملحقاتها لحد باب المندب ، وحيث أن ايراد هذه الجهات لا يكن كافيا لمصروفات خداماها والعساكر الذين بها وبنقط الحـــدود الحبشية التابعين اليها وجهة القضارف لقربها من الحدود لها دخل عظيــم فى مسايرتها عند اللزوم لتوفر وسائط الاستعداد ، لذلك بين أهاليها سيما وأنها مركز تجارة عمومية للبلاد المجاورة لها عن الموافق جعلها مديرية تسمى مديرية القضارف ٠

القضارف : وهى تكون مركبة من عربان القضارف الذين تحت مشيخة عوض الكريم أبو سن ويضاف عليها أهالى رفاعة الشرق الذين تحت مشيخة بخيت التابعين مديرية سنار وأهالى القلابات القريبين منها وتلك المديرية مـــع الجهات السالف ذكرها يطلق عليها ص٢ اسم مديرية عموم شرق السودان تحت أدارة مدير عموم واحد مركزه مصوع لأهميتها عن غيرها ، لكل من سواكن ومصوع وكيل محافظة للمساعدة على الادارة ويكونان تحت ادارة مدير عموم شرق السودان أيضا ٠

بند (٥)

القسم الرابع يكون مركبا من هرر وملحقاتها ومن محافظتى زيلع وبربرة وملحقاتها وجعلهم مديرية عموم واحدة تسمى مديرية عموم هرر وملحقاتهـا ومركزها هرر مع ايفاد المحافظين لكل من زيلع وبربره كما الجارى الآن لأهمية وجود محافظين بهما ٠

بند (٦)

اسماء المديريات والمحافظات الأصليه تبقى على ما هى عليه (أى مديرية

الخرطوم ومحافظة مصوع وهكذا) وحسبات كل مديرية أو محافظة تكـــون محصورة فيها وتتقدم الى ديوان عموم الحكمدارية بمصر فى المواعيد التـــى تتقرر •

بند (٧)

اذا دعت واجباب الانتظام لنقل قسم من مديرية الى أخرى بالنسبة لقرب واتصالات الأهالى والتجاره بالمديرية التى يلزم الضم عليها فلا مانـــع من ذلك لراحة الأهالى فى الذهاب والاياب واتساع التجارة وحسن الادارة من بعد العرض لعموم الحكمدارية بالفائدة التى تتأتى أو الضرر الذى يمنـــع من جراء هذا النقل والتصريح منها بالأستحسان •

بند (٨)

حيث أن المديريات ستقدم حساباتها الى ديوان عموم الحكمدارية بمصر كما ذكر ببند ٦ فلا لزوم الى وجود مالية عموم السودان بل يجرى لغوهـا وتضيف حساباتها على حسب ما يتقرر بمعرفة ديوان عموم الحكمـــدارية بموجب اصول الحسابية •

بند (٩)

مدير عموم كل جهة من الجهات الأربعة المذكورة ينتخب من أمــــــراء العسكرية المشهود فيهم باللياقة وحسن الصداقة والأمنية ويكـــــون خاص بالأدارة العمومية على الجهات التابعة له (بدون أن يكون له دخل فى الأمور الحسابية) ولكن عليه ملاحظة تسهيل التحصيلات بأوقاتها والحث عـــلى تقديم الحسابات فى مواعيدها بالجملة ويكون مانوطا بملاحظة أحـــــوال وحركات المديرية والضبطيات والمجالس والمحاكم الشرعية وغيره ـ التابعين له ويكون أيضا قومندان العساكر الموجودة بادارته وعليه محافظة الحـــدود التابعة لقسمه •

بند (١٠)

يتعين لكل مديرية عموم الخدما الكفاية بحسب أهمية ودرجة جسامتها انما المعاونين والجاويشية والقواصة لا يصير تعينهم من الخارج بل يكونوا

من ضمن الضباط والعساكر الذين تحت قومندانية المديرين تخفيفا للمصاريف وأن استحقاق خدمة مديرية العموم الذين بخلاف العسكرية يكون قيده بالمديرية التى بها مركز ديوان العموم .

بند (١١)

مديرين العموم يكونون تحت أدارة واوامر نظارة عموم الحكمدارية وعليهم تنفيذ مفعول الاوامر والأجراءات التى تصدر لهم من عموم الحكمدارية سوى كانت خاصة بالحركات العسكرية أو الأمور الأدارية والمالية والقضائية وغيره من كامل ما كان ويكونون مسئولين لهذا الديوان - عما يظهر من تقصير أو غيره .

بند (١٢)

مديرين المديريات الموجودة فى كل قسم يكونون مرتبطين بمدير عموم القسم التابعين اليه وملزمين بالتحصيلات والادارة العمومية بمديرياتهم وبالأخص مناطين بملاحظة حركات أقسام المديرية التى تحت ادارتهم والضبطيات - والمجالس والمحاكم الشرعية وبالجملة بكل ما يترتب عليه حصول الأمن والراحة بين أهالى المديرية وتحسين حال الزراعة وتوسيع نطاق التجارة وأمن الطرق والمواصلات وغيره .

بند (١٣)

يترتب فى مركزكل مديرية ضبطية يكون خاصة بالضبط والربط وادارة - البندر ومركزية الدعاوى التى تحدث بين الأهالى وبعضها ويترتب لهذه الضبطية مأمور وناظر قلم دعاوى ووكيل وعساكر بصفة مستحفظين وهؤلاء أى المأمور والوكيل والعساكر يكونوا من ضمن ضباط وأفراد القسم العسكرى الموجود بمركز المديرية واستحقاقاتهم وتعييناتهم وملبوساتهم يكونوا بالتبعية للقسم الذين هم منه ، ومع ترتيب الكتاب اللازمة لعمل اشغال الضبطية .

بند (١٤)

يكون فى مركز كل مديرية محكمة شرعية مركبه من قاضى ومفتى وعمال كتابه موظفين من طرف الحكومه لنظر القضايا والدعاوى الشرعيه التى تحدث بالمديرية .

بند (١٦)

يترتب فى جميع جهات السودان القبلية مفتش عموم للصحة العمومية وفى جهات هرر وزيلع وبربرة مفتشا أيضا لذلك ٠

بند (١٧)

يترتب فى كل مديرية عموم حكيم بيطرى للبحث فى حالة الحيوانات وصحتها ووقايتها كالجارى بمديريات مصر ٠

بند (١٨)

حكما الصحة والحكما البياطرة يكونون بالتبعية الى عموم الصحة المصرية فى أمر ما هو ما نوط بوظائفهم عليهم أن يعملوا بمقتضى القوانين والتعليمات التى تعطى اليهم فىمجلس صحة مصر بواسطة عموم الحكمدارية ٠

فصل ثانى

فى العلوم والمعارف والصنايع

بند (١٩)

حيث أن وجود العلوم والمعارف والصنايع فى كل مملكة يترتب عليه زيادة ثروة الأهالى وتمدنها واتساع نطاق التجارة ونمو المحصولات فيها فمن الضرورى ايجاد مدارس بجهات الاقاليم السودانية لتعليم الأهالى العلوم والمعارف والصنايع النافعة كما الوجه الآتى : ـ

بند (٢٠)

يكون فى كل مديرية مدرسة يترتب لها المعلمين والضباط الكفاية لتعليم العلوم التى يتقرر تدريسها فيها وماكولهم وملبوسهم بحسب الحالة التى توافق أحوال تلك البلاد ٠

بند (٢١)

العلوم التى يصير تدريسها بالمدارس المذكورة سواء كانت ابتدائية أو تجهيزيه تكون على حسب المقرر بمدارس مصر ٠

بند (٢٢)

النفقات التى تلزم للمدارس المذكورة تكون أمامه أرباب جمعيات خيرية من أهالى البر والاحسان تعقد فى كل مديرية تحت رئاسة مدير الجهة أو من الأوقاف الجارية لذلك واذا نقص شىء من نفقاتها تكون على طرف الحكومة واذا كان أحد الاغنياء يرغب دخول ولده بأحد المدارس لا مانع من قبـــوله ودفع المصاريف اللازمة من طرفه اعانته لذلك •

بند (٢٣)

يترتب فى كل قسم من المواقع العسكرية مدرسة حـــربية لتعليم أولاد ـ الضباط والعساكر والصف ضباط والانفار الذين يكون فيهم اللياقة أو من ـ يرغب من الأهالى لذلك ويكون خوجتها وضباطها من أئمة وضـــباط الأورط العسكرية ومصاريفهم وما يلزم لتعليمهم من أدوات مثل الورق والحبر والكتب تكون على نفقات الحكومة مع بناء المحلات اللازمة لها على قدر الامكان •

بند (٢٤)

على حكام الأقسام والمديريات ومديرين العموم النظر فى بث الصنايع وأنواع الزراعة وتشويق وترغيب الأهالى لذلك على أزدياد الصنايع وأنواع الزراعة النافعة وعليهم أيضا الملاحظة والتفتيش والحث على اكتساب العلوم والمعارف •

فصل ثالث

فى الأمور الماليه وما يلزم من المصاريف

بند (٢٥)

الأمور المالية الشاملة لكل ما يلزم ويمكن تقريره وتحصيله من الأموال والعوائد وغيره لا يمكن تقريرها الآن بطريقة منظمة ثابته بالنظر لاختلاف وتنوع العوائد المربوطة على الجهات بحسب حالاتها ولأجل حصر وتقدير ذلك بالضبط الشاق بطريقة لا يتأتى منها الاضرار بحالة الأهالى ولا الأجحـاف بحقوقها المدنية يلزم أن بعد تعيين مديرين العموم بالصفة السابقة يصير الأتحاد مع المديرية ومامورين كل مديرية على حدتها ومع من يتعين من عمده

وأعيان ومشايخ أقسام المديرية وتقديره ما يمكن تقرير من الأموال والعوائد وغيره بحسب أحوال تلك البلاد .

بند (٢٦)

تقدير ما يلزم من المصاريف بالنسبة لحالة البلاد واحتياجاتها لا يمكن الآن بصفة قطعية بالنسبة لعدم الوقوف التام على ما يلزم من ذلك ولأجل حصر تلك المصاريف بالضبط الشافى يلزم أن مديرين العموم والمديرين الذين يقدرون الأموال والعوائد يقدرون أيضا ما يلزم من المصاريف بالنظر لحالة البلاد واحتياجاتها بشرط أن تكون كافلة لحسن ادارة المصالح العمومية بكيفية منتظمة مع مراعاة الأقتصاد اللازم بحيث أن لا يخل بالأدارة وحسن سيرها .

بند (٢٧)

من بعد تقدير الايرادات وحصر المصروفات بكل مديرية بالصفة الموضحة ببند ٢٥ ، وبند ٢٦ يجرى تنظيم ميزانية مستوفية عن كافة ايرادات ومصروفات كل مديرية ببيان أنواعها بغاية الضبط والدقة وعرضها من طرف مديرين العموم الى ديوان عموم الحكمدارية بمصر مصحوبة بالتقارير الشاملة لتقدير الايرادات وحصر المصروفات وهذا الديوان يجرى تنظيم ميزانية عمومية عن كافة ايرادات ومصروفات عموم الأقاليم السودانية وتقديمها لمجلس النظار بعد ضم ماهيات ومصروفات ديوان الحكمدارية .

بند (٢٨)

انه لأجل ضبط الايرادات والتحصلات ومعرفة كل فرد من الأهالى بالأموال والعوائد المقررة عليه والسعى فى السداد بمواعيدها يجب تعيين صيارف مخصوصة لكل قرية أو قريتين ويجعل لهم قيمة مقدرة على الأموال التى يجرى تحصيلها لأجل تقسيمها بحسب المقرر لصيارف النواحى بمدريات مصر وصرفها لهم لحصول التحصيل مع صرف الدفاتر اللازمة لقيد وحصر الأموال والعوايد المقررة على كل شخص والمتحصل منه .

بند (٢٩)

يعطى للأهالى أوراق مطبوعة موضحا بها أصل مقدار العوائد المقرره

عليهم وبيان تواريخ سدادها وقيد المتحصل فيها حتى لا يحصل تداخل من أحـــد ٠

بند (٣٠)

انه لأجل زيادة ضبط وربط عملية الصيارف المرتبة بنواحى المديريات وعدم تدخلهم فى حقوق الأهالى وقياسا على ما هو جارى بمدريات مصـــر يتعين مفتشين وواحد كاتب بكل مديرية عموم ويتوجهوا بالنواحى ويجـــرى تفتيش عملية الصيارف ومقابلة الوارد بأوراق الأهالى بحضور أربابها على الموارد باليوميات والجرايد والمكلفات ومعرفة ما هو مقرر على كل شخص من الأموال والعوائد وغير الواردة بالجرائد وبأصول الورد الذى بيده وبيـــان المتسدد منه بحسب التواريخ الواضحة بالورد واليوميات وهذا الأجرى يكون على منوال الجارى لحصول الالحاق على التفتيش وما يجد من الخلل بعملية صراف أى ناحية سواء كان بحساباته أو قشط أو تصليح أو لحس أو استولوا على شىء من الأهالى بغير حق أو اختلاف فى تواريخ الدفعيات فمن بعد التحقيق اللازم معه عن جميع ما يجد مخل فى عملية ترسل أوراق ذلك من طرف مفتش الصيارف لمديرية العموم التابع لها الطرف المذكور بالأفادة اللازمة لننظر بها فى كيفية ما يظهر واتخاذ ـ الاحتياطات التى يلوح له اجراها وعرض أوراق التحقيق الابتدائية وما جرى فى شأنها بالمخاطبة اللازمة لديوان عموم النظارة والحكمدارية ٠

بند (٣١)

حيث من اللازم حصر ما يكون موجودا من الديون بأنواعها وأسماء أربابها وكيفية الوصول الى سدادها وهذا لا يتيسر الوصول اليه بمعرفـــة القومسيون بصورة قطعية الآن لسبب اطالة الزمن الذى به يمكن الوصول الى معرفة مقادير الديون المقتضى حصرها بمعلومية أسماء أربابها وكيفيته لبعد الجهات المقيدة بها تلك الديون فاللازم هو أنه بمعرفة نظارة ديوان عمـــوم الحكمدارية يطلب من المديريات والجهات التابعة لها كشف عن الباقى مـــن الديون المذكورة لحد الآن وانواعها وسنوات تعليتها وأسباب عدم سدادها ان كان لوفاة أو عدم مطالبة أربابها أو من عدم وجود نقدية بالخزينة أو لطول مدة

سدادها وما اشبه وبعد تقديمه من الجهات وتحقيق ما يكن ثابتا ولازما صرفه لأربابه يعمل مجموع عنه ويعرض لمجلس النظار مصحوبا بالتقارير المبينة بها تلك الأسباب والطرائق التى توصل لسداده ٠

فصل رابع

فى الحالة العسكرية وتقدير القوة اللازمة

بند (٣٢)

لما كان من الضرورى النظر فى اصلاح الحالة العسكرية حسبما تقتضيه حالة تلك البلاد لتوطيد الأمن والنظام بكافة انحاء الأقاليم السودانية خصوصا ما يتعلق بتقوية حدود الحبشة والمحافظة عليها فى الحالة الراهنة مع ما يترتب عليه الأمن والاطمئنان للوقاية من وقوع ادنى مهاجمة على هذه الحدود وتقدير القوة العسكرية اللازمة لذلك قد صار المداولة بالقومسيون عن مقدار ما يلزم من القوة بحسب مواقع الجهات واحتياجاتها فوق ان اللازم مع مراعاة حالة المالية هو تسعة وثلاثون الف وثمانية وخمسون عساكر نظامية وطوبجية وباشبوزق وقد علم أن مقدار العساكر النظامية والباشبوزق الموجودين والحالة هذه بالأقاليم السودانية المرتبة منها القوة العسكرية هو أربع وثلاثـــون وربعماية وسبعة عشر نظامية وباشبوزق كما البيان الآتى أدناه وهــذا لا ينقص عن مقدار القوة التى رآها وقدرها القومســـيون الا بقدر اربعة آلاف وستماية واحد وأربعين نفر فلو ارسل اليها القدر المرقوم الآن لربما يكـــون زيادة عن لزوم المحافظة ويترتب عليه زيادة مصاريف بلا فائدة فالذى نراى هو الاكتفى الآن بالقوة الموجودة وعند تعيين مديرين العمـــوم الذين هـــم قومندانات العساكر ومرور سعادة حكمدار عموم الأقاليم السودانية على تلك الجهات ينظر فيما هو لازم من العساكر النظامية وغيرها ويعمل عـــن ذلك التقرير اللازم شاملا جميع الملحوظات التى يترتب عليها ازدياد أو تقليـــل العسكرية ويقدم لمجلس النظار للنظر فيه ٠

جـــدول

القوة العسكرية التى قدرها القومسيون والقوة الموجودة والحالة هذه

القوة التى قدرها القومسيون — **القوة الموجودة والحالة هذه**

الجملة	عساكر نظامية بلوك	عساكر نظامية أورطة	باشبوزق بيادة	هجانة	مدفع جبلى	مدفع كروب	شاروخ حربى	الجهة
٢٧٨٠	—	٣	١٠٠	١٠٠	٦	—	٢	الفاشر وأم شنقة
١٨٤٠	—	٢	٥٠	٥٠	٦		٢	داره
٢١٤٠		٢	٢٠٠	٢٠٠	٦		٢	كلكـــل
١٠٨٤		١	١٠٠	١٠٠	٤		٢	شكا وبحر الغزال
٢٩٨٠		٣	٢٠٠	٢٠٠	٦		٢	كردفـــان
٣١٨	٢		٥٠	٥٠	٦			دنقلـــة
٣٤١٦		٣	٤٠٠	٤٠٠	١٢			الخرطوم
١٧٠٨	٤	١	٢٠٠	٢٠٠	٦			سنار وفازوغلى
٢٨٣٦		٢	١٠٠٠		١٢		١٠	خط الاستواء
٢٣٦٤		٢	٦٠٠	١٠٠	٦		٦	فاشـــودة
٣٦٨	٢		٥٠	١٠٠	١			بربر
٢٢٢٨		٢	٢٠٠	٣٠٠	١٢		٢	التاكـــة
٢٢٠٠		٢	٤٠٠		١٢		٤	سنهيت
١٠٠٠		١	١٠٠		٦		٢	اميديب
٢٠٤٠		٢	١٥٠	١٥٠	٦		٢	الجبـــرة
٢٠٤٠		٢	١٥٠	١٥٠	٦		٢	القلابـــات
٢٢٩٦		٢	٤٠٠		١٨	٦		سواكن
٤٦٨	٤				٦		٢	مصـــوع
٣٩٤٠		٤		٤٠٠	١٨		٦	هـــرر
٤٨٨	٤				٤		٦	زيلـــع
٤٦٤	٤				٤		٢	بربرة
٣٨٩٩٨	٢٠	٣٤	٤٣٥٠	٢٤٠٠	١٥٨	٦	٥٦	المجمـــوع

القوة الموجودة والحالة هذه

الجهة	عساكر باشبوزق	عساكر نظامية	جملة
الفاشر وأم شنقة	١٥٨	١٩٧٦	٢١٢٤
دارة	٧٨	١٢٢٤	١٣٠٢
كلكل	٤٦٤	٩٢١	١٣٨٥
شكا وبحر الغزال	٢٥٠	٦٣٦	٨٨٦
كردفان	٥٦٠	٢٧٢٣	٣٢٨٣
دنقلة	٧٩	٢٥٥	٣٠٤
الخرطوم	٨٤٠	٢١٣٠	٢٩٧٠
سنار وفازوغلى	٧٣١	١٢٢٤	١٩٥٥
خط الاستواء	٨٩٨	١٢٢٩	٢١٢٧
فاشوده	٩٥١	١٢٩٠	٢٢٤١
بربر	٢٠٢	٢٧٦	٤٧٨
التاكه			
سنهيت			
اميديب			
الجبره			
القلابات	١٦٣٧	٧٩٩١	٩٦٢٨
سواكن		٤٥٢	٤٥٢
مصوع	٦٥	١٧١٦	١٧٨١
هرر	٨٤	٢٩٢١	٣٠٠٥
زيلع		١٣٠	١٣٠
بربرة		٢٥٦	٣٥٦
المجموع	٦٩٩٧	٢٧٤٢٠	٣٤٤١٧

بند (٣٣)

أن مع الأجرا على وجه ما سبق بند (٣٢) ينتظر أيضا فى تقوية استحكامات المواقع العسكرية وبالأخص نقط حدود الحبشة ومقدار اللازم من المدافع وانواعها والى ايجاد وبناء قشلاقات واستباليات عسكرية بالمحلاته

اللازمة وتقدير مصاريفها وأعمال التقارير والرسومات ويعرض من طرف عموم الحكمدارية لمجلس النظار للنظر ٠

بند (٣٤)

بما أن كل من نقط سنهيت واميديب والجبرة والقلابات فيها قوة عسكرية شهيرة ومراكز تجارة عمومية وابنية مستوطن بها جملة أهالى وعربان القبائل المجاورة التابعة اليهم وهذه المحلات لم يكن بها مساجد شريفة لاقامة الشعاير الاسلامية فمن الموافق بناء مسجد شريف فى كل جهة من هذه الجهات ويؤذن أحد أئمة الأقسام بأقامة الصلوات المفروضة بأوقاتها وخطبة الجمعة والعيدين مع ترتيب اللازم لها من مصابيح زينة وغيره على نفقات الحكومة الخديوية ٠

بند (٣٥)

بما أنه لايوجد طرق عسكرية قريبة موصلة بين نقط الحدود وبعضها بحالة منتظمة بل عند أحتياج نقل أى قسم عسكرى من نقطة الى أخرى جارى ترحيلهم وتوصيلهم من الطرق العادية التى بين أهالى قبائل وعربان الجهات وبعضها وهذه الطرق فضلا عن كونها ليست ذات استعداد لايق لمرور العساكر فأنها مستطيلة والمرور منها يستدعى كثرة مصاريف ويوجد تأخير أرسال الذخاير والمهمات والأمدادات العسكرية بأقرب دقة عندما تمس الحاجة فلأجل توفير الوقت والمصاريف يلزم أنتظام طرق عسكرية تكون موصلة من النقط الى بعضها بأقرب وأقصر طريق ليمكن أرسال الذخاير والمهمات والأمدادات العسكرية بأوقاتها وانشاء وتصليح هذه الطرق يجرونه عساكر كل جهة شىء فشىء عند سنوح فرصة حصول الأمن والأطمئنان بالجهات وفى الاوقات الخالية عن التعليمات ٠

بند (٣٦)

أقوى سبب موجب لصعوبة الاشغال بالجهات السودانية هو كثرة وجود الصحارى المقفرة المسماه بالعتامير بعضها يمر بها المسافر المجد ثلاثة أيام والبعض أربعة أيام وأطولهم عتمور أبو حمد الذى يمتد السير فيه أكثر من ثمانية أيام بدون مأوى بسبب طول مسافاتهم ترحيل الحكومة خدماها أو

جيوشها أو غيرهم تتكلف لهم بكمية جسيمة من القرب واجر الجمال التى تحملها وقد أثبتت التجربة أن فى أزمة الحرارة التى تقع فى أغلب أيام السنة أن الماء يجف من القرب وفى بعض الأحيان ينشأ عن أتلاف النفوس والحيوانات وهذا فضلا عما فيه من عدم تقدم التجارة التى هى أعظم دواعى الثروة فالواجب لرفع هذه المشاق أو تخفيفها هو فحر وانشاء آبار مياه بالمحلات المماثلة لذلك حتى تزداد التجارة وتتوفر المصاريف على الحكومة ٠

فصل خامس

فيما يتعلق بمسألة منع تجارة الرقيق بالاقطار السودانية

بند (٣٧)

بما أن مسألة منع تجارة الرقيق هى فى أشد الأهمية ألواجب اتخاذ التدابير الفعالة لاستئصالها بواسطة تأسيس قاعدة قطعية للسير على موجبها فبالتروى قد تقررة البنود الآتية : ـ

بند (٣٨)

يترتب مفتش عمومى مخصوص يناط به منع تجارة الرقيق بكافة أنحاء الأقاليم السودانية تحت أوامر وتعليمات حكمدارية عموم الأقاليم السودانية يسمى مفتش استئصال تجارة الرقيق بالأقطار السودانية ٠

بند (٣٩)

يترتب بكل مديرية عموم مفتش خصوصى لمنع تجارة الرقيق يكون بالتبعية الى المفتش العمومى ومسئول لديه أما مفتش مديرية عموم هرر فيكون بالتبعية لعموم الحكمدارية لبعد هذه الجهة عن مركز المفتش العمومى ٠

بند (٤٠)

من بعد تعيين وترتيب المفتش العمومى ومفتشين مديريات العموم كما ذكر ببند (٣٨) ، وبند (٣٩) يصير البحث فى اجرا التحفظات اللازمه كالاتى : ـ

بند (٤١)

يجب على المفتش العمومى ومفتش مديريات العموم ان يتحروا بوجه الدقه عن الطريق والبوغازات والمنافذ المعدة والمشهورة والمعروفة بمرور أو تهريب الرقيق منها فى جميع الجهات السودانية ويعمل عن ذلك تقريرا عموميا شاملا لجميع النقط والمحطات المهمة التى يتراى لهم ضرورة وجود المامورية والنفر اللازم بها ومقدار عدده وانواعه ويعرض على سعادة حكمدار عموم الأقاليم السودانية ومن بعد التروى فيه والموافقة عليه يصير ترتيبها وحصر مصروفاتها ودرجها بالميزانية العمومية الخاصة بالأقاليم السودانية •

بند (٤٢)

مأمورين المحطات والنقط التى يصير ترتيبهم يكونون بالتبعية الى مفتشين منع الرقيق بجهاتهم ومسئولين لديهم ومناطين ومامورين بمنع هذا الأمر وعدم مرور أو تهريب رقيق من مراكزهم بطريق البر والبحر او الى جهات اخرى وضبط كل من يوجد متعاطيا بيعه مباشرة أو بواسطة غيره وارساله مع ما يوجد معهم من الرقيق اول باول الى مأمورين الحكومة الاقرب لهم بمحاضر شاملة كيفية الضبط وعدد وأجناس الرقيق المضبوط واسماء وبنود وجهات المتجرين به والنقطة أو المحل الذى صار الضبط فيه والنقط والمحطات التى مروا منها ويعرض فى الحال تقرير مثل ما ذكر الى مفتش الجهة التابع اليها وبالجملة عليهم المرور على الدورية حتى حدود مراكزهم أو محطاتهم التى تتعين لهم من قبل تفتيش منع الرقيق وأن يقدموا للمفتش فى كل خمسة عشر يوم تقريرا عموميا شاملا جميع افتقادات وتوقيعات اشغال محطاتهم أو نقطهم وكيفيات ما اجروه فى المرور ببابه وما صار ضبطه وارساله الى مأمورين الحكومة وما يتراى لهم من الملحوظات المؤدية لزيارة التحفظ واذا لم يصير ضبط أو لم يرى شىء فيدقدمون تقارير أيضا بما يفيد ذلك •

بند (٤٣)

على المفتشين المذكورين أيضا البحث والتفتيش الدقى بكافة أنحاء محطات ونقط وجهات تفاتيشهم وافتقاد حال واحوال المامورين والخدما المرتبين بواسطة مرورهم بالذات مع ما يلوح من اتخاذ الطرق المؤدى لعدم تمكن المرور

بأحد الرقيق برا وبحرا وضبط كل من يوجد متعاطيا هذا الأمر وابعاثهم مع ما يوجد معهم من الرقيق محفظا عليهم الى مأمورين الحكومة القريبين من محل الضبط مصحوبا بمحاضر بالكيفية الموضحة ببند (٤٢) وأن يقدموا الى مفتش العموم شهريا جدولا شاملا جميع التقارير والمحاضر الواردة اليهم من مأمورين المحطات والنقط مع علاوة الوقايع التى شاهدها والاحتياطات التى أجروها بأنفسهم بأثنى تفتيشهم ومرورهم على الجهات التابعة اليهم فى مدة المدة أما مفتش منع الرقيق بمديرية عموم هرر وملحقاتها فتقدم تلك الجداول لعموم الحكمدارية بمصر كما ذكر ٠

بند (٤٤)

على مفتش العموم أجر كافة الوسائل والطرق التى يترتب عليها استئصال هذا الأمر كليا والتعرض عن جميع ما يحصل ويترأى أول بأول الى عموم الحكمدارية وعليه أن يقدم شهريا لها تقريرا شاملا بجميع ما ورد اليه من مفتش الجهات مع علاوة ما يترأى اليه من الملحوظات عنها وما يجريه أو يريد أجراه فى الوسايط الكافية لحفظ وصيانة وأتمام مأموريته واذا خلت بعض الشهور من حصول ضبط أو تهريب فيعرض أيضا ما يدل على ذلك أما اذا حصلت حادثة مهمة فعلية أن يبادر فى الحال بالعرض عنها لعموم الحكمدارية ولا يصير توقيفها لحلول وقت التقرير ٠

بند (٤٥)

اذا تبالغ لأحد مأمورين المحطات والنقط والمفتشين عند مرورهم لاستكشافات جهاتهم وجود رقيق بجهة تابعة لمحطة أو نقطة أو تفتيش خارجة عن تبعيته تكون قريبة من مروره أو وجوده وتلاحظ عدم الملاحقة على ضبط ما ذكر بمعرفة مأمورين ومفتش الجهات التابعة اليهم لوجودهم وقتها بمراكز أخرى بعيدة تابعة اليهم يتعذر حضورهم فى مدة قريبة فلاجل عدم ضياع فرصة الضبط فعليه أن يتوجه الى المحل الذى يتبالغ عن وجود الرقيق به ويجرى أعمال الطرق المؤدية الى ضبط ما يوجد من ذلك والاجرا فيه كما تقدم ببند ودرج توقيعاته بجرناله مع اخطار مفتش الجهة التابع له محل الضبط ومفتش العموم أيضا ٠

بند (٤٦)

يلزم بدرجة وصول المحاضر الشاملة ما حصل من ضبط وتهريب الرقيق سوى كانت من مأمورين المحطات أو النقط أو المفتشين كما ذكر ببند وبند فعلى مديرين العموم ومديرين المديريات ارسال المحاضر وكافة الأوراق والمستندات الدالة على جنحة ويوجدوا متعاطين بيع الرقيق السوداني أو الحبشي مباشرة أو بواسطة غيرهم عن الذين يكونون من تبعية الحكومة المصرية الى المجالس العسكرية التي يصير عقدها في الحال من ضباط العسكرية الذين بالمراكز لقطع الحكم بمعرفته على المتعاطين البيع والمشترين وعن من يتضح وقوع التساهل والاهمال أو التداخل من مأمورين النقط والمحطات والتفاتيش وغيره التي مروا بها وما اجروا وسائط الضبط وتقديم جرنال الأحكام التي تتوقع الى ديوان عموم الحكمدارية للنظر فيه واجرا ما يلزم عنه واما عن الغير تابعين للحكومة فعلى المديرين المؤمى اليهم ارسال المحاضر والأوراق وكافة المستندات الى ديوان عموم الحكمدارية لأجرا ما يلزم لمحاكمة الجاني ٠

بند (٤٧)

المفتش العمومي ومفتش منع الرقيق ومأمورين المحطات والنقط يكونون مسئولين بوجه خصوصي لدى حكمدار عموم الأقاليم السودانية فيما يظهر من وقوع تجارة أو تهريب رقيق بجهاتهم وتفاتيشهم ومحطاتهم ٠

بند (٤٨)

على مديرين العموم ومديرين المديريات ومأمورين الاقسام المساعدة الكلية لمفتش ومأمورين محطات ونقط منع الرقيق فيما يختص بمأمورياتهم وعليهم أيضا ملاحظة هذا الأمر بانفسهم بغاية الدقة مع أخذ التعهدات القوية على مشايخ قبائل العربان بعدم اتجار أو تهريب أو حصول التستر او التداخل فيهم على من يوجد متعاطيا هذا الاجرا ومن يمر عليهم من التجار بالطرق والمنافذ التابعة شياختهم وانهم يكونون مسئولين عن حصول أدنى شيء يحصل بجهاتهم عن هذا الأمر وبالجملة على المأمورين المومى اليهم اجرا كل الطرق الفعالة الموجبة لاستئصال هذا الأمر حتى لا يتاتى أو يسمح بالاتجار

فى ذلك بجميع أنحاء الأقاليم السودانية ويكونون مسئولين ومدانون أيضا لدى حكمدار الأقاليم السودانية عما يترتب عليه حدوث أدنى شيء يختص بهذا الأمـر .

بند (٤٩)

لبروز هذه القاعدة من القوة الى الفعل واستبقى مشتملاتها بصفة تحفظ لها كل الاحتياطات الموجبة لكمال استئصال تجارة الرقيق يصير النشر عموما بسائر البنادر والقرى بالأقطار السودانية تحريرا وبالمناداة العلانية بأن صار محو واعدام اسم رقيق من جميع الناس وان كل من يقدم على بيع أو شراء أو تهريب أو اتجار يجازى بأشد الجزاء بحسب القوانين وكل من كان موجود من سابق بطرف أحد فانه حر مطلق التصرف كالاحرار له مالهم وعليه ما عليهم وأنه مخير بلا قيد بالأقامة طرف متبوعه بصفته تابع بما هية أو غيره والانفصال عنه وقت ما يجب ويختار بدون الزام وهكذا من الأمور التى ينشىء عنها ازدياد شهرة الحرية المطلقة فى هذا الامرين العموم .

بند (٥٠)

الرقيق الذى يصير ضبطه من ذكور واناث والذين يحصل منهم الشكوى بقصد تحريرهم يجرى فى حقهم أحكام الأوامر والمنشورات الخاصة بذلك الصادرة من طرف الحكومة .

بند (٥١)

الجزاءات التى يصير ترتيبها على مرتكبين بيع الرقيق والمشتركين معهم ومن أهملوا فى ضبطهم تكون على حسب الجزاءات المدونة بالقوانين والمعاهدات الخاصة بذلك انما لأجل منع هذا الأمر بالكلية وعدم تجارى أحد على ارتكابة يجوز لسعادة حكمدار السودان ازدياد وتشديد تلك الجزاءات عن المدونة بالقوانين والمعاهدات المذكورة .

بند (٥٢)

يلزم وجود دفاتر خصوصية بطرف مامورين المحطات والنقط والمفتشين لقيد وحصر كافة أعمالهم وتفقداتهم وتوقيعاتهم ومرورهم وما يجـــروه من الملاحظات وقيد التقارير والمحاضر التى يقدموها ومقدار الرقيق الذى يصير ضبطـه وكيفيـاتـه واسماء المتجرين وهكذا طلبـات وجزاءات عملياتهـــم ومأمورياتهم .

الخاتمة

حيث لا يخلو الحال من حصول حوادث عسكرية مهمة جدا يتعســـــر حسمها بواسطة القوة الموجودة بحدود مديرية العموم التى حدث بها هذا المهم ويستدعى الحال لاجرا ما يستوجب اجراه فى الوقت نفسه بمساعدة قوة أخرى من بعض الجهات الأخرى حسبما لازدياد الخطب وربما صادف حصوله عوارض أجراءات بخطوط التلغرافات الموصلة لمصر وينشىء من ذلك تاخير العـــــرض والاستئذان والتصريح عن الازم اجراه فيما يحصل فلا أجل زيادة الأحتياط ومداركة ما يحتمل وقوعة وضرورة الأخرى فيه وقتيا بدون ارتهان على مخابرة عموم النظارة لتعذر الأمر كما ذكر ينبغى فى هذه الحالة أن المديرين العموميين يجرون المخابرة مع مدير عموم وسط السودان ويكون عليه النظر فى الاحتياطات المستلزمة لذلك التى يترتب عليها حسم استعمال الأمر واجرا المساعدات التى تلزم لذلك سوى كان من جهة تبعيته أو من تبعية أخرى مستقربة وأخطار النظارة بتفصيلات الأمر وما أجراه فيه وما يكن لازما لاتمامه وعلى باقى المديرين تنفيذ ما يصدر اليهم منه فى هذا الخصرص .

بما أن جهات دارفور وخط الاستوى وهرر وملحقاتهم من الجهات المهمة التى أهاليها لم يصلوا للأن الى التمدن التى تحفظ للحكــــومة الأمن والاطئنان الدايمان بهم وبناء عليه يكون من الواجب حصول الألتفات الكلى من مديرين ومامورين هذه البلاد الى مايؤدى تمادى الأمن بها وسيرها بحالة حشنة منتظمة بترتيب القوة العسكرية الكافله لحسن النظام واستقرار الراحة بين أفراد القبائل ومعاملة الأهالى بمزيد العدل والهدوء المختلطان بالأحسان وانتشار العلوم والمعارف وانواع التربية الانسانية واتخاذ الطرق اللازمـــة فى تحسين الأحوال باستعمال السياسة العادلة بالحزم والراى الصائب حتى انتشار واستماع ما ذكر بين الأهالى والمجاورة يؤمل الوصول الى الغايـــة المطلوبة فى مسافة قليلة وبهذا تصير حكومات ثابتة ذات ايرادات وافرة تقوم مقام ما تكبدته الحكومة عليها من النفقات وتنتشر الوية عدلها فى هذه الجهات على مقتضى ما تدون بامر مجلس النظار الصادر لسعادة ناظر ديوان وحكمدار عموم الاقاليم السودانية وملحقاتها الرقيم ٤ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ نمرة ٢

قدصار ابداء ما تراءى للقومسيون فيما يتعلق بأقاليم السودان وتدون بالأثنى وخمسين بند والخاتمة المسطرين بهذا لتشريعهم بأنوار المطالعة وما وافق يصدر به الأمر افندم ٠

ربيع آخر سنة ١٢٩٩ هـ الموافق مارس سنة ١٨٨٢ م ٠

أعضـــــــاء :

(مهندس أشغال عمومية) (بكباشى ٣ جى بيادة) (بكباشى مستودع جهادية)

أحمد فهمى	عبد القــادر	سعيد ناصف

(مأمور جميع أملاك الميرى بأسيوط) (باشمعاون الجهادية) (مدير عموم التاكاسابقا)

أحمد رامى	ابراهيم فوزى	محمد سعيد

(فريق عسكرية لواءسابق) (رئيس عموم أركان حرب) (رئيس القومسيون وناظر

حسن حلمى	أســـتون	ديوان وحكمدار أقاليم سودان

عبد القــــادر

(*) المحفظة ١١١ سواحل البحر الأحمر ـ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ هـ ـ ١٨٨٢ م تقسيم السودان الى جهات ومديريات ٠

صورة الوثيقة رقم (٧٩)

صورة أمر عال

نحن خديوى مصر

بعد الأطلاع على أمرنا الصادر فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ هـ وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر الأقاليم السودانية وملحقاتها بموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :

المادة الأولى

قد صار تقسيم جهات السودان الى أربعة أقسام كالآتى بيانه : ـ

القسم الأول : يسمى بحكمدارية أقليم غرب السودان ومركزها بالفاشر وتكون عموما لمديريات دارفور وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة ٠

القسم الثانى : ويسمى بحكمدارية أقليم وسط السودان ومركزها بالخرطوم وتكون عموم لمديريات الخرطوم وسنار وبربر وفاشودة وخط الاستواء ٠

القسم الثالث : ويسمى بحكمدارية أقليم شرق السودان وتتركب من التاكا وملحقاتها ومن محافظتى سواكن ومصوع وملحقاتها الى باب المندب ٠

القسم الرابع : يسمى بحكمدارية عموم هرر وملحقاتها وتتركب من مديرية هرر ومحافظتى زيلع وبربرة وملحقات الجهات المذكورة ويكون مركزها بهرر مع بقاء المحافظين لكل من محافظتى زيلع وبربرة لأهمية وجودهما ٠

المادة الثانية

ناظر الأقاليم السودانية وملحقاتها مكلف بتنفيذ أمرنا هذا ٠

صدر بسراى عابدين فى ١٤ جمادى الأول سنة ١٢٩٩ هـ الموافق ٢ ابريل سنة ١٨٨٢ م ٠

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

الامضاء (محمود سامى)

ناظر الاقاليم السودانية وملحقاتها

الامضاء (عبد القادر)/ ٠٠ (*)

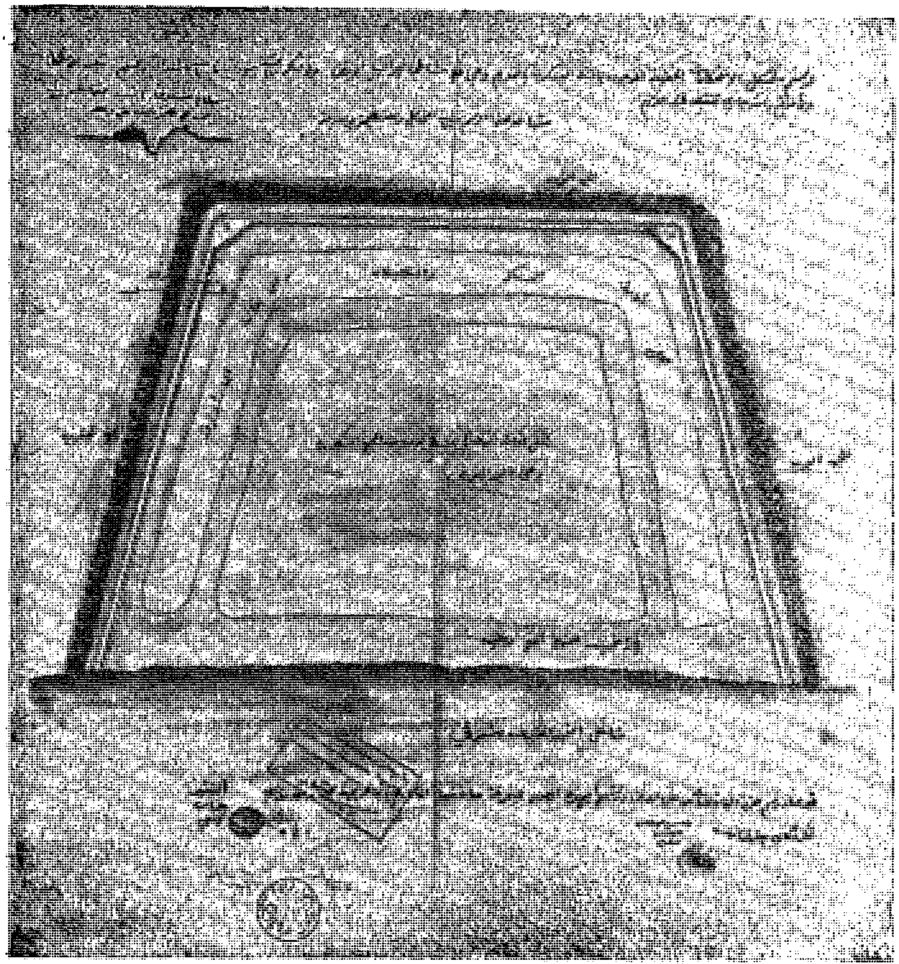
قبل عام ١٣٠٠ هـ ، الموافق عام ١٨٨٣ م ، نجد أن مصر قد اهتمت بأملاكها فى أفريقيا ، وخاصة بعد قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١ م ، فكان الخديو اسماعيل قد أصدر الكثير من القرارات والأوامر ، التى كان الغرض منها تنظيم شئون هذه البلاد ، وكذلك عقدت الاجتماعات لمناقشة المشـــاكل التى وضعت لها الحلول ٠ هذا الى جانب تدعيم الأمن فى هذه البلاد ، وذلك بانشاء القلاع والتحصينات اللازمة لحماية الأقاليم المصرية فى أفريقيا ٠

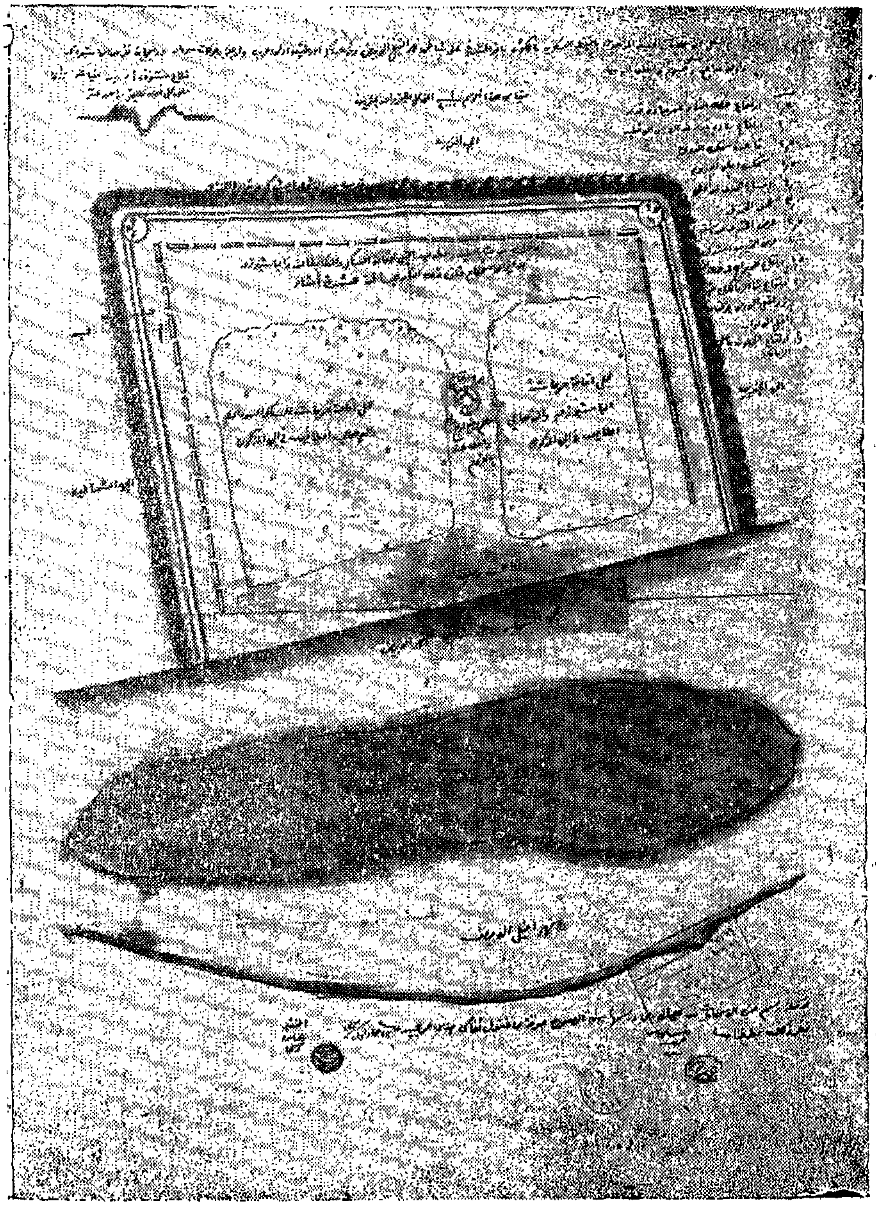
وقد عثرت على خريطتين على جانب كبير من الأهمية ، توضح احداهما التحصينات الخفيفة التى انشئت فى منطقة الكوه بالبر الشرقى للنيل الأبيض وكان يتحصن بها أورطتين من أولاد العرب ، وأربعة بلوكات منجنـــــود السودان ، ٤٠٠ جندى من جنود الباشبوزق ، بالاضافة الى تزويدها بأربـــع مدافع جبلى ٠ وقد رسمت هذه الخريطة بمعرفة صاغقـــــول مهندس حربى عباس رسمى فى يوم ١٢ جماد أولى عام ١٣٠٠ هـ الموافق ١٨٨٣ م ٠

وتوضح الخريطة الثانية الأستحكامات التى أنشئت فى منطقة الدويم ، على طول النيل الأبيض ، وكانت هذه الاستحكامات تضم ١٨٠ عســـكرى سودانى ، ٤٠٠ جندى من جنود الباشبوزق ، وزودت أيضا بمدفع واحد ٠ وقد رسمت هذه الخريطة بمعرفة الصاغقول أغاسى عباس رسمى فى عام ١٣٠٠ هـ٠

من المحتمل أن يكون السبب فى انشاء هذه التحصينات راجع الى عرقلة زحف قوات محمد أحمد المهدى ، التى كانت تتحصن فى ذلك الوقت فى الجنوب والغرب ٠ ويمكن مراجعة هاتين الخريطتين خلف هذه الصفحة ٠

(*) المحفظة ٤٩ مجلس الوزراء (السودان) ٠ أمر عال بالموافقة على تقسيم جهات السودان ، فى ١٤ جمادى الأول سنة ١٢٩٩هـ ، الموافق ٢ أبريـــل ١٨٨٢ م ٠





الثانى عشر : الوثائق الخاصة بالتشريعات .

صورة الوثيقة رقم (٨٠)

ترجمة امر عال خاص بضرورة فرض ضرائب على الماشية التى تدخل سواكن •

نحن خديوى مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راى مجلس النظار أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

الأصناف المبينة بالجدول المرفق بأمرنا هذا وكذلك الحيوانات المعـــدة للذبح يدفع عليها عند ادخالها فى مدينة سواكن رسم دخولية قدرة ، ٨٪ من قيمتها الأصلية •

المادة الثانية

يلغى احتكار الحكومة للعاج ويستبدل برسم قدره ، ١٠٪ عن القيمة الأصلية يؤخذ على هذا الصنف عند ادخاله فى اية جهة من جهـــات القطـــر المصرى •

المادة الثالثة

يدفع على كل راس من الجمال المحملة رسم قدره خمسون مليما عنـــد دخولها فى مدينة سواكن وفى احدى المأموريات التابعة لمحافظة عموم سواحل البحر الأحمر وعند خروجها منها •

المادة الرابعة

الأصناف والحيوانات المنصوص عليها فى امرنا هذا التى ترد مـــن الخارج ويكون دفع عليها عوايد الجمرك فى احدى جهات القطر المصرى لا يأخذ

عنها الرسم المقرر فى المادتين الأولى والثانية من أمرنا هذا عند ادخالها فى محافظة عموم سواحل البحر الأحمر ٠

المادة الخامسة

يبتدىء العمل بموجب أمرنا هذا أعتبارا من أول يولية سنة ١٨٩٢ م٠

المادة السادسه

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا ٠

صدر بسراى عابدين فى ١٢ أبريل سنة ١٨٩٢ م ـ ١٥ رمضان سنة ١٣٠٩ هـ ٠

عباس حلمى
بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظار
مصطفى فهمى

ناظر المالية
عبد الرحمن رشدى

(*) المحفظة ٣٧ مجلس الوزراء (السودان) ترجمة أمر عال ، فى ١٥ رمضان سنة ١٣٠٩ هـ ـ ١٢ أبريل سنة ١٨٩٢ م ٠

صورة الوثيقة (٨١)

ترجمة أمر عال خاص بمنع ادخال المشروبات الروحية الى الأقاليم الأفريقية التابعة لمصر ٠

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على الفصل السادس من العقد الخاص المختص بمؤتمر بروكسل المبرم فيما بين الدول فى ٢ يولية سنة ١٨٩٠م وبناء على موافقة رأى مجلس النظار امرنا بما هو آت :

المادة الأولى

لا يجوز ادخال أو عمل المشروبات المعطرة أو الروحية فى الأقاليم التابعة للقطر المصرى الكائنة بعد الدرجة العشرين من العرض الشمالى ٠

المادة الثانية

المشروبات الروحية أو المقطرة المعدة فقط لشرب غير الوطنيين من سكان مدينة سواكن يجوز ادخالهم فى هذه المدينة استثناء لأحكام المادة السابقة ، وتحدد فى قرار يصدر من ناظر الداخلية باتحاده مع ناظر المالية الكميات التى يصرح بأدخالها والنظام والشروط الخاصة بذلك ٠

المادة الثالثة

كل مخالفة أو الشروع فى مخالفة لأحكام المواد السابقة يستوجب مصادرة الأصناف المراد تهريبها ٠

المادة الرابعة

يبتدىء العمل بأمرنا هذا بعد مضى ستة شهور من تاريخ نشره فى الجريدتين الرسميتين ٠

المادة الخامسة

يبلغ أمرنا هذا للدول الموقعة على العقد العام المختص بمؤتمر بروكسل بالكيفية المنصوص عليها فى المادتين ٩١ ، ٩٥ من العقد المذكور ٠

المادة السادسة

على نظار الداخلية والمالية والخارجية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه ٠
صدر بسراى رأس التين فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٩٢م ٠

وكيل الداخلية
أحمد شكرى

ناظر الخارجية

عباس حلمى الثانى
بأمر الحضرة الخديوية
بالنيابة عن رئيس مجلس
النظار وناظر المالية
عبد الرحمن رشدى

(*) المحفظة ٣٤ مجلس الوزراء (سودان) ترجمة أمر عال فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٩٢ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٨٢)

صورة امر عال بشأن انشاء محكمتين ابتدائيتين فى سواكن ٠

نحن خديوى مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين ٠

المادة الأولى

تشكل محكمتان ابتدائيتان احداهما بسواكن والأخرى بتوكر وتؤلف الأولى من وكيل محافظة سواكن بصفة رئيس ومن عدلين بصفة أعضاء وتؤلف الثانية من محافظ توكر أو من يقوم مقامة بصفة رئيس ومن عدلين بصفة أعضـاء ٠

المادة الثانية

تشكل ايضا فى سواكن محكمة استئناف وتؤلف من محافظ عموم سواحل البحر الأحمر بصفة رئيس ومن ضابط ينتخبه المحافظ المومى اليه من الضباط ذوى الرتب السامية ومن ٣ عدول بصفة أعضاء ٠

المادة الثالثة

يحرر كل من وكيل محافظة سواكن ومحافظ توكر قائمة تشمل على أسماء ثمانية من العدول ليؤخذ منهم بالدور ومن يلزم للمحكمة الابتدائيه وكذلك يحرر محافظ عموم سواحل البحر الأحمر قائمة ببيان أسماء اثنى عشر عدلا ـ ليؤخذ منهم بالدور من يلزم لمحكمة الأستئناف ٠

ويكون نصف العدول من عمد الأهالى المولودين فى دائرة محافظة سواكن أو محافظة توكر على حسب الأحوال والنصف الآخر من مشايخ العربان ويكون انتخابهم لمدة سنة ويجوز انتخابهم بعينهم لسنة أخرى ٠

المادة الرابعة

تحكم كل من المحكمتين الابتدائيتين فى أول درجة فى المواد الآتى بيانها باعتبار دائرة اختصاص كل منهما وتلك المواد هى :ـ

أولا ـ كافة المنازعات فى الأمور المدنية والتجارية ٠

ثانيا ـ كافة الجنايات والجنح التى تقع فى دائرة اختصاص المحكمة من أحد الأهالى أو من أحد العربان وتحكم محكمة الاستئناف فيما يأتى :

أولا ـ استئناف الاحكام التى تصدر من محكمتى أول درجة فى المواد المدنية والتجارية فى الأحوال التى يجوز فيها الأستئناف بمقتضى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية ، والمتبع بالمحاكم الأهلية ٠

ثانيا ـ استئناف الأحكام التى تصدر من المحكمتين المذكورتين فى المـــواد الجنائية الا اذا كانت تلك الأحكام محكوما فيها بالقتل أو بالأشغال الشاقة لمدة تزيد على ٥ سنين فيرفع استئنافها لمحكمة الاستئنـاف بمصر ٠

المادة الخامســة

يحكم وكيل محافظة سواكن بمفرده فى مواد المخالفات الخاصة بسواكن ومحافظ توكر فى المخالفات الخاصة بتوكر ٠

المادة الســادسة

اذا كان الأخصام فى الأمور المدنية والتجارية من جنس واحد أى جميعهم من الأهالى أو جميعهم من العربان فيكون العدلاء بالمحكمة الأبتدائية من أبناء جنسهم أن من الأهالى فمنهم وأن من العريان فمنهم وأذا كان الأخصام من جنسين مختلفين يكون أحد العدلين من الأهالى والثانى من العربان ويراعى ذلك فى المواد الجنائية أيضا ويلزم فى سائر الأحوال أن يكون أثنان من العدول فى محكمة الأستئناف من جنس المدعى عليه فى أول درجة أو من جنس المتهم ٠

المادة السابعة

تحكم المحاكم المذكورة فى المواد المدنية والتجارية بمقتضى القوانين المصرية المتبعة فى المحاكم الأهلية مع مراعاة الفوائد المقررة فى تلك الجهات اذا كانت لا تنافى النظام العمومى ولا تخالف الآداب ٠

واذا لم يوجد نص فى القانون او وجد نص غير كاف أو غير صريح فيحكم بمقتضى القواعد الطبيعية واصول العدل والأنصاف ٠

المادة الثامنة

وتحكم تلك المحاكم فى مواد الجنايات والجنح والمخالفات بمقتضى قانون العقوبات المتبع فى المحاكم الأهلية ويقوم مأمور البوليس بالتحقيقات الأبتدائية ويؤدى وظائف النيابة العمومية فى المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف ٠

ويكون التكليف بالحضور أمام احدى المحاكم بأمر يصدر من الرئيس بناء على طلب المأمور المذكور وتتبع فى الأجراءات القواعد المقررة فى قانون تحقيق الجنايات الجارى العمل بمقتضاه فى المحاكم الأهلية ٠

المادة التاسعة

يعين المحافظ كاتبا ليقوم بأعمال الكتابة فى كل من المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف ويكون بطرف كل من الكتاب الذين يعينون لذلك الدفاتر الآتيه :ـ

أولا ـ دفتر لقيد محاضر الجلسات فى المواد المدنية والتجارية ٠

ثانيا ـ دفتر لقيد الأحكام التى تصدر فى المواد المذكورة ٠

ثالثا ـ دفتر لقيد محاضر الجلسات فى المواد الجنائية ٠

رابعا ـ دفتر لقيد الأحكام التى تصدر فى المواد المذكورة وتقيد محاضر الجلسات فى مواد المخالفات والأحكام التى تصدر فيها فى دفترين آخرين

مستقلين ويكون للجنة المراقبة القضائية الحق فى تفتيش الأحكام والدفاتر .

المادة العاشرة

ينتدب المحافظ واحد أو أكثر من المأمورين لاعلان الأوراق وتنفيذ الأوامر والأحكام .

المادة الحادية عشر

يتبع فى سواكن وتوكر وما يتبعهما الأمر العالى الصادر فى ـ ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ بجواز الصلح فى المخالفات ويكون قبول الصلح فى الأحوال التى يجوز فيها بمعرفة الموظف المختص بالحكم فى المخالفة لو لم يحصل الصلح فيها .

المادة الثانية عشر

على ناظر الحقانية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه .

صدر بسراى القبة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣١٠هـ .

٣٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢ م .

(عباس حلمى)

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية

(أبراهيم فؤاد)

ناظر الحربية

(يوسف شهدى ..)

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمى)

هذه الصورة طبق الأصل فى ٣١ اكتوبر سنة ١٨٩٢م .

---

* المحفظة ٣٧ ـ بخصوص تشكيل محكمة فى سواكن وتوكر فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣١٠هـ ـ ٣٠ اكتوبر سنة ١٨٩٢م .
(مجلس الوزراء ـ السودان)

صورة الوثيقة رقم (٨٣)

قانون تقرير عوائد الدخولية عن الصمغ وريش النعام والعاج واللاستك

قد صدر الأمر بما يأتى :

١ ـ تؤخذ عوائد دخولية باعتبار عشرين فى المائة ، ٢٠٪ وزنا عن جميع أنواع الصمغ وريش النعام والعاج واللاستك الواردة من المديريات الواقعة جنوبى مدينة الخرطوم .

٢ ـ تؤدى هذه العوائد فى أول محل تصله البضائع من المحلات التى تاسست فيها مكاتب وزن للحكومة وتنقل البضائع لوزنها فى مكتب الحكومة على مصاريف صاحبها . على أنه يجوز لمكتب العوائد أن يعطى رخصا لتأدية عوائد الدخولية فى مكتب آخر يعينه فى تلك الرخصة ففى هذه الحالة تؤدى العوائد فى المكتب المعين فى الرخصة .

٣ ـ ولصاحب البضائع الخيار فى تأدية عوائد الدخولية أما صنفا أو نقدا ، وفقا لتعريفة الأثمان المعلنة فى مكتب العوايد .

متى أريد تأدية عوائد الدخولية بالصنف وكانت البضاعة من عينات مختلفة فمقادير العوائد التى تؤخذ عنها تنتخب من العينات المختلفة بالنسبة لكمياتها .

٤ ـ الطرود التى تشتمل على بضائع دفعت عوائد دخولية توضع عليها دمغة الحكومة وجميع البضائع المقرر عليها عوائد بموجب هذا القانون لاتصدر من السودان الا بطرود مدفوعة بتمغة الحكومة .

٥ ـ مقادير الصمغ أو ريش النعام أو العاج أو اللاستك التى يحصل بشأنها ما يخالف هذا القانون تحجز بأمر أحد القضاء أو رجال البوليس

ثم يجوز ضبطها لجانب الحكومة بأمر أحد قضـــاة الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية •

٦ ـ يسمى هذا القانون بقانون عوائد الدخولية على الصمغ لسنة ١٨٩٩ م •

(*)المحفظة ٢٦ مجلس الوزراء عام ١٨٩٩ م قانون تقرير عـــوائد الدخولية عن الصمغ وريش النعام والعاج واللاستيك •

صورة الوثيقة رقم (٨٤)

قانون استعمال الأسلحة النـــارية

قد صدر الأمر بما يأتى :

١ ـ لا يجوز لأحد أن يحمل بندقية صيد أو بندقية ششخانة أو سلاحا آخـر ناريا فى بلاد السودان الا بمقتضى رخصة تعطى من المدير أو من سلطة أخرى معينة هذه الرخصة بعد التحقق من أخـــلاق الذى يطلبها ومن يخالف ذلك يجازى بغرامة لاتتجاوز ٢٠٠ قرش أو بالسجن لمدة لاتتجاوز شهرين تقويمين (من الأشهر الافرنجية) أو بالغرامة والسجن معا مع ضبط السلاح النارى لجانب الحكومة وتستثنى الحالات المنصوص عنها فى المادة الثانية ٠

٢ ـ نص المادة الأولى لايسرى على الاشخاص الذين يحملون أسلحة بنـــاء على مقتضيات خدمتهم فى القوات العسكرية الموجودة فى السودان ولا على الأسلحة التى يحملها ضباط القوات المذكورة لاستعمالهم الخاص ٠

٣ ـ كل رخصة تصرف بموجب هذا القانون للسلطة التى صرفتها أن تسحبها من حاملها فى أى وقت ٠ ومدة الرخص كلها تنقضى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة مهما كانت الحالة ولا يعاقب من يجدد رخصته فى يوم ١٤ يناير التالى أو قبله ٠

٤ ـ فئات الرسوم التى تؤخذ على حمل الأسلحة النارية عن كل سنة كاملة أو جزء منها هى : ـ

عن كل ريفولر	مسدس	٢٥٠ قرش
عن كل سلاح نارى غير الريفولر		٥٠ قرش

٥ ـ كل مخالفة لهذا القانون يجوز النظر فيها بصفة مستعجلة أو بطفة أخرى امام أحد قضاة الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية ٠ ومع ذلك

فيجوز للقاضى أن يصدر أمرا بالقبض على المرتكب متى استصوب ذلك .

٦ - يجوز لرجال البوليس ضبط الأسلحة النارية التى تحمل بمخالفة نصوص هذا القانون وأخذها الى القاضى المختص بالنظر فى هذه المخالفة وعدم ابراز الرخصة عند طلبها يعتبر اثباتا لوقوع المخالفة الى أن يتضح خلاف ذلك .

٧ - يسمى هذا القانون بقانون الأسلحة لسنة ١٨٩٩ م .

(*) المحفظة ٢٦ مجلس الوزراء عام ١٨٩٩ م قانون استعمال الأسلحة النارية .

صورة الوثيقة رقم (٨٥)

تقرير رسوم المشروبات الروحية والتصريح ببيعها

قد صدر الأمر بما هو آت : ــ

١ ــ لايجوز لأى شخص أو شركة ادخال الخمور أو السوائل الروحية او غيرها من السوائل الكحولية فى بلاد السودان ولا الاتجار ولا بيعها الا بمقتضى رخصة يعطيها المدير بعد التحرى عن أخلاق الطالب وكل من يخالف ذلك يعاقب بغرامة لاتزيد عن مائة جنيه مصرى وجميع الخمور والسوائل الروحية أو غيرها من السوائل الكحولية التى تكون فى حيازته او ملكه او فى محلات يجرى ضبطها لجهة الحكومة والمحلات التى تستعمل لذلك تكون مبينة فى الرخصة .

٢ ــ رسم الرخصة خمسون جنيها مصريا يدفع على قسطين متساويين أحدهما فى اول يوم من شهر يناير والآخر فى أول يوم من شهر يوليو من كل سنة واذا اخذت الرخصة بعد ابتداء السنة فقط الستة شهور الجارية يلزم دفعه بالتمام فى حال الحصول عليها .

٣ ــ تنتهى مدة كل رخصة فى يوم ٣١ ديسمبر من كل سنة ولكن اذا تجددت الرخصة فى يوم ١٤ يناير التالى او قبل هذا التاريخ فلا يعتبر صاحبها مخالفا ولا يعاقب .

٤ ــ يجب على حاملى الرخص أن يتبعوا اللوائح التى تصدر بشأن اشغالهم والا يعاقبون بسحب الرخص وبأى عقاب آخر منصوص عنه فى اللوائح ولكن سحب الرخص لايكون معتبرا الا اذا حصل أو تأيد حصوله بمعرفة المدير .

٥ ــ اذا رغب شخص أو شركة بيع الخمور والسوائل الروحية أو غيرها من السوائل الكحولية داخل زجاجات أو داخل صناديق فقط مع بيع بضائع

أخرى سوية فى اكثر من محل واحد فالتصريح فى هذه الأحوال يعطى من الحاكم العام ورسم هذه الرخصة لايقل عن خمسين جنيها فى السنة وحاملها يكون مقيدا بقيود خصوصية متعلقة بكيفية ادارة اشغاله ويجوز منعه عن البيع لأشخاص معلومة أو لفئات معلومة من الناس .

٦ ـ المحلات المعطاة لها الرخص بموجب هذا القانون اذا انتقلت فى اثناء السنة من يد الى أخرى فيجوز نقل الرخصة باسم المنقول له تلك المحلات بدون دفع رسم آخر ويتم ذلك بأمر المدير متى استصوب قبوله .

٧ ـ يجوز نقل الرخصة عن المحلات المبينة فيها الى محلات أخرى بأمر من المديـــر .

٨ ـ الرخصة المعطاة بمقتضى هذا القانون لاتخول لحاملها الحق بتجديدها متى ترآى للسلطة المختصة أن ترفض ذلك لأسباب متعلقة بالأمن العام أو بالمصلحة العمومية والسلطة المذكورة لاتكون ملزومة بايضاح الأسباب التى دعتها الى رفض تجديد الرخصة .

٩ ـ الغرامات التى يقضى بها هذا القانون يصير تحصيلها بصفة مستعجلة أو غير مستعجلة بمعرفة قاضى من الدرجة الأولى أو الثانية .

١٠ـ لايسرى هذا القانون على بيع المريسا (أى عرق البلح البلدى) .

١١ـ هذا القانون يسرى مفعولة اعتبارا من يوم نشره الا أن الأشخاص أو الشركات التى تكون جارية الاتجار فى ذلك الوقت فى أصناف تستوجب الرخصية بموجب هذا القانون يعطى لها ميعاد مقداره ، ١٤ يوم لتقديم الطلب للحصول على الرخصة .

اذا أدخل شخص واحد أو جملة أشخاص سوائل كحولية لاستعمالهم الخاص لا للأتجار وكان ذلك بموجب تصريح صادر من الحاكم العام فلا يعتبر عملهم مخالفة لهذا القانون .

١٢ـ هذا القانون يسمى بقانون رخص السوائل لسنة ١٨٩٩ م .

(*) محفظة ٢٦ مجموعة ٣٠٩ مجلس الوزراء (السودان)عام ١٨٩٩ م .

صورة الوثيقة رقم (٨٦)

أمر عال بشأن تسجيل عقود الأراضى الزراعية

نحن خديوى مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

يجب على كل من يدعى بملكية أراضى أو نخيل بمديرية دنقله بمقتضى حجج أو حقوق أو أى سبب آخر أن يقدم لمحافظ دنقلة أو للموظف الذى يقوم مقامه طلبا مرفوقا بالمستندات قبل حلول أول يناير ١٨٩٩ م والا سقطت حقوقه كلها ويحقق الطلب أداريا ويصدر محافظ دنقله أو الموظف الذى يقوم مقامه حكما قطعيا غير قابل للطعن بأية كيفية كانت أمام جهات الادارة والقضاء ومتى قبل الطب تسجل الأراضى أو النخيل بأسماء أصحاب الشأن بصفة نهائية ٠

المادة الثانية

الحائزون الآن للأراضى يستمرون فى وضع يدهم عليها ولكن بصفة وقتية وبشرط أن يدفعوا الأموال المربوطة عليها ـ فاذا لم يتقدم من الغير طلب بالطريقة وفى المواعيد المقررة بالمادة السابقة أو اذا رفضت طلباتهم تعتمد ملكية الأراضى للواضعين يدهم عليها وتسجل بأسمائهم بصفة نهائية ٠

المادة الثالثة

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا ٠

صدر بسراى القبة فى ٢٨ شوال سنة ١٣١٤ هـ ، أول أبريل سنة ١٨٩٧م

ناظر الماليــة
أحمد مظلــوم

بأمر الحضرة الخديوية
عباس حلمى
رئيس مجلس النظار
مصطفى فهمى

(*) المحفظة ٢٥ مجلس الوزراء (السودان) ترجمة أمر عال فى ٢٨ شوال سنة ١٣١٤ هـ أول ابريل سنة ١٨٩٧ م

صورة الوثيقة رقم (٨٧)

قـــانون خـــاص

بأراضى الخرطوم وبربر ودنقلـــه

حيث أن مدن الخرطوم وبربر ودنقلة قد تدمرت فى مدة الثورة الاخيرة والأراضى والمبانى الموجودة فيها قد تركت وكثير منها لايعلم أسماء ملاكها الأصليين ولا اذا كانوا أحياء أو أموات ولا الذين حلوا محل المتوفين منهم وحيث أنه مقتضى تجديد وتنظيم هذه المدن وبنائها بطريقة صحية كافلة لراحة الأهالى وحيث تشكلت لجنة للنظر فى الطلبات المختصة بالأراضى الكائنة داخل مدينة الخرطوم فقد صدر الأمر بما يأتى : ــ

المادة الاولى

توصلا للغرض المطلوب من هذا القانون تعتبر منطقة كل مدينة من مدن الخرطوم وبربر ودنقلة أنها تشتمل على مجموع المسطحات الخاصة بكل منها المحصورة داخل حدود الاستحكامات القديمة والنهر ٠

المادة الثانية

ان اللجنة التى تعينت لمدينة الخرطوم تشكل ثانيـــة من ثلاثة من الضباط الذين فى خدمة الجيش المصرى سواء كانوا مشتغلين بأعمال عسكرية أو مدنية ومن اثنين من أعيان الجهة وتستمر فى أعمالها بشكل لجنة لتأدية الغرض المقصود من هذا القانون وتسمى لجنة أراضى مدينة الخرطوم ٠

المـادة الثالثة

يمثل التشكيل المذكور تأليف لجنتان لمدينتى بربر ودنقله كل على حدة وتسميان لجنة أراضى بربر ولجنة أراضى دنقله ٠

المـــادة الرابعة

كل من يدعى بحق ملكية فى أرض أو فى جزء شايع فى أراضى احــــدى مدن الخرطوم وبربر ودنقلة عليه أن يتقدم طلب الى اللجنة الخاصة بها قبل مضى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ م ، فاذا تأخر عن الميعاد المذكور سقــطت حقوقه كلها ويقدم تلك الطلبات كتابة الى رئيس اللجنة بواسطة ايداعها فى المديرية أو أى محل آخر معين لذلك أو ارسالها اليه بطريق التضمن بالبوستة ويجوز تقديم الطلبات للجان المذكورة فى جلساتها العمومية من صاحب الشأن مباشرة أو بواسطة وكيل شرعى بيده توكيل مستوفى الشروط الشرعية أما الطلبات التى سبق تقديمها للجنة الخرطوم فلا حاجة لتكرار تقديمها .

المـــادة الخامســـة

يجب أن تشتمل الطلبات على بيان الأراضى المقصودة بيانا كافيـــا بحيث يستدل عليها عينا وتشتمل أيضا على مقدار مسطحها وعلى ما اذا كانت أو لم تزل أرضا للبناء أو أطيان بساتين أو أطيان زراعية ويتوضـــح أيضا اذا كان الطلب عن القطعة بتمامها أو عن جزء شائع فيها وعن كيفية أيلولة ذلك الحق الى الطالب .

المـــادة الســـادسة

تحصر كل لجنة الطلبات التى تقدم اليها فى قائمة معدة لذلك ومجرد عدم درج أى طلب فى تلك القايمة يكون دليلا على أنه لم يتقـــدم مالم يثبت خـــلاف ذلك .

المـــادة الســـابعة

تفصل كل لجنة فى الطلبات المقدمة اليها بعد اعلان الطالبين واعطائهم وقتا كافيا على قدر الأمكان وبعد سماع أقوالهم أو أقوال وكلائهم الشرعيين اذا حضروا وتؤشر اللجنة امام كل طلب مندرج فى قائمة الطلبات بما يفيـــد قبولها له تمام أو قبول بعضه فقط ومقدار المقبول أو رفضـــها ذلك الطلب وتصبح قرارات اللجنة انتهائية فى حق كل طالب مالم يستأنفها أصحاب الشأن فى ظرف ٣٠ يوم من تاريخ صدورها ويأمر الحاكم العام باعادة النظر

المادة الثامنة

تشترى الحكومة بثمن مناسب تقرره اللجنة كافة أطيان البساتين وأطيان الزراعة التى ثبتت طلبات أرباب الشأن فيها كليا أو جزئيا ويجب على اللجنة عند تقدير الثمن أن لاتراعى الغرض التى تقصده الحكومة من شراء الأرض ولا كيفية استعمال الحكومة فى الحالة الحاضرة ٠

المادة التاسعة

متى قبل طلب مقدم عن قطعة أرض غير أطيان البساتين وأطيان الزراعة يعطى لتروى الحق فيها قطعة أرض فى المدينة بدلا منها تكون مساحتها مساوية لمساحة القطعة المستبدلة أو أوسع منها وتشتمل كافة حقوقه فى القطعة الأصلية وعند تخصيص قطعة البدل لصاحب الشأن يجب مراعاة ما يقصده من استعمالها بقدر الامكان ويجب عليه أن يبين ذلك للجنة ٠

المادة العاشرة

توزيع أراضى المدينة بالكيفية السابق بيانها يفرض على الموزع عليهم تشييد بناء على الأرض المعطاة اليهم يكون موافقا لأوامر التنظيم التى ستصدر بهذا الشأن وذلك فى ظرف سنتين من أول تاريخ حصل فيه التوزيع أو فى ظرف سنة واحدة بالاكثر من تاريخ اعطاء الأراضى لصاحب الشأن ولو تجاوز ذلك الميعاد السابق ذكره ٠

المادة الحادية عشر

فى حال قبول طلب مختص بجزء شائع فى أرض فيكتفى بأعطاء صاحبه قطعة أرض مناسبة من جميع وجوهها للجزء الشائع الذى قبل فيه الطلب ٠

المادة الثانية عشر

فى حالة ما اذا كان الجزء الذى يستحقه الطالب ينقص عن أقل مساحة يجوز انشاء منزل عليها بمقتضى لوائح التنظيم التى ستصدر فتعطى المساحة المذكورة للطالب أو تشتريها منه الحكومة بثمن مناسب يحدد بالكيفية السابقة ٠

المادة الثالثة عشر

يتبع منصوص هذا القانون فيما يختصه بتقديم الطلبات المتعلقة بالنخيل وأنواع أشجار الأثمار الأخرى وفى شراء الحكومة لتلك الأشجار وذلك بقدر ما تنطبق مواد هذا القانون الموضوع لطلبات أطيان البساتين وشرائها .

المادة الرابعة عشر

لا ينفذ البيع وانتقال الحقوق بين الأحياء عن أى طلب خاص بأرض ما ولا حق امتياز أو حق عينى يترتب على الأرض المذكورة قبل البناء عليها طبقا لنص المادة العاشرة مالم يسجل ذلك فى سجل الأراضى ويتعهد المشترى أو المنقول له الحق بالبناء طبقا لنص المادة العاشرة وفى الميعاد المحدد فيها .

المادة الخامسة عشر

كل أراضى وأشجار المدن المذكورة غير ما يعطى منها بموجب نص المادة التاسعة وكل الأراضى التى تعطى ولم تشيد عليها البناء وفقا لما هو مقرر فى المادة التاسعة وفى الميعاد المحدد فيها تكون وتصير ملكا مطلقا للحكومة .

المادة السادسة عشر

لا يحق لأى شخص أن يدعى على الحكومة أو يرافعها بشأن أراضى أو أشجار كائنة فى أحدى المدن المذكورة أو بأى حق ناشىء عن نصوص هذا القانون الا طبقا لأحكام هذا القانون .

المادة السابعة عشر

الألفاظ المستعملة فى هذا القانون بالمذكر تطلق على المؤنث أيضا وكذلك الألفاظ المستعملة بالمفرد تطلق على الجمع واواحد يشمل الجماعة .

المادة الثامنة عشر

يسمى هذا القانون بقانون أراضى مدن الخرطوم وبربر ودنقلة لسنة ١٨٩٩ م .

(*) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (السودان) مجموعة ــ عام ١٨٩٩ م . قانون خاص بتسوية المسائل المتعلقة بالأراضى الكائنة داخل مدن الخرطوم وبربر ودنقلة وتحديد وتنظيم تلك المدن وتشييدها .

صورة الوثيقة رقم (٨٨)

قانـــــون

خاص بتسوية اراضى دنقله

حيث أنه بموجب دكريتو خديوى رقم اول ابريل سنة ١٨٩٧ م وقد وضعت أحكام تسوية المنازعات المتعلقة بملكية الأراضى فى مديرية دنقلة ومن المناسب وضع ما يماثل تلك الأحكام لجهات السودان الأخرى .

وحيث أن انشاء سجلات جديدة لحجج تمليك هذه الأراضى يكون أساسا لتحسين الطريقة المتبعة فى التسجيلات فقد صدر الأمر بما هو آت :ـ

فيما يختص بالنزاع فى حجج ملكية الأراضى

المادة الأولى

تشكل لجنة من ثلاثة ضباط يكونون فى خدمة الجيش المصرى سواء كانوا مشتغلين بأعمال عسكرية أو ملكية ومن اثنين من أعيان الجهة وذلك فى كل من مديريتى الخرطوم وبربر وغيرهما من المديريات والمراكز والمدن التى يعينها الحاكم العام من وقت الى آخر بواسطة اعلان ينشر فى غايته السودان وذلك لأجل النظر والفصل فى الطلبات المتعلقة بالأراضى .

المادة الثانيـــة

كل من يدعى بملكية أرض لم تكن فى حيازته أو بحق رهن أو بأى حق آخر مترتب على أرض أو على ريعها فى احدى المديريات أو المراكز أو المدن ما عدا الخرطوم وبربر وتكون قد تشكلت لها لجنة عليا أن يقدم طلبه كتابة إلى اللجنة أما فى المديرية أو فى جهة أخرى معينة بحيث لا يتأخر عن يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ م أو عن أى تاريخ بعده يتحدد فى الأمر الذى يصدر بتشكيل اللجنة والا سقطت حقوقه كلها .

المـادة الثالثـة

تفصل اللجنة فى الطلب المقدم اليها بعد اعلان المدعى وواضع اليد (فى حالة وجوده) واعطائهما وقتا كافيا للحضور وبعد سماع أقوالهما أو أقوال وكلائهما الشرعيين اذا حضرا ويكون قرار اللجنة انتهائيا الا أنه لا يمس ذلك حقوق المدعى الذى يظهر فيما بعد ويقدم طلبه قبل فوات الميعاد المقرر قانونا ٠

المـادة الرابعـة

تنشىء اللجنة سجلا تحصر فيه بيان الأرض التى قبل الطلب المختص بها نهائيا ويقيد بصفة مالك اسم الطالب الذى تقرر قبولة مالكا للأرض سواء كان مالكا مطلقا او غير مطلق التصرف كما وأنها تذكر فيه أيضا التاشيرات التى تهم كل طالب يتقرر أن له على الأرض حق أدنى من حق المالك ٠

المـادة الخامسـة

فى حالة ماذا قبل حق الطالب فقط فى جزء شائع الأرض ولم يقدم أحد خلافه فى الميعاد المقرر قانونا طلبا عن الجزء الباقى أو رفض الطلب المختص فتعطى الأرض بتمامها لهذا الطالب الا أن فى مثل هذه الحالة يمنح لذوى الحقوق فى الجزء الباقى من الأرض ميعاد سنة أخرى تبتدىء من آخر يوم مقرر لتقديم الطلبات كى يحضروا فى خلاله ويطالبوا بحقوقهم ٠

المـادة السادسـة

تتبع القواعد الآتية فى صدور الحكم فى الطالبات : ـ

١ ـ فى حالة ماذا ثبت أن شخصا كان حائز الأرض او كان يستلم ايجارها أو ريعها قبل الثورة وبعدها فيعتبر انه كان حائزا لتلك الأرض او أن كان يستلم ايجارها أو ريعها فى الزمن الفاصل بين هاتين المدتين أعنى بدون انقطاع ويعتمد ذلك الى أن يثبت مايخالفه ولا يثبت البنة الى

انقطاع وضع اليد أو انقطاع استلام الايجار أو الريع متى كان ذلك بسبب القوة القاهرة ٠

٢ ـ الحيازة المستديمة أو أستلام الايجار أو الريع بدون انقطاع لمدة خمس سنوات السابقة لتاريخ الطلبات تعتبر حجة قطعية ضد الآخرين ٠

٣ ـ يجب على كل من يطلب أرضا لم يكن حائزا لها ولم يستلم ايجارها أو ريعها أن يثبت بأنه كان حائزا لها فى السابق أو كان مستوليا على أيجارها أو ريعها بسبب صحيح وبأن تلك الحيازة أو ذلك الأنتفاع انما انقطعا بالقوة القاهرة فى الثورة الحديثة ٠

٤ ـ استمرار الحيازة من عهد اعادة السلطة المدنية يعتبر سببا صحيحا للملكية مالم يثبت خلاف ماذكر أو يظهر للأرض طالب آخر بيده حجة أقوى ٠

٥ ـ تعتبر حيازة أو انتفاع من آل عنه حق الطالب انها حيازة واستغلال الطالب ذاته ٠

٦ ـ فى حالة ما أذا ثبت أن الحيازة كانت أو لم تزل على ذمة الغير بسبب قرابة أو غير ذلك فتعتبر أنها حيازة ذلك الغير ٠

المادة السابعة

فى حالة ما اذا ظهر للجنة فى أثناء التحقيق امكان وجود حق لقاصر أو لجنين اذا ولد فيعين شخصا ليقوم مقام القاصر أو الجنين وهما يعتبران كأنهما قدما طلبهما فى الميعاد المقرر قانونا ٠

المادة الثامنة

اذا تأكد للجنة أن شخصا لم يكن قدم طلبا وله حق فى أرض أو فى وهن أو أى حق آخر مترتب على أرض ما أو على غلتها فللجنة الخيار فى النظر فى قضية ذلك الشخص كأنه قدم طلبا فى الميعاد المقرر قانونا ٠

المـادة التاسعـة

فى حالة ماذا أثبت الطالب أنه كان يمتلك أرضا بموجب حجة صحيحة ولكنها نزعت منه بقوة قاهرة فى أثناء الثورة ثم ثبت من جهة أخرى أن شخصا آخر له فى الحال حقوق على تلك الأرض بموجب القواعد السابقة فاللجنة تعرض المسألة على الحاكم العام الذى يعطى مجانا بحسب الأمكان لمثل هذا الطالب أرضا تكون مساحتها بقدر مساحة أرضه وضعفها يضاهى صقع أرضه وما يماثل هذا العطا يكون خاضعا لكافة الشروط المختصة بكيفية الانتفـــاع والزراعة والقرار الذى يصدره الحاكم العام فى كافة المسائل التى من هذا القبيل يكون نهائيا ٠

المـادة العـاشرة

كل حق على أرض ناشىء عن طلب تقدم بموجب هذا القانون لاينفـــذ الا على مقتضى أحكام هذا القانون فى تسجيل الأراضى ٠

المادة الحادية عشر

متى نشىء سجل للأراضى فى مديرية أو مركز أو مدينة ما فلا يقبـل الاثبات فى أى وجه من الأوجه الآتية أمام أى محكمة مدنية الا فى حالة اقامة الدعوى أو اتخاذ اجراءات أخرى لتصحيح السجل :

أولا ـ فى حالة بيع الأرض أو نقل حقوق أخرى عينية بين أحياء فى أى مديرية أو مركز أو مدينة فلا يقبل الأثبات مالم يكن اسم المشترى أو المنقول اليه الحق مقيدا فى السجل بصفة مالك للأرض ٠

ثانيا ـ فى حالة الرهن أو الحق المترتب على أرض أو على ريعهـــا فلا يقبل الاثبات مالم يكن هذا الرهن أو هذا الحق قد نشأ عن سند بالكتابـــة ويكون مسجل تماما أو تلخيصا فى سجل العقارات ٠

ثالثا ـ فى حالة بيع أو نقل حقوق أخرى بين الأحياء عن رهن أو حق عينى آخر مسجل فلا يقبل الأثبات مالم يكن أسم المشترى أو المنقول اليـه

الحق مقيدا فى السجل بصفة صاحب حق وذو صـــالح فى الرهن أو الحق العينى ٠

المادة الثانية عشرة

كل تسجيل يحصل فى سجل الأراضى يعتبر ثبوتا عما هو مدون فيه الى أن يثبت ما يخالف ذلك ٠

المادة الثالثة عشرة

كل تصرف يحصل فى أرض نظير مقابل ويسجل بمعرفة صاحب الشأن دون أن يعلم بحصول تصرف سابق غير مسجل يكون معتمدا دون الآخـر ولو تسجل بعد ذلك ٠

المادة الرابعة عشرة

الأحكام المذكورة أعلاه فيما يختص بالتسجيل لاتمس الحقوق التى تكتسب على الأرض بمضى المدة المطلوبة ٠

تعريفات وخلافها

المادة الخامسة عشر

عند عدم وجود نص صريح فالألفاظ المستعملة للمفرد فى هذا القانون تطلق على الجمع والالفاظ المستعملة للمذكر تطلق على المؤنث ولفظة (طلـب) تشمل الشخص الواضع يده على أرض ولو أنه لم يقدم طلبا صريحا أما لفظة (أرض) فتدل على ما يأتى :

أولا ـ كل جزء شائع فى أرض ٠

ثانيا ـ كل حق يزرع مساحة معينة أو ممكن تعينها ولو أن موقعها يجوز أن يختلف من سنة لسنة ٠

ثالثا ـ الأشـــــجار ٠

المادة السادسة عشرة

هذا القانون يسمى بقانون الحقوق فى الأراضى لسنة ١٨٩٩ م ٠

(*) المحفظة ٢٤ ـ قانون خاص بتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضى وبتسجيل الحجج عام ١٨٩٩ م (محافظ مجلس الوزراء (السودان) ٠

صورة الوثيقة رقم (٨٩)

قانون تقرير عوائد المراكب

قد صدر الأمر بما يأتى : ـ

١ ـ تؤخذ عوايد عن كل مركب يسافر فى النيل أو فروعه فى أنحاء الســـودان باعتبار ٢ قرش صاغ عن كل أردب من حمولته وهذه العوايد تدفع مقدما على قسطين متساويين أحدهما فى أول يوم من يناير والآخر فى أول يوم من يوليو من كل سنة ٠

٢ ـ يعفى من هذه العوايد المراكب الآتية : ـ

أولا ـ المراكب ملك الحكومة ٠

ثانيا ـ مراكب المعديات الجايزة الرخصة ٠

ثالثا ـ المراكب التى لاتسافر جنوبى شلال وادى حلفا وتكون أصحابها مقيمة فى القطر المصرى ٠

٣ ـ المراكب التى تبتدىء بالسفر قبل اليوم الأول من يوليو يدفع عنها أول قسط فى أول يوليو أو قبله أما المراكب التى تبتدىء بالسفر بعد اليوم الأول من يوليو فيدفع أول قسط عنها قبل ابتدائها بالسفر ومقـــداره ، بالنسبة للعوايد السنوية يكون بحسب المدة الباقية من نصف السنة الأخيرة فقط ٠

٤ ـ يجوز دفع أقساط العوائد فى أى مديرية من المديريات ٠

٥ ـ يعطى للمركب رخصة عند دفع العوايد أول مرة ويتبين فيها مقـــدار حمولتها ويؤشر عليها بأنها سددت العوائد ٠ وهذه الرخصة تقدم فيما بعد عند دفع كل قسط ويتأشر على ظهرها بما يفيد الدفع ٠

٦ ـ أذا فقدت هذه الرخصة تعطى رخصة جديدة بدلا عنها من المديرية التي دفع فيها القسط الأخير من العوايد وذلك بعد دفع خمسة قروش صاغ ٠

٧ ـ يجب أبراز رخصة المركب عند طلبها لأطلاع أحد القضاء أو أحد رجال البوليس عليها ٠ وعدم تقديمها يعتبر أنه دليل كاف بأن العوائد لم تدفع ففى الحال يرسل البلاغ اللازم عن ذلك الى المدير ٠

٨ ـ كل مدير مفوض بضبط المراكب التى لا تبرز رخصتها أ والتى يتبين أنها تأخرت عن دفع قسط العوايد لمدة تزيد على شهر (بالتقويم الأفرنكى) عن وقت الاستحقاق وللمدير فى هذه الحالات أن يوقع عليها غرامة لاتتجاوز ثلاثة أضعاف العوايد المتأخرة الا اذا تحقق بأن التأخير عن الدفع نشأ عن سبب مقبول ٠

والمدير يبق المركب محجوزة الى أن تدفع الغرامة المحكوم بها ٠

٩ ـ غير أنه اذا ظهر فيما بعد أن أقساط العوايد كانت مدفوعة كلها وفقط الرخصة كانت مفقودة ففى هذه الحالة ترد الغرامة التى أخذت بعد خصم ثمن الرخصة الجديدة ٠

١٠ـ اذا لم تدفع الغرامة فى خلال ثلاثة أشهر (بالتقويم الأفرنجى) من تاريخ ضبط المركب فالمدير يأمر ببيع المركب بالمزاد العلنى وبعد خصم تكاليف الضبط ومصاريف البيع ومقدار الغرامة يسلم الباقى من الثمن الى الأشخاص الذين تظهر أحقيتهم له ٠

ولكى يتأكد المدير من الأشخاص المستحقين يحفظ ما يتبق من الثمن تحت يده لمدة ٣٠ يوم تقدم له فى أثنائها جميع الطلبات التى تتعلق بذلك ٠

١١ـ هذا القانون يسمى بقانون عوايد المراكب لسنة ١٨٩٩ م ٠

(*) المحفظة ٢٦ مجلس الوزراء (السودان) قانون عوائد المراكب عام ١٨٩٩ م ٠

صورة الوثيقة رقم (٩٠)

تقرير ضرائب الأطيان وعوائد النخيل

قد صدر الأمر بما يأتى : ــ

١ ــ تربط الضرائب على أطيان المديريات والمراكز التى يصير تعيينها بأمر من الحكمدار العام بواسطة النشر عنها من وقت الى آخر فى غازيتة السودان وتستثنى من ذلك الأطيان التى يتوقف ريها على الأمطار (الظهارى) أما فئات الضرائب فهى كالآتى : ــ

(أ) أرض الجزائر التى تروى بواسطة السواقى والشواديف أطيان درجةأولى ٦٠ قرش عن الفدان ، أطيان درجة ثانية ، ٥٠ قرش عن الفدان .

(ب) أرض البر الأصلى التى تروى بواسطة السواقى والشواديف أطيان درجة أولى ٤٠ قرش عن الفدان ، أطيان درجة ثانية ، ٣٠ قرش عن الفدان .

(جـ) أرض الشواطىء التى تروى بالفيضان (سكولة) ٢٠ قرش عن الفدان .

(د) الأرض التى تروى بواسطة الآبار (والمطر) ٢٠ قرش عن الفدان .

٢ ــ تربط العوائد على النخيل فى المديريات والمراكز التى يصير تعينها بأمر من الحكمدار العام بالكيفية السابق ذكرها وتكون باعتبار ٢ قرش عن كل نخله ذكرا كانت أو أنثى بدأت أن تثمر . على أنه يعفى من العوائد جميع النخيل الموجودة فى أحواض وجنائن البيوت التى ربطت عليها عوائد وذلك متى كانت قيمة ذلك الحوش أو تلك الجنينة داخلة فى تقدير ايجار البيت السنوى .

٣ ـ يصدر المدير اللوائح اللازمة لترتيب درجات الأطيان وتقدير فئات الضرائب السابق ذكرها • ويحدد أقساط الضرائب ومقاديرها وأوقات دفعها ويعلن ذلك وينشره لأحاطة العموم • ويجب على المدير عند تحديد مقادير الأقساط وأوقات دفعها أن يراعى الأوقات التى تجمع فيها أنواع المحصولات المختلفة •

٤ ـ اذا حصل تأخير فى سداد أى جزء كان من ضرائب الأطيان وتجاوزت مدة التأخير شهرا تقويميا (افرنجيا) فالموظف المختص بذلك يرفع الأمر الى المفتش أو المدير وهذا يعلن بورقة تكليف مالك الأرض واحدا كان أو أكثر اما باسمه أو بصفته مالكا للأرض بالحضور أمامه وورقة التكليف يجوز أعلامها لأحد الملاك متى كانوا أكثر من واحد ويعتبر كأنه حاصل للباقين فاذا لم يكن أحد الملاك ساكنا فى البلد أو اذا كان غير معروف أو لم يمكن الاستدلال عليه بعد البحث الدقيق فورقة التكليف تعلن بالكيفية المبينة فى القانون أو بلصقها فى محل مشهور فى البلد •

٥ ـ اذا ظهر للقاضى عند سماعه أقوال المطلوب بالورقة السابق ذكرها أن محصولات الأرض لم تنجح ولم يكن المتسبب فى ذلك المالك ولا الزارع وان دفع المال يستوجب حرمان المالك من وسائل تعيشه بالنسبة الى كونه مزارع فالقاضى يوقف النظر فى الطلب ويعرض الكيفية على المدير لرفعها الى الحاكم العام •

٦ ـ وفيما عدا الحالة المتقدم ذكرها يصدر القاضى أمرا بحجز الأرض بالصفة الآتى بيانها ويصدر أمرا الى المأمور بالشروع باتخاذ اللازم لتحصيل المبلغ المتأخر بتمامه لسداد أموال الأطيان .•

٧ ـ ولأجل حصول المأمور على المبلغ المطلوب يرسل أولا أمرا بحجز النقود أو المنقولات الأخرى التى تكون خاصة بالمالك أو الملاك أو بأحدهم • شرطا أن يستثنى من هذا الحجز ما يأتى : ـ

١ ـ الملبوسات الضرورية للمالك ولزوجته وأولاده •

٢ ـ عدة الصنائعى وآلات المزارع ٠

٣ ـ المواشى التى يشغلها صاحبها عادة فى الزراعة ويرى القاضى أن بقاءها ضرورى للقيام بمعاشه من الزراعة ٠

٨ ـ وتوصلا لمعرفة المنقولات التى تخص المالك أو الملاك والتحقيق منها تماما يجوز للقاضى أو المأمور أن يطلب أى شخص كان للحضور أمامه وأخذ أقواله ٠

٩ ـ اذا لم يدفع المبلغ المتأخر فى خلال ١٤ يوم بعد الحجز المذكور فى المادة (٧) فالمأمور يبيع بالمزاد العلنى الأشياء المحجوزة أو قسما منها بقدر ما يكفى لسداد المتأخر من الضرائب ولسداد مصاريف الأجراءات التى عملت بشرط ان الأشياء القابلة للتلف تباع حالا ٠

١٠ـ اذا كانت المبالغ المتحصلة بموجب المادة السابقة غير كافية لسداد المتأخر من الأموال مع مصاريف الأجراءات ولم يمكن بعد البحث المدقق جمع المبالغ المذكورة وكان فى الأرض زراعة نامية فيحال استنواء الزرع يصدر المأمور أمرا بحجز المحصول وبيعه حالا بالمزاذ العلنى كله أو قسما منه بقدر ما يكفى لسداد المطلوب ٠

١١ـ اذا لم يكن فى الأرض زراعة أو اذا بيعت الزراعة وكان المتحصل من بيعها غير كاف لسداد المطلوب فالمأمور يصدر أمرا بحجز المواشى المستثناه من الحجز المذكور فى بند ٣ من المادة ٧ وبيعها حالا بالطريقة السابق ذكرها٠

١٢ـ بعد اتخاذ الطرق المذكورة فى المواد السابقة اذا بقى شىء متأخر من الضرائب فالمأمور يبيع الأرض بالمزاد العلنى ٠

الا أنه لايجوز بيع الأرض فى أى حال كان الا بعد مضى شهرين تقويميين (أفرنجيين) بالأقل من ابتداء الشروع بالأجراءات المقررة ٠

١٣ـ المبالغ الناتجة من البيع الذى يحصل طبقا لهذا القانون تستعمل أولا لسداد رسوم الأجراءات ثم لسداد المتأخر من المال وما يتبقى يدفع الى القاضى ليسلمه الى الأشخاص الذين تظهر أحقيتهم له ٠

١٤ـ اذا حصل نزاع مبنى على سبب صحيح فى ملكية الأشياء أو الأرض التى وقع الحجز عليها بمقتضى هذا القانون أو فى الأشخاص الذين يستحقون

الأستيلاء على المبلغ المتبقى من الثمن الناتج من البيع يجوز للمأمور أن يوقف الأجـــراءات وينظر فى المسألة ويحـــكم فيها متى كانت من اختصاصاته والا فيرفعها للقاضى للحكم فيها ٠

١٥- بعد ما يسمع القاضى أقوال المعلن فى المادة ٤ اذا ظهر له أن المالك أو الملاك لم يتأخروا عمدا فى سداد الضرائب ولم يحاولوا التخلص من دفعها وكان فى الأرض زراعة نامية يصدر أمره بتوقيع الحجز على الأرض ويصدر أمرا الى المأمور كى يتصرف بالمحصولات عند استوائها طبقا لما هو مدون فى المادة ١٠ وذلك قبل شروعه فى الاجـــراءات المدونة فى المادة (٧) ٠

١٦- اذا ظهر للقاضى فى أى وقت كان أثناء الأجراءات انه حاصل أهمال فى المزروعات النامية فى الأرض المنصوص عنها فى المادة ١٠ والمادة ١٥ يصدر أمره للمأمور لكى يشرع فى الأجراءات كأنْ لم يكن على الأرض زراعـــة ٠

١٧ - يتم توقيع الحجز على الأرض بأعلانه فى البلد وبأعلان عمدتها أو شيخها به ٠ ويعتبر لاغيا كل بيع أو تكليف يحصل على الأرض أو على محصولها بدون رضاء القاضى قبل رفع الحجز عنها ٠

١٨ - اذا تأخر قسم من ضرائب التسجيل عن ميعاده زيادة عن شهر تقويمى (أفرنجى) فالمبلغ المتأخر يصير تحصيله من المالك من النخيل الأخـرى التى فى ملكيته بالكيفية المتبعة فى ضرائب الأرض باعتبار أن النخيل كالأرض تماما ٠

١٩ - الأشخاص الذين يملكون أرضا أو نخيلا على الشيوع بينهم يكونـون متضامنين ومتكافلين فى سداد ضرائب الأرض أو عوائد النخيل ٠

٢٠- كلمة القاضى الواردة فى هذه اللائحة يعنى بها المدير أو المفتش الذى أصدر ورقة طلب الحضور الأصلية أو من يحل محله فى الوظيفة ٠

٢١- هذا القانون يسمى بقانون ضرائب الأرض سنة ١٨٩٩ م ٠

(*) المحفظة ٢٦ مجلس الوزراء (السودان) تقرير ضرائب الأطيان وعوائد النخيل بسنة ١٨٩٩م ٠

صورة الوثيقة رقم (٩١)

قانـــــون

تقرير عوايد الأبنيـــــة

قد صدر الأمر بما ياتى : ـ

١ ـ تربط عوائد تسمى (عوائد الأبنية) فى المدن التى يصير تعيينها بأمر من الحاكم العام بواسطة النشر عنها من وقت الى آخر فى غازيته السـ‍ـــــودان ٠

٢ ـ تؤخذ عوايد أبنية عن جميع البيوت المعدة للسكن واللوكانـــــدات والمخازن والمعامل وغيرها من المبانى باعتبار جزء من أثنى عشر من قيمة أجرتها السنوية وذلك فيما عدا الاستثناءات الآتى بيانها قيمـة الأجرة السنوية لهذه المحلات هى عبارة عن المبلغ الذى يدفعه المستأجر العادى سنويا عن المحل ومتعلقاته بقطع النظر عن قيود كيفيـــــة الأستعمال ٠ غير انه لا يلتفت الى المفروشات عند تقدير العوائد ولا الى الآلات التى ليست من الآلات الثابتة ٠

٣ ـ المحل الذى يتم تقديره يدفع مالكه العوائد عنه مقدما على اربعـــــة أقساط متساوية وذلك فى اول يوم من يناير وفى أول يوم من ابريل وفى اول يوم من يوليو وفى اول يوم من أكتوبر فى كل سنة والدفـع الأول يكون فى أول يوم من هذه الأيام يحل بعد نشر جدول التقدير الأول الآتى ذكره فيما بعد ٠

٤ ـ تعفى من هذه العوائد المبانى الآتى ذكرها : ـ

(أ) المبانى ملك الحكومة أو احدى مصالح الحكومة ٠

(ب) الجوامع والكنائس وغيرها من المباني التي لا تأتي بريع وتكون مخصصة فقط للأعمال الدينية والخيرية ·

(جـ) المحل الذي يسكنه صاحبه ولاتزيد قيمة أجرته السنوية عن ٥٠٠ صـاغ ·

الا أن محل سكن الشخص المتبع المعيشة الدينية لايعتبر انـــه مخصص فقط للأعمال الدينية ·

٥ ـ المحلات التي تخلو من السكن لثلاثة اشـــهر متوالية (بالتقـويم الافرنجي) لاتدفع بعد ذلك عوائد أملاك الى أن تسكن ثانية ·

٦ ـ التقدير الذي يحصل على المحلات الكائنة في احدى المدن يحصـــل بمعرفة لجنة تقدير مؤلفة من ستة أشخاص كالآتي : ـ

ثلاثة من موظفي الحكومة يعينهم المدير وثلاثة أعضاء ينتخبهم المدير من قائمة مشتملة على ١٢ شخصا من أصـــحاب الأملاك التي تربط عليها عوايد في البلدة وهؤلاء الأثنى عشر شخصـــــا ينتخبهم أصحاب الأملاك التي تربط عليها عوائد أملاك العضو الذي في لجنـــة التقدير تقرر بمعرفة أعضاء اللجنة الاخرين ·

٧ ـ وبعد تمام اجراءات التقدير ينشر جدول التقدير في المدينة بأول وقت يمكن نشره فيه ·

٨ ـ يجوز تقديم التشكيلات في خلال الثلاثة أشهر (بالتقويم الافرنجي) التي تلي نشر جدول التقرير وتقديمها يكون للجنة المشكلة من المديـر ومن مفتش المراكز التابعة له البلدة ومن اثنين من الملاك ينتخبهما المدير من القائمة المذكورة في المادة السادسة بحيث لايكونان من أعضاء لجنة التقدير وأما تشكيات الحكومة فيقدمها المأمور أو موظف آخـر يعين لذلك

٩ ـ لجنة المراجعة مفوض لها أن تقرر المصاريف المناسبة لصالح المشتكى الذى ينجح بشكواه ٠

١٠ـ وفى شهر ديسمبر من كل سنة تعدل لجنة التقدير جـــدول التقدير وتنشره ولكى تتوصل اللجنة الى اتمام ذلك عليها أن تعلن العمـــوم بأوقات انعقادها ٠ فتدرج فى هذا الجدول المعدل جميع المبانى الجديدة ويجوز لهما درج المبانى التى لم يسبق تقديرها الا أن التقدير التى تقرر على المبانى وتقدر لها عوائد بموجبه لايجوز تغييره الا اذا ظهر للجنة التقدير أنه حصل تغيير أو اضافة فى تلك المحلات أو زادت قيمة ايجارها بسبب آخر واذا برهن المالك واقنع اللجنة أن الايجار السنوى نقص بسبب من الأسباب ٠

التقدير الذى تقرر لايقبل التشكى بشأنه الا اذا زيدت قيمته أو طلب المالك تخفيضه من اللجنة ٠

١١ـ المحلات التى يحصل فيها تغيير أو أضافة يجب على مالكها أن يقدم بلاغا عن ذلك التغيير أو تلك الاضافة الى المأمور قبل مضى يوم ٣٠ نوفمبر التالى ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة لاتتجاوز عوائد سنة واحدة عن تلك الأبنية ٠

١٢ـ اذا حصل تأخير فى دفع قسم من العوائد لمدة شهر واحد (بالتقويم الأفرنجى) من يوم استحقاق الدفع يجوز تحصيل المتأخر من المالك أمام أحد قضاة الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية كأنه تعود مستحقة بمقتضى أحكام القانون ٠

١٣ـ المحل الذى يزيد عدد أصحابه عن اثنين أو لم يكن صاحبه أو أحد أصحابه قاطنا فى البلدة أو غير معروف أو لم يكن وجوده ففى هـــذه الحالات لو حصل تأخير فى دفـع قسم من العوائد زيادة ١/٥ عن شهر (بالتقويم الافرنجى) يجوز للمدير أن يعلن الساكن فى ذلك الملك بأن يدفع ايجاره الى الحكومة الى أن يسدد القسم المتأخر من الفـــوائد

ويكون الساكن المذكور مكلفا بالاستمرار على دفع الايجار الى الحكومة الى أن يلغى المدير اعلانه المذكور ودفع الايجار الى الحكومة بهـــذه الصفة يكون حجة بيد الساكن أمام كل دعوى تقام ضده من المالك أو الملاك بشأن الايجار أو بطلبه لو حصل تأخير فى دفع الايجار الذى يصدر الأمر بدفعه الى الحكومة زيادة عن شهر واحد (بالتقويـــم الافرنجى) يجوز تحصيله كأنه دين مستحق ٠

١٤ــ يصدر المدير اللوائح اللازمة لانتخاب وكلاء يقومون مقام المالكين ولغير ذلك فما يكون لازم أو مناسب لأجل تنفيذ هذا القانون ٠

١٥ــ هذا القانون يسمى بقانون عوائد الأبنية لسنة ١٨٩٩ م ٠

(*) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء سنة ١٨٩٩ م قانون تقرير عوائـــد الأبنيـــة ٠

صورة الوثيقة رقم (٩٢)

قانون المعديـــات العمومية

قد صدر الأمر بما ياتى : ــ

١ ــ كل معدية تقررها الحكومة كمعدية عمومية تؤجر فى كل سنة بالمــزاد العلنى بمعرفة المدير أو سلطة أخرى تعين لذلك ٠

والحكومة لاتكون مقيدة بقبول أعلى عطا ٠

٢ ــ نصف أجرة المعدية العمومية يدفع فى أول يوم من شهر يناير والباقى فى أول يوم من شهر يوليو ٠

٣ ــ يجب على مستأجر المعدية العمومية أن يتبع جميع اللوائح الصــادرة بشأن تلك المعدية والا سقطت حقوقه كلها ويعاقب أيضا بأى عقاب آخر منصوص عنه فى اللوائح ٠

٤ ــ كل مركب يستعمل للنقل بالأجرة فى معدية عمومية خلافـــا لما هو منصوص فى هذا القانون يعاقب صاحبه والشخص المناط به بغرامــة لاتزيد عن ٥٠٠ قرش صاغا عن كل سفرية ٠

٥ ــ مخالفات هذا القانون يحكم بها بصفة مستعجلة أو بصفة أخـــرى بمعرفة أحد قضاة الدرجة الأولى أو الثانية الا أن الحكم بسقوط الحق لايكون معتمدا الا اذا أصدره المدير أو صدق عليه ٠

٦ ــ هذا القانون يسمى بقانون المعديات العمومية لسنة ١٨٩٩ م ٠

(*) المحفظة ٢٦ مجلس الوزراء عام ١٨٩٩ م قانون المعديات ٠

صورة الوثيقة رقم (٩٣)

قانون الدلالين والمتسببين والسريحة

قد صدر الأمر بما يأتى : ـ

١ ـ لايتعاطى أحد حرفة الدلالة أو التسبب متجولا فى البلاد بالبضائع أو الخردوات الا بمقتضى رخصة يعطيها اليه المدير أو سلطة أخرى معينة بعد التحرى عن أخلاق الطالب ٠

٢ ـ كل رخصة تعطى بموجب هذا القانون تنتهى مدتها فى يوم ٣١ ديسمبر من كل سنة ولكن اذا تجددت فى يوم ١٤ يناير التالى أو قبلة فلايعتبر حاملها مخالفا ولا يعاقب ٠

٣ ـ **أولا :** الرسوم السنوية المقررة لرخصة الدلالة هى ٢٠٠ قرش صاغ فى مدن الخرطوم وسواكن وبربر والتوفيقية ، ١٠٠ قرش صاغ فى الجهات الأخرى ٠

ثانيا : الرسوم السنوية المقررة لرخصة المتسببين بالبضائع والخردوات المتجولين فى البلاد وهى ٧٥ قرش صاغ ٠

ثالثا : الرخصة التى تؤخذ فى أول يوم من يوليو أو بعده تدفع عنها نصف رسوم تلك السنة ٠

٤ ـ **أولا :** كل شخص يتعاطى الدلالة بدون رخصة يعاقب بغرامة لاتتجاوز ٥٠ قرش عن كل مرة يتعاطى الدلالة فيها ٠

ثانيا : كل شخص يتعاطى التسبب سارحا فى البلاد ببضائع أو خردوات بدون رخصة يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٥٠ قرش عن كل أسبوع أو جزء من أسبوع يكون قد تعاطى فيه هذه الحرفة

٥ ـ يجب على كل من أخذ رخصة بموجب هذا القانون أن يخضع لكل لائحة تصدر عن حرفته والا يعاقب بأخذ الرخصة منه وبأى عقاب آخـــــر منصوص عنه فى اللوائح ٠

٦ ـ المخالفات التى تدخل تحت هذا القانون يحكم فيها بصفة مستعجلة أو بصفة أخرى بمعرفة أحد قضاة الدرجة الأولى أو الثانية ويجـوز للقاضى أن يصدر أمرا بالقبض على المخالف اذا استصوب ذلك غيـر أن أخذ الرخص منه لايكون معتمدا الا اذا كان بأمر المدير أو بتصديقه

٧ ـ هذا القانون يسمى بقانون رخص الدلالين والمتسببين السريحـــة سنة ١٨٩٩ م ٠

(*) المحفظة ٢٦ المجموعة ٣٠٩ السودان ـ مجلس الوزراء عام ١٨٩٩م

صورة الوثيقة رقم (٩٤)

تقرير عوائد القطعان

قد صدر الأمر بما يأتى :ــ

١ ــ تربط عوائد تسمى عوائد القطعان على كل قطيع من الجمال والمواشى والأغنام والماعز ٠

٢ ــ تدفع هذه العوائد سنويا فى اثناء ٣٠ يوم بعد التعداد وذلك على واقع الفئات الآتية وهى :ــ

٣ ٪ من الجمال ٠	٨ ٪ من الأغنام ٠
٨ ٪ من الماعز ٠	٣ ٪ من المواشى ٠

أو على واقع فئات أخرى تنشر من وقت الى آخر فى غازيته السودان لتسرى على السودان كله أو على قسم منه ٠

٣ ــ تؤدى هذه العوائد أما نوعا أو نقدا فاذا اديت نوعا يجب أن تكون الحيوانات المقدمة بالغة صغيرة السن تنتخب من القطيع كله بمراعاة حالته ٠ واذا دفعت نقدا فيتقرر المبلغ المقتضى دفعه بموجب جداول تثمين تنشر من وقت الى آخر بحسب متوسط أسعار أنواع الحيوانات المختلفة فى السوق واذا كانت العوائد المقتضى دفعها على قطيع ما تشتمل على جزء من حيوان فيدفع مقابل هذا الجزء ما يوازى ثمنه نقدا أو يقدم بدلا منه حيوانات أخرى من نوع آخر يساوى ثمنها بموجب التثمين لأن ذكره ثمن ذلك الجزء أو يؤدى قسم من ثمنه نقدا والقسم الباقى نوعا ٠

٤ ــ يعفى من العوايد ما يأتى :ــ

١ ــ جميع البقر المستعملة عادة فى الزراعة ٠

٢ ــ الجمال والماعز والأغنام التى ترعى فى الأرض التى ترويها السواقى ويدفع عليها ضرائب أطيان بشرط أن لا تتجاوز جملين

واثنى عشر رأسا من الماعز والغنم عن كل ساقية ٠

٥ ـ التعداد يحصل سنويا عن قطعان كل مديرية ومركز ويتبين فيه مقدار العوائد الواجب تأديتها عن كل قطيع ٠

٦ ـ كل شكوى يراد رفعها بشأن التعداد المنصوص عنه بالمادة الخامسة يجب تقديمها للمدير أو لمن يعين من القضاة للنظر فى مثل هذه الشكاوى فى خلال ١٤ يوم التى تلى اعلان التعداد أو نشره ويعتبر التعداد من حيث مقدار العوائد الواجب تأديتها عن كل قطيع نهائيا ولذلك بعد ان يحصل فيه التعديل الذى ينشأ بسبب الشكاوى السالف ذكرها ٠

٧ ـ اذا لم تدفع العوائد المربوطة على أى قطيع كان سنويا فى خلال الـ ٣٠ يوم التالية لاعلان التعداد أو نشره فبدلا من تأدية العوائد الأصلية يعاقب صاحب ذلك القطيع أو أصحابه بتأدية ثلاث أضعاف عدد الحيوانات التى كان يجب تأدية قيمتها وفاء للعوائد أو بتأدية ثلاث أضعاف قيمة هذه الحيوانات بموجب التثمين الوارد فى الجداول المنصوص عنها فى المادة الثالثة وهذه الغرامة تحصل أما بواسطة توقيع الحجز على العدد المطلوب من الحيوانات بناء على أمر يصدر بدون محاكمة من المدير أو من أحد القضاة الذين يفوضهم بذلك فى هذا الخصوص مع حفظ الحق بهذه الحالة يرفع الشكوى للمدير أو للقاضى فى أثناء السبعة أيام التالية لتوقيع الحجز أو تحصل نقدا من صاحب القطيع أو أصحابه بنفس الحالة المتبعة فى تحصيل الغرامات التى تتوقع بموجب قانون عقوبات السودان أو يحصل بعضها بالطريقة الأولى وبعضها بالطريقة الثانية ٠

٨ ـ هذا القانون يسمى قانون عوائد القطعان لسنة ١٨٩٩ م ٠

(أمضاء)

الحاكم العام

(*) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء ـ تقرير عوائد القطعان ٠ سنة ١٨٩٩ م

صورة الوثيقة رقم (٩٥)

شروط دخول خدمة الكتاب السودانيين
فى الجيش المصرى بالسودان

المرشحون للخدمة :

أن يرشح لبعض الوظائف الكتابية فى الجيش المصرى بالسودان الأهالى الذين من أصل سودانى أو عربى ٠

شروط الأهليـــــة :

(أ) الدراســـــــة :

بحيث أن يكون المرشحون حائزين لشهادة دراسة من المدرسة الحربية بالخرطوم أو من أدارة معارف السودان ٠

ويستثنى من هذه القاعدة بتصديق من وزارة المالية الصولات والبلوكات أمناء الذين من أصل سودانى أو عربى ٠

(ب) السن :

يجب الا يقل سن طالب الاستخدام عن ستة عشرة سنة ٠

(جـ) الشهادات :

يجب أن يكون كل مرشح حائزا على الشهادات الآتية :

١ ـ شهادة بحسن الأخلاق ٠
٢ ـ شهادة دالة على الأصل (بالنسبة لوالديه) ٠
٣ ـ شهادة دالة على لياقته طبيا من لجنة طبية معتمدة ٠
٤ ـ شهادة الميلاد أو شهادة تقوم مقامها ٠

ـــ المرشحون الذين يدخلون الخدمة لأول مرة يعينون على سبيل الاختبار لمدة سنة ويجوز أطالة هذه المدة الى سنتين بتوجيه رؤساء المصـــالح وتصديق اللجنة المخصوصة ٠

وفى حالة عدم الرضا عن أى مستخدم يجوز الاستغناء عنـــه بأمر السردار فى أى وقت أثناء مدة الاختبار •

ـــ متى تمم المستخدم مدة الاختبار المذكورة بحالة مرضيه يعين نهائيا فى وظيفة بعد مدة الأختبار التى يكون قضاها وبعد بلوغة ثمانية عشرة سنة تحسب له تسوية المكافأة أو المعاش •

٥ متى عين المستخدم نهائيا يعامل عن مقتضى قانون معاشات السودان فى تسوية المكافأة أو المعاش •

تحسب مدة الخدمة بما فيها مدة الاختبار فى المعاش من اليوم الذى يبلغ فيه المستخدم من العمر ثمانية عشرة سنة •

٦ ـ **استقطاعات المعاش :**

ـــ يخصم استقطاع المعاش من الماهية التى تصرف عن أى مدة تحسب فى المعاش على مقتضى قانون معاشات السودان •

لا يخصم استقطاع المعاش أثناء مدة الإختبار •

انه متى عين المرشح نهائيا مما يكون مستحقا عن مدة الاختبار التـــى تحسب له فى تسوية المعاش أو المكافأة التى تحصل منه على أقســـاط شهرية لا تنقص ــ كل منها عن المقدار القانونى الذى يحجز للمعاش من ماهية المستخدم عند تعيينه بصفة دائمة •

ترتيب درجات المستخدمين :

٧ ـ ينقسم المرشحين الذين يدخلون الخدمة العسكرية ككتاب الى ثلاث درجات وهى :

درجة (١) :

المرشحون الذين أتموا الدراسة المقررة بمدرسة ثانوية بأكملها •

ـــ تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم اذا كانوا لائقين للخدمة العسكرية •

درجة (٢) :

(أ) المرشحون الذين تلقوا دروس السنة الثانية بمدرسة ثانوية وأمضوا

الأمتحان النهائى بهذه السنة ولم يتمكنوا لسبب من الأسباب من اتمام الدراسة الثانوية باكملها ٠

(ب) صولات الجيش السابقين ٠

درجة (٣) :

(أ) المرشحون الذين أتموا دراسة السنوات الأربع فى مدرسة أبتدائية ٠

(ب) بلوكات امنا الجيش السابقون ٠

٨ ـ فئات الماهيات :

ـــ فئات الماهيات الشهرية الموضوعة للدرجات المبينة بعاليه هى كالآتى :

درجة (١)		درجة (٢)		درجة (٣)	
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
ـــ	١٠	٥٠٠	٥	ـــ	٣
ـــ	٩	ـــ	٥		
ـــ	٨	٥٠٠	٤		
ـــ	٧	ـــ	٤		
ـــ	٦				

٩ ـ الماهية عند الدخول فى الخدمة :

ـــ يعطى المستخدمون عند دخولهم الخدمة من الماهية أدنى فئة الدرجة المعين فيها ٠

١٠ـ شروط ترقى المستخدمين :

ـــ لايرشح المستخدمين للترقى من فئة الى أخرى فى نفس الدرجة الا بعد مضى خدمة سنتين فى الفئة الأولى ٠

١١ـ الترقى من درجة الى أخرى تالية لها يكون بالانتخاب على الاطلاق منعا لخلو الوظائف على شرط أن يكون المستخدم أمضى ٤ سنوات فى الدرجة الاولى ٠ ويستثنى من ذلك فقط مستخدموا الدرجة (٣) فان هؤلاء يجوز ترقيتهم الى الدرجة (٢) بعد مضى سنتين خدمة متى كانت خدمتهم مرضية ٠

١٢- **علاوة السودان وبدل المناخ :**

يصرف بدل المناخ على واقع نصف الفئات المدرجة بالقـــانون المالى للمستخدمين الملكيين .

١٣ - يجوز الأستيلاء على يومية ميدان حسب الفئات المندرجة بقانون الجيش للتصديق من حضرة صاحب المعالى السردار .

١٤- **الأنتقـــال :**

للمستخدمين الذين ينقلون بسبب خدمة المصلحة الحق فى الســـفر بالدرجة الثانية على سكك حديد حكومة السودان ووابوراتها البحرية وعند الانتقال من جهة الى أخرى بصفة دائمة يصرح بسفرهم مجانا وأعضاء عائلاتهم الحقيقيين وبحيث لا يتجاوز عددهم ثمانية أشـخاص وتابع واحد وبستة قناطير من العفش المستخدم للمسافر برا له الحـق فى جملين لنقله وجمل لكل بالغ من أعضاء عائلته بحيث لا يزيد المجموع عن خمسة وللحصول على تصريح بسفر العائلة مجانا يلزم ترحيلها فى خلال ستة أشهر من تاريخ النقل .

عند الانتقال لمأمورية وقتية فالانتقال المجانى يكون قاصـــــرا على المستخدم وتابع واحد وقنطار واحد من العفش الا اذا كان السفر برا فيصرح له بجملين فقط لاحق للمستخدمين المسافرين بالأجازة الاعتيادية فى الأنتقال على مصاريف الحكومة .

١٥- يعطى للمستخدم بدل سفرية عن كل ليلة يمضيها خارجا عن المحطـــة الموجود فيها بصفة دائمة باعتبار واحد فى المائة ١٪ من ماهيته عندما يكون السفر برا وباعتبار نصف فى المائة عندما يكون السفر بحرا أما اذا كان السفر فى دائرة القسم فيعطى له نصف فى المائه فقط عن مدة السفر برا بحيث لا يقل هذا البدل عن ٥ قرش صاغ يوميا باعتبار واحد فى المائة ولا يقل عن ٣ قروش صاغ باعتبار نصف فى المائه .

١٦- **بدل اقـــامة :**

ـــ يصرف بدل اقامة باعتبار واحد فى المائه عندما يمكث المستخدم فى جهة فى غير التى يقيم فيها بصفة دائمة عن مدة الخمسة عشر يوما الأولى

وباعتبار نصف فى المائة عن الخمسة عشرة يوما التالية وتبطل بأكملها اذا تجاوزت مدة الأقامة شهرا ولا يقل البدل عن خمسة قرش صـــاغ يوميـــا •

١٧ـ مســاكن :

ـــ يصرح بمساكن مجانا لهؤلاء المستخدمين متى تيسر ذلك •

١٨ ـ للمستخدمين الحق سنويا فى أجازة لمدة ٣٠ يوما ويجوز ضم مـــــدد الأجازات بشرط أن يمضى المدة التى ينالها المستخدم فى وقت واحد أدنى سنة واحدة تكون ستون يوما أجازة مرضية •

ـــ للمستخدم الحق فى اجـــازات مرضية عن كل سنتين كاملتين فى الخدمة كالآتى : ـ

ـــ شهر واحد بماهية كاملة •

ـــ شهران بنصف ماهية •

١٩ ـ قواعد عمومية :

ـــ أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى كالجـزاءات والتأديب والعيادات الطبية والمكافآت وغير ذلك فتكون معاملة هؤلاء المستخدمين فيها طبقا لما يعامل به مستخدموا وزارة الحربية الآخرون الداخلون هيئة العمـــال •

٢٠ـ تشكل لجنة مخصوصة بالخرطوم تحت رئاسة الأجونانت جنرال للنظر فى تعيين وترقية المرشحين • وتقدم جميع طلبات الأستخدام الى اللجنة بواسطة قومندانات الأقسام وتعرض جميع توصيات اللجنة الخاصــة بهؤلاء المستخدمين على حضرة صاحب المعالى السردار للتصديق عليها •

٢١ـ التعيين فى احدى هذه الوظائف يستلزم الخـــدمة الدائمة فى السودان وتكون الخدمة فى القطر المصرى استثنائية ومؤقتة محضة •

(*) المحفظة ٢٥ مجلس الوزراء (السودان) بدون تاريخ شروط دخول خدمة الكتاب السودانيين فى الجيش المصرى بالســودان •

رقم الايداع ـ ٣٩٩١ / ٨٠

الترقيم الدولى ٧ ـ ٠٢ ـ ٧٣٣٧ ـ ٩٧٧

دار التضامن للطباعة

٢٢ شارع سامى ـ ميدان لاظوغلى

تليفون ٣٠٥٥٦ ـ القاهرة